

إِذَا لَمْ يَنْبِئُوا الرَّحْمَنَ

من  
وجوه الأعراب والقراءات  
القرآن

تأليف

أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري

(٥٣٨ - ٦١٦ هـ)

دار الكتب العلمية

# إِذَا مَا مِنْ بِنِ الرَّحْمَنِ

وجوه الأعراب والقراءات  
في معنى القرآن

تأليف

أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العمكبرى

(٥٣٨ - ٦١٦ هـ)

الجزء الأول

دار الكتب العلمية  
بيروت - لبنان



## إعراب الاستعاذة

(أعوذ) أصله أعوذُ بسكون العين وضم الواو مثل أقتل، فاستثملت الضمة على الواو فنقلت إلى العين وبقيت ساكنة ، ومصدره عوذ وعياذ ومعاذ، وهذا تعليم، والتقدير فيه : قل أعوذ. (والشيطان) فيعال من شطن يشطن إذا بعد، ويقال فيه شاطن وتشطين؛ وسمى بذلك كل متمرد لبعده غوره في الشر؛ وقيل هو فعلاّن من شاط يشيط إذا هلك فالتمرد هالك بتمرده، ويجوز أن يكون سمي بفعلاّن لمبالغته في إهلاك غيره. و(الرجيم) فعيل بمعنى مفعول: أي مرجوم بالطرد واللعن؛ وقيل هو فعيل بمعنى فاعل: أي يرحم غيره بالإغواء.

## إعراب التسمية

الباء في (بِسْمِ) متعلقة بمحذوف؛ فعند البصريين المحذوف مبتدأ والجار والخبر وخبره، والتقدير ابتدأني بسم الله، أي كائن باسم الله فالباء متعلقة بالكون والاستقرار. وقال الكوفيون: المحذوف فعل تقديره ابتدأت أو أبدأ فالجار والخبر و في موضع نصب بالمحذوف وحذفت الألف من الخط لكثرة الاستعمال، فلو قلت لاسم الله بركة أو باسم ربك أثبت الألف في الخط، وقيل حذفوا الألف لأنهم حملوه على سم وهي لغة في اسم، ولغاته خمس: سم بكسر السين وضمها، واسم بكسر الهمزة وضمها، وسمى مثل ضحى؛ والأصل في اسم سمو، فالمحذوف منه لامه، يدل على ذلك قولهم في جمعه أسماء وأسماء، وفي تصغيره سمي، وبنوا منه فعلا فقالوا: فلان سميك أي اسمه كاسمك، والفعل منه سميت وأسميت، فقد رأيت كيف رجع المحذوف إلى آخره. وقال الكوفيون: أصاه وسم لأنه من الوسم وهو العلامة، وهذا صحيح في المعنى فاسد اشتقاقا.

فإن قيل: كيف أضيف الاسم إلى الله، والله هو الاسم؟

قيل: في ذلك ثلاثة أوجه: أحدها أن الاسم هنا بمعنى التسمية، والتسمية غير الاسم، لأن الاسم هو اللازم للمسمى، والتسمية هو التلفظ بالاسم. والثاني أن في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله. والثالث أن اسم زيادة، ومن ذلك قوله:

« إلى الخولِ مُثَمَّ اسْمِ السَّلامِ عَلَيْكُمَا »

وقول الآخر: « داعٍ يُناديه بِاسْمِ المَاءِ » أي السلام عليكما وناديه بالماء



والأصل في الله الإلاه ، فألقيت حركة الهمزة على لام المعرفة ، ثم سكنت وأدغمت في اللام الثانية ثم فخمت إذا لم يكن قبلها كسرة ، ورققت إذا كانت قبلها كسرة ؛ ومنهم من يرققها في كل حال ، والتفخيم في هذا الاسم من خواصه . وقال أبو علي : همزة إلاه حذفت حذفاً من غير إلقاء ، وهمزة إلاه أصل وهو من أله يأله إذا عبد ، فالإلاه مصدر في موضع المفعول أي المألوه وهو المعبود ؛ وقيل أصل الهمزة واو لأنه من الوله فالإلاه تتوله إليه القلوب : أي تتجبر ، وقيل أصله لاه على فعل ، وأصل الألف ياء لأنهم قالوا في مقلوبه لمي أبوك ، ثم أدخلت عليه الألف واللام ( الرحمن الرحيم ) صفتان مشتقتان من الرحمة والرحمن من أبنية المبالغة ، وفي الرحيم مبالغة أيضاً إلا أن فعلانا أبلغ من فعيل . وجرهما على الصفة ، والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف . وقال الأخفش : العامل فيها معنوى وهو كونها تبعاً ، ويجوز نصبهما على إضمار أعنى ورفعهما على تقدير هو .

### سورة الفاتحة

الجمهور على رفع ( الحمد ) بالابتداء و ( الله ) الخبر واللام متعلقة بمحذوف أي واجب أو ثابت ، ويقرأ الحمد بالنصب على أنه مصدر فعل محذوف : أي أحد الحمد ، والرفع أجود لأن فيه عموماً في المعنى ، ويقرأ بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام كما قالوا المعبرة ورغيف وهو ضعيف في الآية لأن فيه إتباع الإعراب البناء ، وفي ذلك إبطال للإعراب ، ويقرأ بضم الدال واللام على إتباع اللام الدال ، وهو ضعيف أيضاً لأن لام الجر متصل بما بعده منفصل عن الدال ، ولا نظير له في حروف الجر المفردة إلا أن من قرأ به قرأ من الخروج من الضم إلى الكسر وأجراه مجرى المتصل ، لأنه لا يكاد يستعمل الحمد منفرداً عما بعده . والرب مصدر رب رب ، ثم جعل صفة كعدل ونخصم ، وأصله راب وجره على الصفة أو البذل ؛ وقرئ بالنصب على إضمار أعنى ، وقيل على النداء ؛ وقرئ بالرفع على إضمار هو ( العالمين ) جمع تصحيح واحده عالم ، والعالم اسم موضوع للجمع ولا واحده في اللفظ ، واشتقاقه من العلم عند من خصص العالم بمن يعقل ، أو من العلامة عند من جعله لجميع المخلوقات ، وفي ( الرحمن الرحيم ) الجر والنصب والرفع ، ويكل قرئ على ما ذكرناه في رب .

قوله تعالى ( مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ ) يقرأ بكسر اللام من غير ألف ، وهو من عمر ملكه . يقال ملك بين الملك بالضم ؛ وقرئ بإسكان اللام وهو من تخفيف

المكسور مثل فخذ وكتف ، وإضافته على هذا محضة وهو معرفة ، فيكون جره على الصفة أو البديل من الله ، ولا حذف فيه على هذا ؛ ويقرأ بالألف والجر ، وهو على هذا نكرة ، لأن اسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال لا يتعرف بالإضافة ، فعلى هذا يكون جره على البديل لأعلى الصفة ، لأن المعرفة لا توصف بالنكرة ، وفي الكلام حذف مفعول تقديره : مالك أمر يوم الدين ، أو مالك يوم الدين الأمر ، وبالإضافة إلى يوم خرج عن الظرفية ، لأنه لا يصح فيه تقدير في ، لأنها تفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ ويقرأ مالك بالنصب على أن يكون بإضمار أغنى أو حالا ، وأجاز قوم أن يكون نداء ؛ ويقرأ بالرفع على إضمار هو أو يكون خبرا للرحمن الرحيم على قراءة من رفع الرحمن ؛ ويقرأ عليك يوم الدين رفعا ونصبا وجرآ ؛ ويقرأ ملك يوم الدين على أنه فعل ويوم مفعول أو ظرف ، والدين مصدر دان يدين .

قوله تعالى (إِيَّاكَ) الجمهور على كسرة الهزمة وتشديد الياء ؛ وقرئ شاذا بفتح الهزمة ، والأشبه أن يكون لغة مسموعة ، وقرئ بكسر الهزمة وتخفيف الياء ؛ والوجه فيه أنه حذف إحدى الياءين لاستثقال التكرير في حرف العلة ، وقد جاء ذلك في الشعر ، قال الفرزدق :

تَنْظَرْتُ نَصْرًا وَالسَّمَاءَ كَيْنِ أَيْهُمَا عَلَى مَعَ الْغَيْثِ اسْتَهْلَيْتُ مَوَاطِرَهُ

وقالوا في أما : أما : فقلبوا الميم ياء كراهية التضعيف ، وإيا عند الخليل وسيبويه اسم مضممر ، فأما الكاف فحرف خطاب عند سيبويه لاموضع لها ، ولا تكون اسما لأنها لو كانت اسما لكانت إيا مضافة إليها والمضممرات لا تنضاف . وعند الخليل هي اسم مضممر أضيفت إيا إليه ، لأن إيا تشبه المظهر لتقدمها على الفعل والفاعل ولطولها بكثرة حروفها . وحكى عن العرب : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب . وقال الكوفيون : إياك بكاملها اسم وهذا بعيد ، لأن هذا الاسم يختلف آخره بحسب اختلاف المشكلم والمخاطب والغائب فيقال : إياي وإياك وإياه . وقال قوم : الكاف اسم وإيا عماد له وهو حرف ، وموضع إياك نصب بنعبد .

فإن قيل : إياك خطاب والحمد لله على لفظ الغيبة ، فكان الأشبه أن يكون إياه .

قيل : عادة العرب الرجوع من الغيبة إلى الخطاب ، ومن الخطاب إلى الغيبة . وسيمر بك من ذلك مقدار صالح في القرآن .

قوله تعالى (نَسْتَعِينُ) الجمهور على فتح النون ، وقرئ بكسرها وهي لغة ،

وأصله نستعون نستفعل من العون فاستنقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى العين ثم قلبت ياء لسكونها وإنكسار ما قبلها .

قوله تعالى (أهْدِنَا) لفظه أمر والأمر مبنى على السكون عند البصريين ، ومعرب عند الكوفيين ، فحذف الياء عند البصريين علامة السكون الذى هو بناء ، وعند الكوفيين هو علامة الجزم ، وهدى يتعدى إلى مفعول بنفسه فأما تعديده إلى مفعول آخر فقد جاء متعديا إليه بنفسه ومنه هذه الآية ؛ وقد جاء متعديا بإلى كقوله تعالى : « هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » ، وجاء متعديا باللام ، ومنه قوله تعالى : « الذى هَدَانَا لِهَذَا » .

و (السَّرَاطُ) بالسين هو الأصل لأنه من سرط الشيء إذا بلعه ، وسمى الطريق سراطا لجريان الناس فيه كجريان الشيء المبتلع ؛ فقرأ بالسين جاء به على الأصل ، ومن قرأه بالصاد قلب السين صادًا لتجانس الطاء في الإطباق ، والسين تشارك الصاد في الصفيير والهمس ، فلما شاركت الصاد في ذلك قربت منها ، فكانت مقاربتها لها مجوزة قلبها إليها لتجانس الطاء في الإطباق ؛ ومن قرأ بالزاي قلب السين زايا ، لأن الزاي والسين من حروف الصفيير ، والزاي أشبه بالطاء لأنهما مجهورتان ، ومن أشم الصاد زايا قصد أن يجعلها بين الجهر والإطباق ، وأصل (المستقيم) مستقوم ثم عمل فيه ما ذكرنا في نستعين ، ومستفعل هنا بمعنى فعيل : أى السراط القويم ، ويجوز أن يكون بمعنى القائم : أى الثابت ، وسراط الثانى بدل من الأول ، وهو بدل الشيء وهما بمعنى واحد وكلاهما معرفة ، والذين اسم موصول وصلته أنعمت ، والعائد عليه الهاء والميم ، والغرض من وضع الذى وصف المعارف بالجمل ، لأن الجمل تفسر بالنكورات والتكرة لاتوصف به المعرفة ، والألف واللام فى الذى زائدتان وتعريفها بالصلة ، ألا ترى أن «من» و«ما» معرفتان ولا لام فيهما فدل أن تعرفهما بالصلة . والأصل فى الذين اللذين ، لأن واحده الذى ، إلا أن ياء الجمع حذفت ياء الأصل لئلا يجتمع ساكنان ، والذين بالياء فى كل حال لأنه اسم مبنى ، ومن العرب من يجعله فى الرفع بالواو ، وفى الجر والنصب بالياء كما جعلوا تثنيته بالألف فى الرفع وبالياء فى الجر والنصب . وفى الذى خمس لغات : إحداها الذى بلام مفتوحة من غير لام التعريف ، وقد قرئ به شاذ ؛ والثانية الذى بسكون الياء ، والثالثة بحذفها وإبقاء كسرة الذال ؛ والرابعة حذف الياء وإسكان الذال ؛ والخامسة بياء مشددة .

قوله تعالى (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ) يقرأ بالجر ، وفيه ثلاثة أوجه : أحدها أنه بدل من الذين . والثاني أنه بدل من الخاء والميم في عليهم . والثالث أنه صفة للذين .

فإن قد : الذين معرفة وغير لا يتعرف بالإضافة فلا يصح أن يكون صفة له . ففيه جوابان : أحدهما أن غير إذا وقعت بين متضادين وكانا معرفتين تعرفت بالإضافة كقولك : عجبت من الحركة غير السكين ، وكذلك الأمر هنا لأن المنعم عليه والمغضوب عليه متضادان . والجواب الثاني أن الذين قريب من النكرة لأنه لم يقصد به قصد قوم بأعيانهم وغير المغضوب قريبة من المعرفة بالتخصيص الحاصل لها بالإضافة فكل واحد منهما فيه إبهام من وجه واختصاص من وجه . ويقرأ غير بالنصب ، وفيه ثلاثة أوجه : أحدها أنه محال من اخاء والميم والعامل فيها أنعمت ، ويضعف أن يكون حالاً من الذين لأنه مضاف إليه ، والصراط لا يصح أن يعمل بنفسه في الحال : وقد قيل إنه ينتصب على الحال من الذين ويعمل فيها معنى الإضافة . والوجه الثاني أنه ينتصب على الاستثناء من الذين أو من الخاء والميم . والثالث أنه ينتصب بإضمار أعني والمغضوب مفعول من غضب عليه ، وهو لازم والقائم مقام الفاعل عليهم ، والتقدير غير الطريق المغضوب ، ولا ضمير في المغضوب لقيام الجار والخبر مقام الفاعل ، ولذلك لم يجمع فيقال الطريق المغضوبين عليهم ، لأن اسم الفاعل والمنعول إذا عمل فيما بعده لم يجمع جمع السلامة (وَالضَّالِّينَ) «لا» زائدة عند البصريين للتوكيد . وعند الكوفيين هي بمعنى غير ، كما قالوا : جئت بلا شيء فأدخلوا عليها حرف الجر فيكون لها حكم غير . وأجاب البصريون عن هذا بأن «لا» دخلت للمعنى فتخطاها العامل كما يتخطى الألف واللام والجمهور على ترك الضم في الضالين : وقرأ أيوب السخيتاني بهمزة مفتوحة وهي لغة فاشية في العرب في كل ألف وقع بعدها حرف مشدد نحو : ضال ودابة وجان ، والعلة في ذلك أنه قلب الألف همزة لاصح حركتها لتلا يجمع بين ساكنين .

#### فصل

وأما آمين فاسم للفعل ومعناها انهم استجب ، وهو مبنى لوقوعه موقع المبنى . وحرك بالفتح لأجل الياء قبل آخره كما فتحت أين ، والفتح فيها أقوى لأن قبل الياء كسرة ، فلو كسرت النون على الأصل لوقعت الياء بين كسرتين . وقيل (آمين) : اسم من أسماء الله تعالى ، وتقديره : يا آمين ، وهذا خطأ لوجهين : أحدهما أن أسماء الله لا تعرف إلا تلقياً ولم يرد بذلك سمع . والثاني أنه لو كان كذلك لبني على الضم لأنه منادى معرفة أو مقصود ، وفيه لغتان : التقصر وهو الأصل ، والمد وليس من الأبنية

العربية ، بل هو من الأبنية الأعجمية كهليل وقايل والوجه فيه أن يكون أشع فتحة.  
الهمزة فنشأت الألف ، فعلى هذا لا تخرج عن الأبنية العربية .

فصل : فى هاء الضمير نحو : عليهم وعليه وفيه وفيهم

وإنما أفردناه لتكرره فى القرآن . الأصل فى هذه الهاء الضم لأنها تضم بعد الفتحة  
والضمة والسكون نحو : إنه وله وغلّامه ويسمعه ومنه ؛ وإنما يجوز كسرها بعد الياء  
نحو : عليهم وأيديهم ، وبعد الكسر نحو : به وبدّاره ، وضمها فى الموضعين جائز  
لأنه الأصل ، وإنما كسرت لتجانس ما قبلها من الياء والكسرة ، وبكل قد قرئ .  
فأما عليهم ففيها عشر لغات ، وكلها قد قرئ : به : خمس مع ضم الهاء ، وخمس  
مع كسرها : فالتى مع الضم : إسكان الميم وضمها من غير إشباع ، وضمها مع واو ،  
وكسر الميم من غير ياء ، وكسرها مع الياء . وأما التى مع كسر الهاء : فإسكان الميم  
وكسرها من غير ياء وكسرها مع الياء ، وضمها من غير واو ، وضمها مع الواو :  
والأصل فى ميم الجمع أن يكون بعدها واو كما قرأ ابن كثير ، فالميم لمجاوزة الواحد ،  
والألف دليل التثنية نحو : عليهما ، والواو للجمع نظير الأنف ، ويدل على ذلك أن  
علامة الجعاعة فى المؤنث نون مشددة نحو : عليهن ، فكذلك يجب أن يكون علامة  
الجمع للمذكر حرفين ، إلا أنهم حذفوا الواو تخفيفا ، ولا لبس فى ذلك لأن الواحد  
لاميم فيه ، والتثنية بعد ميمها ألف ، وإذا حذفوا الواو سكنت الميم لثلاث تنوائى  
الحركات فى أكثر المواضع نحو : ضربهم ويضربهم ؛ فن أثبت الواو أو حذفها وسكن  
الميم فلما ذكرنا : ومن ضم الميم دل بذلك على أن أصلها الضم وجعل الضمة دليل الواو  
الحذوفة ؛ ومن كسر الميم وأتبعها ياء فإنه حرك الميم بحركة الهاء المكسورة قبلها ثم قلب  
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، ومن حذف الياء جعل الكسرة دليلا عليها ؛ ومن  
كسر الميم بعد ضمة الهاء فإنه أراد أن يجانس بها الياء التى قبل الهاء ؛ ومن ضم الهاء قال :  
إن الياء فى عليه حقها أن تكون ألفا كما ثبتت الألف مع المظهر وليست الياء أصل  
الألف ، فكما أن الهاء تضم بعد الألف فكذلك تضم بعد الياء المبدلة منها ؛ ومن كسر  
الهاء اعتبر اللفظ ، فأما كسر الهاء وإتباعها ياء ساكنة فجائز على ضعف ، أما جواز  
فإخفاء الهاء بينت بالإشباع ، وأما ضعفه فلأن الهاء خفية والخفى قريب من الساكن  
والساكن غير حصين ، فكأن الياء وليت الياء ، وإذا لقي الميم ساكن بعدها جاز  
ضمها بحر : عليهم الدالة ، لأن أصلها انضم ، وإنما أسكنت تخفيفا ، فإذا احتيج إلى  
حركتها كان الضم الذى هو حقها فى الأصل أولى ويجوز كسرها لإتباعها لما قبلها .

وأما : فيه ويليه ، ففيه الكسر من غير إشباع ، وبالإشباع ، وفيه الضم من غير إشباع ، وبالإشباع ، وأما إذا سكن ما قبل الهاء نحو : منه وعنه وتجذوه ، فمن ضم من غير إشباع فعلى الأصل ، ومن أشبع أراد تبين الهاء لخفاها .

### سورة البقرة

قوله تعالى ( الم ) هذه الحروف المقطعة كل واحد منها اسم ، فألف اسم يعبر به عن مثل الحرف الذى فى قال ، ولام يعبر بها عن الحرف الأخير من قال ، وكذلك ما أشبهها ، والدليل على أنها أسماء أن كلا منها يدل على معنى فى نفسه ، وهى مبتدئة لأنك لا تريد أن تخبر عنها بشئ ، وإنما يحكى بها ألفاظ الحروف التى جعلت أسماء لها فهى كالأصوات نحو : غاق ، فى حكاية صوت الغراب .

وفى موضع الم ثلاثة أوجه : أحدها الجر على القسم ، وحرف القسم محذوف وبقي عمله بعد الحذف لأنه مراد ، فهو كالمفوض به كما قالوا الله ليفعلن فى لغة من جر ؛ والثانى : موضعها نصب ، وفيه وجهان : أحدهما هو على تقدير حذف القسم كما تقول الله لأفعلن والناصب فعل محذوف تقديره : التزمت الله : أى التمين به ، والثانى هى مفعول بها تقديره اتل الم . والوجه الثالث : موضعها رفع بأنها مبتدأ وما بعدها الخبر .

قوله عز وجل ( ذَلِكَ ) ذا اسم إشارة والألف من جاة الاسم . وقال الكوفيون الذال وحدها هى الاسم : والألف زيدت لتكثير الكلمة ، واستدلوا على ذلك بقولهم ذه أمة الله ، وليس ذلك بشئ لأن هذا الاسم اسم ظاهر ، وليس فى الكلام اسم ظاهر على حرف واحد حتى يحمل هنا عليه ، ويدل على ذلك قولهم فى التصغير : ذيا فردوه إلى الثلاثى والهاء فى ذه بدل من الياء فى ذى . وأما اللام فحرف زيد ليدل على بعد المشار إليه . وقيل هى بدل من ها ، ألا تراك تقول : هذا وهذا ولا يجوز ذلك ، وحركت اللام لئلا يجتمع ساكنان وكسرت على أصل التقاء الساكنين ؛ وقيل كسرت للفرق بين هذه اللام ولام الجر ، إذ لو فتحها فقات ذلك لالتبس بمعنى الملك ؛ وقيل ذلك ها هنا بمعنى هذا ، وموضعه رفع إما على أنه خبر الم والكتاب عطف بيان ولا ريب فى موضع نصب على الحال أى هذا الكتاب حقاً أو غير ذى شك وإما أن يكون ذلك مبتدأ والكتاب خبره ولا ريب حال ، ويجوز أن يكون الكتاب عطف بيان ولا ريب فيه الخبر ، وريب مبنى عند الأكثرين لأنه ركب مع لا وصير



بمثلة خمسة عشر ، وعلة بنائه تضمنه معنى من ، إذ التقدير لا من رب ، واحتيج إلى تقدير من لتدل لا على نفي الجنس . ألا ترى أنك تقول : لا رجل في الدار ، فتنفي الواحد وما زاد عليه ، فإذا قلت لا رجل في الدار فرفعت ونونت نفيت الواحد ولم تنف ما زاد عليه ، إذ يجوز أن يكون فيها اثنان أو أكثر .

وقوله ( فيه ) فيه وجهان : أحدهما هو في موضع خبر لا يتعلق بمحذوف تقديره : لا ريب كأن فيه ، فيقف حينئذ على فيه . والوجه الثاني : أن يكون لا ريب آخر الكلام وخبره محذوف للعلم به . ثم تستأنف فتقول فيه هدى فيكون هدى مبتدأ وفيه الخبر ، وإن شئت كان هدى فاعلا مرفوعا وفيه ويتعلق « في » على الوجهين بفعل محذوف ، وأما هدى فألفه منقلبة عن ياء لقولك هديت والهدى ، وفي موضعه وجهان : أحدهما رفع إما مبتدأ أو فاعل على ما ذكرنا ، وإما أن يكون خبر مبتدأ محذوف : أي هو هدى ، وإما أن يكون خبرا لذلك بعد خبر . والوجه الثاني : أن يكون في موضع نصب على الحال من الهاء في فيه : أي لا ريب فيه هاديا فالمصدر في معنى اسم الفاعل ، والعامل في الحال معنى الجملة تقديره : أحققه هاديا ، ويجوز أن يكون العامل فيه معنى التنبية والإشارة الحاصل من قوله ذلك .

قوله تعالى ( الْمُتَّقِينَ ) اللام متعلقة بمحذوف تقديره كأن أو كأننا على ما ذكرناه من الوجهين في الهدى : ويجوز أن يتعلق اللام بنفس الهدى لأنه مصدر والمصدر يعمل عمل الفعل ، وواحد المتقين متنى ، وأصل الكلمة من وفي فعل ، فقاؤها واو ولا مها ياء ، فإذا بنيت من ذلك افتعل قلبت الواو تاء وأدغمتها في التاء الأخرى فقلت اتقى ، وكذلك في اسم الفاعل وما تصرف منه نحو متقى ومتنى ومتنى اسم ناقص ، وبأوه التي هي لام محذوفة في الجمع لسكونها وسكون حرف الجمع بعدها كقولك : متقون ومتقين ، ووزنه في الأصل مفتعلون ، لأن أصالة موتقيون فحذفت اللام لما ذكرنا فوزنه الآن مفتعون ومفتعين ، وإنما حذفت اللام دون علامة الجمع لأن علامة الجمع دالة على معنى إذا حذفت لا يبقى على ذلك المعنى دليل ، فكان إيقاؤها أولى .

قوله تعالى ( الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ) هو في موضع جر صفة للمتقين ، ويجوز أن يكون في موضع نصب إما على موضع للمتقين أو بإضمار أعنى ، ويجوز أن يكون في موضع رفع على إضمارهم أو مبتدأ وخبره أولئك على هدى وأصل يؤمنون يؤمنون ، لأنه من الأمن والماضي منه آمن فالأنف بدل من همزة ساكنة قلبت ألفا كراهية اجتماع همزتين ، ولم يحققوا الثانية في موضع ما لسكونها وانفتاح ما قبلها ، ونظيره في الأسماء

آدم آخر ، فأما في المستقبل فلا تجمع بين الهمزتين اللتين هما الأصل ، لأن ذلك يفضى بك في المتكلم إلى ثلاث همزات : الأولى همزة المضارعة ، والثانية همزة أفعل التي في آمن ، والثالثة همزة التي هي فاء الكلمة ، فحذفوا الوسطى كما حذفوها في أكرم لثلاث تجمع الهمزات ، وكان حذف الوسطى أولى من حذف الأولى لأنها حرف معنى ، ومن حذف الثالثة لأن الثالثة فاء الكلمة والوسطى زائدة ، وإذا أردت تبين ذلك فقل : إن آمن أربعة أحرف فهو مثل دحرج ، فلو قلت أدرج لأثبت بجميع ما كان في الماضي وزدت عليه همزة المتكلم ، فثله يجب أن يكون في أومن ، فالباقى من الهمزات الأولى والواو التي بعدها مبدلة من الهمزة الساكنة التي هي فاء الكلمة والهمزة الوسطى هي المحذوفة ، وإنما قلبت الهمزة الساكنة واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ، فإذا قلت تؤمن وتؤمن ويؤمن جاز لك فيه وجهان : أحدهما الهمز على الأصل ، والثاني قلب الهمزة واوا تخفيفاً ، وحذفت الهمزة الوسطى حملاً على أومن والأصل يؤمن ، فأما أومن فلا يجوز همز الثانية بحال لما ذكرناه ، والغيب هنا مصدر بمعنى الفاعل : أى يؤمنون بالغائب عنهم ، ويجوز أن يكون بمعنى المفعول : أى المغيب كقوله : هذا خلق الله : أى مخلوقه ، ودرهم ضرب الأمير : أى مضروبه .

قوله عزّ وجلّ ( وَيُقِيمُونَ ) أصله يؤقيمون : وماضيه أقام ، وعينه واو لقولك فيه يقوم : فحذفت الهمزة كما حذفت في أقيم لاجتماع الهمزتين ، وكذلك جميع ما فيه حرف مضارعة لثلاث يختلف باب أفعال المضارعة : وأما الواو فعمل فيها ما عمل في نستعين ، وقد ذكرناه ، وألف الصلاة منقلبة عن واو لقولك : صلوات ، والصلاة مصدر صلى ویراد بها هاهنا الأفعال والأقوال المخصوصة فلذلك جرت مجرى الأسماء غير المصادر .

قوله تعالى ( وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ ) من متعلقة بينفقون ، والتقدير : وينفقون مما رزقناهم ، فيكون الفعل قبل المفعول كما كان قوله يؤمنون ويقيمون كذلك ، وإنما أخر الفعل عن المفعول لتوافق رءوس الآى ، وما بمعنى الذى ، ورزقنا يتعدى إلى مفعولين ، وقد حذف الثانى منهما هنا وهو العائد على « ما » تقديره : رزقناهموه أو رزقناهم إياه ، ويجوز أن تكون ما نكرة موصولة بمعنى شيء ، أى ومن مال رزقناهم فيكون رزقناهم في موضع جر صفة لما . وعلى القول الأول لا يكون له موضع ، لأنه الصلة لا موضع لها ، ولا يجوز أن تكون ما مصدرية لأن الفعل لا ينفق ، ومن

للتبعض ، ويجوز أن تكون لابتداء غاية الإنفاق ، وأصل ينفقون : يؤفقون لأن ماضيه أنفق : وقد تقدم نظيره .

قوله تعالى ( رَحِمًا أَنْزَلَ إِلَيْكَ ) «ما» هاهنا بمعنى الذي ، ولا يجوز أن تكون نكرة موصوفة أى بشيء أنزل إليك ، لأنه لا عموم فيه على هذا ، ولا يكمل الإيمان إلا أن يكون بجميع ما أنزل إلى النبي صلى الله عليه وسلم : وما للعموم ، وبذلك يتحقق الإيمان . والقراءة الجيدة بأنزل إليك ، بتحقيق الهمزة ، وقد قرئ في الشاذ أنزل إليك بتشديد اللام والوجه فيه أنه سكن لام أنزل وألتي عليها حركة الهمزة فأنكسرت اللام وحذفت الهمزة فلقينها لام إلى فصار اللفظ بما أنزل إليك فسكنت اللام الأولى وأدغمت في اللام الثانية ، والكاف هنا ضمير المخاطب وهو النبي صلى الله عليه وسلم ، ويجوز أن يكون ضمير الجنس المخاطب ويكون في معنى الجمع ، وقد صرح به في آى أخر كقوله « لقد أنزلنا إليكم كتابا فيه ذكركم » .

قوله تعالى ( وبالآخرة ) الباء متعلقة بيقنون : ولا يمتنع أن يعمل الخبر فيما قبل المبتدأ ، وهذا يدل على أن تقديم الخبر على المبتدأ جائز إذ المعمول لا يقع في موضع لا يقع فيه العامل ، والآخرة صفة والموصوف محذوف تقديره : وبالساعة الآخرة أو بالدار الآخرة كما قال « وللدار الآخرة خير » وقال « واليوم الآخر » .

قوله تعالى ( هُمْ يُوقِنُونَ ) هم مبتدأ ذكر على جهة التوكيد ، ولو قال : وبالآخرة يوقنون لصح المعنى والإعراب ، ووجه التوكيد في هم تحقيق عود الضمير إلى المذكورين لا إلى غيرهم . ويوقنون الخبر ، وأصله يؤقنون ، لأن ماضيه أيقن ، والأصل أن يؤقن في المضارع بحروف الماضي ، إلا أن الهمزة حذفت لما ذكرنا في يؤمنون وأبدلت الباء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها .

قوله تعالى ( أُولَئِكَ ) هذه صيغة جمع على غير لفظ واحده . وواحده ذا ، ويكون أولئك للمؤنث والمذكر ، والكاف فيه حرف للخطاب وليست اسما إذ لو كانت اسما لسكانت إما مرفوعة أو منصوبة ، ولا يصح شيء منهما إذ لا رافع هنا ولا ناصب ، وإما أن تكون مجرورة بالإضافة ، وأولاء لا تصح إضافته لأنه مبهم ، والمبهمات لا تضاف ، فبقي أن تكون حرفا مجردا للخطاب ، ويجوز مد أولاء وقصره في غير القرآن ، وموضعه هنا رفع بالابتداء ، و ( عَلَى هُدًى ) الخبر ، وحرف الجر متعلق بمحذوف : أى أولئك ثابتون على هدى ، ويجوز أن يكون أولئك خبر الذين يؤمنون بالغيب ، وقد ذكر .

فإن قيل : أصل « على » الاستعلاء ، والهدى لا يستعلى عليه فكيف يصح معناها هاهنا ؟ .

جواب : معنى الاستعلاء حاصل ، لأن منزلتهم علت باتباع الهدى ، ويجوز أن يكون لما كانت أفعالهم كلها على مقتضى الهدى كان تصرفهم بالهدى كتصرف الراكب بما يركبه .

قوله تعالى ( مِنْ رَبِّهِمْ ) في موضع جر صفة لهدى ، ويتعلق الجار بمحذوف تقديره هدى كائن وفي الجار والمجرور ضمير يعود على الهدى ، ويجوز كسر الهاء وضمها على ما ذكرنا في عليهم في الفاتحة .

قوله تعالى ( وَأُولَئِكَ ) مبتدأ و ( هُمْ ) مبتدأ ثان و ( الْمُفْلِحُونَ ) خبر المبتدأ الثاني ؛ والثاني وخبره خبر الأول ، ويجوز أن يكون هم فصلاً لا وضع له من الإعراب ، والمفاحون خبر أولئك ، والأصل في مفلح مؤفليح ، ثم عمل فيه ما ذكرناه في يؤمنون .

قوله تعالى ( سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ) رفع بالابتداء ، وأنذرتهم أم لم تنذرهم جملة في موضع الفاعل وسدت هذه الجملة مسد الخبر ، والتقدير يستوى عندهم الإنذار وتركه ، وهو كلام محمول على المعنى ، ويجوز أن تكون هذه الجملة في موضع مبتدأ وسواء خبر مقدم ، والجملة على القواين خبر أن ، ولا يؤمنون لا موضع له على هذا ويجوز أن يكون سواء خبر أن وما بعده معمول له ، ويجوز أن يكون لا يؤمنون خبر أن ، وسواء عليهم وما بعده معترض بينهما ؛ ويجوز أن يكون خبرا بعد خبر وسواء مصدر واقع موقع اسم الفاعل وهو مستو ، ومستو يعمل عمل يستوى ، ومن أجل أنه مصدر لا يثنى ولا يجمع ، والهمزة في سواء مبدلة من ياء لأن باب طويت وشويت أكثر من باب قوة وحوة فحمل على الأكثر .

قوله تعالى ( أَنْذَرْنَاهُمْ ) قرأ ابن محيصن بهمزة واحدة على لفظ الخبر ، وهمزة الاستفهام مرادة ولكن حذفوها تخفيفاً ، وفي الكلام ما يدل عليها وهو قوله : أم لم ؛ لأن أم تعادل الهمزة ؛ وقرأ الأكثرون على لفظ الاستفهام ثم اختلفوا في كيفية النطق به ، فحقيق قوم الهمزتين ولم يفصلوا بينهما وهذا هو الأصل ؛ إلا أن الجمع بين الهمزتين مستثقل لأن الهمزة نبرة تخرج من الصدر بكلفة فالنطق بها يشبه التهوع ، فإذا اجتمعت همزتان كان أثقل على المتكلم ، فمن هنا لا يحققهما أكثر العرب ؛ ومنهم من يحقق الأولى ويجعل الثانية بين بين : أى بين الهمزة والألف ، وهذه في الحقيقة همزة

ملينة وليست ألفا ؛ ومنهم من يجعل الثانية ألفا صحيحا كما فعل ذلك في آدم وآمن ؛ ومنهم من يلين الثانية ويفصل بينها وبين الأولى بالألف ؛ ومنهم من يحقق الهمزتين ويفصل بينهما بألف ؛ ومن العرب من يبدل الأولى هاء ويحقق الثانية ؛ ومنهم من يلين الثانية مع ذلك ، ولا يجوز أن يحقق الأولى ويجعل الثانية ألفا صحيحا ويفصل بينهما بألف ، لأن ذلك جمع بين ألفين ، ودخلت همزة الاستفهام هنا للتسوية ، وذلك شبيه بالاستفهام لأن المستفهم يستوى عنده الوجود والعدم ، فكذلك يفعل من يريد التسوية ، ويقع ذلك بعد سواء كهذه الآية ، وبعد ليت شعري كقولك : ليت شعري أقام أم قعد ، وبعد : لا أبالي ، ولا أدري ، وأم هذه هي المعادلة لهمزة الاستفهام ، ولم ترد المستقبل إلى معنى الماضي حتى يحسن معه أمس ، فإن دخلت عليها إن الشرطية عاد الفعل إلى أصله من الاستقبال .

قوله تعالى ( وَعَلَى سَمْعِهِمْ ) السمع في الأصل مصدر سمع ، وفي تقديره هنا وجهان : أحدهما أنه استعمل مصدرا على أصله ، وفي الكلام حذف تقديره على مواضع سمعهم لأن نفس السمع لا يختم عليه . والثاني أن السمع هنا استعمل بمعنى السامعة وهي الأذن ، كما قالوا الغيب بمعنى الغائب ، والنجم بمعنى الناجم ، واكتفى بالواحد هنا عن الجمع كما قال الشاعر :

يَبْهَاجِيْفُ الْحَسْرِى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبَيْضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلْبٌ  
يريد جلودها .

قوله تعالى ( وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ) يقرأ بالرفع على أنه مبتدأ ، وعلى أبصارهم خبره ، وفي الجار على هذا ضمير ، وعلى قول الأخفش غشاوة مرفوع بالجار كارتفاع الفاعل بالفعل ، ولا ضمير في الجار على هذا لارتفاع الظاهرية ، والوقوف على هذه القراءة على « وعلى سمعهم » ، ويقرأ بالنصب بفعل مضمر تقديره وجعل على أبصارهم غشاوة ، ولا يجوز أن ينتصب بختم لأنه لا يتعدى بنفسه ، ويجوز كسر الغين وفتحها وفيها ثلاث لغات آخر ، غشوة بغير ألف بفتح الغين وضمها وكسرها .

قوله تعالى ( وَلَهُمْ عَذَابٌ ) مبتدأ وخبر أو فاعل عمل فيه الجار على ما ذكرنا قبل ، وفي ( عَظِيمٌ ) ضمير يرجع على العذاب لأنه صفته .

قوله تعالى ( وَآمِنَ النَّاسِ ) الواو دخلت هنا للعطف على قوله « الذين يؤمنون

بالغيب» وذلك أن هذه الآيات استوعبت أقسام الناس : فالآيات الأول تضمنت ذكر المخلصين في الإيمان ، وقوله ( إن الذين كفروا ) تضمن ذكر من أظهر الكفر وأبطنه ، وهذه الآية تضمنت ذكر من أظهر الإيمان وأبطن الكفر ، فمن هنا دخلت الواو لتبين أن المذكورين من تنمة الكلام الأول ، ومن هنا للتبيين ، وفتحت نونها لم تكسر لثلاثتوا إلى الكسرتان ، وأصل الناس عند سيدييه أناس حذفته همزته وهي فاء الكلمة ، وجعلت الألف واللام كالعوض منها ، فلا يكاد يستعمل الناس إلا بالألف واللام ، ولا يكاد يستعمل أناس بالألف واللام ، فالألف في الناس على هذا زائدة واشتقاقه من الإنس . وقاس غيره ليس في الكلمة حذف ، والألف متقلبة عن واو وهي عين الكلمة ، واشتقاقه من ناس ينوس نوسا إذا تحرك . وقالوا في تصغيره : نويس .

قوله ( مَنْ يَقُولُ ) من : في موضع رفع بالابتداء وما قبله الخبر ، أو هو مرتفع بالجار قبله على ما تقدم ، ومن هنا نكرة موصوفة ، ويقول : صفة لها ، ويضعف أن تكون بمعنى الذي ، لأن الذي يتناول قوما بأعيانهم ، والمعنى ها هنا على الإيهام والتقدير : ومن الناس فريق يقول ، ومن موحدة للفظ ، وتستعمل في التثنية والجمع التانيث بلفظ واحد ، والضمير الراجع إليها يجوز أن يفرد حملا على لفظها ، وأن يثنى ويجمع ويؤنث حملا على معناها ، وقد جاء في هذه الآية على الوجهين ، فالضمير في يقول مفرد وفي آمننا وما هم جمع ، والأصل في يقول : يقول بسكون القاف وضم الواو لأنه نظير يقعد ويقتل ، ولم يأت إلا على ذلك ، فنقلت ضمة الواو إلى القاف ليخف اللفظ بالواو ، ومن هاهنا إذا أمرت لم تحتج إلى همزة بل تقول قل ، لأن فاء الكلمة قد تحركت فلم تحتج إلى همزة الوصل .

قوله تعالى ( آمَنَّا ) أصل الألف همزة ساكنة ، فقلبت ألفا لثلاثتجمع همزتان ، وكان قلبها ألفا من أجل الفتحة قبلها ، ووزن آمن أفعل من الأمن ، و ( الآخر ) فاعل فالألف فيه غير مبدلة من شيء .

قوله ( وَمَا هُمْ ) هم ضمير منفصل مرفوع بما عند أهل الحجاز ، ومبتدأ عند تميم والباء في الخبر زائدة للتوكيد غير متعلقة بشيء ، وهكذا كل حرف جر زيد في المبتدأ أو الخبر أو الفاعل ، وما تنى ما في الحال ، وقد تستعمل لنفي المستقبل .

قوله تعالى ( يُخَادِعُونَ اللَّهَ ) في الجملة وجهان : أحدهما لا موضع لها . والثاني موضعها نصب على الحال ، وفي صاحب الحال والعامل فيها وجهان : أحدهما هي من



الضمير في يقول ، فيكون العامل فيها يقول ، والتقدير : يقول آمنا بخادعين : والثاني هي حال من الضمير في قوله بمؤمنين ، والعامل فيها اسم الفاعل ، والتقدير : وما هم بمؤمنين في حال خداعهم ، ولا يجوز أن يكون في موضع جر على الصفة للمؤمنين ، لأن ذلك يوجب نفي خداعهم ، والمعنى على إثبات الخداع : ولا يجوز أن تكون الجملة حالا من الضمير في آمنا ، لأن آمنا محكي عنهم فيقول ، فلو كان يخادعون حالا من الضمير في آمنا لكانت محكية أيضا : وهذا محال لوجهين : أحدهما أنهم ما قالوا آمنا وخادعنا . والثاني أنه أخبر عنهم بقوله يخادعون ، ولو كان منهم لكان نخادع بالنون ، وفي الكلام حذف تقديره : يخادعون نبي الله ؛ وقيل هو على ظاهره من غير حذف .

قوله عز وجل ( وَمَا يُخَادِعُونَ ) وأكثر القراءة بالألف ، وأصل المفاعلة أن تكون من اثنين ، وهي على ذلك هنا لأنهم في خداعهم ينزلون أنفسهم منزلة أجنبي يدور الخداع بينهما ، فهم يخادعون أنفسهم وأنفسهم تخدعهم ؛ وقيل المفاعلة هنا من واحد كقولك : سافر الرجل ، وعاقبت اللص ، ويُقرأ ، يخادعون بغير ألف مع فتح الياء ، ويُقرأ بضمها على أن يكون الفاعل للخدع الشيطان فكأنه قال : وما يخدعهم الشيطان ( إِلَّا أَنْتُمْ سَهُم ) أى عن أنفسهم ، وأنفسهم نصب بأنه مفعول وليس نصبه على الاستثناء ، لأن الفعل لم يستوف مفعوله قبل إلا .

قوله تعالى ( فَزَادَهُمُ اللَّهُ ) زاد يستعمل لازما كقولك : زاد الماء ، ويستعمل متعديا إلى مفعولين كقولك زدته درهما ، وعلى هذا جاء في الآية ، ويجوز إمالة الزاى لأنها تكسر في قولك زدته ، وهذا يجوز فيما عينه واو مثل خاف ، إلا أنه أحسن فيما عينه ياء .

قوله تعالى ( أَلَيْمٌ ) هو فعيل بمعنى مفعول لأنه من قولك ألم فهو مؤلم وجمعه ألماء والام مثل شريف وشرفاء وشراف .

قوله تعالى ( بَلَمَّا كَانُوا يَكْذِبُونَ ) هو في موضع رفع صفة لأليم ، وتتعلق الباء بمحذوف تقديره أليم كائن بتكذيبهم أو مستحق وما هنا مصدرية ، وصلتها بكذبون ، وليست كان صلتها لأنها الناقصة ، ولا تستعمل منها مصدر ، وبكذبون في موضع نصب خبر كان ، وما المصدرية حرف عند سيبويه واسم عند الأخفش : وعلى كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شيء .

قوله عز وجل (وَإِذَا قِيلَ تُكَلِّمُ) إذا في موضع نصب على الظرف ، والعامل فيها جوابها وهو قوله قالوا : أو قال قوم : العامل فيها قيل ، وهو خطأ لأنه في موضع جر بإضافة إذا إليه ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف وأصل قيل قول ، فاستقلت الحركة على الواو فحذفت وكسرت القاف لثقل الواو ياء كما فعلوا في أدل وأحق ، ومنهم من يقول : نقلوا كسرة الواو إلى القاف وهذا ضعيف ، لأنك لا تنقل إليها الحركة إلا بعد تقدير سكونها فيحتاج في هذا إلى حذف فتحة القاف وهذا عمل كثير ، ويجوز إتمام القاف بالضم مع بقاء الياء ساكنة تنبها على الأصل ، ومن العرب من يقول في مثل قيل وبيع : قول وبيع ، ويسوي بين ذوات الواو والياء ، قالوا : وخرج على أصابعها وما هو من الياء تقلب الياء فيه واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ، ولا يقرأ بذلك ما لم تثبت به رواية والمفعول القائم مقام الفاعل مصدر وهو القول وأضمر لأن الجملة بعده تفسره ، والتقدير : وإذا قيل لم قول عز لا تفلسوا ونظيره : ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحته - أي بدا لهم بداه ورأي : وقيل لم هو القائم مقام الفاعل ، هو بعيد ، لأن الكلام لا يتم به ، وما هو مما تفسره الجملة بعده ، ولا يجوز أن يكون قوله : لا تفلسوا قائما مقام الفاعل ، لأن الجملة لا تكون فاعلا فلا تقوم مقام الفاعل ، ولهم في موضع نصب مفعول قيل ؟

قوله (فِي الْأَرْضِ) اعرف في الأرض أصل ، وأصل الكلمة من الانحاض ومنه قولهم : أرضت القرحة إذا اتسعت ، وقول من قال : حيث أرتها لأن الأقدام ترضها ليس بشيء ، لأن المدحفة فيها أصل والرض ليس من هذا ، ولا يجوز أن يكون في الأرض حالا من الضمير في تفلسوا ، لأن ذلك لا يفيد شيئا وإنما هو ظرف متعلق بتفلسوا .

قوله (إِنَّمَا تَعْبُدُونَ) « ما » ههنا كفاية لأن عن العمل لأنها هيأها للمفعول على الاسم نارة وعلى الفعل أخرى ، وهي إنما عملت لا اختصاصها بالاسم ، وتفيد « إنما » حصر الخبر فيها أسند إليه الخبر كقوله : إنما الله إله واحد ، وتفيد في بعض المواضع اختصاص المذكور بالوصف المذكور دون غيره ، كقوله : إنما زيد كريم ، أي ليس فيه من الأوصاف التي تنسب إليه سوى الكريم : ومنه قوله تعالى « إنما أنا بشر مثلكم » لأنهم طلبوا منه مالا بقدر عليه البشر ، فأثبت لنفسه صفته البشر ونفى عنه ما عداها . قوله : نحن : هو اسم مضمرة متحصل معنى على الضم ، وإنما بنيت الضمائر لافتقارها إلى الظواهر التي ترجع إليها ، فهي كالظروف في افتقارها إلى الأسماء ، وحرك آخرها لئلا يجتمع ساكنان ، وضمت النون لأن الكلمة ضمير مرفوع للمتكلم فأشبهت الناء

في قمت ؛ وقيل ضمت لأن موضعها رفع ؛ وقيل النون تشبه الواو فحركت بما يجانس الواو ، ونحن ضمير المتكلم ومن معه ، وتكون للثنين والجماعة ، ويستعمله المتكلم الواحد العظيم ، وهو في موضع رفع بالابتداء و (مُصْلِحُونَ) خبره .  
قوله تعالى (أَلَا) هي حرف يفتح به الكلام لتنبيه المخاطب ؛ وقيل معناها حقاً ،

وجوز هذا القائل أن تفتح أن بعدها كما تفتح بعد حقاً ، وهذا في غاية البعد .  
قوله (هُمُ الْمُفْسِدُونَ) هم مبتدأ والمفسدون خبره والجملة خبر إن ؛ ويجوز أن تكون هم في موضع نصب توكيداً للاسم إن ؛ ويجوز أن يكون فصلاً لاموضع لها ، لأن الخبر هنا معرفة ، ومثل هذا الضمير يفصل بين الخبر والصفة ، فيعين ما بعده للخبر .

قوله تعالى (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ آمِنُوا) القائم مقام المفعول هو القول ، ويفسره آمنوا لأن الأمر والنهي قول .

قوله (كَمَا آمَنَ النَّاسُ) الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف :  
أى إيماناً مثل إيمان الناس ؛ ومثله - كما آمن السفهاء - .

قوله (السُّفَهَاءُ أَلَا يَتَذَكَّرُونَ) في هاتين الحمزتين أربعة أوجه : أحدها تحقيقهما وهو الأصل ، والثاني تحقيق الأولى وقلب الثانية واوا خالصة فرارا من توالي الحمزتين ، وجعلت الثانية واوا لانضمام الأولى ، والثالث تليين الأولى ، وهو جعلها بين الحمزة وبين الواو وتحقيق الثانية ؛ والرابع كذلك إلا أن الثانية واو ، ولا يجوز جعل الثانية بين الحمزة والواو لأن ذلك تقريب لها من الألف ، والألف لا يقع بعد الضمة والكسرة ، وأجازه قوم .

قوله تعالى (لَتَنفُخَنَّ الْفُجَارُ) أصله نفخوا فأسكنت الياء لثقل الضمة عليها ثم حذفت لسكونها وسكون الواو بعدها ، وحركت القاف بالضم تبعاً للواو ؛ وقيل نقلت ضمة الياء إلى القاف بعد تسكينها ثم حذفت . وقرأ ابن السميعة : لا قَوْاْ بألف وفتح القاف وضم الواو ، وإنما فتحت القاف وضمت الواو لما تذكره في قوله « اشتروا الضلالة » .

قوله (خَلَقُواْ إِلَى) يقرأ بتحقيق الحمزة وهو الأصل ، ويقرأ بالقاء حركة الحمزة على الواو وحذف الحمزة فتصير الواو مكسورة بكسرة الحمزة ، وأصل خلوا خلوا فقلبت الواو الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف لئلا يلتقي

سا كنان ، وبقيت الفتحة تدل على الألف المحذوفة .  
قوله ( إِنَّا مَعَكُمْ ) الأصل : إِنَّا ، فحذفت النون الوسطى على القول الصحيح ، كما حذفت في إن إذا خففت ، كقوله تعالى « وإن كل لما جميع » ومعكم ظرف قائم مقام الخبر ؛ أى كائنون معكم .

قوله تعالى ( مُسْتَهْزِءُونَ ) يقرأ بتحقيق همزة وهو الأصل ، وبقلبها ياء مضمومة لانكسار ما قبلها ؛ ومنهم من يحذف الياء لشبهها بالياء الأصلية في مثل قولك : برمون ، ويضم الزاى ، وكذلك الخلاف في تليين همزة « يستهزئ بهم » .  
قوله تعالى ( يَغْمَسُوهُمْ ) هو حال من الحاء والميم في يمدهم وفي طغيانهم متعلق بيمدهم أيضا ، وإن شئت يعمهون ؛ ولا يجوز أن تجعلهما حالين من يمدهم لأن العامل الواحد لا يعمل في حالين .

قوله تعالى ( اشْتَرُوا الضَّالَّةَ ) الأصل اشتريوا فقلبت الياء ألفا ثم حذفت الألف لتلا يلتقى سا كنان الألف والواو .

فإن قلت : فالواو هنا متحركة ، قيل : حركتها عارضة فلم يعتد بها وفتحة الراء دليل على الألف المحذوفة ، وقيل سكنت الياء لثقل الضمة عليها ثم حذفت لتلا يلتقى سا كنان ، وإنما حركت الواو بالضم دون غيره ليفرق بين واو الجمع والواو الأصلية في نحو قوله : لو استطعنا ، وقيل ضمت لأن الضمة هنا أخف من الكسرة لأنها من جنس الواو ؛ وقيل حركت بحركة الياء المحذوفة ؛ وقيل ضمت لأنها ضمير فاعل ، فهي مثل التاء في قمت ؛ وقيل هي للجمع فهي مثل نحن ؛ وقد همزها قوم شبهوها بالواو المضمومة ضما لازما نحو : أثوب ؛ ومنهم من يفتحها إثارا للتخفيف ؛ ومنهم من يكسرها على الأصل في التقاء الساكنين ؛ ومنهم من يحتلسها فيحذفها لا لتقاء الساكنين ؛ وهو ضعيف لأن قبلها فتحة ؛ والفتحة لا تدل عليها .

قوله تعالى ( مَشَلُّهُمْ كَمَثَلِ ) ابتداء وخبر ، والكاف يجوز أن يكون حرف جر فيتعلق بمحذوف ويجوز أن يكون اسما بمعنى مثل فلا يتعلق بشيء .

قوله ( الَّذِي اسْتَوْفَدَ ) الذى هاهنا مفرد في اللفظ والمعنى على الجمع بدليل قوله « ذهب الله بنورهم » وما بعده . وفي وقوع المفرد هنا موقع الجمع وجهان : أحدهما هو جنس مثل : من وما ، فيعود الضمير إليه تارة بلفظ المفرد ، وتارة بلفظ الجمع . والثانى أنه أراد الذين ، فحذفت النون لطول الكلام بالصلة ؛ ومثله :

«والذى جاء بالصدق وصدق به» ثم قال : أولئك هم المتقون ، واستوفد بمعنى أوفد ، مثل استقر بمعنى قر ؛ وقيل استوفد استدعى الإيقاد .

قوله تعالى ( فَلَمَّا أَضَاءَتْ ) لما هنا اسم ، وهى ظرف زمان ، وكذا فى كل موضع وقع بعدها الماضى ، وكان لها جواب والعامل فيها جوابها مثل : إذا ، وأضاءت متعد فيكون « ما » على هذا مفعولا به ؛ وقيل أضاء لازم ، يقال : ضاءت النار وأضاءت بمعنى ، فعلى هذا يكون « ما » ظرفا ، وفى « ما » ثلاثة أوجه : أحدها هى بمعنى الذى ، والثانى هى نكرة موصوفة ، أى مكانا حوله ، والثالث هى زائدة .

قوله ( ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ) الباء هنا معدية للفعل كتنعية الهمزة له ، والتقدير أذهب الله نورهم ، ومثله فى القرآن كثير ، وقد تأتى الباء فى مثل هذا المحال كقولك ذهبت يزيد ؛ أى ذهبت ومعى زيد .

قوله تعالى ( وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ ) تركهم هاهنا يتعدى إلى مفعولين لأن المعنى صبرهم ، وليس المراد به الترك الذى هو الإهمال ، فعلى هذا يجوز أن يكون المفعول الثانى فى ظلمات ، فلا يتعلق الجار بمحذوف ويكون لا يبصرون حالا ، ويجوز أن يكون لا يبصرون هو المفعول الثانى ، وفى ظلمات ظرف يتعلق بتركهم أو يبصرون ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير فى يبصرون ، أو من المفعول الأول .

قوله تعالى ( صُمُّ بُكْمٌ ) الجمهور على الرفع على أنه خبر ابتداء محذوف : أى هم صم ؛ وقرئ شاذ بالنصب على الحال من الضمير فى يبصرون .

قوله تعالى ( فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ) جملة مستأنفة ، وقيل موضعها حال وهو خطأ ؛ لأن ما بعد الفاء لا يكون حالا ، لأن الفاء ترتب ، والأحوال لا ترتب فيها ؛ ويرجعون فعل لازم : أى لا ينتهون عن باطلهم ، أو لا يرجعون إلى الحق ؛ وقيل هو متعد ومفعوله محذوف تقديره : فهم لا يردون جوابا ، مثل قوله : « إنه على رجهه لقادر » .

قوله تعالى ( أَوْ كَصَيِّبٍ ) فى « أو » أربعة أوجه : أحدها أنها لشك ، وهو راجع إلى الناظر فى حال المنافقين ، فلا يدري أيشبههم بالمستوفد أو بأصحاب الصيب ، كقوله : « إلى مائة ألف أو يزيدون » : أى يشك الرأى لهم فى مقدار عددهم ، والثانى أنها للتخيير : أى شبهوهم بأى القبيلتين شئتم ، والثالث أنها للإباحة ، والرابع أنها للإيهام : أى بعض الناس يشبههم بالمستوفد ، وبعضهم بأصحاب الصيب ، ومثله قوله تعالى « كونوا هودا

أونصاري « أى قالت اليهود كونوا هودا ، وقالت النصارى كونوا نصارى : ولا يجوز عند أكثر البصريين أن تحمل « أو » على الواو ، ولا على بل ما وجدنا ذلك مندوحة والكاف فى موضع رفع عطفا على الكاف فى قوله « كمثل الذى » ويجوز أن يكون خبر ابتداء محذوف تقديره : أو مثلهم كمثل صيب ، وفى الكلام حذف تقديره : أو كأصحاب صيب ، وإلى هذا المحذوف يرجع الضمير من قوله يجعلون : والمعنى على ذلك ، لأن تشبيه المنافقين بقوم أصابهم مطر فيه ظلمة ورعد وبرق لا ينفس المطر ، وأصل صيب : صيوب على فاعل ، فأبدلت الواو ياء وأدغمت الأولى فيها ، ومثله : مين وهين : وقال الكوفيون : أصله صويب على فاعل ، وهو خطأ ، لأنه لو كان كذلك لصحت الواو كما صحت فى طويل وعويل ( من السماء ) فى موضع نصب « ومن » متعلقة بصيب ، لأن التقدير : كمطر صيب من السماء ، وهذا الوصف يعمل عمل النعل ، ومن لا ابتداء للغاية : ويجوز أن يكون فى موضع جر على الصفة لصيب فيتعلق من بمحذوف : أى كصيب كائن من السماء ، والهمزة فى السماء بدل من واو قلبت همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة ، ونظائره تقاس عليه ( فيه ظلمات ) الهاء تعود على صيب ، وظلمات رفع بالجار والمجرور لأنه قد قوى بكونه صفة لصيب : ويجوز أن يكون ظلمات مبتدأ وفيه خبر مقدم ، وفيه على هذا ضمير ، والجملة فى موضع جر صفة لصيب ، والجمهور على ضم اللام ، وقد قرئ بإسكانها تخفيفا ، وفيه لغة أخرى بفتح اللام : والرعد مصدر رعد يرعد : والبرق مصدر أيضا ، وهما على ذلك موحدتان هنا : ويجوز أن يكون الرعد والبرق بمعنى الراعد والبارق كقولهم : رجل عدل وصوم ( يجمعون ) يجوز أن يكون فى موضع جر صفة لأصحاب صيب ، وأن يكون مستأنفا : وقيل يجوز أن يكون حالا من الهاء فى فيه ، والراجع على الهاء محذوف تقديره من صواعقه وهو بعيد ، لأن حذف الراجع على ذى الحال كحذفها من خبر المبتدأ ، وسبويه يعده من الشذوذ ( من الصواعق ) أى من صوت الصواعق ( حذر الموت ) مفعول له ، وقيل مصدر : أى يحذرون حذرا مثل حذر الموت ، والمصدر هنا مضاف إلى المفعول به ( محيط ) أصله محوط لأنه من حاط يحوط فنقلت كسرة الواو إلى الهاء فانقلبت ياء :

قوله تعالى ( يسكاد ) فعل يدل على مقاربة وقوع الفعل بعدها ، ولذلك لم تدخل عليه أن لأن أن تلخص الفعل للاستقبال وعينها واو ، والأصل : يكود ، مثل خاف يخاف ، وقد سمع فيه ، كدت بضم الكاف ، وإذا دخل عليها حرف تنى دل على أن الفعل الذى بعدها وقع ، وإذا لم يكن حرف تنى لم يكن الفعل بعدها واقعا ، واسكنه



قارب الوقوع ، وموضع (يَخْطُفُ) نصب لأنه خبر كاد ، والمعنى : قارب البرق خطف الأبصار ؛ والجمهور على فتح الياء والطاء وسكون الخاء وماضيه خطف كقوله تعالى «إلا من خطف الخطفة» وفيه قراءات شاذة : إحداها كسر الطاء على أن ماضيه خطف بفتح الطاء ؛ والثانية بفتح الياء والحاء والطاء وتشديد الطاء ، والأصل : يخطف ، فأبدل من التاء طاء وحركت بحركة التاء ؛ والثالثة كذلك ، إلا أنها بكسر الطاء على ما يستحقه في الأصل ، والرابعة كذلك ، إلا أنها بكسر الخاء أيضا على الإنباع ، والخامسة بكسر الياء أيضا إتباعا أيضا ، والسادسة بفتح الياء وسكون الخاء وتشديد الطاء ، وهو ضعيف لما فيه من الجمع بين الساكنين (كُلُّمَا) هي هنا ظرف ، وكذلك كل موضع كان لها جواب ، و «ما» مصدرية ؛ والزمان محذوف أى كل وقت إضاءة ؛ وقبل «ما» هنا نكرة موصوفة ومعناها الوقت ، والعائد محذوف : أى كل وقت أضاء لهم فيه ، والعامل في كل جوابها ، و (فيه) أى في ضوءه والمعنى بضوئه ؛ ويجوز أن يكون ظرفا على أصلها ، والمعنى : إنهم يحيط بهم الضوء (شاء) ألفا منقلبة عن ياء لقولهم في مصدره : شئت شيئا ، وقالوا : أشأته أى حلت على أن يشاء (لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ) أى أعدم المعنى الذى يسمعون به ، وعلى كل متعلق به (تَمَّيرٌ) في موضع نصب .

قوله تعالى (يا أيُّهَا النَّاسُ) أى اسم مبهم لوقوعه على كل شئ ، أى به في النداء توصلا إلى نداء ما فيه الألف واللام إذا كانت «يا» لا تباشر الألف واللام ، وبنيت لأنها اسم مفرد مقصود وها مقحمة للتنبيه ، لأن الأصل أن تباشر «يا» الناس ، فلما حيل بينهما بأى عوض من ذلك «ها» والناس وصف لأى لابد منه ، لأنه المنادى في المعنى ، ومن هاهنا رفع ، ورفع أن يجعل بدلًا من ضمة البناء ، وأجاز المازى نصبه كما يجيز : يا زيد الضريف ، وهو ضعيف لما قدمنا من لزوم ذكره ، والصفة لا يلزم ذكرها (مِنْ قَبْلِكُمْ) من هنا لا ابتداء الغاية في الزمان ، والتقدير : والذين خلقهم من قبل خلقكم ، فحذف الخلق وأقام الضمير مقامه (لَعَلَّكُمْ) متعلق في المعنى باعبدوا : أى اعبدوه ليصبح منكم رجاء التقوى ، والأصل توتقيون . فأبدل من الواو تاء وأدغمت في التاء الأخرى وسكنت الياء ثم حذف ، وقد تقدمت نظائره ، فوزنه الآن تفتحون .

قوله تعالى (الَّذِي جَعَلَ) هو في موضع نصب بتتقون أو بدل من ربكم . أو صفة مكررة ، أو بإظهار أعنى ؛ ويجوز أن يكون في موضع رفع على إضمار هو

الذى ، وجعل هنا متعد إلى مفعول واحد وهو الأرض ، وفراشا حال ، ومثله :  
والسما بناء ، ويجوز أن يكون جعل بمعنى صير فيتعدى إلى مفعولين وهما الأرض وفراشا  
ومثله : والسما بناء ؛ ولكم متعلق بجعل : أى لأجلكم (مِنَ السَّمَاءِ) متعلق بأنزل ، وهى  
لأبتداء غاية المكان ، ويجوز أن يكون حالا ، والتقدير : ماء كائنا من السماء ، فلما  
قدم الجار صار حالا وتعلق بمحذوف ، والأصل فى ماء موه لقولهم : ماهت الركبة  
تموه ، وفى الجمع أمواه ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم أبدلوا من  
الهاء همزة وليس بقياس (مِنَ الثَّمَرَاتِ) متعلق بأخرج فيكون من لأبتداء الغاية  
ويجوز أن يكون فى موضع الحال تقديره رزقا كائنا من الثمرات و (لَكُمْ) أى من  
أجلكم والرزق هنا بمعنى المرزوق وليس بمصدر (فَلَا تَجْعَلُوا) أى لاتصيروا أو  
لا تسمعوا فيكون متعديا إلى مفعولين ، والأنداد جمع ند ونديد (وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)  
مبتدأ وخبر فى موضع الحال ، ومفعول تعلمون محذوف : أى تعلمون بطلان ذلك  
والاسم من أنتم أن ، والثاء للخطاب ، والميم للجمع ، وهما حرفا معنى .

قوله تعالى (وَإِنْ كُنْتُمْ) جواب الشرط «فَأْتُوا بسورة» و «إِنْ كُنْتُمْ صادقين»  
شرط أيضا جوابه محذوف أغنى عنه جواب الشرط الأول : أى إن كنتم صادقين  
فافعلوا ذلك ، ولا تدخل إن الشرطية على فعل ماض فى المعنى ، إلا على كان لكثرة  
استعمالها ، وأنها لا تدل على حدث (مِمَّا نَزَّلْنَا) فى موضع جر صفة لريب : أى  
ريب كائن مما نزلنا ، والعائد على «ما» محذوف : أى نزلناه و «ما» بمعنى الذى أو  
نكرة موصوفة ، ويجوز أن يتعلق «من» بريب : أى إن ارتبتم من أجل ما نزلنا  
(فَأْتُوا) أصله : اتقوا ، وماضيه أتى ، فقاء الكلمة همزة ، فإذا أمرت زدت عليها  
همزة الوصل مكسورة فاجتمعت همزتان والثانية ساكنة ، فأبدلت الثانية ياء لثلاث يجمع  
بين همزتين ، وكانت الياء الأولى للكسرة قبلها ، فإذا اتصل بها شئ حذفت همزة  
الوصل استغناء عنها ثم همزة الياء لأنك أعدتها إلى أصلها لزوال الموجب لقلبها !  
ويجوز قلب هذه الهمزة ألفا إذا انفتح ما قبلها مثل هذه الآية ، وياء إذا انكسر ما قبلها  
كقوله : الذى ايتمن ، فتصيرها ياء فى اللفظ ، وواوا إذا انضم ما قبلها كقوله :  
يا صالح أوتنا ، ومنهم من يقول : ذن لى (مِنَ مِثْلِهِ) الهاء تعود على النبي صلى الله  
عليه وسلم ، فيكون من للأبتداء ، ويجوز أن تعود على القرآن فتكون من زائدة ،  
ويجوز أن تعود على الأنداد بلفظ المفرد كقوله تعالى «وإن لكم فى الأنعام لعبرة  
سقيكم مما فى بطونه» (وَأَدْعُوا) لام الكلمة محذوف ، لأنه حذف فى الواحد دليلا

على السكون الذى هو جزم في المعرب . وهذه الواو ضمير الجماعة ( مِنْ دُونِ اللَّهِ ) .  
في موضع الحال من الشهداء والعامل فيه محذوف تقديره شهداءكم منفردين عن الله  
أو عن أنصار الله .

قوله تعالى ( فَإِنْ لَمْ تَنْفَعُوا ) الجزم يلم لا يان لأن لم عامل شديد الاتصال بمعموله  
ولم يقع إلا مع الفعل المستقبل في اللفظ ، وإن قد دخلت على الماضي في اللفظ وقد وليها  
الاسم كقوله تعالى « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ » ( وَقُودُهَا النَّاسُ ) الجمهور على فتح  
الواو وهو الخطب ، وقرئ بالضم وهو لغة في الخطب ، والجيد أن يكون مصدرا بمعنى  
التوقد ويكون في الكلام حذف مضاف تقديره توقدها واحتراق للناس ، أو تلهب  
الناس أو ذووقدها الناس ( أُعِدَّتْ ) جملة في موضع الحال من النار ، والعامل فيها فاتقوا  
ولا يجوز أن يكون حالا من الضمير في وقودها لثلاثة أشياء : أحدها أنها مضاف إليه  
والثاني أن الخطب لا يعمل في الحال ، والثالث أنك تفصل بين المصدر أو ما عمل عمله  
وبين ما يعمل فيه بالخبر وهو الناس .

قوله تعالى ( أَنْ كُنتُمْ جَنَّاتٍ ) فتحت أن ها هنا لأن التقدير لهم ، وموضع أن  
وما عملت فيه نصب بيشر ، لأن حرف الجر إذا حذف وصل الفعل بنفسه هذا مذهب  
سيبويه ، وأجاز الخليل أن يكون في موضع جر بالباء المحذوفة لأنه موضع ترادفيه ، فكأنها  
ملفوظ بها ، ولا يجوز ذلك مع غير أن لو قلت بشره بأنه مخلد في الجنة جاز حذف الباء  
لطول الكلام ، ولو قلت بشره الخلود لم يجز وهذا أصل يتكرر في القرآن كثيرا فتأمله  
واطلبه ها هنا ( تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ) الجملة في موضع نصب صفة للجنات ،  
والأنهار مرفوعة بتجرى لا بالابتداء وأن ، من تحتها الخبر ولا بتحتها لأن تجرى لا ضمير  
فيه إذا كانت الجنات لا تجرى وإنما تجرى أنهارها ، والتقدير من تحت شجرها لا من  
تحت أرضها فحذف المضاف ، ولو قيل إن الجنة هي الشجر فلا يكون في الكلام حذف  
لكان وجها ( كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا ) إلى قوله من قبل في موضع نصب على الحال من  
الذين آمنوا تقديره مرزوقين على الدوام ، ويجوز أن يكون حالا من الجنات لأنها قد وصفت  
وفي الجملة ضمير يعود إليها وهو قوله منها ( رَزَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ ) أى رزقناه فحذف  
العائد ، وبنيت قبل لتقطعها عن الإضافة لأن التقدير من قبل هذا ( وَأَتُوا بِهِ ) يجوز  
أن يكون حالا وقد معه مرادة تقديره قالوا ذلك وقد أتوا به ويجوز أن يكون مستأنفا  
و ( مُسْتَأْنَفًا ) حال من الخاء في به ( وَكُنتُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ ) أزواج مبنى أولم الخبر ، وفيها  
ظرف للاستقرار ، ولا يكون فيها الخبر لأن الفائدة تقل إذ الفائدة في جعل الأزواج لهم

و ( فيها ) الثانية تتعلق بـ ( خَالِدُونَ ) وهاتان الجملتان مستأنفتان ويجوز أن تكون الثانية حالا من الهاء والميم في لهن والعامل فيها معنى الاستقرار .

قوله تعالى ( لَا يَسْتَحْيِي ) وزنه يستفعل ولم يستعمل منه فعل بغير السين ، وليس معناه الاستدعاء وعينه ولامه ياءان ، وأصله الحياء وهمزة الحياء بدل من الياء ، وقرئ في الشاذ يستحي بياء واحدة والمخدوفة هي اللام كما تحذف في الجزم ، ووزنه على هذا يستفع ، إلا أن الياء نقلت حركتها إلى العين وسكنت ، وقيل المحذوف هي العين وهو بعيد ( أَنْ يَضْرِبَ ) أى من أن يضرب ، فوضعه نصب عند سيديويه وجر عند الخليل ( مَا ) حرف زائد للتوكيد و ( بَعْوْضَةٌ ) بدل من مثلاً ؛ وقيل ما نكرة موصوفة ، وبعوضة بدل من « ما » ويقرأ شاذاً بعوضة بالرفع على أن تجعل ما بمعنى الذى ، ويحذف المبتدأ : أى الذى هو بعوضة ، ويجوز أن يكون ما حرفاً ويضم المبتدأ تقديره : مثلاً هو بعوضة ( فَمَّا فَوْقَهَا ) الفاء للعطف ، وما نكرة موصوفة ، أو بمنزلة الذى ، والعامل في فوق على الوجهين الاستقرار ، والمعطوف عليه بعوضة ( أَمَّا ) حرف ناب عن حرف الشرط وفعل الشرط ، ويذكر لتفصيل ما أجمل ، ويقع الاسم بعده مبتدأ وتلزم الفاء خبره ، والأصل مهما يكن من شئ فالذين آمنوا يعلمون ، لكن لما نابت أما عن حرف الشرط كرهوا أن يولوها الفاء فأخروها إلى الخبر ، وصار ذكر المبتدأ بعدها عوضاً من اللفظ بفعل الشرط ( مِّنْ رَبِّهِمْ ) في موضع نصب على الحال : والتقدير : أنه ثابت أو مستقر من ربهم ، والعامل معنى الحق ، وصاحب الحال الضمير المستتر فيه ( مَاذَا ) فيه قولان : أحدهما أن « ما » اسم للاستفهام موضعها رفع بالابتداء وذا بمعنى الذى و ( أَرَادَ ) صلة له ، والعائد محذوف ، والذى وصلته خبر المبتدأ ؛ والثانى أن « ما وذا » اسم واحد للاستفهام ، وموضعه نصب بأراد ، ولا ضمير في الفعل ، والتقدير أى شئ أراد الله ( مَثَلًا ) تمييز : أى من مثل ؛ ويجوز أن يكون حالا من هذا : أى مَثَلًا أو مَثَلًا به ، فيكون حالا من اسم الله ( يُضِلُّ ) يجوز أن يكون في موضع نصب صفة للمثل ؛ ويجوز أن يكون حالا من اسم الله ، ويجوز أن يكون مستأنفاً ( إِلَّا الْفَاسِقِينَ ) مفعول يضل وليس بمنصوب على الاستثناء لأن يضل لم يستوف مفعوله قبل إلا .

قوله تعالى ( الَّذِينَ يَنْتَظِرُونَ ) في موضع نصب صفة للفاسقين ؛ ويجوز أن يكون نصبا بإضمار أعنى ، وأن يكون رفعا على الخبر . أى هم الذين ؛ ويجوز أن

يكون مبتدأ والخبر قوله « أولئك هم الخاسرون » ( مِنْ بَعْدِ ) من لابتداء غاية الزمان على رأى من أجاز ذلك ، وزائدة على رأى من لم يحزه ، وهو مشكل على أصله . لأنه لا يجوز زيادة من في الواجب ( ميثاقه ) مصدر بمعنى الإيثاق ، والهاء تعود على اسم الله أو على العهد ، فإن أعدتها إلى اسم الله كان المصدر مضافا إلى الفاعل ، وإن أعدتها إلى العهد كان مضافا إلى المفعول ( ما أمر ) ما بمعنى الذى ، ويجوز أن يكون نكرة موصوفة ، و ( أنْ يُوصَلَ ) فى موضع جر بدلا من الهاء ؛ أى يوصله ، ويجوز أن يكون بدلا من ما بدل الاشتغال تقديره : ويقطعون وصل ما أمر الله به ، ويجوز أن يكون فى موضع رفع : أى هو أن يوصل ( أولئك ) مبتدأ و ( هم ) مبتدأ ثان أو فصل ، و ( الخاسرون ) الخبر .

قوله تعالى ( كَذِبَ تَسْكُرُونَ ) بالله ( كيف فى موضع نصب على الحال ، والعامل فيه تكفرون ، وصاحب الحال الضمير فى تكفرون ، والتقدير : أمعاندن تكفرون ، ونحو ذلك ، وتكفرون بتعدى بحرف الجر ، وقد عدى بنفسه فى قوله « ألا إن عاداكفروا ربهم » وذلك حمل على المعنى إذ المعنى جحدوا ( وكُنْتُمْ ) قد معه مضمرة والجملة حال ( كُنْتُمْ إِلَيْهِ ) الهاء ضمير اسم الله ، ويجوز أن يكون ضمير الإحياء المدلول عليه بقوله « فأحياكم » .

قوله تعالى ( جميعا ) حال فى معنى مجتمعا ( فَسَوَّاهُنَّ ) إنما جمع الضمير لأن السماء جمع سماوة أبدلت الواو فيها همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة ( سَبْعَ سَمَوَاتٍ ) سبع منصوب على البدل من الضمير ؛ وقيل التقدير : فسوى منهن سبع سموات ، كقوله : - واختار موسى قومه - فيكون مفعولا به ؛ وقيل سوى بمعنى صير فيكون مفعولا ثانيا ( وَهَوَّ ) يقرأ بإسكان الهاء وأصلها الضم ، وإنما أسكنت لأنها صارت كعضد فخففت ، وكذلك حالها مع القاء واللام نحو فهو هو ؛ ويقرأ بالضم على الأصل .

قوله تعالى ( وَإِذْ قَالَ ) هو مفعول به تقديره : واذكر إذ قال ؛ وقيل هو خبر مبتدأ محذوف تقديره وابتداء خلقى إذ قال ربك ؛ وقيل إذ زائدة و ( لِلْمَلَائِكَةِ ) مختلف فى واحدتها وأصلها . فقال قوم أحدهم فى الأصل مألوك على مفعول ، لأنه مشتق من الألوكه وهى الرسالة ومنه قول الشاعر :

وَعَلَامٌ أَرْسَلْتَهُ أُمُّهُ بِأَلْوَكٍ فَبَدَّلْنَا مَا سَأَلُ

والهمزة فاء الكلمة ، ثم أخرت فجعلت بعد اللام فقالوا : مألوك . قال الشاعر :

فَلَسْتَ لِإِنْسِيٍّ وَلَكِنَّ لِمَلَأَكِ تَنْزَلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ

فوزنه الآن معقل والجمع ملائكة على معاقله . وقال آخرون أصل الكلمة لأك فعين الكلمة همزة ، وأصل ملك : ملأك من غير نقل ، وعلى كلا القولين ألقيت حركة الهمزة على اللام وحذفت فلما جمعت ردت ، فوزنه الآن مفاعلة . وقال آخرون عين الكلمة واو ، وهو من لأك يلوك إذا أدار الشيء في فيه ، فكأن صاحب الرسالة يديرها في فيه فيكون أصل ملك : ملاك مثل معاذ ، ثم حذفت عينه تخفيفا ، فيكون أصل ملائكة : ملاوكة ، مثل مقاوله ؛ فأبدلت الواو همزة ، كما أبدلت واو مصائب . وقال آخرون : ملك فعل من الملك ، وهي القوة ، فالميم أصل ، ولا حذف فيه ، لكنه جمع على فعائلة شاذ (جاعيل) يراد به الاستقبال فلذلك عمل ، ويجوز أن يكون بمعنى خالق ، فيتعدى إلى مفعول واحد ، وأن يكون بمعنى مصير فيتعدى إلى مفعولين ويكون ( في الأرض ) هو الثاني ( خَلِيفَةً ) فعيلة بمعنى فاعل : أى يخلف غيره ، وزيدت الهاء للمبالغة ( أَتَجَعَلُ ) الهمزة للاسترشاد : أى أتجعل فيها من يفسد كمن كان فيها من قبل ؛ وقيل استفهموا عن أحوال أنفسهم : أى أتجعل فيها مفسدا ونحن على طاعتك أو تغيير ( يَسْئَلُكَ ) الجمهور على التخفيف وكسر الفاء : وقد قرئ بضمها وهما لغتان ؛ ويقرأ بالتشديد للتكثير ، وهمزة ( الدماء ) متقلبة عن باء لأن الأصل دمي ، لأنهم قالوا دميان ( بِحَمْدِكَ ) في موضع الحال تقديره : نسيح مشتملين بحمدك أو متعبدين بحمدك ( وَتَقْدَسُ لَكَ ) أى لأجلك ؛ ويجوز أن تكون اللام زائدة : أى تقدسك ؛ ويجوز أن تكون معدية للفعل كتعدية الباء مثل سجدت لله ( إِنِّي أَعْلَمُ ) الأصل إننى ، فحذفت النون الوسطى لانون الوقاية ، هذا هو الصحيح ، وأعلم : يجوز أن يكون فعلا ويكون « ما » مفعولا ، إما بمعنى الذى ، أو نكرة موصوفة ، والعائد محذوف ؛ ويجوز أن يكون اسما مثل أفضل ، فيكون « ما » في موضع جر بالإضافة ؛ ويجوز أن يكون في موضع نصب بأعلم كقولهم : هؤلاء حجاج بيت الله ، بالنصب والجر ؛ وسقط التنوين لأن هذا الاسم لا ينصرف . فإن قلت : أفعل لا ينصب مفعولا . قيل : إن كانت من معه مرادة لم ينصب ، وأعلم هنا بمعنى علم ؛ ويجوز أن يريد بأعلم : أعلم منكم ، فيكون « ما » في موضع نصب بفعل محذوف دل عليه الاسم ، ومثله قوله « هو أعلم من بضل عن سبيله » .

قوله تعالى ( وَعَلَّمَ ) يجوز أن يكون مستأنفا ، وأن يكون معطوفا على « قال ربك » وموضعه جر كموضع قال ، وقوتى ذلك إضمار الفاعل ؛ وقرئ « وعلم آدم » على



ما لم يسم فاعله ، وآدم أفعَل ، والألف فيه مبدلة من همزة هي فاء الفعل ، لأنه مشتق من آدم الأرض أو من الأدمة ؛ ولا يجوز أن يكون وزنه فاعلا ، إذ لو كان كذلك لانصرف مثل عالم وخاتم ، والتعريف وحده لا يمنع وليس بأعجمي ( ثُمَّ عَرَضَهُمْ ) يعني أصحاب الأسماء فلذلك ذكر الضمير ( هُوَ لَاءِ إِنْ كُنْتُمْ ) يقرأ بتحقيق الهمزتين على الأصل ، ويقرأ بهمزة واحدة ؛ قيل المحذوفة هي الأولى ، لأنها لام الكلمة والأخرى أول الكلمة الأخرى وحذف الآخر أولى ؛ وقيل المحذوفة الثانية لأن الثقل بها حصل ؛ ويقرأ بتلين الهمزة الأولى وتحقيق الثانية وبالعكس ؛ ومنهم من يبدل الثانية ياء ساكنة كأنه قدرهما في كلمة واحدة طلبا للتخفيف .

قوله تعالى ( سُبْحَانَكَ ) سبحان اسم واقع موقع المصدر ، وقد اشتق منه سبحت والتسبيح ، ولا يكاد يستعمل إلا مضافا ، لأن الإضافة تبين من المعظم ، فإذا أفرد عن الإضافة كان اسما علما للتسبيح لا ينصرف للتعريف ، والألف والنون في آخره مثل عثمان ، وقد جاء في الشعر منونا على نحو تنوين العلم إذا نكر وما يضاف إليه مفعول به لأنه المسيح ؛ ويجوز أن يكون فاعلا ، لأن المعنى تنزهت ، وانتصابه على المصدر بفعل محذوف تقديره : سبحت الله تسبيحا ( إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ) ما مصدرية أي إلا علما علمتنا ؛ وموضعه رفع على البديل من موضع لا علم ، كقولك لا إله إلا الله ؛ ويجوز أن تكون « ما » بمعنى الذي ، ويكون علم بمعنى معلوم : أي لا معلوم لنا إلا الذي علمتنا ؛ ولا يجوز أن تكون « ما » في موضع نصب بالعلم ، لأن اسم « لا » إذا عمل فيما بعده لا يبنى ( إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ ) أنت مبتدأ والعليم خبره ، والجملة خبر إن ؛ ويجوز أن يكون أنت توكيد للمنصوب ، ووقع بلفظ المرفوع لأنه هو الكاف في المعنى ولا يقع ها هنا إياك للتوكيد ، لأنها لو وقعت لكانت بدلا ، وإياك لم يؤكد بها ، ويجوز أن يكون فصلا لا موضع لها من الإعراب ، و ( الْحَكِيمُ ) خبر ثان أو صفة للعلم على قول من أجاز صفة الصفة ، وهو صحيح لأن هذه الصفة هي الموصوف في المعنى ، والعلم بمعنى العالم ، وأما الحكيم فيجوز أن يكون بمعنى الحاكم ، وأن يكون بمعنى المحكم .

قوله تعالى ( أَنْبِئْهُمْ ) يقرأ بتحقيق الهمزة على الأصل ، وبالياء على تليين الهمزة ؛ ولم تقلبها قلبا قياسيا ، لأنه لو كان كذلك لحذفت الياء كما تحذف من قولك أنبئهم من بقيت ؛ وقد قرئ « أَنبِئْهُمْ » بكسر الياء من غير همزة ولا ياء ، على أن يكون إبدال الهمزة ياء إبدالا قياسيا ، وأنا يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد ، وإلى الثاني

بحرف الجر ، وهو قوله ( بِأَسْمَاءِهِمْ ) وقد يتعدى بحرف كقولك : أنبأته عن حال زيد وأما قوله تعالى « قد نبأنا الله من أخباركم » فيذكر في موضعه ( وَأَعْلَمَ مَا تَشِيدُونَ ) مستأنف وليس بمحكي بقوله ( أَلَمْ أَقُلْ بِسْمِكُمْ ) ويجوز أن يكون محكما أيضا ، فيكون في موضع نصب ، وتبدون وزنه تنعون ، والمخذوف منه لامة وهى واو ، لأنه من بدا يبدو ، والأصل فى الياء التى فى ( لَآئِ ) أن تحرك بالفتح لأنها اسم مضممر على حرف واحد . فتحرك مثل الكاف فى إنك : فمن حركها أخرجه على الأصل ، ومن سكنها استقل حركة الياء بعد الكسرة .

قوله تعالى ( لَمَّا ذُكِّرُوا ) استجداً وا ) الجمهور على كسر التاء ، وقرئ بضمها وهى قراءة ضعيفة جدا ، وأحسن ما تحمل عليه أن يكون الراوى لم يضبط على القارى وذلك أن يكون التارى أشار إلى الضم تلبيها على أن الهمزة المخدوفة مضمومة فى الابتداء ، ولم يدرك الراوى هذه الإشارة : وقيل إنه نوى الوقف على التاء ساكنة ثم حركها بالضم إتباعا لضمه الجيم ، وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف ، ومثله ما حكى عن امرأة رأت نساء معهن رجل فقالت : أفى سوءة أنتن ، بفتح التاء ، وكأنها نوت الوقف على التاء ، ثم ألقت عليها حركة الهمزة فصارت مفتوحة ( إِلَّا إِبْلِيسَ ) استثناء منقطع ، لأنه لم يكن من الملائكة : وقيل هو متصل ، لأنه كان فى الابتداء ماسكا وهو اسم أعجمى لا ينصرف للعجمة والتعريف ، وقيل هو عربى واشتقاقه من الإبلان ولم ينصرف للتعريف ، وأنه لا نظير له فى الأسماء ، وهذا بعيد : على أن فى الأسماء مثله نحو : إخریط وإجفيل وإصليت ونحوه ، وأبى فى موضع نصب على الحال من إبليس تقديره : ترك السجود كارها له ومستكبرا ( وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ) مستأنف ؛ ويجوز أن يكون فى موضع حال أيضا .

قوله ( اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ) أنت توكيد للضمير فى الفعل أى به ليصبح العطف عليه والأصل فى ( كل ) أكل مثل أقتل إلا أن العرب حذف الهمزة الثانية تخفيفا ، ومثله خذ ، ولا يقاس عليه ، فذا تقول فى الأمر من أجز بأجر جر : وحكى سيبويه أوكل شاذ ( مِنْهَا ) أى من ثمرتها ، فحذف المضاف ، وموضعه نصب بالفعل قبله ، ومن لا ابتداء الغاية و ( رَغَدَا ) صفة مصدر مخدوف : أى أكلارغدا أى طيبا هنيئا : ويجوز أن يكون مصدرا فى موضع الحال تقديره : كلا مستطيين منهئين ( حَيْثُ ) ظرف مكان ، والعاقل فيه كلا : ويجوز أن يكون بدلا من الجنة فيكون حيث مفعولا به ، لأن الجنة مفعول وليس بظرف : لأنك تقول سكنت

البصرة وسكنت الدار ، بمعنى نزلت ، فهو كقولك انزل من الدار حيث شئت (هذه الشجرة) الهاء بدل من الياء في هذى ، لأنك تقول في المؤنث هذى وهاتا وهاتى ، والياء للمؤنث مع الذال لا غير ، والهاء بدل منها لأنها تشبهها في الخفاء والشجرة نعت لهذه ؛ وقرئ في الشاذ « هذه الشيرة » وهى لغة أبدلت الجيم فيها ياء لقربها منها في المخرج (فتسكنونا) جواب النهى ، لأن التقدير : إن تقربا تكونا ، وحذف النون هنا علامة النصب لأن جواب النهى إذا كان بالفاء فهو منصوب ؛ ويجوز أن يكون مجزوما بالعطف .

قوله تعالى (فازلهم) يقرأ بتشديد اللام من غير ألف : أى حملها على الزلة ؛ ويقرأ « فازلهم » أى نجاهما ، وهو من قولك : زال الشيء يزول إذا فارق موضعه وأزلته نحيته ، وألفه منقلبة عن واو (مما كانا فيه) ما بمعنى الذى ، ويجوز أن تكون نكرة موصوفة : أى من نعيم أو عيش (اهبطوا) الجمهور على كسر الباء وهى اللغة الفصحى ؛ وقرئ بضمها ، وهى لغة (بعضكم لبعض عدو) جملة في موضع الحال من الوار فى اهبطوا أى اهبطوا متعادين ، واللام متعلقة بعدو ، لأن التقدير بعضكم عدو لبعض ، ويعمل عدو عمل الفعل لكن بحذف الجر ، ويجوز أن يكون صفة لعدو ، فلما تقدم عليه صار حالا ؛ ويجوز أن تكون الجملة مستأنفة ، وأما أفراد عدو فيحتمل أن يكون لما كان بعضكم مفردا فى اللفظ أفراد عدو ، ويحتمل أن يكون وضع الواحد موضع الجمع كما قال : « فإنهم عدو » (وكنكم فى الأرض مستنقرو) يجوز أن يكون مستأنفا ؛ ويجوز أن يكون حالا أيضا ، وتقديره : اهبطوا متعادين مستحقين الاستقرار ؛ ومستقر يجوز أن يكون مصدرا بمعنى الاستقرار ، ويجوز أن يكون مكان الاستقرار ؛ و (إلى حين) يجوز أن يكون فى موضع رفع صفة لمتاع فيتعلق بمحذوف ويجوز أن يكون فى موضع نصب بمتاع لأنه فى حكم المصدر والتقدير وأن تمتعوا إلى حين .

قوله تعالى (فتلقى آدم) يقرأ برفع آدم ونصب كلمات ، وبالعكس لأن كل ما تلقاك فقد تلقيته ، و (من ربه) يجوز أن يكون فى موضع نصب بتلقى ، ويكون لا ابتداء الغاية ؛ ويجوز أن يكون فى الأصل صفة لكلمات تقديره : كلمات كائنة من ربه ، فلما قدمها انتصبت على الحال (إنه هو التواب) هو هاهنا مثل أنت فى «إنك أنت العليم الحكيم» وقد ذكر قوله (ميتها جميعا) حال : أى مجتمعين إمامي زمن واحد أو فى أزمنة ، بحيث يشتركون فى الهبوط (فإمّا) إن حرف شرط ،

وما حرف مؤكد له ، و (يَأْتِيَنَّكُمْ) فعل الشرط مؤكد بالنون الثقيلة ؛ والفعل بصير بها مبنيا أبدا ، وما جاء في القرآن من أفعال الشرط عقيب إما كله مؤكد بالنون وهو القياس ، لأن زيادة « ما » تؤذن بإرادة شدة التوكيد ، وقد جاء في الشعر غير مؤكد بالنون ، وجواب الشرط (كَفَسَ تَبِعَ) وجوابه ، ومن في موضع رفع بالابتداء ، والخبر تبع ، وفيه ضمير فاعل يرجع على من ، وموضع تبع جزم بمن . والجواب (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) وكذلك كل اسم شرطت به وكان مبتدأ فخبره فعل الشرط لا جواب الشرط ، ولهذا يجب أن يكون فيه ضمير يعود على المبتدأ ، ولا يلزم ذلك الضمير في الجواب حتى لو قلت : من يقيم أكرم زيدا جاز ، ولو قلت : من يقيم زيدا أكرمه ، وأنت تعيد الهاء إلى من لم يجوز . وذهب قوم إلى أن الخبر هو فعل الشرط والجواب ، وقيل الخبر منهما ما كان فيه ضمير يعود على من ، وخوف مبتدأ ، وعليهم الخبر ؛ وجاز الابتداء بالنكرة لما فيه من معنى العموم بالنفي الذي فيه ، والرفع والقنوين هنا أوجه من البناء على الفتح لوجهين : أحدهما أنه عطف عليه ما لا يجوز فيه إلا الرفع ، وهو قوله (وَلَا هُمْ) لأنه معرفة ، ولا لا تعمل في المعارف ، فالأولى أن يجعل المعطوف عليه كذلك ليتشاكل الجملتان . كما قالوا في الفعل المشغول بضمير الفاعل نحو : قام زيد وعمرا كلمته ، فإن النصب في عمرو أولى ليكون منصوبا بفعل ، كما أن المعطوف عليه عمل فيه الفعل . والوجه الثاني من جهة المعنى ، وذلك بأن البناء يدل على نفي الخوف عنهم بالكلية . وليس المراد ذلك ، بل المراد نفيه عنهم في الآخرة .

فإن قيل : لم لا يكون وجه الرفع أن هذا الكلام مذكور في جزاء من اتبع الهدى . ولا يليق أن ينفي عنهم الخوف اليسير ، ويترهم ثبوت الخوف الكثير . قيل : الرفع يجوز أن يضمم معه نفي الكثير تقديره : لا خوف كثير عليهم . فيتوهم ثبوت الياء القليل . وهو عكس ما قدر في السؤال . فبان أن الوجه في الرفع ما ذكرنا (هُدَايَ) المشهور إثبات الألف قبل على لفظ المفرد قبل الإضافة ؛ ويقرأ هدى بياء مشددة . ووجهها أن ياء المتكلم يكسر ما قبلها في الاسم الصحيح والألف لا يمكن كسرها فقلبت ياء من جنس الكسرة ثم أدغمت .

قوله (بِآيَاتِنَا) الأصل في آية : أية . لأن فاءها همزة وعينها ولامها ياء إن لأنها من تأيا القوم إذا اجتمعوا وقالوا في الجمع آباء . فظهرت الياء الأولى والهمزة الأخيرة يدل من ياء ووزنه أفعال ، والألف الثانية مبدلة من همزة هي فاء الكلمة ، ولو كانت

عينها واوا لقالوا : آواء . ثم إنهم أبدلوا الياء الساكنة في آية ألفا على خلاف القياس : ومثله غاية وثاية : وقيل أصلها آييه ثم قلبت الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها : وقيل أصلها آيية بفتح الأولى والثانية . ثم فعل في الياء ما ذكرنا . وكلا الوجهين فيه نظر ، لأن حكم الياءين إذا اجتمعتا في مثل هذا أن تقلب الثانية لقربها من الطرف ، وقيل أصلها آيية على فاعلة ، وكان القياس أن تدغم فيقال آية مثل دابة ، إلا أنها خففت كتخفيف كينونة في كينونة ، وهذا ضعيف لأن التخفيف في ذلك البناء كان لطول الكلمة (أَوَلَمْ تَكُنْ) مبتدأ و (أَصْحَابُ النَّارِ) خبره ، و (هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) مبتدأ وخبر في موضع الحال من أصحاب ، وقيل يجوز أن يكون حالا من النار . لأن في الجملة ضميرا يعود عليها ، ويكون العامل في الحال معنى الإضافة ، أو اللام المقدرة .

قوله تعالى ( يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ ) إسرائيل لا ينصرف لأنه علم أعجمي ، وقد تكلمت به العرب بلغات مختلفة ، فمنهم من يقول إسرائيل بهمزة بعدها ياء بعدها لام ، ومنهم من يقول كذلك ، لا أنه يقلب الهمزة ياء . ومنهم من يبقی الهمزة ويحذف الياء . ومنهم من يحدفهما فيقول إسرائيل ، ومنهم من يقول لإسرائيل بالنون ، وبني جمع ابن جمع جمع السلامة ، وليس بسالم في الحقيقة لأنه لم يسلم لفظ واحد في جمعه ، وأصل الواحد بنو على فعل بتحريك العين ، لقوضم في الجمع أبناء كجبل وأجبال ولامه واو . وقال قوم : لامه ياء ولا حجة في البتة لأنهم قد قالوا الفتوة وهي من الياء ( أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ) الأصل أنعمت بها ، ليكون الضمير عائدا على الموصول ، فحذفت حرف الجر فصار أنعمتها ، ثم حذفت الضمير كما حذفت في قوله « أهذا الذي بعث الله رسولا » ( وَأَوْفُوا ) يقال في الماضي وفي ووفي وأوفي ، ومن هنا قرئ ( أَوْفِ بِعَهْدِكُمْ ) وأوف بالتخفيف والتشديد ( وَإِيَّايَ ) منصوب بفعل محذوف دل عليه ( فَارْهَبُونَ ) تقديره : وارهبوا إياي فارهبون ، ولا يجوز أن يكون منصوبا بارهبون لأنه قد تعدى إلى مفعوله .

قوله ( مُصَدِّقًا ) حال مؤكدة من إزاء المحذوفة في أنزلت ، و ( مَعَكُمْ ) منصوب على الظرف ، والعامل فيه الاستقرار ( أَوَّلَ ) هي أفعل وفاؤها وعينها واوان عند سيوبه ، ولم ينصرف منها فعل لاعتلال القاء والعين وتأنيثها أولى ، وأصلها وول فأبدلت الواو همزة لانضمامها ضما لازما . ولم تخرج على الأصل كما خرج وقتت ووجوه كراهية اجتماع الواوين . وقال بعض الكوفيين : أصل الكلمة من وأل : يأل .

إذا نجا فأصلها أو آل ، ثم خففت الهمزة بأن أبدلت واوا ثم أدغمت الأولى فيها . وهذا ليس بقياس . بل القياس في تخفيف مثل هذه الهمزة أن تلقى حركتها على الساكن قبلها وتحذف . وقال بعضهم من آل يقول . فأصل الكلمة أول . ثم أخرجت الهمزة الثانية فجعلت بعد الواو . ثم عمل فيها ما عمل في النوجه الذي قبله فوزنه الآن أعقل ( كافر ) لفظه واحد . وهو في معنى الجمع : أي أول الكفار . كما يقال هو أحسن رجل . وقيل التقدير : أول فريق كافر .

قوله تعالى ( وَتَسَكَّنُوا الْحَقَّ ) هو مجزوم بالعطف على : ولا تلبسوا . ويجوز أن يكون نصبا على الجواب بالواو أي لا تجمعوا بينهما كقولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن ( وَأَنْتُمْ تَعْتَمُونَ ) في موضع نصب على الحال ، والعامل لا تلبسوا وتكتموا .

قوله تعالى ( وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ) أصل أقيموا أقوموا . فعمل فيه ما ذكرناه في قوله « ويقومون الصلاة » في أول السورة ( وَأَتُوا الزَّكَاةَ ) أصله آتوا . فاستقلت الضمة على الياء فسكنت وحذفت لا لتقاء الساكنين . ثم حركت التاء بحركة الياء المحذوفة : وقيل ضمت تبعاً للواو كما ضمت في اضربوا ونحوه . وألف الزكاة متقلبة عن واو لقولهم : زكا الشيء يزكو ، وقالوا في الجمع زكوات ( مَعَ الرَّاكِعِينَ ) ظرف .

قوله تعالى ( وَتَسْتَوْنَ ) أصله تنسيون ، ثم عمل فيه ما ذكرناه في قوله تعالى « اشتروا الصلاة » ( أَفَلَا تَعْتَمُونَ ) استفهام في معنى التوبيخ ولا موضع له . قوله تعالى ( وَأَسْتَعِينُوا ) أصله استعونوا ، وقد ذكر في الفاتحة ( وَإِنَّهَا ) الضمير للصلاة : وقيل للاستعانة لأن استعينوا يدل عليها : وقيل على القبلة لدلالة الصلاة عليها ، وكان التحول إلى السكعة شديداً على اليهود ( إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ) في موضع نصب بكبيرة ، وإلا دخلت للمعنى ولم تعمل . لأنه ليس قبلها ما يتعلق بكبيرة ليستثنى منه . فهو كقولك هو كبير على زيد .

قوله تعالى ( الَّذِينَ يَتُفَتِّتُونَ ) صفة للخاشعين ، ويجوز أن يكون في موضع نصب بإضمار أعنى ، ورفع بإضمارهم ( أَتَنْهَمُ ) أن واسمها وخبرها ساد مسد المفعولين لتضمنه ما يتعلق به الظن وهو اللقاء . وذكر من أسند إليه اللقاء . وقال الأخفش : أن وما عملت فيه مفعول واحد . وهو مصدر . والمفعول الثاني محذوف

تقديره : يصون لقاء الله واقعا ( ملاقوا ) أصله ملاقوا ثم عمل فيه ما ذكرنا في غير موضع . وحذفت النون تخفيفا ، لأنه نكرة إذا كان مستقبلا . ولما حذفها أضاف ( إليه ) الله ترجع إلى الله ، وقيل إلى اللقاء الذي دل عليه ملاقوا . قوله تعالى ( وَاَتَىٰ فَتَلَّٰكُم ) في موضع نصب تقديره : واذكروا تفصيل إياكم : قوله تعالى ( وَآتَوْا يَوْمًا ) يوما هنا مفعول به ، لأن الأمر بالتقوى لا يقع في يوم القيامة . والتقدير : واتقوا عذاب يوم أو نحو ذلك ( لَا تَجْزِي نَفْسٌ ) الحملة في موضع نصب صفة اليوم . والعائد محذوف تقديره : تجزي فيه . ثم حذف الجار والمجرور عنه سبويه . لأن الظروف يتبع فيها . ويجوز فيها مالا يجوز في غيرها : وقال غيره تحذف « في » فتصير تجزيه . فإذا وصل الفعل بنفسه حذف المفعول به بعد ذلك ( عَنْ نَفْسٍ ) في موضع نصب بتجزي . ويجوز أن يكون في موضع نصب على الحال . على أن يكون التقدير : شيطان نفسي و ( شَيْئًا ) هنا في حكم المصدر لأنه وقع موقع جزاء . وهو كثير في القرآن . لأن الجزاء شيء فوضع العام موضع الخاص ( وَلَا يَتَقَبَّلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ) وَلَا يَتَوَخَّذُ مِنْهَا عَذَابٌ أي فيه وكذلك ( وَلَا هُمْ يَنْتَصِرُونَ ) ومنها في الموضعين يجوز أن يكون متعلقا بيشبلي ويؤخذ ، ويجوز أن يكون حصة لشفاعة وعدل . فلما قدم انتصب على الحال . ويتقبل بقرأ بالياء لتأنيث الشفاعة . وبالياء لأنه غير حقيقي ، وحسن ذلك التفصيل .

قوله تعالى ( وَإِذْ تَجَيَّسْتُمْ ) إذ في موضع نصب معطوفا على اذكروا المعنى ، وكذلك : وإذ فرقنا ، وإذ واعدنا ، وإذ قلتم يا موسى . وما كان ملك من العظوف ( مِنْ آلِ قِيْرَعُونَ ) أصل آل : أهل ، فأبدلت الاء همزة لقرنها بها في المخرج ، ثم أبدلت الهمزة ألفا لاسكونها وانفتاح الهمزة قبلها مثل : آدم وآمن ، وتصغيره أهبل . لأن التصغير يرد إلى الأصل . وقال بعضهم : أوبل . فأبدل الألف واوا ، ولم يرد إلى الأصل . كما لم يردوا عيدا إلى التصغير إلى أصله وقيل أصل آل : أول ، من آل يقول : لأن الإنسان يقول إلى أهله ، وفرعون أعجمي معرفة ( يَسْمُومُونَكُمْ ) في موضع نصب على الحال من آل ( مَسُومَ الْعَذَابِ ) مفعول به ، لأن يسمومونكم متعد إلى مفعولين . يقال : سمته الخسف : أي ألزمته الداء ( يُلَدِّسُونَ ) في موضع حال إن شئت من آل على أن يكون بدلا من الحال الأولى : لأن حالين فصاعدا لا تكون عن شيء واحد . إذ كانت الحال مشبهة بالمفعول ، والعام لا يعمل في مفعولين على هذا الوصف . وإن شئت جعلته حالا من التفاعل في يسمومونكم ، والجملود

على تشديد الباء للتكثير ، وقرئ بالتخفيف (بَلَاءٌ) الهمزة بدل من واو ، لأن الفعل منه بلوته ، ومنه قوله « ولنبلوكنكم » (مِنْ رَبِّكُمْ) في موضع رفع صفة لبلاء فيتعلق بمحذوف .

قوله تعالى (فَرَقْنَا بَيْنَكُمُ الْبَحْرَ) بكم في موضع نصب مفعول ثان ، والبحر مفعول أول ، والباء هنا في معنى اللام ؛ ويجوز أن يكون التقدير : بسببكم ؛ ويجوز أن تكون المعدية كقولك : ذهبت بزيد ، فيكون التقدير : أفرقناكم البحر ، ويكون في المعنى كقوله تعالى « وجاوزنا ببني إسرائيل البحر » ويجوز أن تكون الباء للحال : أي فرقنا البحر وأنتم به ، فيكون إما حالا مقدرة أو مقارنة (وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ) في موضع الحال . والعامل أغرقنا .

قوله تعالى (وَعَدْنَا مُوسَى) وعد يتعدى إلى مفعولين تقول : وعدت زيدا مكان كذا ويوم كذا . فالمفعول الأول موسى . و (أَرْبَعِينَ) المفعول الثاني : وفي الكلام حذف تقديره تمام أربعين . وليس أربعين ظرفا إذ ليس المعنى وعده في أربعين ؛ ويقرأ واعدنا بألف . وليس من باب المفاعلة الواقعة من اثنين . بل مثل قولك : عافاه الله . وعاقبت اللص . وقيل هو من ذلك لأن الوعد من الله والقبول من موسى . فصار كالوعد منه ؛ وقيل إن الله أمر موسى أن يعد بالوفاء ففعل . وموسى مفعول من أوسيت رأسه إذا حلقته . فهو مثل أعطى فهو معطى ؛ وقيل هو فعل من ماس يمس إذا تبخر في مشيه ، فهو الحديد من هذا المعنى لكثرة اضطرابها وتحركها وقت الخلق . فالواو في موسى على هذا بدل من الباء لسكونها وانضمام ما قبلها ، وموسى اسم النبي لا يقضى عليه بالاشتقاق لأنه أعجمي ، وإنما يشتق موسى الحديدي (ثُمَّ اتَّخَذَ ثَمُّ الْعِجْلَ) أي إلها فحذف المفعول الثاني ومثله « باتخاذكم العجل » وقد تأتي اتخذت متعدية إلى مفعول واحد إذا كانت بمعنى جعل وعمل ، كقوله تعالى « وقالوا اتخذ الله ولدا » وكقولك : اتخذت دارا وثوربا وما أشبه ذلك ؛ ويجوز إدغام الذال في التاء لقرب مخرجيهما ؛ ويجوز الإظهار على الأصل (مِنْ بَعْدِهِ) أي من بعد انطلاقة فحذف المضاف .

قوله تعالى (لَعَلَّكُمْ) اللام الأولى أصل عند جماعة ؛ وإنما تحذف تخفيفا في قولك علك ؛ وقيل هي زائدة والأصل . علك ، ولعل حرف والحذف تصرف والحرف يعبد منه .



قوله تعالى (وَالْفُرْقَانُ) هو في الأصل مصدر مثل الرجحان والغفران ، وقد جعل اسما للقرآن .

قوله تعالى (لِقَوْمِهِ) اللغة الجيدة أن تكسر الهاء إذا إنكسر ما قبلها وتزاد عليها ياء في اللفظ لأنها خفية لا تبين كل البيان بالكسر وحده ، فإن كان قبلها ياء مثل عليه فالجيد أن تكسر الهاء من غير ياء لأن الهاء خفية ضعيفة ، فإذا كان قبلها ياء وبعدها ياء لم يقو الحاجز بين الساكنين ؛ فإن كان قبل الهاء فتحة أو ضمة ضمت ولحقها واو في اللفظ ، نحو : إنه وغلالمه لما ذكرنا (يَا قَوْمُ) حذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة ، وهذا يجوز في النداء خاصة ، لأنه لا يلبس ؛ ومنهم من يثبت الياء ساكنة ومنهم من يفتحها ، ومنهم من يقلبها ألفا بعد فتح ما قبلها ، ومنهم من يقول : يا قوم بضم الميم (إِلَى بَارِئِكُمْ) القراءة بكسر الهمزة . لأن كسرهما إعراب ؛ وروى عن أبي عمرو تسكينها فرارا من توالي الحركات ، وسيبويه لا يثبت هذه الرواية ، وكان يقول : إن الراوى لم يضبط عن أبي عمرو ، لأن أبا عمرو اختلس الحركة فظن السامع أنه سكن (ذَكَرَكُمْ) قال بعضهم : الأصل ذانكم ، لأن المقدم ذكره التوبة والقتل . فأوقع المفرد موقع التثنية ، لأن ذا يحتمل الجمع ، وهذا ليس بشئ ؛ لأن قوله فاقتلوا تفسير التوبة فهو واحد (فَتَابَ عَلَيْكُمْ) في الكلام حذف تقديره : فقمتم فتاب عليكم .

قوله تعالى (لَنْ نُؤْمِنَ بِكَ) إنما قال : نؤمن لك لا بك ؛ لأن المعنى لن نؤمن لأجل قولك ، أو يكون محمولا على : لن نقر لك بما ادعيتك (جَهْرَةً) مصدر في موضع الحال من اسم الله : أى نراه ظاهرا غير مستور ؛ وقيل حال من التاء ، والميم في قلتم : أى قلتم ذلك مجاهرين ؛ وقيل هو مصدر منصوب بفعل محذوف . أى جهرتم جهرة ، و (الصَّاعِقَةُ) فاعلة بمعنى مفعلة ؛ يقال : أصعقتهم الصاعقة فهو كقولهم : أورس النبت فهو وارس ، وأعشب فهو عاشب .

قوله تعالى (وَوَلَّيْنَا عَنْكُمُ الْغَمَامَ) أى جعلناه ظلا ، وليس كقولك : ظلمت زينا بظل لأن ذلك يؤدى إلى أن يكون الغمام مستورا بظل آخر ؛ ويجوز أن يكون التقدير بالغمام ، والغمام جمع غمامة ، والصحيح أن يقال هو جنس ، فإذا أردت الواحد زدت عليه التاء .

قوله تعالى (الْمَنَ وَالسَّالُونَ) جنسان (كُلُّوْا مِن طَيِّبَاتِ) «من» هنا للتبويض أو لبيان الجنس ، والمنعول محذوف ، والتقدير : كلوا شيئا من طيبات

(أَنْفُسَهُمْ) مفعول (يَنْظِلِمُونَ) وقد أوقع أفعلا ، وهو من جموع القلة موضع جمع الكثرة .

قوله تعالى (هَذِهِ الْقَرْيَةُ) القرية نعت لهذه (سُجَّدًا) حال وهو جمع ساجد وهو أبلغ من السجود (حِطَّةً) خبر مبتدأ محذوف أى سؤالنا حطة ، وموضع الجملة نصب بالقول ، وقرئ حطة بالنصب على المصدر : أى حط عنا حطة (نَغْفِرُ لَكُمْ) جواب الأمر وهو مجزوم فى الحقيقة بشرط محذوف تقديره : إن تقولوا ذلك لأن الرأء مكررة فهى فى تقدير حرفين ، فإذا أدغمت ذهب أحدهما ، واللام المشددة لا تكرير فيها ، فعند ذلك يذهب التكرير القائم مقام حرف . ويقرأ « نغفر لكم » بالناء على ما لم يسم فاعله ، وبالياء كذلك لأنه فصل بين الفعل والفاعل . ولأن تأنيث الخطايا غير حقيقى (خطاياكم) هو جمع خطيئة ، وأصله عند الخليل : خطائى بهمزة تنوين : الأولى منهما مكسورة ، وهى المنقلبة عن الياء الزائدة فى خطيئة فهو مثل صيغة وصحائف ، فاستثقل الجمع بين الهمزتين ، فنقلوا الهمزة الأولى إلى موضع الثانية ، فصارت وزنه فعلى ، وإنما فعلوا ذلك لتصير المكسورة طرفاً فتقلب ياء فتصير فعلى ثم أبدلوا من كسرة الهمزة الأولى فتحة فانقلبت الياء بعدها ألفاً . كما قالوا فى : يا لحنى وبأسفى ، فصارت الهمزة بين ألفين ، فأبدل منها ياء لأن الهمزة قريبة من الألف ، فاستكروها اجتماع ثلاث ألفات ، فخطايا فعلى ، ففيها على هذا خمس تغييرات : تقديم اللام عن موضعها ، وإبدال الكسرة فتحة : وإبدال الهمزة الأخيرة ياء ، ثم إبدالها ألفاً ، ثم إبدال الهمزة التى هى لام ياء ، وقال سيبويه : أصلها خصائى ، كقول الخليل ، إلا أنه أبدل الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها ، ثم أبدل من الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفاً ، ثم أبدل الهمزة ياء ، فلا تحوّل على مذهبه . وقال الفراء : الواحدة خطية ، بتخفيف الهمزة والإدغام ، فهو مثل مطية ومطايا .

قوله تعالى (فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا) فى الكلام حذف تقديره : فبدل الذين ظلموا بالذى قيل لهم قولاً غير الذى قيل لهم ؛ فبدل يتعدى إلى مفعول واحد بنفسه ، وإلى آخر بالباء ، والذى مع الباء هو المتروك ، والذى بغير باء هو الموجود كقول أبى النجم :

وَبَدَّلْتُ وَالْدَّهْرُ دُوَّ تَبَدَّلَ  
هَسِيئًا دُبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَّالِ  
فالذى انقطع عنها الصبا ، والذى صار ذا الحيف ، فكذلك ها هنا ؛ ويجوز أن يكون

بدل محمولاً على المعنى تقديره : فقال الذين ظلموا قولاً غير الذى ، لأن تبديل القول كان بقول ( مِنْ السَّمَاءِ ) فى موضوع نصب متعلق بأنزلنا ؛ ويجوز أن يكون صفة لرجز ، فيتعلق بمحذوف ، والرجز بكسر الراء وضمها لغتان ( بِمَا كَانُوا ) الباء بمعنى السبب : أى عاقبتهم بسبب فسقهم .

قوله ( اسْتَسْقَى ) الألف منقلبة عن ياء لأنه من السقى . وألف العصا من واو ، لأن تثنيها عصوان ، ونقول : عصوت بالعصا : أى ضربت بها ، والتقدير : فضرب ( فَاَنْفَجَرَتْ اِثْنَتَا عَشْرَةَ ) من العرب من يسكن الشين ، ومنهم من يكسرها ، وقد قرئ بهما ، ومنهم من يفتحها ( مُفْسِدِينَ ) حال مؤكدة لأن قوله « لا تعثوا » لا تنفسدوا .

قوله تعالى ( يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ ) مفعول يخرج محذوف تقديره : شيئاً مما تنبت الأرض ، و « ما » بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ، ولا تكون مصدرية لأن المفعول المقدر لا يوصف بالإنبات : لأن الإنبات مصدر والمخذوف جوهر ( مِنْ بَقْلِهَا ) من هنا لبيان الجنس ووضعها نصب على الحال من الضمير المحذوف تقديره : مما تنبت الأرض كائناً من بقلها ؛ ويجوز أن يكون بدلاً من « ما » الأولى بإعادة حرف الجر : والقاء بكسر القاف وضمها لغتان ، وقد قرئ بهما ، والهمزة أصل لقولهم : أَقْنَأَتِ الْأَرْضُ ، وأحدثه قنائة ( أَدْنَى ) ألّهة منقلبة عن واو لأنه من دنا يدنو إذا قرب ، وله معنيان : أحدهما أن يكون المعنى ما تقرب قيمته بخساسته ويسهل تحصيله . والثانى أن يكون بمعنى القريب منك لكونه فى الدنيا و « الذى هو خير » ما كان من امثال أمر الله ، لأن نفعه متأخر إلى الآخرة . وقيل الألف مبدلة من همزة لأنه مأخوذ من دنؤ يدنؤ فهو دنئ ، والمصدر الدنائة ، وهو من الشيء الخسيس ، فأبدل الهمزة ألفاً كما قال : « لَأَهْنَاكَ الْمَرْتَعُ » وقيل أصله أدون ، من الشيء الدون ، فأخر الواو فانقلبت ألفاً ، فوزنه الآن أفلع ( اهْبِطُوا ) الجيد كسر الباء والضم لغة وقد قرئ به ( مِصْرًا ) نكرة ، فلذلك انصرف ، والمعنى : اهبطوا بلداً من البلدان ؛ وقيل هو معرفة وانصرف لسكون أوسطه ، وترك الصرف جائز ، وقد قرئ به ، وهو مثل هند ودعد ، والمصر فى الأصل : هو الحد بين الشيتين ( مَا سَأَلْتُمْ ) « ما » فى موضع نصب اسم إن ، وهى بمعنى الذى ، ويضعف أن تكون نكرة موصوفة ( وَبَاءُوا ) الألف فى باءوا منقلبة عن واو ، لقولك فى المستقبل يبيء ( بِغَضَبٍ ) فى موضع الحال : أى رجعوا مغضوباً عليهم ( مِنْ اللَّهِ ) فى موضع جر

صفة لغضب ( ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ ) ذلك مبتدأ ، وبأنهم ( كَانُوا يَسَكُفُّونَ ) الخبر ،  
والتقدير : ذلك الغضب مستحق بكفرهم ( النَّبِيِّينَ ) أصل النبي الممزة ، لأنه من  
النبأ ، وهو الخبر ، لأنه يخبر عن الله ، لكنه خفف بأن قلبت الممزة ياء ، ثم أذغمت  
الياء الراءدة فيها ؛ وقيل من لم يهمز أخذه من النبوة وهو الارتفاع ، لأن رتبة النبي  
ارتفعت عن رتب سائر الخلق ؛ وقيل النبي الطريق ، فالمبلغ عن الله طريق الخلق إلى  
الله وطريقه إلى الخلق ، وقد قرئ بالهمز على الأصل ( بغير الحَقِّ ) في موضع  
نصب على الحال من الضمير في يقتلون ، والتقدير : يقتلونهم مبطلين ، ويجوز أن  
يكون صفة لمصدر محذوف تقديره قتلا بغير الحق ، وعلى كلا الوجهين هو توكيد  
( عَصَوْا ) أصله عصيوا ، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ، ثم حذفت  
الألف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة تدل عليها ، والواو هنا تدغم في الواو التي  
بعدها لأنها مفتوح ما قبلها ، فلم يكن فيها مد يمنع من الإدغام ، وله في القرآن نظائر  
كقوله « فقد اهتدوا وإن تولوا » فإن انضم ما قبل هذه الواو نحو : آمنوا وعملوا لم  
يجز إدغامها ، لأن الواو المضموم ما قبلها يطول مدها فيجزي مجرى الحائز  
بين الحرفين .

قوله تعالى ( وَالصَّابِقِينَ ) يقرأ بالهمز على الأصل ، وهو من صبا يصبا إذا مال  
ويقرأ بغير همز وذلك على قلب الممزة ألفا في صبا ، وعلى قلبها ياء في صابى ،  
ولما قلبها ياء حذفتها من أجل ياء الجمع ، والألف في هادوا منقلبة عن واو ، لأنه  
من هاد يهود إذا تاب ، ومنه قوله تعالى « إنا هدنا إليك » ويقال هو من الهوادة ،  
وهو الخضوع ، ويقال أصلها ياء ، من هاد يهيد : إذا تحرك ( مَنْ آمَنَ ) من منا  
شرطية في موضع مبتدأ ، والخبر آمن ، والجواب ( فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ) والجملة خبر  
إن الذين ، والعائد محذوف تقديره : من آمن منهم ، ويجوز أن يكون من بمعنى الذى  
غير جازمة ، ويكون بدلا من اسم إن ، والعائد محذوف أيضا ، وخبر إن « فلهم  
أجرهم » وقد حمل على لنظ من آمن وعمل ، فوجد الضمير وحل على معناها « فلهم  
أجرهم » فجمع وأجرهم مبتدأ ، ولهم خبره ، وعند الأخفش أن أجرهم مرفوع بالجار  
و ( عِندَ ) ظرف ، والعامل فيه معنى الاستقرار ؛ ويجوز أن يكون عند في موضع  
الحال من الأجر تقديره . فلهم أجرهم ثابتا عند ( رَبِّهِمْ ) والأجر في الأصل مصدر  
يقال : أجره الله يأجره أجرا ، ويكون بمعنى المفعول به لأن الأجر هو الشيء الذى  
يجازى به المطيع فهو مأجور به .

قوله تعالى (فَوَقَّكُمْ) ظرف لرفعنا ، ويضعف أن يكون حالا من الظور ، لأن التقدير بصير رفعنا الظور عاليا ، وقد استفيد هذا من رفعنا ، ولأن الجبل لم يكن فوقهم وقت الرفع ، وإنما صار فوقهم بالرفع (خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ) التقدير : وقلنا خذوا ، ويجوز أن يكون القول المحذوف حالا والتقدير : رفعنا فوقكم الظور قائلين خذوا (بِقُوَّةٍ) في موضع نصب على الحال المقدرة ، والتقدير : خذوا الذي آتيناكموه عازمين على الجِد في العمل به ، وصاحب الحال الواو في خذوا ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير المحذوف. والتقدير : خذوا ما آتيناكموه ، وفيه الشدة والتشدد في الوصية بالعمل به .

قوله تعالى (فَلَوْلَا) هي مركبة من لو ولا ، ولو قبل التركيب يمتنع بها الشيء . لامتناع غيره ، ولا للنفي ، والامتناع نفي في المعنى ، فقد دخل النفي بلا على أحد امتناعي «لو» والامتناع نفي في المعنى ، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجابا ، فن هنا صار معنى لولا هذه يمتنع بها الشيء لوجود غيره ، و (فَضَّلُ الله) مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : لولا فضل الله حاضر ، ولزم حذف الخبر لقيام العلم به ، وطول الكلام بجواب لولا ، فإن وقعت أن بعد لولا ظهر الخبر كتقوله تعالى «فلولا أنه كان من المسبحين» فالخبر في اللفظ لأن . وذهب الكوفيون إلى أن الاسم الواقع بعد لولا هذه فاعل لولا .

قوله (عَلِمْتُمْ الَّذِينَ اعْتَدَوْا) علمتم هاهنا بمعنى عرفتم ، فيتعدى إلى مفعول واحد ، و (مِنْكُمْ) في موضع نصب حالا من الذين اعتدوا : أي المعتدين كائنين منكم ، و (فِي السَّبْتِ) متعلق باعتدوا ، وأصل السبت مصدر ، يقال : سبت سببت سبتا : إذا قطع : ثم سعى اليوم سبتا ، وقد يقال يوم السبت فيخرج مصدرا على أصله . وقد قالوا : اليوم السبت ، فجعلوا اليوم خبرا عن السبت ، كما يقال : اليوم القتال ، فعلى ما ذكرنا يكون في الكلام حذف تقديره في يوم السبت (خاصين) الفعل منه خسا إذا ذل ، فهو لازم مطاوع خساأته ، فاللازم منه والمتعدى بلفظ واحد مثل : زاد الشيء وزدته ، وغاض الماء وغضته ، وهو صفة لقردة ، ويجوز أن يكون خبرا ثانيا وأن يكون حالا من فاعل كان ، والعامل فيها كان .

قوله تعالى (فَجَعَلْنَاهَا) الضمير للعقوبة أو المسخة أو الأمة ، و (نَسْكَالًا) مفعول ثان .

قوله تعالى (يَا أَمْرُكُمْ) الجمهور على ضم الراء ، وقرئ بإسكانها ، لأن الكاف متحركة وقبل الراء حركة ، فسكنوا الأوسط تشبيها له بعضه ، وأجروا المنفصل مجرى المتصل ؛ ومنهم من يخلط ولا يسكن ، والجيد همزه ، وقرئ بالالف على إبدال الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ، ومثله : الراس والباس ( أن تَذْبَحُوا ) في موضع نصب على تقدير إسقاط حرف الجر ، وتقديره : بأن تذبحوا ؛ وعلى قول الخليل هو في موضع جر بالباء ويجوز أن يقول الخليل هو هنا في موضع نصب فتعدى أمرت بنفسه ، كما قال : « أَمَرْتُكَ أَنْ تَلْبِسَ فَا فَعَلَ » ( هَزُؤًا ) مصدر وفيه ثلاث لغات : الهمز وضم الزاي ، والهمز وسكون الزاي ، وقلب الهمزة واوا مع ضم الزاي ، وربما سكنت الزاي أيضا وهو مفعول ثان لاتخذ ، وفيه مضاف محذوف تقديره : أنتخذنا ذوى هزؤ ، ويجوز أن يكون مصدرا بمعنى المفعول تقديره : مهزوءا بهم ، وجواب الاستفهام معنى ( أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ ) لأن المعنى أن الهازي جاهل كأنه قال : لا أهزأ .

قوله تعالى ( ادْعُ لَنَّا ) اللغة الجيدة ضم العين ، والواو محذوفة علامة للبناء عند البصريين وللجزم عند الكوفيين ، ومن العرب من يكسر العين ، وجهها أنه قدر العين ساكنة كأنها آخر الفعل ، ثم كسرها لسكونها وسكون الدال قبلها ( مَا لَوْ نُهَا ) ما اسم للاستفهام في موضع رفع بالابتداء ، ولونها الخبر ، والجملة في موضع نصب يبين ؛ ولو قرئ لونها بالنصب لكان له وجه ، وهو أن تجعل ما زائدة كهي في قوله « أَيْمًا الْأَجْلِينَ قَضِيَتْ » ويكون التقدير : يبين لنا لوئها ، وأما « ماهي » فابتداء وخبر لا غير ، إذ لا يمكن جعل ما زائدة ، لأن هي لا يصلح أن يكون مفعول يبين ( لَا فَارِضٌ ) صفة لبقرة ، « ولا » لا تمنع ذلك لأنها دخلت لمعنى النفي ، فهو كقولك : مررت برجل لا طويل ولا قصير ، وإن شئت جعلته خبر مبتدأ : أي لاهي فارض ( وَلَا يَكْرُ ) مثله ، وكذلك ( عَوَّانٌ بَيِّنٌ ذَكَ ) أي بينهما ، وذلك لما صلح للتثنية والجمع جاز دخول بين عليه واكتفى به ( مَا تَوَمَّرُونَ ) أي به : أو تؤمرونه . وما بمعنى الذي ، ويضعف أن يكون نكرة موصوفة ، لأن المعنى على العموم ، وهو بالذي أشبه . قوله تعالى ( فاقِصُّ لَوْنُهَا ) إن شئت جعلت فاقع صفة ، ولونها مرفوعا به ، وإن شئت كان خبرا مقدما والجملة صفة ( تَسْرُ ) صفة أيضا ، وقيل فاقع صفة للبقرة ، ولونها مبتدأ ، وتسر خبره ، وأنت اللون لوجهين : أحدهما أن اللون صفرة هاهنا فحمل على المعنى . والثاني أن اللون مضاف إلى المؤنث فأنث ، كما قال : ذهب بعض أصابعه ، و « ياتقطة بعض السيارة » .

قوله تعالى ( إِنَّ الْبَقَرَ ) الجمهور على قراءة البقر بغير ألف ، وهو جنس للبقرة ؛ وقري شاذاً « إن الباقر » وهو اسم بقرة ، ومثله الجامل ( تشابه ) الجمهور على تخفيف الشين وفتح الهاء لأن البقر تذكر والفعل ماض ؛ ويقراً بضم الهاء مع التخفيف على تأنيث البقر إذ كانت كالجمع ؛ ويقراً بضم الهاء وتشديد الشين وأصله ، تشابه ، فأبدلت التاء الثانية شينا ثم أدغمت ؛ ويقراً كذلك ، إلا أنه بالياء على التذكير ( إن شاء الله ) جواب الشرط إن وما عملت فيه عند سيويوه ، وجاز ذلك لما كان الشرط متوسطاً ، وخبر إن هو جواب الشرط في المعنى ، وقد وقع بعده فصار التقدير : إن شاء الله هدايتنا اهتدينا ، والمفعول محذوف وهو هدايتنا . وقال المبرد : الجواب محذوف دلت عليه الجملة ؛ لأن الشرط معترض ، فالتنية به التأخير ، فيصير كقولك أنت ظالم إن فعلت :

قوله تعالى ( لا ذلول ) إذا وقع فعول صفة لم يدخله الهاء للتأنيث ، تقول : امرأة صبور وكشور ، وهو بناء للمبالغة ، وذلول رفع صفة للبقرة ، أو خبر ابتداء محذوف وتكون الجملة صفة ( تثير ) في موضع نصب حالاً من الضمير في ذلول تقديره لا تذلل في حال إثارتها ، ويجوز أن يكون رفعاً اتباعاً للذلول . وقيل هو مستأنف أي هي تثير ، وهذا قول من قال : إن البقرة كانت تثير الأرض ، ولم تكن تسقي الزرع ؛ وهو قول بعيد من الصحة لوجهين : أحدهما أنه عطف عليه « ولا تسقي الحرت » ففني المعطوف ، فيجب أن يكون المعطوف عليه كذلك لأنه في المعنى واحد . ألا ترى أنك لا تقول : مررت برجل قائم ولا قاعد ، بل تقول : لا قاعد ، بغير واو وكذلك يجب أن يكون هنا . والثاني أنها لو أثارت الأرض لكانت ذلولاً ، وقد نفي ذلك ؛ ويجوز على قول من أثبت هذا الوجه أن تكون تثير في موضع رفع صفة للبقرة ( ولا تسقي الحرت ) يجوز أن يكون صفة أيضاً ؛ وأن يكون خبر ابتداء محذوف ، وكذلك ( مُسَلِّمَةٌ ) و ( لاشيئة فيها ) والأحسن أن يكون صفة ، والأصل في شيئة وشية ، لأنه من وشا يشي ، فلما حذفت الواو في الفعل حذفت في المصدر وعوضت التاء من المحذوف ؛ ووزنها الآن علة ، وفيها خبر لا في موضع رفع ( قالوا الآن ) الألف واللام في الآن زائدة وهو مبني ؛ قال الزجاج : بني لتضمنه معنى حرف الإشارة ؛ كأنك قلت هذا الوقت ؛ وقال أبو علي : بني لتضمنه معنى لام التعريف ؛ لأن الألف واللام الملفوظ بهما لم تعرفه ؛ ولا هو علم ولا مغمى ؛ ولا شيء من أقسام المعارف ؛ فيلزم أن يكون تعريفه باللام المقدرة ؛ واللام هنا زائدة زيادة لازمة كما لزم في الذي وفي اسم الله ؛ وفي « الآن » أربعة أوجه :

أحدها تخفيف الميمزة وهو الأصل ؛ والثاني إلقاء حركة الميمزة على اللام وحذفها وحذف ألف اللام (١) في هذين الوجهين لسكونها وسكون اللام في الأصل ؛ لأن حركة اللام هاهنا عارضة ؛ والثالث كذلك . إلا أنهم حذفوا ألف اللام لما تحركت اللام فظهرت الواو في قالوا ؛ والرابع إثبات الواو في اللفظ وقطع ألف اللام وهو بعيد (بالحق) يجوز أن يكون مفعولا به ؛ والتقدير : أجات الحق ؛ أو ذكرت الحق ؛ ويجوز أن يكون حالا من إزاء تقديره : جئت ومعلك الحق ( وإذا قتلتم ) تقديره : اذكروا إذ ( فاء أو آتم ) أصل الكلمة تدارأتم ؛ ووزنه تفاعلم ؛ ثم أرادوا التخفيف فقيلوا إزاء دالا لتسير من جنس الدال التي هي فاء الكلمة لتمكين الإدغام ثم سكنوا الدال ؛ إذ شرط الإدغام أن يكون الأول ساكنا فلم يمكن الابتداء بالسكون واجتنبت له همزة الوصل . فوزنه الآن إفاعلم بتشديد الفاء مقارب من انفاعلم ؛ والفاء الأولى زائدة وسكنها صارت من جنس الأصل فينتقل بها مسددة لأنهما أصلا من بل لأن الزائد من جنس الأصل ؛ فهو نظير قولك ضربت بالشديد ؛ فإن إحدى الراءين زائدة ؛ ووزنه فعل بتشديد العين كما كانت الراء كذلك ولم نقل في الوزن فعول ولا فوعلى ؛ فيؤتى بالراء الزائدة في المثال ؛ بل زيدت العين في المثال كما زيدت في الأصل . وكانت من جلسه . فكذلك إزاء في تدارأتم صارت بالإبدال دالا من جنس فاء الكلمة .

فإن منلي عن الوزن ليعين الأصل من الزائد بلفظه الأول أو الثاني . كان الجواب أن يقال : وزن أصله الأول تفاعلم ؛ والثاني انفاعلم ؛ والثالث إفاعلم ؛ ومثل هذه المسألة « اتفلقتم إلى الأرض » و « حتى إذا اداركوا فيها » .

قوله تعالى ( 'مخرج' ما كنتم 'تكنسون' ) « ما » في موضع نصب بمخرج وهي بمعنى الذي ؛ والعائد محذوف ، ويجوز أن تكون مصدرية ويكون المصدر بمعنى المفعول : أي يخرج كنكم أي مكنوكم .

قوله تعالى ( كذلك 'ينجي الله' ) الكاف في موضع نصب نعنا لمصدر محذوف تقديره ينجي الله الموفى إحياء مثل ذلك ؛ وفي الكلام حذف تقديره : فسر بها فحييت . قوله تعالى ( 'فهي كالخجارة' ) الكاف حرف جر متعلقة بمحذوف تقديره : فهي مستقرة كالخجارة ؛ ويجوز أن يكون اسما بمعنى مثل في موضع رفع ؛ ولا تتعلق بشيء ( أو أشد ) أو هاهنا كأو في قوله : أو كصيب « وأشد معطوف على الكاف

(١) قوله وحذف ألف اللام الخ ( الصواب أن يقال : وحذف واو قالوا الخ كما يؤخذ من الساقط



تقديره أو هي أشد، وقرئ بفتح الدال على أنه مجرور عطفا على الحجارة، تقديره :  
أو كأشد من الحجارة و (قَسْوَةً) تميز وهي مصدر (كَلَمًا يَتَقَصَّرُ) ما بمعنى الذي  
في موضع نصب اسم إن واللام للتوكيد ؛ ولو قرئ بالتاء جاز ؛ ولو كان في غير  
القرآن لجاز منها على المعنى (يَشَقُّقُ) أصله يتشقق ؛ فقلبت التاء شينا وأدغمت  
وفاعله ضمير ما ؛ ويجوز أن يكون فاعله ضمير الماء ؛ لأن «يشقق» يجوز أن يجعل للماء  
على المعنى ؛ فيكون معك فعلا فيعمل الثاني منهما في الماء ؛ وفاعل الأول مضمر على  
شرطة التفسير ؛ وعند الكوفيين يعمل الأول فيكون في الثاني ضميره (من خشية  
الله) من في موضع نصب يهبط ؛ كما تقول : يهبط بخشية الله (عَمَّا يَعْمَلُونَ)  
ما بمعنى الذي ، ويجوز أن تكون مصدرية .

قوله تعالى (أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ) حرف الجر محذوف ؛ أى في أن يؤمنوا ، وقد  
تقدم ذكر موضع مثل هذا من الإعراب (وَقَدْ كَانَ) الواو واو الحال ، والتقدير :  
أفتطمعون في إيمانهم وشأنهم الكذب والتحريف (مِنْهُمْ) في موضع رفع صفة  
لفريق ، (يَسْمَعُونَ) خبر كان ، وأجاز قوم أن يكون يسمعون صفة لفريق ، ومنهم  
الخبر وهو ضعيف (مَاعَتَقَلُوهُ) «ما» مصدرية (وَهُمْ يَعْلَمُونَ) حال ، والعامل  
فيها بحرفونه ؛ ويجوز أن يكون العامل عقلوه ، ويكون حالا مؤكدة .

قوله تعالى (بِمَا فَتَحَ اللَّهُ) يجوز أن تكون «ما» بمعنى الذي ، وأن تكون  
مصدرية ، وأن تكون نكرة موصوفة (لِيُحَاجُّوكُمْ) اللام بمعنى كي ، والناصب  
للفعل أن مضرة ؛ لأن اللام في الحقيقة حرف جر ، ولا تدخل إلا على الاسم ، وأكثر  
العرب يكسر هذه اللام ، ومنهم من يفتحها .

قوله تعالى (أَمِيُّونَ) مبتدأ وما قبله الخبر ، ويجوز على مذهب الأخفش أن  
يرتفع بالظرف (لَا يَعْلَمُونَ) في موضع رفع صفة لأمين (إِلَّا أَمَانِيَّ) استثناء  
منقطع ، لأن الأمانى ليست من جنس العلم ، وتقدير إلا في مثل هذا ولكن ، أى لكن  
بتمنونه أمانى ، وواحد الأمانى : أمنية ، والياء مشددة في الواحد والجمع ؛ ويجوز  
تحقيقها فيهما (وَأِنْ هُمْ) إن بمعنى ما ، ولكن لا تعمل عملها ، وأكثر ما تأتي  
بمعناها إذا انتقض النفي إلا ، وقد جاءت وليس معها إلا ، وسيذكر في موضعه ،  
والتقدير : وإن هم (إِلَّا) قوم (يَنْظُرُونَ) ؛

قوله تعالى (فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ) ابتداء وخبر ، ولو نصب لكان له وجه

على أن يكون التقدير : أزمهم الله وبلا ، واللام للتبيين لأن الازم لم يذكر قبل المصدر والويل مصدر لم يستعمل منه فعل ، لأن فاعله وعينه معتان .

قوله تعالى ( الكتاب ) مفعول به : أي المكتوب ، ويضعف أن يكون مصدرا ، وذكر الأيدي تأكيد ، وواحدما يد ، وأصلها يدي كفلس . وهذا الجمع جمع قلة ، وأصله أيدي بضم الدال ، والصفة قبل الياء . مستثناة لا سباع الياء المتحركة : فلذلك صيرت الصفة كسرة وحق بالمشوص ( اَيْتَشَرُوا ) اللام متعلقة بيقولون ( مما كُتِبَتْ أيديهم ) ما بمعنى الذي أو نكرة موصوفة أو مصدرية . وكل ذلك ( مما يَكْسِبُونَ ) .

قوله تعالى ( إلا آياتنا ) منسوب على الظرف . وليس لآية عمل . لأن الفعل لم يتعد إلى ظرف قبل هذا الظرف . وأصل أيام : أيام . فلما اجتمعت الياء والواو وصيرت الأولى بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء تخفيفا ( اَتَّخَذْتُمْ ) الهمزة للاستفهام . وضمزة الوصل مخوفة استغناء عنها بهمزة الاستفهام . وهو بمعنى جعلتم المتعدية إلى مفعول واحد ( فَمَنْ يَخْلِفْ ) التقدير : فيقولوا إن يخلف ( مالا تَعْلَمُونَ ) « ما » بمعنى الذي . أو نكرة . ولا تكون مصدرية هنا .

قوله تعالى ( بلى ) حوسب بثبت به الحبيب المنفي قبله تقول : ما جاء زيد . فيقول الغيب بلى : أنت قد جاء وهذا يصح أن تأتي بالخبر الملبث بعد بلى . فتقول : بلى قد جاء . فإن قلت في جواب النفي نعم كان اعترافا بالنفي . وضح أن تأتي بالنفي بعده كقولك : ما جاء زيد . فتقول نعم ما جاء . والياء من نفس الحرف . وقال الكوفيون : هي بلى زيدت عليها الياء ، وهو ضعيف ( مَنْ كَسَبَ ) في « من » وجيان أحدهما : من بمعنى الذي . والثاني شرطية . وعلى كلا الوجهين هي مبتدأة إلا أن « كَسَبَ » لا موضع لها إن كانت من موصولة وخا موضع إن كانت شرطية . والجواب ( فَأُولَئِكَ ) وهو مبتدأ . و ( أَحْدَابُ الْنَّازِرِ ) خبره . والجملة جواب الشرط أو خبر من . والسنة على فوعة مثل : سيد ودين . وقد ذكرناه في قوله « أو كَسِبَ » وعين الكلمة واو لأنه من ساءه يسوء ( يَوْمَ ) يرجع إلى لفظ من . وما بعده من الجمع يرجع إلى معناها . ويدل على أن من بمعنى الذي المخصوصة . وهو قوله ( وَالَّذِينَ كَفَرُوا ) .

قوله تعالى ( لا تَعْبُدُونِ إِلَّا اللَّهَ ) يقرأ بالفاء على تقدير : قلنا لم لا تعبدون . وبالياء لأن ابن إسرائيل اسم ظاهر . فيكون التفسير وحرف المضارعة باللفظ الغيبة .

لأن الأسماء الظاهرة كلها غيب . وفيها من الإعراب أربعة أوجه : أحدها أنه جواب قسم دل عليه المعنى وهو قوله « أخذنا ميثاق » لأن معناه أحلفناهم . أو قلنا لهم بالله لا تعبدون . والثاني أن « أن » مرادة . والتقدير أخذنا ميثاق بني إسرائيل على أن لا تعبدوا إلا الله ، فحذف حرف الجر ثم حذف أن فارتفع الفعل ونظيره :

ألا إلهة إلا آجيري أحضر الوعدى . بالرفع والتقدير عن أن أحضر . والثالث أنه في موضع نصب على الجلال تقديره : أخذنا ميثاقهم موحدين ، وهي حال مصاحبة ومقدرة : لأنهم كانوا وقت أخذ العهد موحدين ، وانزموا الدوام على التوحيد . ولو جعلتها حالا مصاحبة فقط على أن يكون التقدير : أخذنا ميثاقهم ملتزمين الإقامة على التوحيد جاز ؛ ولو جعلتها حالا مقدرة فقط جاز ويكون التقدير أخذنا ميثاقهم مقدرين التوحيد أبدا ما عاشوا . والوجه الرابع أن يكون لفظه لفظ الخبر ، ومعناه التهيؤ والتقدير : قلنا لهم لا تعبدوا ، وفيه وجه خامس وهو أن يكون الحال محذوف ، والتقدير : أخذنا ميثاقهم قائلين كذا وكذا ، وحذف القول كثير ومثل ذلك قوله تعالى « وإذا أخذنا ميثاقكم لا تسفكون » ( إلا الله ) مفعول تعبدون ، ولا عمل إلا في نصبه ؛ إلا أن الفعل قبله لم يستوف مفعوله ( وبأولادهم إحسانا ) إحسانا مصدر : أي وقلنا أحسنوا بالوالدين إحسانا ؛ ويجوز أن يكون مفعولا به ؛ والتقدير : وقلنا استوصوا بالوالدين إحسانا ؛ ويجوز أن يكون مفعولا له : أي بوصيتهم بالوالدين لأجل الإحسان إليهم ( وقرى القرى ) إنما أفرد ذى هاء لأنه أراد الجنس ؛ أو يكون وضع الواحد موضع الجمع ؛ وقد تقدم نظيره ( واليتامى ) جمع يتيم ؛ رجع فعيل على فعلى قليل ؛ واليتامى ( واليتامى ) زائدة لأنه من السكون ( وقولوا ) أي وقلنا لم قولوا ( حسنا ) يقرأ بضم الحاء وسكون السين وبفتحهما . وهما لغتان مثل : العرب والعرب والحزن والحزن ؛ وقرى قوم بينهما فقالوا الفصح صفة مصدر محذوف : أي قولوا حسنا . والضم على تقدير حذف مضاف أي قولوا ذا حسن ؛ وقرى بضم الحاء من غير تنوين على أن الألف التانيث ( إلا قليلا ) ينصب على الاستثناء المتصل وهو الوجه ؛ وقرى بالرفع شاذ ؛ ووجهه أن يكون بفعل محذوف كأنه قال : امتنع قليل ؛ ولا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأن المعنى بصير ثم نول قليل ؛ ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف : أي إلا قايلى منكم لم يتولى . كما قالوا : ما مررت بأحد إلا ورجل من بني تميم خير منه ، ويجوز

أن يكون توكيدا للضمير المرفوع المستثنى منه . وسيريه وأصحابه يسمونه نعتا ووصفا ؛  
وأشد أبو على في مثل رفع هذه الآية :

وَبِالصَّبْرِ مِمَّنْ مِّنْهُمْ مَّنْزِلٌ خَلَقَ عَافٍ تَغْيِيرَ إِلَّا النُّؤَى وَالْوَتِيدَ  
( وَأَنْتُمْ مَعْرُضُونَ ) جملة في موضع الحال المؤكدة ؛ لأن توليتم يعني عنه ؛  
وقيل المعنى توليتم بأبدانكم وأنتم معرضون بقلوبكم ؛ فعلى هذا هي حال منتقلة ؛ وقيل  
توليتم يعني آباءهم وأنتم معرضون ، يعني أنفسهم كما قال : « ولأذنبيناكم من آل فرعون »  
يعني آباءهم .

قوله تعالى ( مِّنْ دِيَارِكُمْ ) الباء منقلبة عن واو لأنه جمع دار ، والألف في دار  
واو في الأصل ، لأنها من دار يدور ، وإنما قلبت ياء في الجمع لانكسار ما قبلها  
واحتلاها في الواحد .

فإن قلت : فكيف صحت في لواذا ؟ قيل : لما صحت في الفعل صحت في المصدر ،  
والفعل لا وذت .

فإن قلت : فكيف في ديار ؟ قيل الأصل فيه ديوار فقبلت الواو وأدغمت ،  
( مُنَّمْ أَقْرَرْتُمْ ) فيه وجهان : أحدهما أن ثم على بابها في إفادة العطف والتراخي ،  
والمعطوف عليه محذوف تقديره : فقبلتم ثم أقررتم ؛ والثاني أن تكون « ثم » جاءت  
لترتيب الخبر لا لترتيب الخبر عنه ، كقوله تعالى « ثم الله شهيد » .

قوله تعالى ( مُنَّمْ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ) أنتم مبتدأ ، وفي خبره ثلاثة أوجه : أحدها  
تقتلون ، فعلى هذا في هؤلاء وجهان : أحدهما في موضع نصب بإضمار أعني ؛ والثاني  
هو منادى : أي يا هؤلاء ، إلا أن هذا لا يجوز عند سيبويه ، لأن أولاء مبهم .  
ولا يحذف حرف النداء مع المبهم . والوجه الثاني أن الخبر هؤلاء على أن يكون بمعنى  
الذين ، وتقتلون صلته ، وهذا ضعيف أيضا ، لأن مذهب البصريين أن أولاء هذا  
لا يكون بمنزلة الذين ، وأجازوه الكوفيون . والوجه الثالث أن الخبر هؤلاء على تقدير  
حذف مضاف تقديره : ثم أنتم مثل هؤلاء كقولك : أبو يوسف أبو حنيفة ، فعلى هذا  
تقتلون حال يعمل فيها معنى التشبيه .

قوله ( تَنْظَاهِرُونَ عَلَيْهِمْ ) في موضع نصب على الحال ، والعامل فيها  
تخرجون ، وصاحب الحال الواو ، ويقرأ بتشديد الظاء ، والأصل تنظاهرون ،  
فقبلت التاء الثانية ظاء وأدغمت ؛ ويقرأ بالتخفيف على حذف التاء الثانية ، لأن الثقل  
والتكرار حصل بها ، ولأن الأولى حرف يدل على معنى ؛ وقبل المحذوفة هي الأولى ،  
ويقرأ بضم التاء وكسر الهاء والتخفيف ، وماضيه ظاهر ( والعُدُوَّانِ ) مصدر مثل

الكفران ، والكسر لغة ضعيفة ، أسارى حال وهو جمع أسير ؛ ويقرأ بضم الهزة وفتحها ، مثل سُكَّارَى وسَكَّارَى ؛ ويقرأ أسرى ، مثل جريح وجرحى ؛ ويجوز فى الكلام أسراء ، مثل شهيد وشهداء (تُفْدُوهُمْ) بغير ألف «وتفادوهم» بالألف ، وهو من باب المفاعلة ؛ فيجوز أن يكون بمعنى القراءة الأولى ، ويجوز أن يكون من المفاعلة التى تقع من اثنين ، لأن المفاعلة كذلك تتبع (وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ) هو مبتدأ ، وهو ضمير الشأن ، ومحرم خبره ، و (إِخْرَاجُهُمْ) مرفوع بمحرم ؛ ويجوز أن يكون إخراجهم مبتدأ ، ومحرم خبر مقدم ، والجملة خبر هو ؛ ويجوز أن يكون هو ضمير الإخراج المدلول عليه بقوله «وتخرجون فريقا منكم» ويكون محرم الخبر ، وإخراجهم بدل من الضمير فى محرم ، أو من هو (فَمَا جَزَاءُ) مانع والخبر (خِزْيٌ) ويجوز أن تكون استنهما ما مبتدأ ، وجزاء خبره ، وإلا خِزْيٌ بدل من جزاء «يفعل ذلك منكم» فى موضع نصب على الحال من الضمير فى يفعل (فى الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) صفة للخِزْيِ ، ويجوز أن يكون ظرفا تقديره : إلا أن يخزى فى الحياة الدنيا (يُرَدُّونَ) بالياء على الغيبة لأن قبله مثله ، ويقرأ بالناء على الخطاب ردا على قوله «تقتلون» ومثله (مَحْمَلًا تَعْمَلُونَ) بالناء والياء .

قوله عز وجل (وَقَفَّيْنَا) الياء بدل من الواو لقولك : قفوتى ، وهو يقفوه إذا تبعه ، فلما وقعت رابعة قلبت ياء (الرَّسُلِ) بالضم وهو الأصل ، والتسكين جائز تخفيفا ، ومنهم من يسكن إذا أضاف إلى الضمير هربا من توالى الحركات ، ويضم فى غير ذلك (عِيسَى) فعلى من العيس ، وهو بياض يخالطه شقرة ؛ وقيل هو أعجمى لا اشتقاق له و (مَرْيَمَ) علم أعجمى ، ولو كان مشتقا من رام يريم لكان مريما يسكون الياء ، وقد جاء فى الأعلام بفتح الياء نحو مزيد ، وهو على خلاف القياس (وَأَيَّدْنَاهُ) وزنه فعلناه ، وهو من الأيد ، وهو القوة ، ويقرأ «أيدناه» بمد الألف وتخفيف الياء ، ووزنه أفعلناه .

فإن قلت : فلم لم تحذف الياء التى هى عين كما حذفت فى مثل أسلناه من سأل يسيل ؟ قيل : لو فعلوا ذلك لتوالى إعلالان : أحدهما قلب الهزة الثانية ألفا ، ثم حذفت الألف المبذلة من الياء لسكونها وسكون الألف قبلها ، فكان يصير اللفظ أدناه فكانت تحذف الفاء والعين ، وليس كذلك أسلناه ، لأن هناك حذفت العين وحدها (الْقُدُسِ) بضم الدال وسكونها لغتان ، مثل المعسر والعسر (أَفْكَلْتُمَا) دخلت الفاء ها هنا لربط ما بعدها بما قبلها ، والهزة للاستنهام الذى بمعنى التوبيخ و (جاءكم) بتعدي (٤ - إبل - أول)

بنفسه وبحرف الجر تقول : جئت وجئت إليه ( تَهَوَّى ) ألفه منقلبة عن ياء لأن عينه واو ، وباب طويت وشويت أكثر من باب جوة وقوة ، ولادلليل في هوى لانكسار العين وهو مثل شقي ، فإن أصله واو ، ويدل على أن هوى من اليائي أيضا قولهم في الثنية هويان ( اسْتَكْبَرْتُمْ ) جواب كلما ( فَتَقَرَّبَا كَذَّبْتُمْ ) أى فكذبتم فريقا ، فالقاء عطفت كذبتم على استكبرتم ، ولكن قدم المفعول ليتفق رءوس الآي ، وفي الكلام حذف : أى ففريقا منهم كذبتم .

قوله تعالى ( غُلْفٌ ) يقرأ بضم اللام ، وهو جمع غلاف ؛ ويقرأ بسكونها . وفيه وجهان : أحدهما هو تسكين المضموم ، مثل كُتِّبَ وكُتِّبَ والثاني هو جمع أغلف ، مثل أحمر وجر ، وعلى هذا لا يجوز ضمه ، و ( بَلْ ) ههنا لإضراب عن دعواهم ، وإثبات أن سبب جحودهم لعن الله إياهم عقوبة لهم .

قوله ( يَكْفُرْ هِمْ ) الباء متعلقة بلعن ، وقال أبو على : النية به التقديم : أى وقالوا قلوبنا غلف بسبب كفرهم . بل لعنهم الله معترض ، ويجوز أن يكون في موضع الحال من المفعول في لعنهم أى كافرين كما قال - وقد دخلوا بالكفر - ( فَتَقَلَّبُوا ) منصوب صفة لمصدر محذوف ، و ( مَا ) زائدة أى فإيماننا قليلا ( يَوْمِنُونَ ) وقيل صفة لظرف : أى فزماننا قليلا يؤمنون ؛ ولا يجوز أن تكون ما مصدرية ، لأن قليلا لا يبق له ناصب ؛ وقيل « ما » نافية : أى فأيؤمنون قليلا ولا كثيرا ، ومثله « قليلا ما تشكرون » و « قليلا ما تذكرون » وهذا أقوى في المعنى وإنما يضعف شيئا من جهة تقدم معمول ما في حيز ما عليها .

قوله تعالى ( مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ) يجوز أن يكون في موضع نصب لابتداء غاية المحيى ، ويجوز أن يكون في موضع رفع صفة لكتاب ( مُصَدِّقٌ ) بالرفع صفة لكتاب ، وقرئ شاذًا بالنصب على الحال ؛ وفي صاحب الحال وجهان : أحدهما الكتاب ، لأنه قد وصف فقرب من المعرفة . والثاني أن يكون حالا من الضمير في الظرف ، ويكون العامل الظرف أو ما يتعلق به الظرف ، ومثله « رسول من عند الله مصدق » .

قوله ( مِنْ قَبْلُ ) بنيت ههنا لقطعها عن الإضافة والتقدير : من قبل ذلك ( فَتَلَمَّأَجَاءَهُمْ ) أتى بلما بعد لما من قبل جواب الأولى . وفي جواب الأولى وجهان : أحدهما جوابها لما الثانية وجوابها ، وهذا ضعيف لأن القاء مع لما الثانية ، ولما لا تجاب بالفاء إلا أن يعتقد زيادة القاء على ما يميزه الأخفش . والثاني أن كفروا جواب الأولى

والثانية لأن مقتضاها واحد ، وقيل الثانية تكرير فلم تحتاج إلى جواب ، وقيل جواب الأولى محذوف تقديره أنكروه ، أو نحو ذلك ( فَلَعْنَةُ اللَّهِ ) هو مصدر مضاف إلى الفاعل .

قوله تعالى ( يٰٓئِيسَىٰ مَا اسْتَخَرْنَا ) فيه أوجه : أحدها أن تكون «ما» نكرة غير موصوفة منصوبة على التمييز قاله الأخفش ، واشتروا على هذا صفة محذوف تقديره شيء أو كفر ، وهذا المحذوف هو المخصوص ، وفاعل يئس مضمرة فيها ونظيره : « لَنِعْنِمَ الْفَتَىٰ أَضْحَىٰ بِأَكْثَافِ حَابِلٍ » أي قتي أضحى . وقوله ( أَنْ يَكْفُرُوا ) خبر مبتدأ محذوف : أي هو أن يكفروا ؛ وقيل أن يكفروا في موضع جر بدلا من الهاء في به ؛ وقيل هو مبتدأ ، ويئس وما بعدها خبر عنه . والوجه الثاني أن تكون «ما» نكرة موصوفة ، واشتروا صفتها ، وأن يكفروا على الوجوه المذكورة ؛ ويزيد هاهنا أن يكون هو المخصوص بالذم . والوجه الثالث أن تكون «ما» بمنزلة الذي ، وهو اسم يئس ، وأن يكفروا المخصوص بالذم ؛ وقيل اسم يئس مضمرة فيها . والذي وصلته المخصوص بالذم . والوجه الرابع أن تكون «ما» مصدرية أي يئس شراؤهم ؛ وفاعل يئس على هذا مضمرة ، لأن المصدر هنا مخصوص ليس بجنس .

قوله ( بَغْيًا ) مفعول له ، ويجوز أن يكون منصوبا على المصدر ؛ لأن ما تقدم يدل على أنهم بغوا بغيا ( أَنْ يُنَزَّلَ اللَّهُ ) مفعول من أجله : أي بغوا ، لأن أنزل الله ، وقيل التقدير : بغيا على ما أنزل الله : أي حسدا على ما خص الله به نبيه من الوحي ومفعول ينزل محذوف : أي ينزل الله شيئا ( مِنْ فَضْلِهِ ) ويجوز أن تكون من زائدة على قول الأخفش ، و ( مِّنْ ) نكرة موصوفة : أي على رجل ( يَشَاءُ ) ويجوز أن تكون بمعنى الذي ، ومفعول يشاء محذوف : أي يشاء نزوله عليه ، ويجوز أن يكون يشاء يختار فيصطفى ؛ و ( مِّنْ عِبَادِهِ ) حال من الهاء المحذوفة ، ويجوز أن يكون في موضع جر صفة أخرى لمن ( فَبَاءُ وَابِعُضْب ) أي مغضوبا عليهم فهو حال ( عَلَىٰ غَضَبٍ ) صفة لغضب الأول ( مُهَيِّنٌ ) الياء بدل من الواو ، لأنه من الخوان .

قوله تعالى ( وَيَكْفُرُونَ ) أي وهم يكفرون ، والجملة حال ، والفاعل فيها قالوا من قوله « قالوا تؤمن » ؛ ولا يجوز أن يكون العامل تؤمن ، إذ لو كان كذلك لوجب أن يكون لفظ الحال ونكفر : أي ونحن نكفر ، والهاء في ( وَرَأَاهُ ) تعود على «ما» والهمزة في وراء بدل من ياء لأن ما فاؤه واو لا يكون لامه واوا ، ويدل عليه أنها ياء في تواريت لا همزة ؛ وقال ابن جني : هي عندنا همزة لقولهم ، ورِيثَةُ بالهمز

في التصغير ( وَهَوَّأَ الْحَقُّ ) جملة في موضع الحال . والعامل فيها يكفرون . ويجوز أن يكون العامل معنى الاستقرار الذي دلت عليه « ما » إذ التقدير : بالذي استقر وراءه ( مُصَدِّقًا ) حال مؤكدة ، والعامل فيها ما في الحق من معنى الفعل ، إذ المعنى وهو ثابت مصدقاً ، وصاحب الحال الضمير المستتر في الحق عند قوم ، وعند آخرون صاحب الحال ضمير دل عليه الكلام ، والحق مصدر لا يتحمل الضمير على حسب تحمل اسم الفاعل له عندهم ، فأما المصدر الذي ينوب عن الفعل كقولك : ضرباً زيداً فيتحمل الضمير عند قوم ( فَلَيْمَ ) ما هنا استفهام : وحذفت ألفها مع حرف الجر للفرق بين الاستفهامية والخبرية ، وقد جاءت في الشعر غير محذوفة ، ومثله « فيم أنت من ذكراها - وعم يتساءلون - ومم خلق » ( تَقْتُلُونَ ) أي قتلتم . والمعنى أن آباءهم قتلوا ، فلما رضوا بفعلهم أضاف القتل إليهم ( إِنْ كُنْتُمْ ) جوابها محذوف دل عليه ما تقدم .

قوله تعالى ( بِالْبَيِّنَاتِ ) يجوز أن تكون في موضع الحال من موسى : تقديره : جاءكم ذا بينات وحجة . أو جاء ودعه البينات ؛ ويجوز أن يكون مفعولاً به : أي بسبب إقامة البينات .

قوله تعالى ( فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ) أي حب العجل فحذف المضاف ، لأن الذي يشربه القلب المحبة لأنفس العجل ( يَكْتُفِرُهُمُ ) أي بسبب كفرهم ، ويجوز أن يكون حالاً من المحذوف : أي مختلطاً بكفرهم . وأشربوا في موضع الحال ، والعامل فيه قالوا : أي قالوا ذلك وقد أشربوا ؛ وقد مرادة ، لأن الفعل الماضي لا يكون حالاً إلا مع قد . وقال الكوفيون : لا يحتاج إليها ، ويجوز أن يكون وأشربوا مستأنفاً والأول أقوى . لأنه قد قال بعد ذلك « قل بئس ما يأمركم » فهو جواب قولهم « سمعنا وعصينا » فالأولى أن لا يكون بينهما أجنبي .

قوله تعالى ( إِنْ كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ ) الدار اسم كان ، وفي الخبر ثلاثة أوجه : أحدها هو ( خَالِصَةٌ ) وعند ظرف لخالصة أو للاستقرار الذي في لكم . ويجوز أن تكون عند حالاً من الدار ، والعامل فيها كان أو الاستقرار ؛ وأما لكم فتكون على هذا متعلقة بكان لأنها تعمل في حروف الجر ، ويجوز أن تكون للتبيين فيكون موضعها بعد خالصة أي خالصة لكم ، فيتعلق بنفس خالصة ؛ ويجوز أن يكون صفة لخالصة قدمت عليها فيتعلق حينئذ بمحذوف . والوجه الثاني أن يكون خبر كان لكم . وعند الله ظرف ، وخالصة حال ، والعامل كان أو الاستقرار . والثالث أن يكون عند الله هو الخبر ،



وخالصة حال : والعامل فيها إما عند أو ما يتعاق به ، أو كان أو لكم ، وسواء أن يكون عند خبر كان لكم إذ كان فيه تخصيص وتبيين ، ونظيره قوله « ولم يكن له كفوا أحد » لولا له لم يصح أن يكون كفوا خبرا (مِنْ دُونِ) في موضع نصب بخالصة لأنك تقول خلص كذا من كذا .

قوله تعالى (أَبَدًا) ظرف (يَمَّا قَدْ مَتَّ) أى بسبب ما قدمت فهو مفعول به ، ويقرب معناه من معنى المفعول له : و « ما » بمعنى الذى ، أو نكرة موصوفة ، أو مصدرية ، فيكون مفعول قدمت محذوفا : أى بتقديم أيديهم الشر .

قوله تعالى (وَلَمَّا تَجِدُوا نَفْسَكُمْ) هى المتعدية إلى مفعولين ، والثانى (أَحْرَصُ) و(عَلَى) متعلقة بأحرص (وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا) فيه وجهان : أحدهما هى معطوفة على الناس فى المعنى ، والتقدير : أحرص من الناس : أى الذين فى زمانهم ، وأحرص من الذين أشركوا ، يعنى به الجوس ، لأنهم كانوا إذا دعوا بطول العمر قالوا : عشت ألف نيروز . فعلى هذا فى (يَوَدُّ) وجهان : أحدهما هو حال من الذين أشركوا ، تقديره : ود أحدهم ، ويدلك على ذلك أنك لو قلت : ومن الذين أشركوا الذين يود أحدهم صح أن يكون وصفا ، ومن هنا قال الكوفيون : هذا يكون على حذف الموصول وإبقاء الصلة . والوجه الثانى أن تجعل يود أحدهم حالا من الماء والميم فى واتجدنهم أحرص الناس إوادا أحدهم . والوجه الثانى من وجهى « من الذين » أن يكون مستأنفا ، والتقدير : ومن الذين أشركوا قوم يود أحدهم ، أو من يود أحدهم وماضى يود وددت بكسر العين ؛ فلذلك صحت الواو لأنها لم يكسر ما بعدها فى المستقبل (لَوْ يُعَمَّرُ) لو هنا بمعنى أن الناصبة للفعل ، ولكن لا تنصب ، وليست التى يمتنع بها الشئ لامتناع غيره . ويدلك على ذلك شيثان : أحدهما أن هذه يلزمها المستقبل ، والأخرى معناها فى الماضى : والثانى أن يود يتعدى إلى مفعول واحد ، وليس مما يعلق عن العمل ، فن هنا لزم أن يكون لو بمعنى أن ، وقد جاءت بعد يود فى قوله تعالى « أبود أحدكم أن تكون له جنة » وهو كثير فى القرآن والشعر ، و« يعمر » يتعدى إلى مفعول واحد ، وقد أقيم مقام الفاعل ، و (أَلْفَ سَنَةٍ) ظرف (وَمَا هُوَ بِمُزَحَّزِحٍ) . فى هو وجهان : أحدهما هو ضمير أحد : أى وما ذلك التنى بمزحزحه خبر ما ، و (مِنَ الْعَذَابِ) متعلق بمزحزحه و (أَنْ يُعَمَّرَ) فى موضع رفع بمزحزحه : أى وما الرجل بمزحزحه تعميره . والوجه الآخر أن يكون هو ضمير التعمير ، وقد دل عليه قوله « لو يعمر » وقوله « أن يعمر » بدل من هو ، ولا يجوز أن

يكون هو ضمير الشأن ، لأن المفسر لضمير الشأن مبتدأ وخبر ، ودخول الباء في بمزحزحه يمنع من ذلك .

قوله تعالى ( مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلْجِبْرِيلِ ) من شرطية ، وجوابها محذوف تقديره فليمت غيظا أو نحوه ( فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ ) ونظيره في المعنى « من كان يظن أن لن ينصره الله » ثم قال « فليمدد » ( بِإِذْنِ اللَّهِ ) في موضع الحال من ضمير الفاعل في نزل ، وهو ضمير جبريل ، وهو العائد على اسم إن ، والتقدير نزوله ومعه الإذن ، أو مأذونا به ( مُصَدِّقًا ) حال من الهاء في نزله ( وَ ) كذلك ( هُدًى وَبُشْرَى ) أى هاديا ومبشرا .

قوله تعالى ( عَدُوًّا لِلْكَافِرِينَ ) وضع الظاهر موضع المضمرة ، لأن الأصل : من كان عدوا لله وملائكته فإن الله عدو له أو لهم ، وله في القرآن نظائر كثيرة ستمر بك إن شاء الله .

قوله تعالى ( أَوْ كُتِّمًا ) الواو للعطف ، والهمزة قبلها للاستفهام على معنى الإنكار ، والعطف هنا على معنى الكلام المتقدم في قوله « أفكلما جاءكم رسول » وما بعده ، وقيل الواو زائدة ؛ وقيل هي أو التي لأحد الشيتين حركت بالفتح ، وقد قرئ شاذا بسكونها ( عَهْدًا ) مصدر من غير لفظ الفعل المذكور ، ويجوز أن يكون مفعولا به : أى أعطوا عهدا ، وهنا مفعول آخر محذوف تقديره : عاهدوا الله أو عاهدوكم .

قوله تعالى ( رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ ) هو مثل قوله « كتاب من عند الله مصدق » وقد ذكر ( الْكِتَابَ ) مفعول أوتوا ، و ( كِتَابَ اللَّهِ ) مفعول نبذ ( كَأَنَّهُمْ ) هى وما عملت فيه في موضع الحال ، والعامل نبذ ، وصاحب الحال فريق تقديره شبيهين للجهال .

قوله تعالى ( وَاتَّبَعُوا ) هو معطوف على وأشربوا أو على نبذة فريق ( تَتَلَوُ ) بمعنى تلت ( عَلَىٰ مُلْكٍ ) أى على زمن ملك ، فحذف المضاف ، والمعنى في زمن ( سليمان ) لا ينصرف ، وفيه ثلاثة أسباب : العجمة ، والتعريف ، والألف والنون ، وأعاد ذكره ظاهرا تفخيما ، وكذلك تفعل في الأعلام والأجناس أيضا كقول الشاعر :

لَأَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ كَشَىءٌ يَغْصُ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا  
( وَأَمَكِينَ الشَّاطِطِينَ ) يقرأ بتشديد النون ونصب الاسم ، ويقرأ بتخفيفها ورفع

الاسم بالابتداء ، لأنها صارت من حروف الابتداء : وقرأ الحسن « الشياطين » وهو كالغلط شبه فيه الياء قبل النون بياء جمع التصحيح ( يُعَلِّمُونَ النَّاسَ ) في موضع نصب على الحال من الضمير في كفروا ، وأجاز قوم أن يكون حالا من الشياطين ، وليس بشيء لأن لكن لا يعمل في الحال ( وَمَا أُنْزِلَ ) « ما » بمعنى الذي ، وهو في موضع نصب عطفًا على السحر : أي ويعلمون الذي أنزل ؛ وقيل هو معطوف على ما تنلو ؛ وقيل « ما » في موضع جر عطفًا على ملك سليمان : أي وعلى عهد الذي أنزل على الملكين ؛ وقيل « ما » نافية : أي وما أنزل السحر على الملكين ، أو وما أنزل لإباحة السحر ؛ والجمهور على فتح اللام من ( الْمَلَكَيْنِ ) وقرئ بكسرها ( هَارُوتَ وَمَارُوتَ ) بدلان من الملكين ؛ وقيل هما قبيلتان من الشياطين : فعلى هذا لا يكونان بدلين من الملكين ، وإنما يحىء هذا على قراءة من كسر اللام في أحد الوجهين « يسابيل » يجوز أن يكون ظرفًا لأنزل ، ويجوز أن يكون حالا من الملكين أو من الضمير في أنزل ( حَتَّى يَقُولَا ) أي إلى أن يقولوا ، والمعنى أنهما كانا يتركان تعليم السحر إلى أن يقولوا ( إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ ) ؛ وقيل حتى بمعنى إلا : أي وما يعلمان من أحد إلا أن يقولوا ، وأحد هاهنا يجوز أن تكون المستعملة في العموم كقولك : ما بالدار من أحد ؛ ويجوز أن تكون هاهنا بمعنى واحد أو إنسان ( فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا ) هم معطوف على يعلمان ، وليس بداخل في النفي ، لأن النفي هناك راجع إلى الإثبات ، لأن المعنى يعلمان الناس السحر بعد قولها « نحن فتنة فيتعلمون » وقيل : التقدير : فيأتون فيتعلمون ، ومنهما ضمير الملكين ، ويجوز أن يكون ضمير السحر والمنزل على الملكين ، وقيل هو معطوف على يعلمون الناس السحر ، فيكون منهما على هذا السحر ، والمنزل على الملكين ، أو يكون ضمير قبيلتين من الشياطين ؛ وقيل هو مستأنف ، ولم يجز أن ينصب على جواب النهي : لأنه ليس المعنى إن تكفروا يتعلموا ( مَا يُفَرِّقُونَ ) يجوز أن تكون « ما » بمعنى الذي ؛ وأن تكون نكرة موصوفة ؛ ولا يجوز أن تكون مصدرية لعود الضمير من ( بِهِ ) إلى « ما » المصدرية لا يعود عليها ضمير ( بَيْنَ الْمَرْتَمِ ) الجمهور على إثبات الهمزة بعد الراء ، وقرئ بتشديد الراء من غير همز ، ووجهه أن يكون ألقى حركة الهمزة على الراء ، ثم نوى الوقف عليه مشددا كما قالوا : هذا خالد ، ثم أجروا الوصل مجرى الوقف .

قوله تعالى ( إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ) الجار والمجرور في موضع نصب على الحال إن شئت من الفاعل وإن شئت من المفعول ، والتقدير : وما يضررون أحدا بالسحر إلا والله

عالم به ، أو يكون التقدير : إلا مقروننا بإذن الله ( وَلَا يَنْفَعُهُمْ ) هو معطوف على الفعل قبله ، ودخلت لا للنفي ، ويجوز أن يكون مستأنفاً أي وهو لا ينفعهم فيكون حالاً ولا يصح عطفه على ما ، لأن الفعل لا يعطف على الاسم ( لَمَنْ اشْتَرَاهُ ) اللام هنا هي التي يوطأ بها للقسم مثل التي في قوله ، « لَنْ لَمْ يَنْتَهُ الْمَذَاقُونَ » و « مَنْ » في موضع رفع بالابتداء ، وهي شرط ، وجواب التسم ( مَالَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ) وقيل « مَنْ » بمعنى الذي ، وعلى كلا الوجهين موضع الجملة نصب بعلموا ، ولا يعمل علموا في لفظ من لأن الشرط ولام الابتداء لها صدر الكلام ( وَكَتَبْتُمْ مَا ) جواب قسم محذوف ( لَوْ كَانُوا ) جواب لو محذوف تقديره لو كانوا ينتفعون بعلمهم لا تمتعوا من شراء السحر .

قوله تعالى ( وَكَتَبْتُمْ أَنْتُمْ آمَنُوا ) أن وما عملت فيه مصدر في موضع رفع بفعل محذوف ، لأن أو تقتضي الفعل تقديره : لو وقع منهم أنهم آمنوا : أي لم يمانهم ، ولم يجزم بلو لأنها تعلق الفعل الماضي بالفعل الماضي ، والشرط خلاف ذلك ( كَتَبْتُمْ ) جواب لو ، ومثوبة مبتدأ و ( مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ) صفتها و ( خَيْرٌ ) خبره ، وقرئ مثوبة بسكون التاء وفتح الواو قاسوه على الصحيح من نظائره نحو مقتلة .

قوله تعالى ( رَاعِنَا ) فعل أمر ، وموضع الجملة نصب بتقولوا قرئ شاذاً « رَاعِنَا » بالتثنية : أي لا تقولوا قولاً راعناً .

قوله تعالى ( وَلَا الْمُشْرِكِينَ ) في موضع جر عطفاً على أهل ، وإن كان قد قرئ « وَلَا الْمُشْرِكُونَ » بالرفع فهو معطوف على الفاعل ( أَنْ يُنْزَلَ ) في موضع نصب بيود ( مِنْ خَيْرٍ ) من زائدة ، و ( مِنْ رَبِّكُمْ ) لابتداء غاية الإنزال ، ويجوز أن يكون صفة لخبر ، إما جراً على لفظ خير ، أو رفعاً على موضع « من خير » ( يَخْتَصُّ ) حذف الضمير ؛ ويجوز أن يكون يشاؤه يختاره فلا يكون فيه حذف مضاف . قوله ( مَا تَنْسَخُ ) ما شرطية جازمة للنسخ منصوبة الموضع بنسخ مثل قوله « أَيَا تَدْعُوا » وجواب الشرط « نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا » و ( مِنْ آيَةٍ ) في موضع نصب على التمييز ، والمميز « مَا » والتقدير : أي شيء ننسخ من آية ، ولا يحسن أن يقدر : أي آية ننسخ لأنك لا تجمع بين هذا وبين التمييز بآية ، ويجوز أن تكون زائدة وآية . حالاً ، والمعنى : أي شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً ، وقد جاءت الآية حالاً في قوله تعالى « هذه ناقة الله لكم آية » وقيل « مَا » هنا مصدرية ؛ وآية مفعول به ، والتقدير : أي ننسخ

نسخ آية ، ويقرأ « نسخ » بفتح النون وماضيه نسخ ؛ ويقرأ بضم النون وكسر السين ماضيه أنسخ ، يقال : أنسخ الكتاب : أى عرضته للنسخ (أو ننسخها) معطوف على نسخ ، ويقرأ بغير همز على إبدال الهمزة ألفا ، ويقرأ ننسها بغير ألف ولا همز ، وننسها بضم النون وكسر السين ، وكلاهما من نسي إذا ترك ؛ ويجوز أن يكون من نسا إذا أخرج إلا أنه أبدل الهمزة ألفا ؛ ومن قرأ بضم النون حمله على معنى تأمر بك بتركها أو بتأخيرها ، وفيه مفعول محذوف ، والتقدير ننسكها ،

قوله تعالى (لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ) مبتدأ وخبر في موضع خبر أن ، ويجوز أن يرتفع ملك بالظرف عند الأخفش ، والملك بمعنى الشيء المملوك ؛ يقال لفلان ملك عظيم : أى مملوكه كثير ؛ والملك أيضا بالكسر : المملوك ، إلا أنه لا يستعمل بضم الميم في كل موضع ، بل في مواضع الكثرة وسعة السلطان (مِنْ وَلى) من زائدة وولى في موضع رفع مبتدأ ، ولكم خبره ، و (نصير) معطوف على لفظ ولى ، ويجوز في الكلام رفعه على موضع ولى . ومن دون في موضع نصب على الحال من ولى ، أو من نصير ، والتقدير : من ولى دون الله ؛ فلما تقدم وصف الشكره عليها انتصب على الحال .

قوله تعالى (أَمْ تُرِيدُونَ) أم هنا منقطعة إذ ليس في الكلام همزة تقع موقعها ، وموقع أم أيهما ، والهمزة في قوله « ألم تعلم » ليست من أم في شيء ، والتقدير : بل أنريدون (أَنْ تَسْأَلُوا) فخرج بأم من كلام إلى كلام آخر ، والأصل في تريدون ترودون ، لأنه من راد يرود (كَمَا) الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف أى سؤالا كما ، وماء مصدرية . والجمهور على همز (سُئِلَ) وقد قرئ سئل بالياء ، وهو على لغة من قال : أسلت تسال بغير همزة ، مثل خفت تخاف ، والياء منقلبة عن واو لقولهم سوال وساولته ؛ ويقرأ سئل بجعل الهمزة بين بين أى بين الهمزة وبين الياء ؛ لأن منها حركتها (بالإيمان) الياء في موضع نصب على الحال من الكفر تقديره : مقابلا بالإيمان ، ويجوز أن يكون مفعولا يبتدل وتكون الياء للسبب كقولك : اشتريت الثوب بدرهم (سَوَاءَ السَّبِيلِ) سواء ظرف بمعنى وسط السبيل وأعدله ، والسبيل يذكر ويؤنث .

قوله تعالى (لَوْ يَرُدُّونَكُمْ) لو بمعنى أن المصدرية وقد تقدم ذكرها . و (كُفَّارًا) حال من الكاف والميم ؛ ويجوز أن يكون مفعولا ثانيا لأن يرد بمعنى يصير (حَسَدًا) مصدر وهو مفعول له ؛ والعامل فيه ود أو يردونكم (مِنْ عِندِ

أَنْفُسِهِمْ) من متعلقة بحسدا . أى ابتداء الحسد من عندهم ، ويجوز أن يتعلق بورد أو يردونكم ( حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهَ بِأَمْرِهِ ) أى اعفوا إلى هذه الغاية .

قوله تعالى ( وَمَا تَنْقُذُكُمْ ) ما شرطية في موضع نصب بتقديموا ، و ( مِنْ خَيْرٍ ) مثل قوله « من آية » في « ما ننسخ » ( نَجِدُوهُ ) أى تجدوا ثوابه فحذف المضاف و ( عِنْدَ اللَّهِ ) ظرف لتجدوا أو حال من المفعول به .

قوله تعالى ( إِلَّا مَنْ كَانَ ) في موضع رفع يندخل ، لأن الفعل مفرغ لما بعد إلا وكان محمولا على لفظ من في الأفراد ، و ( هُودًا ) جمع هايد مثل عايد وعود ، وهو من هاد يهود إذا تاب ، ومنه قوله تعالى « إنا هدنا إليك » وقال القراء . أصله يهود ، فحذفت الياء وهو بعيد جدا ، وجمع على معنى من ، و ( أَوْ ) هنا لتفصيل ما أجمل ، وذلك أن اليهود قالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا ، وقالت النصارى لن يدخل الجنة إلا من كان نصرانيا ، ولم يقل كل فريق منهم لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى ، فلما لم يفصل في قوله وقالوا جاء بأو للتفصيل لاذ كانت موضوعة لأحد الشيتين . و ( نَصَارَى ) جمع نصران مثل سكران وسكاري ( هَاتُوا ) فعل معتل اللام تقول في الماضي هاتى يهاتى مهاتاة ، مثل راي راي مراماة ، وهاتوا مثل راموا وأصله : هاتوا ثم سكنت الياء وحذفت لما ذكرنا في قوله اشتروا ونظاره ، ونقول للرجل في الأمر . هات مثل رام ، وللمرأة هاتى مثل راي ، وعليه فقس بقية تصارييف هذه الكلمة ، وهاتوا فعل متعد إلى مفعول واحد وتقديره أحضروا ( بِرُّهَانِكُمْ ) والنون في برهان أصل عند قوم لقولهم برهنت ، فثبتت النون في الفعل ، وزائدة عند آخرين لأنه من البره ، وهو التقطع ، والبرهان الدليل القاطع .

قوله تعالى ( بَلَى ) جواب النفي على ما ذكرنا في قوله « بلى من كسب » . و ( أَسْلَمَ ) و ( وَجَّهَهُ . وَهُوَ ) كله محمول على لفظ من وكذلك « فله أجره عند ربه » وقوله ( وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ) محمول على معناها .

قوله تعالى ( وَهُمْ يُتْلُونَ الْكِتَابَ ) في موضع نصب على الحال ، والعامل فيها قالت ، وأصل يتلون يتلون ، فسكنت الواو ثم حذفت لالتقاء الساكنين ( كَذَلِكَ قَالَ ) الكاف في موضع نصب نعتا لمصدر محذوف منصوب ، يقال وهو مصدر مقدم على الفعل ، التقدير : قولاً مثل قول اليهود والنصارى قال الذين لا يعلمون ، فعلى هذا الوجه يكون ( مِثْلَ قَوْلِهِمْ ) منصوبا بـ يعلمون ، أو يقال

على أنه مفعول به ؛ ويجوز أن يكون الكاف في موضع رفع بالابتداء ، والجملة بعده خبر عنه والعائد على المبتدأ محذوف تقديره قاله فعلى هذا يكون قوله مثل قولهم صفة لمصدر محذوف ، أو مفعولا ليعلمون ، والمعنى : مثل قول اليهود والنصارى قال الذين لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى ؛ ولا يجوز أن يكون مثل قولهم مفعول قال ، لأنه قد استوفى مفعوله وهو الضمير المحذوف - و (فيه) متعلق بـ (يَخْتَلِفُونَ) .

قوله تعالى (وَمَنْ أَظْلَمُ) من استفهام في معنى النفي ، وهو رفع بالابتداء ، وأظلم خبره ، والمعنى : لا أحد أظلم (مِمَّنْ مَنَعَ) من نكرة موصوفة أو بمعنى الذي (أَنْ يُدْكَرَ) فيه ثلاثة أوجه : أحدها هو في موضع نصب على البدل من مساجد بدل الاشتمال تقديره : ذكر اسمه فيها ؛ والثاني أن يكون في موضع نصب على المفعول له ، تقديره : كراهية أن يذكر ؛ والثالث أن يكون في موضع جر تقديره : من أن يذكر ، وتعلق من إذا ظهرت بمنع كقولك ، منعه من كذا ، وإذا حذف حرف الجر مع أن بقي الجر ؛ وقيل يصير في موضع نصب ، وقد ذكرنا ذلك في قوله « لا يستحي أن يضرب » (وَسَعَى فِي خَرَابِهَا) خراب اسم للتخريب ، مثل السلام اسم للتسليم ، وليس باسم للجثة ؛ وقد أضيف اسم المصدر إلى المفعول لأنه يعمل عمل المصدر (إِلَّا خَائِفِينَ) حال من الضمير في يدخلوها (لَهُمْ فِي الدُّنْيَا) جملة مستأنفة وليست حالا مثل خائفين ؛ لأن استحقاقهم الخزي ثابت في كل حال ، لا في حال دخولهم المساجد خاصة .

قوله تعالى (وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ) هما موضع الشروق والغروب (فَأَيْنَمَا) شرطية ، و (تَوَلَّوْا) مجزوم به ، وهو الناصب لأين ، والجواب (فَتَمَّ) وقرئ في الشاذ « تولوا » بفتح التاء ، وفيه وجهان : أحدهما هو مستقبل أيضا ، وتقديره : تتولوا ، فحذف التاء الثانية ؛ والثاني أنه ماضٍ والضمير للغائبين ، والتقدير : أينما يتولون ؛ وقيل يجوز أن يكون ماضيا قد وقع ، ولا يكون أين شرطا في اللفظ بل في المعنى ، كما تقول : ما صنعت صنعت ، إذا أردت الماضي ، وهذا ضعيف لأن « أين » إما استفهام وإما شرط ، وليس لها معنى ثالث . وثم اسم للمكان البعيد عنك ، وبني لتضمنه معنى حرف الإشارة ؛ وقيل بتنى لتضمنه معنى حرف الخطاب ، لأنك تقول في الحاضر هنا وفي الغائب هناك ، وثم ناب عن هناك .

قوله تعالى (وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا) يقرأ بالواو عطفا على قوله « وقالوا لن يدخل الجنة » ويقرأ بغير واو على الاستئناف (كُلُّ لَهُ) تقديره : كل أحد منهم

أو كلهم ، لأن الأصل في كل أن تستعمل مضافة . ومن هنا ذهب جمهور النحويين إلى منع دخول الألف واللام على كل ، لأن تخصيصها بالمضاف إليه ، فإذا لم يكن ملفوظا به كان في حكم الملفوظ به ، وحمل الخبر على معنى كل . فجمعه في قوله ( قَانْتُون ) ولو قال قانت قانت جاز على لفظ كل .

قوله تعالى (بَدِيعُ السَّمَوَاتِ) أى مبدعها، كقولهم سمع بمعنى مسمع، والإضافة هنا محضة لأن الإبداع لها ماض (وَإِذَا قُضِيَتْ) إذا ظرف ، والعامل فيها ما دل عليه الجواب تقديره : وإذا قضى أمرا يكون .

قوله تعالى (فَيَكُونُ) الجمهور على الرفع عطفًا على يقول ، أو على الاستئناف أى فهو يكون ، وقرئ بالنصب على جواب لفظ الأمر ، وهو ضعيف لوجهين : أحدهما أن كن ليس بأمر على الحقيقة ، إذ ليس هناك مخاطب به ، وإنما المعنى على سرعة التكون ، يدل على ذلك أن الخطاب بالتكون لا يرد على الموجود ، لأن الموجود متكون ، ولا يرد على الممدوم لأنه ليس بشيء . لا يبق إلا لفظ الأمر . ولفظ الأمر يرد ولا يراد به حقيقة الأمر كقوله « أسمع بهم وأبصر » وكقوله « فليمدد له الرحمن » . والوجه الثانى أن جواب الأمر لابد أن يخالف الأمر إما فى الفعل أو فى الفاعل أو فىهما ، فمثال ذلك قولك : اذهب ينفعك زيد ، فالفعل والفاعل فى الجواب غيرهما فى الأمر ، وتقول : اذهب يذهب زيد ، فالفاعل متفقان والفاعل مختلفان وتقول : اذهب تلتضع . فالفاعل متفقان والفاعل مختلفان . فأما أن يتفق الفعل والفاعل فغير جائز كقولك : اذهب تذهب ، والعلة فيه أن الشيء لا يكون شرطاً لنفسه .

قوله تعالى (لَوْ لَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ) لولا هذه إذا وقع بعدها المستقبل كانت تخصيصاً وإن وقع بعدها الماضى كانت توبيخاً ، وعلى كلا قسميها هى مختصة بالفعل ، لأن التخصيص والتوبيخ لا يردان إلا على الفعل (كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ) ينقل من إعراب الموضع الأول إلى هنا ما يحتمله هذا الموضع .

قوله تعالى (إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ) الجار والمجرور فى موضع نصب على الحال من المفعول تقديره : أرسلناك ، ومعك الحق ؛ ويجوز أن يكون حالاً من الفاعل : أى ومعنا الحق ؛ ويجوز أن يكون مفعولاً به أى بسبب إقامة الحق (بَشِيرًا وَنَذِيرًا) حالان (وَلَا تُسْئَلُ) من قرأ بالرفع وضم التاء فوضعه حال أيضاً : أى وغير مسئول



ويجوز أن يكون مستأنفا ؛ ويقرأ بفتح التاء وضم اللام وحكمها حكم القراءة التي قبلها  
ويقرأ بفتح التاء والجزم على النهى .

قوله تعالى ( هُوَ الْهُدَى ) هو يجوز أن يكون توكيدا للاسم إن وفصلا ومبتدأ .  
وقد سبق نظيره ( مِّنَ الْعَالَمِينَ ) في موضع نصب على الحال من ضمير الفاعل  
في جاءك .

قوله تعالى ( الَّذِينَ آمَنَّا هُمْ ) الذين مبتدأ ؛ وآمنائهم صلته ، و ( يَتْلُونَهُ )  
حال مقدرة من هم أو من الكتاب ؛ لأنهم لم يكونوا وقت إتيانه تالين له ؛ و ( حَقَّ )  
منصوب على المصدر ؛ لأنها صفة للتلاوة في الأصل ؛ لأن التقدير : تلاوة حقا ؛ وإذا  
قدم وصف المصدر وأضيف إليه انتصب نصب المصدر ؛ ويجوز أن يكون وصفا  
لمصدر محذوف ؛ و ( أُولَئِكَ ) مبتدأ ؛ و ( يُؤْمِنُونَ بِهِ ) خبره ؛ والجملة خبر  
الذين ؛ ولا يجوز أن يكون بتلونه خبر الذين ؛ لأنه ليس كل من أوتي الكتاب تلاه  
حق تلاوته ؛ لأن معنى حق تلاوته العمل به ؛ وقيل بتلونه الخبر ؛ والذين آمنائهم  
لفظه عام ؛ والمراد به الخصوص ؛ وهو كل من آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم من  
أهل الكتاب ؛ أو يراد بالكتاب القرآن .

قوله تعالى ( وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ) إذ في موضع نصب على المفعول به ؛ أي  
اذكر ؛ والألف في ابتلى متقلبة عن واو ؛ وأصله من بلى يبلو إذا اختبر . وفي إبراهيم  
لغات ؛ إحداها إبراهيم بالألف والياء ؛ وهو المشهور ؛ وإبراهيم كذلك ؛ إلا أنه  
نحذف الياء ؛ وإبراهيم ؛ بألفين ؛ وإبراهيم بألف واحدة وضم الهاء ؛ وبكل قرى ؛  
وهو اسم أعجمي معرفة ؛ وجمعه أباره عند قوم ؛ وعند آخرين براهم ؛ وقيل فيه  
أبارهة وبراهمة .

قوله تعالى ( جَاعِلُكَ ) يتعدى إلى مفعولين ؛ لأنه من جعل التي بمعنى صير ؛  
و ( النَّاسِ ) يجوز أن يتعلق بجاعل ؛ أي لأجل الناس ؛ ويجوز أن يكون في موضع  
نصب على الحال ؛ والتقدير : إماما للناس ؛ فلما قدمه نصبه على ما ذكرنا ( قَالَ )  
وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ( المفعولان محذوفان ؛ والتقدير : اجعل فريقا من ذريتي إماما  
( لا يَسْكَتُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ) هذا هو المشهور على جعل العهد هو الفاعل ؛ ويقرأ  
الظالمون على العكس ؛ والمعنيان متقاربان ؛ لأن كل ما نلته فقد نالك .

قوله تعالى ( وَإِذْ جَعَلْنَا ) مثل وإذ ابتلى ؛ وجعل هاهنا يجوز أن يكون بمعنى  
صير ؛ ويجوز أن يكون بمعنى خلق أو وضع ؛ فيكون ( مَثَابَةً ) حالا ؛ وأصل مَثَابَةٌ

مثوبة ، لأنه من ثابت يثوب إذا رجع . و ( للناس ) صفة لثابتة ، ويجوز أن يتعلق  
بجعلنا ويكون التقدير : لأجل نفع الناس ( واتخذوا ) يقرأ على لفظ الخبر ،  
والمعطوف عليه محذوف تقديره : فثابروا واتخذوا ، ويقرأ على لفظ الأمر فيكون على  
هذا مستأنفاً ، و ( من مقام ) يجوز أن يكون من التبعية : أى بعض مقام إبراهيم  
مصلى ، ويجوز أن تكون من بمعنى فى : ويجوز أن تكون زائدة على قول الأخفش ،  
و ( مصلّى ) مفعول اتخذوا . وألفه منقلبة عن وار ، ووزنه مفعول وهو مكان  
لا مصدر ، ويجوز أن يكون مصدرا وفيه حذف مضاف تقديره : مكان مصلى ،  
أى مكان صلاة ، والمقام موضع القيام . وليس بمصدر هنا لأن قيام إبراهيم لا يتخذ  
مصلّى ( أن طهرّا ) يجوز أن تكون أن هنا بمعنى أى المفسرة ، لأن «عهدنا» بمعنى قلنا  
والمفسرة : ترد بعد القول : وما كان فى معناه فلا موضع لها على هذا : ويجوز أن  
تكون مصدرية ، وصلتها الأمر : وهذا مما يجوز أن يكون صلة فى أن دون غيرها ،  
فعلى هذا يكون التقدير بأن طهرّا فيكون موضعها جراً أو نصيباً على الاختلاف بين  
الخليل وسيبويه ، و ( السجود ) جمع ساجد : وقيل هو مصدر . وفيه حذف  
مضاف : أى الركع ذوى السجود .

قوله تعالى ( اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا ) اجعل بمعنى صير : وهذا المفعول الأول ؛  
وبلدا المفعول الثانى ؛ و ( آمنّا ) صفة المفعول الثانى ؛ وأما التى فى إبراهيم فتذكر هناك  
( من آمن ) «من» بدل من أهله ، وهو بدل بعض من كل ( ومن كفر ) فى من  
وجهان : أحدهما هى بمعنى الذى ؛ أو نكرة موصوفة وموضعها نصب ؛ والتقدير  
قال وأرزق من كفر ، وحذف الفعل للدلالة الكلام عليه ( فأمتعه ) عطف على الفعل  
المحذوف ، ولا يجوز أن يكون من على هذا مبتدأ فأمتعه خبره ، لأن الذى لا تدخل  
الفاء فى خبرها إلا إذا كان الخبر مستحقاً بصلتها . كقولك : الذى يأتينى فله درهم ؛  
والكفر لا يستحق به التمتع ، فإن جعلت الفاء زائدة على قول الأخفش جاز ، وإن  
جعلت الخبر محذوفاً فأمتعه دليلاً عليه جاز تقديره : ومن كفر أرزقه فأمتعه . والوجه  
الثانى أن تكون من شرطية والفاء جوابها ، وقيل الجواب محذوف تقديره : ومن كفر  
أرزقه ومن على هذا رفع بالابتداء . ولا يجوز أن تكون منصوبة لأن أداة الشرط لا يعمل  
فيها جوابها بل الشرط ، وكفر على الوجهين بمعنى يكفر ، والمشهور فأمتعه بالتشديد يضمن  
العين لما ذكرنا من أنه معطوف أو خبر ، وقرئ شاذاً بسكون العين ، وفيه وجهان : أحدهما  
أنه حذف الحركة تخفيفاً لتوالي الحركات . والثانى أن تكون الفاء زائدة وأمتعه  
جواب الشرط : ويقرأ بتخفيف التاء وضم العين وإسكانها على ما ذكرناه ؛ ويقرأ

فأتمته على لفظ الأمر ، وعلى هذا يكون من تمام الحكاية عن إبراهيم ( قَتِيلًا ) نعت لمصدر محذوف أو لظرف محذوف ( 'نَمْ أَضْطَرُّهُ' ) الجمهور على رفع الراء ، وقرئ بفتحها ، ووصل الهمزة على الأمر كما تقدم ( وَبَشَّسَ الْمَصِيرُ ) المصير فاعل بَشَّسَ والمخصوص بالذم محذوف تقديره وبَشَّسَ المصير النار .

قوله تعالى ( مِنْ الْبَيْتِ ) في موضع نصب على الحال من القواعد : أى كائنة من البيت ؛ ويجوز أن يكون في موضع نصب مفعولا به بمعنى رفعها عن أرض البيت والقواعد جمع قاعدة ، وواحد قواعد النساء قاعدة ( وَإِسْمَاعِيلَ ) معطوف على إبراهيم والتقدير يقولان ( رَبَّنَا ) ويقولان هذه في موضع الحال ؛ وقيل لإسماعيل مبتدأ والخبر محذوف تقديره : يقول ربنا ، لأن الباني كان إبراهيم والداعى كان إسماعيل .

قوله تعالى ( مُسْلِمِينَ لَكَ ) مفعول ثان ، ولك متعلق بمسلمين . لأنه بمعنى نسلم لك : أى نخلص ؛ ويجوز أن يكون نعتا : أى مسلمين عاملين لك ( وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا ) يجوز أن تكون « من » لابتداء غاية الجعل ، فيكون مفعولا ثانيا ، و ( أُمَّة ) مفعول أول ، و ( مُسْلِمَةً ) نعت لأمة ، و ( لَكَ ) على ما تقدم في مسلمين ، ويجوز أن تكون أمة مفعولا أول ، ومن ذريتنا نعتا لأمة تقدم عليها فانتصب على الحال ، ومسلمة مفعولا ثانيا ، والواو داخلة في الأصل على أمة ، وقد فصل بينهما بقوله « ومن ذريتنا » وهو جائز لأنه من جملة الكلام المعطوف ( وَأَرْبَابِنَا ) الأصل أربنا ، فحذفت الهمزة التي هي عين الكلمة في جميع تصاريف الفعل المستقبل تخفيفا ، وصارت الراء متحركة بحركة الهمزة ، والجمهور على كسر الراء ؛ وقرئ بإسكانها وهو ضعيف ، لأن الكسرة هنا تدل على الياء المحذوفة ، ووجه الإسكان أن يكون شبه المنفصل بالمتصل ، فسكن كما سكن فخذ وكتف ؛ وقيل لم يضبط الراوى عن القارى لأن القارى اختلس فظن أنه سكن ، وواحد المناسك منسك ومنسك ، بفتح السين وكسرها .

قوله تعالى ( وَأَبْعَثْ فِيهِمْ ) ذكر على معنى الأمة ، ولو قال فيها لرجع إلى لفظ الأمة ( يَتْلُو عَلَيْهِمْ ) في موضع نصب صفة لرسول ؛ ويجوز أن يكون حالا من الضمير في منهم والعامل فيه الاستفراء .

قوله تعالى ( وَمَنْ يَرُغِبْ ) من استفهام بمعنى الإنكار ، ولذلك جاءت إلابعدها لأن المنكر منفي ، وهى في موضع رفع بالابتداء ، ويرغب الخير ، وفيه ضمير يعود على من ( إِلَّا مَنْ ) « من » في موضع نصب على الاستثناء ، ويجوز أن يكون رفعا بدلا من الضمير في يرغب ، ومن نكرة موصوفة أو بمعنى الذى ، و ( نَفْسَهُ )

مفعول سفه ، لأن معناه جهل ، تقديره : إلا من جهل خلق نفسه أو مصيرها ؛ وقيل  
التقدير : سفه بالتشديد ؛ وقيل التقدير في نفسه . وقال القراء : هو تمييز ، وهو  
ضعيف لكونه معرفة ( في الآخرة ) متعلق بالصالحين : أى وإنه من الصالحين  
في الآخرة ؛ والألف واللام على هذا التعريف لا بمعنى الذى ، لأنك لو جعلتها بمعنى  
الذى لقدمت الصلة على الموصول ؛ وقيل هى بمعنى الذى ، وفي متعلق بفعل محذوف  
يعينه الصالحين ، تقديره : إنه لصالح في الآخرة ، وهذا يسمى التبيين ، ونظيره :

رَبِّتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

تقديره : كان جزائي الجلد بالعصا ، وهذا كثير في القرآن والشعر .

قوله تعالى ( إِذْ قَالَ لَهُ ) إذ ظرف لاصطفيناه ، ويجوز أن يكون بدلا من قوله  
في الدنيا ، ويجوز أن يكون التقدير : اذكر إذ قال ( لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ) مقتضى هذا  
اللفظ أن يقول : أسلمت لك ؛ لتقدم ذكر الرب ، إلا أنه أوقع المظهر موقع المفسر  
تعظيما ، لأن فيه ما ليس في اللفظ الأول ، لأن اللفظ الأول يتضمن أنه ربه ، وفي اللفظ  
الثاني اعترافه بأنه رب الجميع .

قوله تعالى ( وَوَصَّى بِهَا ) يقرأ بالتشديد من غير ألف ، وأوصى بالألف وهما  
بمعنى واحد ، والضمير في بها يعود إلى الملة ( وَيَعْقُوبَ ) معطوف على إبراهيم ،  
ومفعوله محذوف تقديره : وأوصى يعقوب بنيه ؛ لأن يعقوب أوصى بنيه أيضا ،  
كما أوصى إبراهيم بنيه ؛ ودليل ذلك قوله « إِذْ قَالَ لِبْنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي »  
والتقدير : قال يابني ، فيجوز أن يكون إبراهيم قال يابني . ويجوز أن يكون  
يعقوب ، والألف في ( اصْطَفَى ) بدل من ياء بدل من واو ، وأصله من الصفوة ،  
والواو إذا وقعت رابعا فصاعدا قلبت ياء ، ولهذا تمال الألف في مثل ذلك  
( فَلَا تَمُوتُنَّ ) النهي في اللفظ عن الموت ، وهو في المعنى على غير ذلك : والتقدير :  
لا تفارقوا الإسلام حتى تموتوا ( وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ) في موضع الحال ، والعامل  
الفعل قبل إلا .

قوله تعالى ( أَمْ كُنْتُمْ ) هى المنقطعة : أى بل أكنتم ( شُهَدَاءَ ) على جهة التوبيخ  
( إِذْ حَضَرَ ) يقرأ بتحقيق الهمزتين على الأصل وتلين الثانية وجعلها بين بين ،  
ومنها من يخلصها ياء لانكسارها والجمهور على نصب ( يَعْقُوبَ ) ورفع ( التَّوْتِ )  
وقرى بالعكس والمعتيان متقاربان ؛ وإذ الثانية بدل من الأولى ، والعامل في الأولى

شهداء فيكون عاملا في الثانية ؛ ويجوز أن تكون الثانية ظرفا لحضر فلا يكون على هذا بدلا ، و ( مَا ) استفهام في موضع نصب ؛ ( تَعْبُدُونَ ) و « ما » هنا بمعنى من ولهذا جاء في الجواب إلهك ؛ ويجوز أن تكون « ما » على بابها ، ويكون ذلك امتحانا لهم من يعقوب ، أو ( مَنِ ) بتعدي أي من بعد موقى فحذف المضاف ( وَإِلَهُ آبَائِكَ ) أعاد ذكر الإله لثلاث يعطف على الضمير الجورور من غير إعادة الجار ، والجمهور على آباءك على جمع التكسير ، و ( وَإِسْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ) بدل منهم ، ويقرأ « وإله أبيك » وفيه وجهان : أحدهما هو جمع تصحيح حذفت منه النون للإضافة ؛ وقد قالوا : أب وأبون وأبين ، فعل هذه القراءة تكون الأسماء بعدها بدلا أيضا . والوجه الثاني أن يكون مفردا ؛ وفيه على هذا وجهان : أحدهما أن يكون مفردا في اللفظ مرادا به الجمع . والثاني أن يكون مفردا في اللفظ والمعنى ، فعلى هذا يكون إبراهيم بدلا منه ، وإسماعيل وإسحاق عطفًا على أبيك ، تقديره : وإله إسماعيل وإسحاق ( إلهًا واحدًا ) بدل من إله الأول ، ويجوز أن يكون حالا موطئة كقولك : رأيت زيدا رجلا صالحا . وإسماعيل يجمع على سماعلة وسماعيل وأساميع :

قوله تعالى ( تِلْكَ أُمَّةٌ ) الاسم منها « قى » وهى من أسماء الإشارة للمؤنث ، والياء من جملة الاسم ؛ وقال الكوفيون : التاء وحدها الاسم ، والياء زائدة ، وحذفت الياء مع اللام لسكونها وسكون اللام بعدها .

فإن قيل : لم لم تكسر اللام وتقرأ الياء كما فعل في ذلك؟ قيل ذلك يؤدى إلى الثقل لوقوع الياء بين كسرتين ، وموضعها رفع بالابتداء ، وأمة خبرها ؛ و ( قَدْ خَلَتْ ) صفة لأمة ، و ( كَلِمًا مَا كَسَبَتْ ) في موضع الصفة أيضا ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير في خلت ، ويجوز أن يكون مستأنفا ( وَلَا تُشْكُون ) مستأنف لا غير ، وفي الكلام حذف تقديره : ولا يشكون عما كنتم تعملون ، ودل على المحذوف قوله « لها ما كسبت ولكم ما كسبتم » .

قوله تعالى ( أَوْ نَصَارَى ) الكلام في « أو » هاهنا كالللام فيها في قوله « وقالوا لن يدخل الجنة » لأن التقدير : قالت اليهود كونوا هودا ، وقالت النصارى كونوا نصارى ( مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ) تقديره : بل تنبع ملة إبراهيم ، أو قل اتبعوا ملة ، و ( حَنِيفًا ) حال من إبراهيم ، والحال من المضاف إليه ضعيف في القياس قليل في الاستعمال ، وسبب ذلك أن الحال لا بد لها من عامل فيها ، والعامل فيها هو العامل في صاحبها ، ولا يصح أن يعمل المضاف في مثل هذا في الحال ، ووجه قول من ( ه - إملاء - أول )

نصبه على الحال أنه قدر العامل معنى اللام أو معنى الإضافة وهو المصاحبة والملاصقة ، وقيل حسن جعل حنيفا حالا ؛ لأن المعنى تتبع إبراهيم حنيفا ، وهذا جيد لأن الملة هي الدين والمتبع لإبراهيم ؛ وقيل هو منصوب بإضمار أغنى .

قوله تعالى ( مِنْ رَبِّهِمْ ) الخاء والميم تعود على النبيين خاصة ؛ فعلى هذا يتعلق من بأوتى الثانية ؛ وقيل تعود إلى موسى وعيسى أيضا ، ويكون « وما أوتى » الثانية تكرر ، وهو في المعنى مثل التي في آل عمران . فعلى هذا يتعلق من بأوتى الأولى وموضع مَنْ نصب على أنها لابتداء غاية الإيتاء ؛ ويجوز أن يكون موضعها حالا من العائد المحذوف تقديره : وما أوتيه النبيون كائنا من ربهم ؛ ويجوز أن يكون ما أوتى الثانية في موضع رفع بالابتداء ، ومن ربهم خبره ( بَيْنَ أَحَدٍ ) أحد هنا هو المستعمل في النفي ؛ لأن بين لا تنضاف إلا إلى جمع أو إلى واحد معطوف عليه ؛ وقيل أحد هاهنا بمعنى فريق .

قوله تعالى ( بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ ) الباء زائدة ، ومثل صفة لمصدر محذوف تقديره : إيماننا مثل إيمانكم ، والخاء ترجع إلى الله أو القرآن أو محمد ، وما مصدرية ونظير زيادة الباء هنا زيادتها في قوله « جزاء سيئة بمثلها » وقيل مثل هنا زائدة ، وما بمعنى الذي ؛ وقرأ ابن عباس « بما آمنتم به » بإسقاط مثل .

قوله تعالى ( صِبْغَةَ اللَّهِ ) الصبغة هنا الدين ، وانتصابه بفعل محذوف : أى اتبعوا دين الله ؛ وقيل هو إغراء : أى عليكم دين الله ، وقيل هو بدل من ملة إبراهيم ( وَمَنْ أَحْسَنُ ) مبتدأ أو خبر ، و ( مِنْ اللَّهِ ) في موضع نصب ، و ( صِبْغَةُ ) تمييز . قوله تعالى ( أَمْ يَقُولُونَ ) يقرأ بالياء ردا على قوله « فسيكفيهم الله » وبالياء ردا على قوله « أنما جئونا » ( هُودًا أَوْ نَصَارَى ) أو هاهنا مثلها في قوله « وقالوا كونوا هودا أو نصارى » أى قالت اليهود كان هؤلاء الأنبياء هودا ، وقالت النصارى كانوا نصارى ( أَمْ اللَّهُ ) مبتدأ والخبر محذوف : أى أم الله أعلم ، وأم هاهنا المتصلة ؛ أى أيكم أعلم ، وهو استفهام بمعنى الإنكار ( كَتَمَ شَهَادَةً ) كتم يتعدى إلى مفعولين وقد حذف الأول منهما هنا تقديره : كتم الناس شهادة ؛ فعلى هذا يكون ( عِنْدَهُ ) صفة لشهادة . وكذلك ( مِنْ اللَّهِ ) ولا يجوز أن تعلق من بشهادة لثلاث يفصل بين الصلة والموصول بالصفة ؛ ويجوز أن يجعل عنده (١) ومن الله صفتين لشهادة ؛ ويجوز أن تجعل من ظرفا للعامل في الظرف الأول ، وأن تجعلها حالا من انضمام في عنده .

(١) قوله ( ويجوز أن يجعل عنده الخ ) لا يخفى أن هذا الوجه هو ما صدر به في قوله : فعلى هذا يكون عنده الخ ، فلعل المناسب حذفه وتأمل .

قوله تعالى (السَّفْهَاءُ مِنْ النَّاسِ) من الناس في موضع نصب على الحال ،  
والعامل فيه بقول (مَا وَلَا هُمْ) ابتداء وخبر في موضع نصب بالقول (كَانُوا عَلَيْهَا)  
فيه حذف مضاف تقديره : على توجهها أو على اعتقادها .

قوله تعالى (وَكَذَلِكَ) الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف تقديره :  
ومثل هدايتنا من نشاء (جَعَلْنَاكُمْ) وجعلنا بمنزلة صيرنا ، و (على الناس) يتعلق  
بشهداء (الْقَبِيلَةِ) هي المفعول الأول والمفعول الثاني محذوف ، و (التي) صفة  
ذلك المحذوف ، والتقدير : وما جعلنا القبلة القبلة التي ؛ وقيل التي صفة للقبلة المذكورة ،  
والمفعول الثاني محذوف تقديره : وما جعلنا القبلة التي كنت عليها قبلة (مَنْ يَتَّبِعُ)  
من بمعنى الذي في موضع نصب بنعلم ، و (مَنْ يَنْتَقِلِبُ) متعلق بنعلم ، والمعنى  
ليفصل المتبع من المنقلب ، ولا يجوز أن يكون من استفهاما ، لأن ذلك يوجب أن تعلق  
نعم عن العمل ، وإذا علقته عنه لم يبق لمن ما يتعلق به ، لأن ما بعد الاستفهام لا يتعلق  
بما قبله ، ولا يصح تعلقها بمتبع لأنها في المعنى متعلقة بنعلم ، وليس المعنى : أى فريق  
يتبع من ينقلب (على عقبيه) في موضع نصب على الحال : أى راجعا (وإن  
كَانَتْ) إن المخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف ، واللام في قوله (لِسَكْبِيرَةٍ) عوض  
من المحذوف ؛ وقيل فصل باللام بين إن المخففة من الثقيلة وبين غيرها من أقسام إن .  
وقال الكوفيون : إن بمعنى ما ، واللام بمعنى إلا ، وهو ضعيف جدا من جهة أن  
وقوع اللام بمعنى إلا لا يشهد له سماع ولا قياس ، واسم كان مضمر دل عليه الكلام  
تقديره : وإن كانت التولية أو الصلاة أو القبلة (إِلَّا عَلَى الَّذِينَ) على متعاقبة  
بكبيرة ، ودخات إلا للمعنى ، ولم يغير الإعراب (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ) خبر كان  
محذوف ، واللام متعلقة بذلك المحذوف تقديره : وما كان الله مريدا لأن يضيع  
إيمانكم ، وهذا متكرر في القرآن ، ومثله «لم يكن الله ليغفر لهم» وقال الكوفيون :  
ليضيع هو الخبر . واللام داخلة للتوكيد . وهو بعيد ، لأن اللام لام الجر ، وأن  
بعدها مرادة فيصير التقدير على قولهم : ما كان لله إضاعة إيمانكم (رَأَوْفٌ) يقرأ  
بواو بعد الهمزة مثل شكور ، ويقرأ بغير واو مثل يقظ وفطن ، وقد جاء في الشعر :  
« بِالرَّؤْفِ الرَّحِيمِ »

قوله تعالى (قَدْ نَرَى) لفظه مستقبل ، والمراد به المضى ، و (في السماء) متعلق  
بالمصدر ، ولو جعل حالا من الوجه لجاز (قَوْلٌ) يتعدى إلى مفعولين ، فالأول  
(وَجْهَكَ) والثاني (شَطْرَ الْمَسْجِدِ) وقد يتعدى إلى الثاني وإلى كقولك : ولـ

وجهه إلى القبلة ؛ وقال النحاس : شطر هنا ظرف لأنه بمعنى الناحية ( وَحَيْثُ ) ظرف لولوا ، وإن جعلتها شرطاً انتصب به ( كُتِبَتْ ) لأنه مجزوم بها وهي منصوبة به ( أَنَّهُ الْخَلْقُ مِنْ رَبِّهِمْ ) في موضع الحال ، وفي أول السورة مثله .

قوله تعالى ( وَلَكِنْ أَتَيْنَا ) اللام موطئة للقسم : وليست لازمة بدليل قوله : « وإن لم ينتهوا عما يقولون » ( مَا تَبِعُوا ) أى لا يتبعوا ، فهو ماضى في معنى المستقبل ودخلت « ما » حملاً على لفظ الماضى ، وحذفت الفاء في الجواب لأن فعل الشرط ماضى ؛ وقال الفراء : إن هنا بمعنى لو ؛ فلذلك كانت « ما » في الجواب وهو بعيد ، لأن إن للمستقبل ولو للماضى ( إِذَنْ ) حرف ، والنون فيه أصل ، ولا تستعمل إلا في الجواب ، ولا تعمل هنا شيئاً لأن عملها في الفعل ولا فعل .

قوله تعالى ( الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ ) مبتدأ ، و ( يَعْرِفُونَهُ ) الخبر ؛ ويجوز أن يكون الذين بدلاً من الذين أوتوا الكتاب في الآية قبلها ؛ ويجوز أن يكون بدلاً من الظالمين ، فيكون يعرفونه حالاً من الكتاب أو من الذين ، لأن فيه ضميرين راجعين عليهما ، ويجوز أن يكون نصباً على تقدير أغنى ورفعاً على تقديرهم ( كَمَا ) صفة لمصدر محذوف ، وما مصدرية .

قوله تعالى ( الْخَلْقُ مِنْ رَبِّكَ ) ابتداء وخبر ؛ وقيل الحق خبر مبتدأ محذوف تقديره : ما كنموه الحق أو ما عرفوه ؛ وقيل هو مبتدأ والخبر محذوف تقديره : يعرفونه أو يتلونونه ؛ ومن ربك على الوجهين حال ؛ وقرأ على عليه السلام « الحق » بالنصب بيعلمون .

قوله تعالى ( وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ ) وجهة مبتدأ ولكل خبره ، والتقدير : لكل فريق وجهة ، جاء على الأصل ، والقياس جهة مثل عدة وزنة ، والوجهة مصدر في معنى المتوجه إليه ، كالخلق بمعنى المخلوق ، وهي مصدر محذوف الزوائد ، لأن الفعل توجه أو اتجه ، والمصدر التوجه أو الاتجاه ، ولم يستعمل منه وجه كوعد ( هُوَ مُؤْتَاهَا ) يقرأ بكسر اللام ، وفي هو وجهان : أحدهما هو ضمير اسم الله ، والمفعول الثانى محذوف : أى الله مولى تلك الجهة ذلك الفريق أى يأمره بها . والثانى هو ضمير كل : أى ذلك الفريق مولى الوجهة نفسه ، ويقرأ مولاها بفتح اللام ، وهو على هذا هو ضمير الفريق ، ومولى لما لم يسم فاعله ، والمفعول الأول هو الضمير المرفوع فيه ، وها ضمير المفعول الثانى ؛ وهو ضمير الوجهة ، وقيل للتولية : ولا يجوز أن



يكون هو على هذه القراءة ضمير اسم الله لاستحالة ذلك في المعنى ، والجمللة صفة لوجهة ؛ وقرئ في الشاذ « ولكل وجهة » بإضافة كل لوجهة ، فعلى هذا تكون اللام زائدة ؛ والتقدير : كل وجهة الله مواهبها أهلها ، وحسن زيادة اللام تقدم المفعول وكون العامل اسم فاعل ( أَيْنَمَا ) ظرف لـ ( تَسْكُونُوا ) .

قوله تعالى ( وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ ) حيث هنا لا تكون شرطاً لأنه ليس معها ما ، وإنما يشترط بها مع ما ، فعلى هذا يتعلق من بقوله ( فَوَلَّ ) ، و ( إِنَّهُ لَلْحَقُّ ) الهاء ضمير التولى .

قوله تعالى ( وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ ) يجوز أن يكون شرطاً وغير شرط كما ذكرنا في الموضع الأول ( لِيُثَبِّتَ ) اللام متعلقة بمحذوف تقديره : فعلنا ذلك لئلا ، و ( حُجَّةٌ ) اسم كان ، والخبر للناس ، وعليكم صفة الحجة في الأصل قدمت فانتصبت على الحال ولا يجوز أن يتعلق بالحجة لئلا تتقدم صلة المصدر عليه ( إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ) استثناء من غير الأول ، لأنه لم يكن لأحد ما عليهم حجة ( وَلَئِنْ ) هذه اللام معطوفة على اللام الأولى ( عَلَيْكُمْ ) متعلق بأنتم ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أن يكون حالا من نعمتي .

قوله تعالى ( كَمَا ) الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف تقديره : تهتدون هداية كإرسالنا أو إتمام كإرسالنا أو نعمة كإرسالنا ؛ وقال جماعة من المحققين التقدير فاذكروني كما أرسلنا ؛ فعلى هذا يكون منصوباً صفة للذكر : أي ذكرنا مثل إرسالنا ولم تمنع الفاء من ذلك كما لم تمنع في باب الشرط ، وما مصدرية .

قوله تعالى ( أَمْوَاتٌ ) جمع على معنى من ، وأفرد يقتل على لفظ من ولو جاء ميت كان فصيحاً ، وهو مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف : أي هم أموات ( بَلْ أَحْيَاءٌ ) أي بل قولوا هم أحياء ، ولن يقتل في سبيل الله أموات في موضع نصب بقوله : ولا تقولوا لأنه محكي ، وبل لا تدخل في الحكاية هنا ( وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ ) المفعول هنا محذوف تقديره : لا تشعرون بحياتها .

قوله تعالى ( وَكَانَ لَكُمْ ) جواب قسم محذوف ، والفعل المضارع يبنى مع نوني التوكيد ، وحركت الواو بالفتحة لخفتها ( مِنْ الْخَوْفِ ) في موضع جر صفة لشيء ( مِنْ الْأَمْوَالِ ) في موضع نصب صفة لمحذوف تقديره : ونقص شيئاً من الأموال ، لأن النقص مصدر نقصت ، وهو متعدٍ إلى مفعول ، وقد حذف المفعول ؛

ويجوز عند الأخفش أن تكون من زائدة ؛ ويجوز أن تكون من صفة لتقص ، وتكون لابتداء الغاية : أى نقص ناشئ من الأموال .

قوله تعالى ( الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ ) فى موضع نصب صفة للصابرين ، أو بإضمار أعنى ، ويجوز أن يكون مبتدأ ، و « أولئك عليهم صلوات » خبره ، وإذا وجوابها صلة الذين ( إِنَّا اللَّهُ ) الجمهور على تفخيم الألف فى إنا ، وقد أمأنا بعضهم لكثرة ما ينطق بهذا الكلام ، وليس بقياس لأن الألف من الضمير الذى هو « نا » وليست منقلبة ولا فى حكم المنقلبة .

قوله تعالى ( أُولَئِكَ ) مبتدأ ، و ( صَلَّوْا ت ) مبتدأ ثان ، و ( عَلَيْهِمُ ) خبر المبتدأ الثانى ، والجملة خبر أولئك ؛ ويجوز أن ترفع صلوات بالجار لأنه قد قوى بوقوعه خبرا ، ومثله « أولئك عليهم لعنة الله » ( وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ) هم مبتدأ أو توكيد أو فصل .

قوله تعالى ( إِنَّ الصَّفَا ) ألف الصفا مبدلة من واو لقولهم فى تثنيتها صفوان . و ( مِنْ شَعَائِرٍ ) خبر إن ، وفى الكلام حذف مضاف تقديره : إن طواف الصفا أو سعى الصفا ، والشعائر جمع شعيرة مثل صحيفة وصحائف ، والجيد همزها لأن الياء زائدة ( فَسَنُ ) فى موضع رفع بالابتداء ، وهى شرطية والجواب ( فَلَا جُنَاحَ ) واختلّفوا فى تمام الكلام هنا فقليل : تمام الكلام فلا جناح ، ثم يتبدى فىقول ( عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ ) لأن الطواف واجب ، وعلى هذا خبر لا محذوف : أى لا جناح فى الحج ، والجيد أن يكون عليه فى هذا الوجه خبرا ، وأن يطوف مبتدأ ، ويضعف أن يجعل إغراء لأن الإغراء إنما جاء مع الخطاب ؛ وحكى سيبويه عن بعضهم « عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي » قال : وهو شاذ لا يقاس عليه والأصل أن يطوف فأبدلت التاء طاء ؛ وقرأ ابن عباس أن يطاف ، والأصل أن يتطاف ، وهو يفتعل من الطواف . وقال آخرون : الوقف على ( بهما ) وعليه خبر لا ، والتقدير : على هذا فلا جناح عليه فى أن يطوف فلما حذف فى جعلت إن فى موضع نصب ، وعند الخليل فى موضع جر ، وقبل التقدير : فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما ، لأن الصحابة كانوا يمتنعون من الطواف بهما لما كان عليهما من الأصنام ، فمن قال هذا لم يخرج إلى تقدير لا ( وَمَنْ تَطَّوَّعَ ) يقرأ على لفظ الماضى ، فمن على هذا يجوز أن تكون بمعنى الذى والخبر ( فَإِنَّ اللَّهَ ) والعائد محذوف تقديره له ؛ ويجوز أن يكون من شرطاً ، والماضى بمعنى المستقبل ؛ وقرئ يطوع على لفظ المستقبل ، فمن على هذا شرط لا غير ،

لأنه جزم بها وأدغم التاء في الطاء ، وخيرا منصوب بأنه مفعول به ، والتقدير : بخير ، فلما حذف الحرف وصل الفعل ، ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف : أى تطوعا خيرا ، وإذا جعلت من شرطاً لم يكن في الكلام حذف (١) ضمير ، لأن ضمير من في بطوع .

قوله تعالى ( مِنَْ الْبَيِّنَاتِ ) من يتعلق بمحذوف لأنها حال من ما ، أو من العائد المحذوف ، إذ الأصل ما أنزلناه ، ويجوز أن يتعلق بأنزلنا على أن يكون مفعولاً به ( مِنَْ بَعْدِ ) من يتعلق بـيكنمون ، ولا يتعلق بأنزلنا لفساد المعنى ، لأن الإنزال لم يكن بعد التبيين إنما الكتابان بعد التبيين ( في الكتاب ) في متعلقة ببيئنا ، وكذلك اللام ولم يمنع تعلق الجارين به لاختلاف معنهما ، ويجوز أن يكون « في » حالا أى كأننا في الكتاب ( أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ ) مبتدأ وخبر في موضع خبر إن ( وَيَلْعَنُهُمُ ) يجوز أن يكون معطوفاً على يلعنهم الأولى ، وأن يكون مستأنفاً .

قوله تعالى ( إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ) استثناء متصل في موضع نصب ، والمستثنى منه الضمير في يلعنهم ، وقيل هو منقطع لأن الذين كنتموا لعنوا قبل أن يتوبوا ، وإنما جاء الاستثناء لبيان قبول التوبة ، لا لأن قوماً من الكافرين لم يلعنوا .

قوله تعالى ( أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ ) قد ذكرناه في قوله « أولئك عليهم صلوات » وقرأ الحسن ( وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أُجْمَعُونَ ) بالرفع وهو معطوف على موضع اسم الله ، لأنه في موضع رفع ، لأن التقدير : أولئك عليهم أن يلعنهم الله ، لأنه مصدر أضيف إلى الفاعل .

قوله تعالى ( خَالِدِينَ فِيهَا ) هو حال من الهاء والميم في عليهم ( لَا يَخْتَفُّ ) حال من الضمير في خالدين ، وليست حالا ثانية من الهاء ، والميم لما ذكرنا في غير موضع ، لأن الاسم الواحد لا ينتصب عنه حالان ، ويجوز أن يكون مستأنفاً لا موضع له .

قوله تعالى ( إِلَهٌ وَاحِدٌ ) إله خبر المبتدأ ، وواحد صفة له ، والغرض هنا هو الصفة ، إذ لو قال وإلهكم واحد لكان هو المقصود ، إلا أن في ذكره زيادة تأكيد ، وهذا يشبه الحال الموطئة كقولك : مررت بزيد رجلاً صالحاً ، وكقولك في الخبر زيد شخص صالح ( إِلَّا هُوَ ) المستثنى في موضع رفع بدلاً من موضع لا إله ، لأن

(١) ( قوله لم يكن في الكلام حذف الخ ) فيه نظر ظاهر ، لأن ضمير « يطوع » موجود على كلا التقديرين ، والراية في قوله « فإن الله » محذوف على كل حال كما في السفاقي فلا بد من تقديره ، وتأمل اه .

موضع لا وما عملت فيه رفع بالابتداء ، ولو كان موضع المستثنى نصبا لكان إلا إياه  
و ( الرَّحْمَن ) بدل من هو ، أو خبر مبتدأ ؛ ولا يجوز أن يكون صفة لـ هو ، لأن  
الضمير لا يوصف ، ولا يكون خبرا لـ هو لأن المستثنى هنا ليس بجمله .

قوله تعالى ( وَالْقُلُوبُ ) يكون واحدا وجمعا بلفظ واحد ؛ فمن الجمع هذا  
الموضع ، وقوله « حتى إذا كنتم في الفلك ، وجرين بهم » ومن المفرد الفلك المشحون  
ومذهب المحققين أن ضمة الفاء فيه إذا كان جمعا غير الضمة التي في الواحد ، ودليل  
ذلك أن ضمة الجمع تكون فيما واحده غير مضموم نحو : أسد وكتب ؛ والواحد  
أسد وكتاب ، ونظير ذلك الضمة في صاد منصور إذا رخته على لغة من قال يا حار ،  
فإنها ضمة حادثة ، وعلى من قال يا حار تكون الضمة في يامنض هي الضمة  
في منصور ( مِّنَ السَّمَاءِ مِائِ ) من الأولى لابتداء الغاية ، والثانية لبيان الجنس ،  
إذ كان ينزل من السماء ماء وغيره ( وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ ) مفعول بث  
محذوف تقديره : وبث فيها دواب ، من كل دابة ، ويجوز على مذهب الأخفش  
أن تكون من زائدة لأنه يجيزه في الواجب ( وَتَصْرِيفُ الرِّيَّاحِ ) هو مصدر مضاف  
إلى المفعول ، ويجوز أن يكون أضيف إلى الفاعل ، ويكون المفعول محذوفا ، والتقدير :  
وتصريف الرياح السحاب ، لأن الرياح تسوق السحاب وتصرفه ؛ ويقرأ الرياح  
بالجمع لاختلاف أنواع الرياح ، وبالإفراد على الجنس أو على إقامة المفرد مقام  
الجمع ، وياء الريح مبدلة من واو ؛ لأنه من راح يروح وروحه والجمع أرواح ؛  
وأما الرياح فالياء فيه مبدلة من واو ؛ لأنه جمع أوله مكسور ، وبعد حرف العلة فيه  
ألف زائدة ، والواحد عينه ساكنة ، فهو مثل سوط وسياط ، إلا أن واو الريح  
قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ( بَيْنَ السَّمَاءِ ) يجوز أن يكون ظرفا للمسخر ،  
وأن يكون حالا من الضمير في المسخر ، وليس في هذه الآية وقف تام لأن اسم إن  
التي في أولها خاتمتها .

قوله تعالى ( مِّنْ يَّسَّخِدُ ) من نكرة موصوفة ؛ ويجوز أن تكون بمعنى الذي  
( يُجَبِّئُوهُمْ ) في موضع نصب صفة للأنداد ، ويجوز أن يكون في موضع رفع  
صفة لمن إذا جعلتها نكرة ، وجاز الوجهان ؛ لأن في الجملة ضميرين أحدهما لمن  
والآخر للأنداد ، وكفى عن الأنداد بهم كما يكفى بها عمن يعقل ، لأنهم نزلوها منزلة  
من يعقل ، والكاف في موضع نصب صفة للمصدر المحذوف : أى حبا كحب الله ،  
والمصدر مضاف إلى المفعول تقديره كحبهم الله أو كحب المؤمنين الله ( وَالَّذِينَ

آمَنُوا أَشَدَّ حُبًّا لِلَّهِ) ما يتعلق به أشد محذوف تقديره : أشد حبا لله من حب هؤلاء للأنداد (وَكَلَّوْا يَرَى) جواب لو محذوف، وهو أبلغ في الوعد والوعيد؛ لأن الموعد والمتوعد إذا عرف قدر النعمة والعقوبة وقف ذهنه مع ذلك المعين، وإذا لم يعرف ذهب وهمه إلى ما هو الأعلى من ذلك، وتقدير الجواب، لعلموا أن القوة، أو لعلموا أن الأنداد لا تنضر ولا تنفع، والجمهور على يرى بالياء، ويرى هنا من رؤية القلب فيفتقر إلى مفعولين، و (أَنَّ الْقُوَّةَ) ساد مسدما، وقيل المفعولان محذوفان، وأن القوة معمول جواب لو : أى لو علم الكفار أندادهم لا تنفع لعلموا أن القوة لله في النفع والضرر، ويجوز أن يكون يرى بمعنى علم المتعدية إلى مفعول واحد، فيكون التقدير: لو عرف الذين ظلموا بطلان عبادتهم الأصنام، أو لو عرفوا مقدار العذاب لعلموا أن القوة أو لو عرفوا أن القوة لله لما عبدوا الأصنام؛ وقيل يرى هنا من رؤية البصر: أى لو شاهدوا آثار قوة الله، فتكون أن وما عملت فيه مفعول يرى، ويجوز أن يكون مفعول يرى محذوفا تقديره: لو شاهدوا العذاب لعلموا أن القوة، ودل على هذا المحذوف قوله تعالى «إذ يرون العذاب» ويرون العذاب من رؤية البصر، لأن التي بمعنى العلم تتعدى إلى مفعولين؛ وإذا ذكر أحدهما لزم ذكر الآخر، ويجوز أن يكون بمعنى العرفان: أى إذ يعرفون شدة العذاب، وقد حصل مما ذكرنا أن جواب لو يجوز أن يقدر قبل: إن القوة لله جميعا، وأن يقدر بعده ولو يليها الماضي، ولكن وضع لفظ المستقبل موضعه إما على حكاية الحال، وإما لأن خبر الله تعالى صدق، فالما يقع بخبره في حكم ما وقع، وأما إذ فظرف، وقد وقعت هنا بمعنى المستقبل، ووضعها أن تدل على الماضي إلا أنه جاز ذلك لما ذكرنا أن خبر الله عن المستقبل كالماضي، أو على حكاية الحال بإذ، كما يحكى بالفعل وقبل إنه وضع إذ موضع إذا كما يوضع الفعل الماضي موضع المستقبل لقرب ما بينهما وقيل إن زمن الآخرة موصول بزمن الدنيا، فجعل المستقبل منه كالماضي، إذ كان المجاور للشيء يقوم مقامه، وهذا يتكرر في القرآن كثيرا كقوله «ولو ترى إذ وقفوا على النار - ولو ترى إذ وقفوا على ربهم - وإذ الأغلال في أعناقهم» (وَلَاذْ يَرَوْنَ) ظرف ليرى الأولى؛ وقرئ «ولو ترى الذين ظلموا بالناء»، وهى من رؤية العين: أى لو رأيتهم وقت تعذيبهم، ويقرأ يرون بفتح الياء وضمها وهو ظاهر الإعراب والمعنى، والجمهور على فتح الهمزة من أن القوة، وأن الله شديد العذاب، ويقرأ

بكسرها فهما على الاستئناف أو على تقدير لقالوا : إن القوة لله ، و ( بـحـيـعـا ) حال من الضمير في الجار ، والعامل معنى الاستقرار :

قوله تعالى ( إِذْ تَبَرَّأ ) إذهذه بدل من إذ الأولى ، أو ظرف لقوله شديد العذاب ، أو مفعول اذ كر ، وتبرأ بمعنى يتبرأ ( ورأوا العذاب ) معطوف على تبرأ ، ويجوز أن يكون حالا ، وقد مر معه مرادة ، والعامل تبرأ ، أي تبرعوا وقدرأوا العذاب ( وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ) الباء هنا للسببية : والتقدير : وتقطعت بسبب كفرهم ( الأسباب ) التي كانوا يرجون بها النجاة ؛ ويجوز أن تكون الباء للحال : أي تقطعت موصولة بهم الأسباب كقولك : خرج زيد بشيابه ؛ وقيل بهم بمعنى عنهم ؛ وقيل الباء للتعدي ، والتقدير : قطعهم الأسباب ، كما تقول نفرقت بهم الطرق : أي فرقتهم ، ومنه قوله تعالى « فتفرق بكم عن سيبله » ( كَرَّةٌ ) مصدر كَرَّ يَكُرُّ إذا رجع ( فَتَنَبَّرَآ ) منصوب بإضمار أن تقديره : لو أن لنا أن نرجع ، فأن تنبرأ ، وجواب لو على هذا محذوف تقديره : لتبرأنا أو نحو ذلك ؛ وقيل لو هنا تمنى فتنبأ منصوب على جواب التمني . والمعنى : ليت لنا كربة فتبرأ ( كَذَلِكَ ) الكاف في موضع رفع : أي الأمر كذلك ويجوز أن يكون نصبا صفة لمصدر محذوف : أي يريهم رؤية كذلك ، أو يحشرهم كذلك أو يجزيهم ونحو ذلك ، و ( يَرِيهِمُ ) من رؤية العين فهو متعد إلى مفعولين هنا بهمزة النقل ، و ( حَسَرَات ) على هذا حال ، وقيل يريهم : أي يعلمهم ، فيكون حسرات مفعولا ثالثا ، و ( عَلَيَّهِمْ ) صفة لحسرات : أي كائنة عليهم ، ويجوز أن يتعلق بنفس حسرات على أن يكون في الكلام حذف مضاف تقديره على تفريطهم ، كما تقول : تحسر على تفريطهم .

قوله تعالى ( كُلُّوْا مِمَّا فِي الْأَرْضِ ) الأصل في كل أأكل ، فالهمزة الأولى همزة وصل ، والثانية فاء الكلمة إلا أنهم حذفوا التاء فاستغنوا عن همزة الوصل لتحرك ما بعدها ، والحذف هنا ليس بقياس ، ولم يأت إلا في كل وخذ ومر ( حلالا ) مفعول كلوا فتكون من متعلقة بكلوا ، وهي لا ابتداء الغاية ؛ ويجوز أن تكون من متعلقة بمحذوف ، ويكون حالا من حلالا ، والتقدير كلوا حلالا مما في الأرض ، فلما قدمت الصفة صارت حالا ، فأما ( طَيِّبًا ) فهي صفة لحلال على الوجه الأول ، وأما على الوجه الثاني فيكون صفة لحلال ، ولكن موضعها بعد الجار والمجرور لثلاث يفصل بالصفة بين الحال وذى الحال ؛ ويجوز أن يكون مما حالا موضعها بعد طيب لأنها في الأصل صفات ، وأنها قدمت على النكرة ، ويجوز أن يكون طيبا على هذا

القول صفة لمصدر محذوف تقديره : كلوا الحلال مما في الأرض أكلا طيبا ، ويجوز أن ينتصت حلالا على الحلال من ما ، وهى بمعنى الذى ، وطيبا صفة الحلال ، ويجوز أن يكون حلالا صفة لمصدر محذوف : أى أكلا حلالا فعلى هذا مفعول كلوا محذوف أى كلوا شيئا أو رزقا ، ويكون « من » صفة للمحذوف ، ويجوز على مذهب الأخفش أن تكون من زائدة ( خُطُّوْا ) يقرأ بضم الطاء على إتباع الضم الضم ، وبإسكانها للتخفيف ، ويجوز فى غير القرآن فتحها ، وقرئ فى الشاذ بهمز الوار لجاورتها الضمة ، وهو ضعيف ، ويقرأ شاذا بفتح الخاء والطاء على أن يكون الواحد خطوة ، والخطوة بالفتح مصدر خطوت : وبالضم ما بين القدمين ؛ وقيل هما لغتان بمعنى واحد ( إِنَّهُ لَسَكُمُ ) إنما كسر الهمزة لأنه أراد الإعلام بحاله ، وهو أبلغ من الفتح ؛ لأنه إذا فتح الهمزة صار التقدير : لا تتبعوه لأنه لكم واتباعه ممنوع ، وإن لم يكن عدوا لنا ، ومثله : لبيك إن الحمد لك ، كسر الهمزة أجود لدلالة الكسر على استحقاقه الحمد فى كل حال ، وكذلك التلبية . والشيطان هنا جنس ، وليس المراد به واحدا .

قوله تعالى ( وَأَنْ تَقُولُوا ) فى موضع جر عطفا على بالسوء : أى وبأن تقولوا .

قوله تعالى ( بَلْ سَتَبَحُّ ) بل هاهنا للإضراب عن الأول : أى لا تتبع ما أنزل الله ، وليس بخروج من قصة إلى قصة ، و ( الْفَيِّسُ ) وجدنا المتعدية إلى مفعول واحد ، وقد تكون متعدية إلى مفعولين مثل وجدت ؛ وهى هاهنا تحتل الأمرين والمفعول الأول ( آباءنا ) وعليه إما حال أو مفعول ثان ، ولام ألفينا واو ، لأن الأصل فيما لو جهل من اللامات أن يكون واوا ( أَوْلَوْ ) الواو للعطف ، والهمزة للاستفهام بمعنى التوبيخ ، وجواب لو محذوف تقديره أفكانوا يتبعونهم .

قوله تعالى ( وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا ) مثل مبتدأ ، و ( كَمَثَلِ الَّذِينَ يَنْهَقُ ) خبره ، وفى الكلام حذف مضاف تقديره : داعى الذين كفروا : أى مثل داعيهم إلى الهدى كمثلى الناقى بالغنم ، وإنما قدر ذلك ليصح التشبيه ، فداعى الذين كفروا كالناقى بالغنم ؛ ومثل الذين كفروا كالغنم المنعوق بها ؛ وقال سيبويه لما أراد تشبيه الكفار وداعيهم بالغنم وداعيها ، قابل أحد الشيتين بالآخر من غير تفصيل اعتمادا على فهم المعنى ، وقيل التقدير : مثل الذين كفروا فى دعائك إياهم ، وقيل التقدير : مثل الكافرين فى دعائهم الأصنام كمثلى الناقى بالغنم ( إِلَّا دُعَاءٌ ) منصوب يسمع

والإلا قد فرغ قبلها العامل من المفعول ؛ وقيل إلا زائدة لأن المعنى لا يسمع دعاء وهو ضعيف ، والمعنى بما لا يسمع إلا صوتنا (صم) أى هم صم .

قوله تعالى (كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ) المفعول محذوف : أى كلوا رزقكم ، وعند الأخفش من زائدة .

قوله تعالى (لَا تَحَرِّمَ عَلَيْكُمْ) تقرأ الميتة بالنصب ، فتكون ماها هنا كافة ، والفاعل هو الله ؛ ويقرأ بالرفع على أن تكون ما بمعنى الذى ، والميتة خبر إن والعائد محذوف تقديره : حرمة الله ؛ ويقرأ حزم على ما لم يسم فاعله ؛ فعلى هذا يجوز أن تكون « ما » بمعنى الذى ؛ والميتة خبر إن ، ويجوز أن تكون كافة ؛ والميتة المفعول القائم مقام الفاعل ، والأصل الميتة بالتشديد لأن بناءه فيعلة ، والأصل ميوتة فلما اجتمعت الياء والواو وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت ؛ فنقرأ بالتشديد أخرجه على الأصل ؛ ومن خفف حذف الواو التى هى عين ، ومثله سيد وهين فى سيد وهين ، ولام الدم ياء محذوفة حذفت لغير علة . والنون فى خنزير أصل ، وهر على مثال غريب ، وقيل هى زائدة ، وهو مأخوذ من الخزر (تَقَنَّ اضْطُرَّ) من فى موضع رفع ، وهى شرط ؛ واضطر فى موضع جزم بها ، والجواب (فَلَا إِنَّمَا عَلَيْهِ) ويجوز أن تكون من بمعنى الذى ، ويقرأ بكسر النون على أصل التقاء الساكنين ؛ وبضمها إتباعا لضممة الطاء ، والحاجز غير حصين لسكونه ، وضمت الطاء على الأصل لأن الأصل اضطرر ، ويقرأ بكسر الطاء ؛ ووجهها أنه نقل كسرة الراء الأولى إليها (غَيْرَ بَاغٍ) نصب على الحال (وَلَا عَادٍ) معطوف على باغ ، ولو جاء فى غير القرآن منصوبا عطفا على موضع غير جاز .

قوله تعالى (مِنْ الْكِتَابِ) فى موضع نصب على الحال من العائد المحذوف : أى ما أنزله الله كائنا من الكتاب ، و (لَا النَّارَ) مفعول «يَأْكُلُونَ فى بطونهم» فى موضع نصب على الحال من النار تقديره ما يأكلون إلا النار ثابتة أو كائنة فى بطونهم ، والأولى أن تكون الحال مقدرة لأنها وقت الأكل ليست فى بطونهم ، وإنما يؤول إلى ذلك ، والجيد أن تكون ظرفا ليأكلون ، وفيه تقدير حذف مضاف : أى فى طريق بطونهم ، والقول الأول يلزم منه تقديم الحال على حرف الاستثناء ، وهو ضعيف ، إلا أن يجعل المفعول محذوفا ، وفى بطونهم حالا منه أو صفة له : أى فى بطونهم شيئا ، وهذا الكلام فى المعنى على المجاز ، وللإعراب حكم اللفظ .

قوله تعالى (فَمَا أَصْبَرَهُمْ) « ما » فى موضع رفع ، والكلام تعجب تعجب



الله به المؤمنين ، وأصبر فعل فيه ضمير الفاعل ، وهو العائد على ما ؛ ويجوز أن تكون ما استنهما هنا وحكما في الإعراب كحكمها إذا كانت تعجبا ، وهي نكرة غير موصوفة تامة بنفسها ؛ وقيل هي نفي : أي فما أصبرهم الله على النار .

قوله تعالى ( ذَلِكَ ) مبتدأ و ( بِأَنَّ اللَّهَ ) الخبر ، والتقدير : ذلك العذاب مستحق بما نزل الله في القرآن من استحقاق عقوبة الكافر ، فالباء متعلقة بمحذوف .

قوله تعالى ( لَيْسَ الْبِرُّ ) بقرأ برفع الرءاء فيكون ( أَنْ تَوَكَّلُوا ) خبر ليس ، وقوى ذلك لأن الأصل تقديم الفاعل على المفعول ؛ ويقرأ بالنصب على أنه خبر ليس ، وأن تولوا اسمها ، وقوى ذلك عند من قرأ به لأن أن تولوا أعرف من البر ، إذ كان المضمرة في أنه لا يوصف ، والبر يوصف ، ومن هنا قويت القراءة بالنصب في قوله « فما كان جواب قومه » ( قَبْلَ الْمَشْرِقِ ) ظرف ( وَلَكِنَّ الْبِرَّ ) يقرأ بتشديد النون ونصب البر وبتخفيف النون ، ورفع البر على الابتداء ؛ وفي التقدير ثلاثة أوجه : أحدها أن البر هنا اسم فاعل من برّ يبر ، وأصله برر مثل فطن ، فنقلت كسرة الرءاء إلى الباء ، ويجوز أن يكون مصدرا وصف به مثل عدل فصار كالجنة ، والوجه الثاني أن يكون التقدير : ولكن ذا البر من آمن ؛ والوجه الثالث أن يكون التقدير : ولكن البرّ برّ من آمن ، فحذف المضاف على التقديرين ، وإنما احتجج إلى ذلك لأن البر مصدر ، ومن آمن جئة ، فالخبر غير المبتدأ في المعنى ، فيقدر ما يصير به الثاني هو الأول ( وَالْكِتَابِ ) هنا مفرد اللفظ ، فيجوز أن يكون جنسا ، ويقوى ذلك أنه في الأصل مصدر ؛ ويجوز أن يكون اكتنى بالواحد عن الجمع وهو يریده ؛ ويجوز أن يراد به القرآن ، لأن من آمن به فقد آمن بكل الكتب ، لأنه شاهد لها بالصدق ( عَلَى حُبِّهِ ) في موضع نصب على الحال : أي آتى المال محبا والحب مصدر حيث ، وهي لغة في أحببت ؛ ويجوز أن يكون مصدر أحببت على حذف الزيادة ؛ ويجوز أن يكون اسما للمصدر الذي هو الإيجاب ، والهاء ضمير المال ، أو ضمير اسم الله ، أو ضمير الإيتاء ، فعلى هذه الأوجه الثلاثة يكون المصدر مضافا إلى المفعول و ( ذَوِي الْقُرْبَى ) منصوب بآتى لا بالمصدر ، لأن المصدر يتعدى إلى مفعول واحد وقد استوفاه ؛ ويجوز أن تكون الهاء ضمير من فيكون المصدر مضافا إلى الفاعل ، فعلى هذا يجوز أن يكون ذوى القربى مفعول المصدر ، ويجوز أن يكون مفعول آتى ، ويكون مفعول المصدر محذوفا تقديره : وآتى المال على حبه إياه ذوى القربى ( وَأَبْنِ السَّبِيلِ ) مفرد في اللفظ ، وهو جنس أو واحد في اللفظ موضع الجمع

(وفي الرقاب) أى فى تخليص الرقاب أو عتق الرقاب، وفى متعلقة بآتى (والموفون) فى رفعه ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون معطوفا على من آمن ؛ والتقدير : ولكن البر المؤمنون والموفون : والثانى هو خبر مبتدأ محذوف تقديره ؛ وهم الموفون ، وعلى هذين الوجهين ينتصب (الصَّابِرِينَ) على إضمار أعنى ، وهو فى المعنى معطوف على من ، ولكن جاز النصب لما تكررت الصفات ؛ ولا يجوز أن يكون معطوفا على ذوى القربى ، لئلا يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه الذى هو فى حكم الصلة بالأجنبي وهم الموفون ، والوجه الثالث أن يعطف الموفون على الضمير فى آمن ، وجرى طول الكلام مجرى توكيد الضمير ، فعلى هذا يجوز أن ينتصب الصابرين على إضمار أعنى ، وبالعطف على ذوى القربى ، لأن الموفون على هذا الوجه داخل فى الصلة (وَحِينَ الْبَيْتِ) ظرف للصابرين .

قوله تعالى (الْحَرُّ بِالْحَرِّ) مبتدأ وخبر والتقدير ، الحر مأخوذ بالحر (فَمَنْ عَنِىَ لَهٗ) من فى موضع رفع بالابتداء ، ويجوز أن تكون شرطية ، وأن تكون بمعنى الذى والخبر (فاتِّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ) والتقدير : فعليه اتباع ، و (مِنْ أَخِيهِ) أى من دم أخيه ، و «من» كناية عن ولى القتال : أى من جعل له من دم أخيه بدل وهو القصاص أو الدية ، و (شَيْءٌ) كناية عن ذلك المستحق ، وقيل «من» كناية عن القتال ، والمعنى : إذا عني عن القتال فقبلت منه الدية ؛ وقيل شئى بمعنى المصدر : أى من عني له من أخيه عفو ؛ كما قال «لا يضرركم كيدهم شيئا» أى ضيرا (وَأَدَاءُ الْيَتِيمِ) أى إلى ولى المقتول (ياحسان) فى موضع نصب بأداء ، ويجوز أن يكون صفة للمصدر ، وكذلك بالمعروف ، ويجوز أن يكون حالا من الهاء أى فعليه اتباعه عادلا ومحسنا ؛ والعامل فى الحال معنى الاستقرار (فَمَنْ اعْتَدَى) شرط (فَلَنَهٗ) جوابه ، ويجوز أن يكون بمعنى الذى .

قوله تعالى (يا أُولَى الْأَلْتِبَابِ) يقال فى الرفع أولوا بالواو ، وأولى بالياء فى الجر والنصب ، مثل ذوو ؛ وأولو جمع واحده ذو من غير لفظه ، وليس له واحد من لفظه .

قوله تعالى (كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ) العامل فى إذا كتب ، والمراد بحضور الموت حضور أسبابه ومقدماته ، وذلك هو الوقت الذى فرضت الوصية فيه وليس المراد بالكتب حقيقة الخط فى اللوح ؛ بل هو كقوله «كتب عليكم القصاص فى القتلى» ونحوه ؛ ويجوز أن يكون العامل فى إذا معنى الإيصاء ، وقد دل عليه قوله الوصية ،

ولا يجوز أن يكون العامل فيه لفظ الوصية المذكورة في الآية لأنها مصدر ، والمصدر لا يتقدم عليه معموله ، وهذا الذي يسمى التبيين ، وأما قوله ( إن ترك تخيراً ) فجوابه عند الأخفش ( الوصية ) وتحذف الفاء ، أى فالوصية للوالدين ، واحتج بقول الشاعر :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالْشَرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

فالوصية على هذا مبتدأ ، و ( وَلِلْوَالِدَيْنِ ) خبره ، وقال غيره : جواب الشرط في المعنى ما تقدم من معنى كتب الوصية ، كما تقول : أنت ظالم إن فعلت ، ويجوز أن يكون جواب الشرط معنى الإيضاء لا معنى الكتب ، وهذا مستقيم على قول من رفع الوصية بكتب وهو الوجه ، وقيل المرفوع بكتب الجار والمجرور وهو عليكم ، وليس بشيء ( بِالْمَعْرُوفِ ) في موضع نصب على الحال : أى ملتبسة بالمعروف لاجور فيها ( حَقًّا ) منصوب على المصدر : أى حق ذلك حقاً ، ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف : أى كتباً حقاً أو إيضاء حقاً ، ويجوز في غير القرآن الرفع بمعنى ذلك حق ، و ( على المتقين ) صفة لحق ، وقيل هو متعلق بنفس المصدر وهو ضعيف ، لأن المصدر المؤكد لا يعمل ، وإنما يعمل المصدر المنتصب بالفعل المحذوف إذا ناب عنه كقولك : ضرباً زيدا : أى اضرب .

قوله تعالى ( فَمَنْ يَدَّلْكُهُ ) من شرط في موضع رفع مبتدأ ، والهاء ضمير الإيضاء لأنه بمعنى الوصية ، وقيل هو ضمير الكتب ، وقيل هو ضمير الأمر بالوصية أو الحكم المأمور به : وقيل هو ضمير المعروف ، وقيل ضمير الحق ( بَعْدَ مَا سَمِعَهُ ) « ما » مصدرية ، وقيل هي بمعنى الذي : أى بعد الذي سمعه من النبي عن التبديل ، والهاء في ( لِمَنْ ) ضمير التبديل الذي دل عليه بدل .

قوله تعالى ( مِنْ مَوْصٍ ) يقرأ بسكون الواو وتخفيف الصاد ، وهو من أوصى وافتح الواو وتشديد الصاد وهو من وصى وكلتاها بمعنى واحد ، ولا يراد بالتشديد هنا التكثير ، لأن ذلك إنما يكون في الفعل الثلاثي إذا شدد ، فأما إذا كان التشديد نظير الهزرة فلا يدل على التكثير ، ومثله نزل وأنزل ، ومن متعلقة بخاف ، ويجوز أن تتعلق بمحذوف على أن تجعل صفة لجنف في الأصل ، ويكون التقدير : فن خاف جنفاً كائناً من موص ، فإذا قدم انتصب على الحال ، ومثله أخذت من زيد مالا ، إن شئت علفت « من » بأخذت وإن شئت كان التقدير : مالا كائناً من زيد .

قوله تعالى ( كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ) المفعول القائم مقام الفاعل ، وفي موضع الكاف أربعة أوجه : أحدها هي في موضع نصب صفة للكتب : أى كتبنا كما كتب فما على هذا الوجه مصدرية . والثانى أنه صفة الصوم : أى صوما مثل ما كتب ، فما على هذا بمعنى الذى : أى صوما مماثلا للصوم المكتوب على من قبلكم ، وصوم هنا مصدر مؤكد في المعنى ، لأن الصيام بمعنى أن تصوموا صوما . والثالث أن تكون الكاف في موضع حال من الصيام : أى مشبها للذى كتب على من قبلكم . والرابع أن يكون في موضع رفع صفة للصيام .

فإن قيل : الجار والمجرور نكرة ، والصيام معرفة ، والنكرة لا تكون صفة للمعرفة .

قيل : لما لم يرد بالصيام صياما معينا كان كالنكر ، وقد ذكرنا نحو ذلك في الفاتحة ، ويقوى ذلك أن الصيام مصدر ، والمصدر جنس ، وتعريف الجنس قريب من تشكيه .

قوله تعالى ( أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ) لا يجوز أن ينتصب بمصدر كتب الأولى ، لالظرف ولا على أنه مفعول به على السعة لأن الكاف في كما وصف لمصدر محذوف ، والمصدر إذا وصف لم يعمل ، وكذلك اسم الفاعل : ولا يجوز أن ينتصب بالصيام المذكور في الآية ، لأنه مصدر ، وقد فرق بينه وبين أيام بقوله « كما كتب » ، ويعمل فيه المصدر كالصلة ، ولا يفرق بين الصلة والموصول بأجنبي ، وإن جعلت صفة الصيام لم يجوز أيضا ، لأن المصدر إذا وصف لا يعمل . والوجه أن يكون العامل في أيام محذوفا تقديره : صوموا أياما ، فعلى هذا يكون أياما ظرفا ، لأن الظرف يعمل فيه المعنى : ويجوز أن ينتصب أياما بكتب ، لأن الصيام مرفوع به وكما إما مصدر لكتب أو نعت للصيام ، وكلاهما لا يمنع عمل الفعل ، وعلى هذا يجوز أن يكون ظرفا ومفعولا به على السعة .

قوله تعالى ( أَوْ عَلَى سَفَرٍ ) في موضع نصب معطوفا على خبر كان تقديره : أو كان مسافرا ، وإنما دخلت على هاهنا لأن المسافر عازم على إتمام سفره ، فينبغي أن يكون التقدير : أو كان عازما على إتمام سفر ، وسفر هنا نكرة يراد به سفر معين ، وهو السفر إلى المسافة المقدرة في الشرع ( قَعْدَةٌ ) مبتدأ ، والخبر محذوف : أى فعلية عدة ، وفيه حذف مضاف : أى صوم عدة ، ولو قرئ بالنصب لكان مستقيما ، ويكون التقدير : فليصم عدة ، وفي الكلام حذف تقديره : فأفطر فعلية ،

و (مِنْ أَيَّامٍ) نعت لعدة و (أُخِرَ) لا ينصرف للوصف والعدل عن الألف واللام لأن الأصل في فعلی صفة أن تستعمل في الجمع بالألف واللام كالكبرى والكبر ، والصغرى والصغر (يُطَيِّقُونَهُ) الجمهور على القراءة بالياء ، وقرئ « يطوقونه » يواو مشددة مفتوحة ، وهو من الطوق الذي هو قدر الوسع ، والمعنى يكلفونه (فِدْيَةٌ) يقرأ بالتثنية ، و (مَطْعَمٌ) بالرفع بدلا منها ، أو على إضمار مبتدأ : أى هى طعام و (مَسْكِينٍ) بالإفراد ، والمعنى أن ما يلزم بإفطار كل يوم لإطعام مسكين واحد . ويقرأ بغير تنوين وطعام بالجر ومساكين بالجمع ، وإضافة الفدية إلى الطعام إضافة الشيء إلى جنسه ، كقولك ، خاتم فضة ، لأن طعام المسكين يكون فدية وغير فدية ، وإنما جمع المساكين لأنه جمع في قوله « وعلى الذين يطيقونه » فقابل الجمع بالجمع ، ولم يجمع فدية لأمرين : أحدهما أنها مصدر ، والهاء فيها لاتدل على المرة الواحدة بل هى للتأنيث فقط . والثاني أنه لما أضافها إلى مضاف إلى الجمع فهم منها الجمع : والطعام هنا بمعنى الإطعام كالإعطاء بمعنى الإعطاء ، ويضعف أن يكون الطعام هو المظوم ، لأنه أضافه إلى المسكين : وليس الطعام للمسكين قبل تملكه إياه ؛ فلو حمل على ذلك لكان مجازا ، لأنه يكون تقديره فعليه إخراج طعام يصير للمسكين ، ولو كانت الآية عليه لم يمتنع ، لأن حذف المضاف جائز ، وتسمية الشيء بما يتول إليه جائز (فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ) الضمير يرجع إلى التطوع ولم يذكر لفظه ، بل هو مدلول عليه بالفعل (وَأَنْ تَصُومُوا) في موضع رفع مبتدأ ؛ و (خَيْرٌ) خبره ، و (لَكُمْ) نعت لخبر ، و (إِنْ كُنْتُمْ) شرط محذوف الجواب ، والدال على المحذوف أن تصوموا .

قوله تعالى (شَهْرٌ رَمَضَانٌ) في رفعه وجهان : أحدهما هو خبر مبتدأ محذوف تقديره : هـى شهر ، يعنى الأيام المحدودات ، فعلى هذا يكون (الَّذِى أُنْزِلَ) نعتا للشهر أو لرمضان . والثانى هو مبتدأ ، ثم في الخبر وجهان : أحدهما الذى أنزل ، والثانى أن الذى أنزل صفة ؛ والخبر هو الجملة التى هى قوله (فَمَنْ شَهِدَ) :

فإن قيل : لو كان خبر الم يكن فيه الفاء ، لأن شهر رمضان لا يشبه الشرط . قيل : الفاء على قول الأخفش زائدة وعلى قول غيره ليست زائدة ، وإنما دخلت لأنك وصفت الشهر بالذى فدخلت الفاء كما تدخل في خبر نفس الذى ، ومثله « قل إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم » .

فإن قيل : فأين الضمير العائد على مبتدأ من الجملة . قيل : وضع الظاهر موضعه نفعها : أي فن شهدكم كما قال الشاعر :

لَأُرَى الْمَوْتَ يَمْشِي الْمَوْتَ نَحْنُ " بَغَضَ الْمَوْتَ ذَا النَّفْسِ وَالْفَقِيرِ "

أي لا يسبقه شيء ، ومن هنا شرطية مبتدأة ، وما بعدها الخبر ، ويجوز أن تكون بمعنى الذي ، فيكون الخبر فليصمه ؛ و (مِنْكُمْ) حال من ضمير الفاعل ، ومفعول شهد مفعول أي شهد المصير ، و (الشَّهْرَ) ظرف أو مفعول به على السعة ولا يجوز أن يكون التقدير : فن شهد هلال الشهر لأن ذلك يكون في حق المريض والمسافر والمقيم الصحيح ، والذي يلزمه الصوم الحاضر بالمصر إذا كان صحيحا ، وقيل التقدير : هلال الشهر . فعلى هذا يكون الشهر مفعولا به صريحا لقيامه مقام الهلال ، وهذا ضئيف لوجهين : أحدهما ما قدمنا من لزوم الصوم على العموم وليس كذلك . والثاني أن شهد بمعنى حضر ، ولا يقال حضرت هلال الشهر ، وإنما يقال شأهدت اخلال ، وإفاء في (فَلْيَصُمْهُ) ضمير الشهر ، وهي مفعول به على السعة ، وليست ظرفا ، إذ لو كانت ظرفا لكانت معها في : لأن ضمير الظرف لا يكون ظرفا بنفسه ، ويقرأ شهر رمضان بالنصب ، وفيه ثلاثة أوجه : أحدها أنه بدل من أياما معدودات . والثاني على إضمار أعنى شهر ، والثالث أن يكون منصوبا بتعلمون : أي إن كنتم تعلمون شرف شهر رمضان فحذف المضاف ، ويقرأ في الشاذ شهر رمضان على الابتداء والخبر ، وأما قوله « أنزل فيه القرآن » فالمعنى في فضله كما تقول أنزل في الشيء آية : وقيل هو ظرف : أي أنزل القرآن كله في هذا الشهر إلى السماء الدنيا « وهدي : وبيانات » خالان من القرآن .

قوله تعالى (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ) الباء هنا للإيضاح . والمعنى : يريد أن يلصق بكم اليسر فيما شرعه لكم ، والتقدير : يريد الله بفطركم في حال العذر اليسر (وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ) هو معطوف على اليسر ، والتقدير : لأن تكملوا واللام على هذا زائدة كقوله تعالى « ولكن يريد ليظهركم » وقيل التقدير : ليسهل عليكم ولتكملوا وقيل « ولتكملوا العدة » فعل ذلك .

قوله تعالى (فَلْيَلْزِمُوا الْيُسْرَ) أي فقل لهم إلى ، لأنه جواب « إذا سألك » (وَأُجِبْ) خير ثان . و (فَلْيَسْتَجِيبُوا) بمعنى فليجيبوا . كما تقول قر واستقر بمعنى : وقالوا استجابه بمعنى جابه (لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ) الجمهور على فتح الياء

وضم الشين ؛ وماضيه رشد بالفتح ، ويقرأ بفتح الشين ، وماضيه رشد بكسرها ،  
وهى لغة ؛ ويقرأ بكسر الشين وماضيه أرشد : أى غيرهم .

قوله تعالى (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ) ليلة ظرف لأحلّ ، ولا يجوز أن تكون  
ظرفا للرفث من جهة الإعراب ، لأنه مصدر والمصدر لا يتقدم عليه معموله ؛ ويجوز  
أن تكون الليلة ظرفا للرفث على التبيين ؛ والتقدير : أحل لكم أن ترفثوا ليلة الصيام  
فحذف وجعل المذكور مبيها له ، والمستعمل الشائع رفث بالمرأة بالباء ، وإنما جاء  
هنا بإلى لأن معنى الرفث الإفضاء ، وكأنه قال الإفضاء (إلى نسائكم) والهمزة  
فى نساء مبدلة من واو لقولك فى معناه نسوة ، وهو جمع لا واحد له من لفظه ، بل  
واحدته امرأة ؛ وأما نساء فجمع نسوة ، وقيل لا واحد له (كنتم تختانون) كنتم  
هنا لفظها لفظ الماضى ، ومعناها على الماضى أيضا ، والمعنى : أن الاختيان كان يقع  
منهم فتأب عليهم منه ، وقيل إنه أراد الاختيان فى المستقبل ، وذكر كان ليحكى بها  
الحال كما تقول : إن فعلت كنت ظالما ، وألف تختانون مبدلة من واو لأنه من  
خان يخون ، وتقول فى الجمع خونة (فالآن) حقيقة الآن الوقت الذى أنت فيه ،  
وقد يقع على الماضى القريب منك ، وعلى المستقبل القريب وقوعه تنزيلا للقريب  
منزلة الحاضر ، وهو المراد هنا ، لأن قوله « فالآن باشروهن » أى فالوقت الذى كان  
يحرم عليكم الجماع فيه من الليل قد أبحناه لكم فيه ، فعلى هذا الآن ظرف  
لـ (باشروهن) وقيل الكلام محمول على المعنى ، والتقدير : فالآن قد أبحنا لكم أن  
تباشروهن ، ودل على المحذوف لفظ الأمر الذى يراد به الإباحة ، فعلى هذا الآن  
على حقيقته (حتّى يَنْبَسِينَ) يقال تبين الشيء وبان وأبان واستبان كله لازم ، وقد  
يستعمل أبان واستبان وتبين متعدية ، وحتّى بمعنى إلى ، و (مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ)  
فى موضع نصب ، لأن المعنى حتى يباين الخيط الأبيض الخيط الأسود ، كما تقول :  
بانت اليد من زندها أى فارقت ، وأما (مِنَ الْفَجْرِ) فيجوز أن يكون حالا من  
الضمير فى الأبيض ، ويجوز أن يكون تمييزا ، والفجر فى الأصل مصدر فجر  
يفجر إذا شقّ (إلى الليل) إلى ها هنا لانتهاى غاية الإتمام ، ويجوز أن يكون حالا  
من الصيام ليعلق بمحذوف (وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ) مبتدأ وخبر فى موضع الحال ،  
والمعنى : لا تباشروهن وقد نويتم الاعتكاف فى المسجد ؛ وليس المراد النهى عن  
مباشرتهم فى المسجد ، لأن ذلك ممنوع منه فى غير الاعتكاف (تَبَايَكَ حُدُودُ اللَّهِ  
فَلَا تَقْرَبُوهَا) دخول الفاء هنا عاطفة على شيء محذوف تقديره : تنهوا فلا تقربوها

(كَذَلِكَ) في موضع نصب صفة لمصدر محذوف أى بياناً مثل هذا البيان بين .  
قوله تعالى (بَيْنَكُمْ) يجوز أن يكون ظرفاً لتأكلوا لأن المعنى لا تتناقلوها فيما بينكم ، ويجوز أن يكون حالا من الأموال : أى كائنة بينكم أو دائرة بينكم ، وهو في المعنى كقوله « إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم » و (بالباطل) في موضع نصب بتأكلوا : أى لا تأخذوها بالسبب الباطل ؛ ويجوز أن يكون حالا من الأموال أيضاً ، وأن يكون حالا من الفاعل في تأكلوا : أى مبطلين (وتدُلُّوا) مجزوم عطفاً على تأكلوا ، واللام في (لتأكلوا) متعلقة بتدلوا ، ويجوز أن يكون تدلوا منصوباً بمعنى الجمع : أى لا تجمعوا بين أن تأكلوا وتدلوا ، و (بالإثم) مثل بالباطل .

قوله تعالى (عن الأهلة) الجمهور على تحريك النون وإثبات الهمزة بعد اللام على الأصل ؛ ويقرأ في الشذوذ بإدغام النون في اللام وحذف الهمزة ، والأصل الأهلة ، فالقيت حركة الهمزة على اللام فتحركت ، ثم حذفت همزة الوصل لتحرك اللام فصارت لهلة (١) فلما لقيت النون اللام قلبت النون لاما وأدغمت في اللام الأخرى ومثله لحمر في الأحمر وهى لغة (والحج) معطوف على الناس ، ولا اختلاف في رفع (البر) هنا . لأن خبر ليس (بأن تأنُّوا) ولزم ذلك بدخول الباء فيه ، وليس كذلك « ليس البر أن تولوا » إذ لم يقترن بأحدهما ما يعينه اسماً أو خبراً ؛ و (البُيُوت) يقرأ بضم الباء ، وهو الأصل في الجمع على فعول ، والمعتل كالصحيح ، وإنما ضم أول هذا الجمع ليشارك ضمة الثاني والواو بعده ؛ ويقرأ بكسر الباء لأن بعده ياء ، والكسرة من جنس الياء ، ولا يحتفل بالخروج من كسر إلى ضم ، لأن الضمة هنا في الياء والياء مقدرتان بكسرتين فكانت الكسرة في الياء كأنها وليت كسرة ، هكذا الخلاف في العيون والجبوب والشيوخ ، ومن هاهنا جاز في التصغير الضم والكسر فيقال : بيت وبيت (وكنكن البر من اتقى) مثل « ولكن البر من آمن » وقد تقدم .

قوله تعالى (وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ) عند المسجد الحرام حتى يقتلوكم .  
فيه قاتل قاتلوكم (يقرأ ثلاثتها بالالف ، وهو نهى عن مقدمات القتل ، فيدل على النهى عن القتل من طريق الأولى ، وهو مشاكل لقوله : وقاتلوا في سبيل الله ؛ ويقرأ ثلاثتها بغير ألف ، وهو منع من نفس القتل وهو مشاكل لقوله « واقتلواهم حيث تقتلهم » ولقوله « فاقتلواهم » والتقدير في قوله : فإن قاتلوكم : أى فيه (كَذَلِكَ) مبتدأ : و (جزأه) خبره ، والجزاء مضاف إلى المفعول ؛

(١) قوله (فصارت لهلة) كذا بالأصل ؛ وقد ترك عمل إدغام اللام في اللام ولعله لوضوحه؛ فأمل



ويجوز أن يكون في معنى المنصوب ، ويكون التقدير كذلك جزاء الله الكافرين ، ويجوز أن يكون في معنى المرفوع على ما لم يسم فاعله ، والتقدير : كذلك يجزى الكافرون ، وهكذا في كل مصدر يشاكل هذا .

قوله تعالى تعالى ( فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ ) أى لهم .

قوله تعالى ( حَتَّى لَا تَتَكُونُوا ) يجوز أن تكون بمعنى كى ، ويجوز أن تكون بمعنى إلى أن ، وكان هنا تامة ، وقوله ( وَتَكُونُوا الدِّينُ ) يجوز أن تكون كان تامة وأن تكون ناقصة ، ويكون ( لِّلَّهِ ) الخبر ( إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ) في موضع رفع خبر لا ، ودخلت إلا للمعنى ؛ ففي الإثبات تقول : العدوان على الظالمين ، فإذا جئت بالنفي وإلا بقى الإعراب على ما كان عليه .

قوله تعالى ( فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ) يجوز أن تكون من شرطية ، وأن تكون بمعنى الذى ( بِمِثْلِ ) الباء غير زائدة ، والتقدير : بعقوبة مماثلة لعدوانهم ؛ ويجوز أن تكون زائدة ، وتكون مثل صفة لمصدر محذوف : أى عدوانا مثل عدوانهم .

قوله تعالى ( بِأَيْدِيكُمْ ) الباء زائدة ، يقال : ألقى يده وألقى بيده . وقال المبرد لبست زائدة ، بل هى متعلقة بالفعل كررت يزيد ( وَالتَّهْلُكَةُ ) تفعلة من الهلاك .

قوله تعالى ( وَالْعُسْرَةَ لِّلَّهِ ) الجمهور على النصب ، واللام متعلقة بأتهموا ، وهى لام المفعول له ، ويجوز أن تكون في موضع الحال تقديره : كائنين لله ؛ ويقرأ بالرفع على الابتداء والخبر ( كَفَّأ اسْتَيْسَرَ ) «ما» في موضع رفع بالابتداء ، والخبر محذوف : أى فعليكم ، ويجوز أن تكون خبرا والمبتدأ محذوف : أى فالواجب ما استيسر ، ويجوز أن تكون «ما» في موضع نصب تقديره : فأهدوا أو فادوا واستيسر بمعنى تيسر ؛ والسين ليست للاستدعاء هنا ؛ و ( الْهَدَى ) بتخفيف الياء مصدر في الأصل ، وهو بمعنى المهدى ، ويقرأ بتشديد الياء وهو جمع هدية ؛ وقيل هو فاعل بمعنى مفعول . والمحلى يجوز أن يكون مكانا ، وأن يكون زمانا ( فَتَقْدِيرُهُ ) في الكلام حذف تقديره فحلق فعلية فدية ( مِنْ صِيَامٍ ) في موضع رفع صفة للفدية ؛ و ( أَوْ ) هاهنا للتخيير على أصلها . والنسك في الأصل مصدر بمعنى المفعول لأنه من نسك ينسك ، والمراد به هاهنا المنسوك ، ويجوز أن يكون اسما لا مصدرا ، ويجوز تسكين السين ( فَإِذَا أُمِنْتُمْ ) إذا في موضع نصب ( فَتَنْتَمِتْ )

شرط في موضع مبتدأ (فما استتسر) جواب فن ، ومن جوابها جواب إذا ،  
والعامل في إذا معنى الاستقرار ، لأن التقدير : فعلية ما استتسر : أى يستقر عليه  
الهدى في ذلك الوقت ، ويجوز أن تكون من بمعنى الذى ، ودخلت الفاء في خبرها إيذاناً  
بأن ما بعدها مستحق بالتمتع (فَقَنْ لَمْ يَجِدْ) من في موضع رفع بالابتداء ، ويجوز  
أن تكون شرطاً ، وأن تكون بمعنى الذى ، والتقدير : فعلية صيام وقرى صياماً  
بالنصب على تقدير فليصم ، والمصدر مضاف إلى ظرفه في المعنى ، وهو في اللفظ  
مفعول به على السعة (وَسَبْعَةً) معطوفة على ثلاثة ؛ وقرى وسبعة بالنصب  
تقديره : ولتصوموا سبعة ، أو وصوموا سبعة (ذَلِكَ لِمَنْ) اللام على أصلها :  
أى ذلك جائز لمن ، وقيل اللام بمعنى على : أى الهدى على من لم يكن أهله كقولهم  
« أولئك لهم اللعنة » .

قوله تعالى (الحج) مبتدأ و (أشهر) الخبر : والتقدير الحج حج أشهر ، وقيل  
جعل الأشهر الحج على السعة ؛ ويجوز أن يكون التقدير : أشهر الحج أشهر ، وعلى  
كلا الوجهين لابد من حذف مضاف (فَقَنْ فَرَضَ) من مبتدأ ؛ ويجوز أن تكون  
شرطاً بمعنى الذى ، والخبر : فلا رفت وما بعده ، والعائد محذوف تقديره : فلا رفت  
منه ؛ ويقرأ (فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ) بالفتح فيمن على أن الجميع اسم  
لا الأولى ، و «لا» مكررة للتوكيد في المعنى ، والخبر (في الحج) ويجوز أن تكون  
لا المكررة مستأنفة فيكون في الحج خبر ولا جدال وخبر لا الأولى والثانية محذوف :  
أى فلا رفت في الحج ولا فسوق في الحج ، واستغنى عن ذلك بخبر الأخيرة ، ونظير  
ذلك قولهم زيد وعمر وبشر قائم ، فقائم خبر بشر وخبر الأولين محذوف ، وهذا في الظرف  
أحسن ؛ ونقرأ بالرفع فيمن على أن تكون «لا» غير عاملة ، ويكون ما بعدها مبتدأ وخبراً  
ويجوز أن تكون لا عاملة عمل ليس ، فيكون في الحج في موضع نصب ؛ وقرى  
رفع الأولين وتنوينهما وفتح الأخير ؛ وإنما فرق بينهما لأن معنى فلا رفت ولا فسوق :  
لا ترفثوا ولا تنسقوا ، ومعنى ولا جدال : أى لا شك في فرض الحج ؛ وقيل لا جدال  
أى لا تجادلوا وأنتم محرمون ، والفتح في الجميع أقوى لما فيه من نفي العموم (وَمَا تَفْعَلُوا  
مِنْ خَيْرٍ) من خير فيه أوجه قد ذكرنا ذلك في قوله « ما ننسخ من آية » ونزبدها هنا  
وجهاً آخر ، وهو أن يكون من خير في موضع نصب نعنا لمصدر محذوف تقديره ،  
ما تفعلوا فعلاً من خير .

قوله تعالى (أَنْ تَبْتَغُوا) في موضع نصب على تقدير في أن تبتغوا ، وعلى قول

غير سيبويه هو في موضع جر على ما بيناه في غير موضع ، فلو ظهرت في اللفظ لجاز أن تتعلق بنفس الجناح لما فيه من معنى الجنوح والميل ، أو لأنه في معنى الإثم ، ويجوز أن يكون في موضع رفع صفة لجناح ، وأجاز قوم أن يتعلق حرف الجر بليس وفيه ضعف (مِنْ رَبِّكُمْ) يجوز أن يكون متعلقا ببتغوا فيكون مفعولا به أيضا ويجوز أن يكون صفة لفضل فيتعلق بمن محذوف (فَلَمَّا أَفْضَيْتُمْ) ظرف ، والعامل فيه فاذكروا ، ولا تمنع الفاء هنا من عمل ما بعدها فيما قبلها لأنه شرط ، و (عَرَكَاتٍ) جمع سمى به موضع واحد ، ولولا ذلك لكان نكرة وهو معرفة ، وقد نصبوا عنه على الحال فقالوا : هذه عرفات مباركا فيها لأن المراد بها بقعة بعينها ، ومثله أبا نان اسم جبل أو بقعة ، والتنوين في عرفات ، وجمع جمع التأنيث نظير النون في مسلمون ، وليست دليل الصرف ؛ ومن العرب من يحذف التنوين ويكسر التاء ، ومنهم من يفتحها ويجعل التاء في الجمع كالتاء في الواحد ، ولا يصرف للتعريف والتأنيث ، وأصل أفضيتم أفضيتم ، لأنه من فاض يفيض إذا سال ، وإذا كثر الناس في الطريق كان مشبهم كجريان السيل (عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ) يجوز أن يكون ظرفا وأن يكون حالا من ضمير الفاعل (كَمَا هَذَا كُمْ) الكاف في موضع نصب نعتا لمصدر محذوف ؛ ويجوز أن تكون حالا من الفاعل تقديره : فاذكروه مشبهين لكم حين هذاكم ، ولا بد من تقدير حذف مضاف لأن الجئة لا تشبه الحدث ، ومثله «كذركم آباءكم» الكاف نعت لمصدر محذوف أو حال تقديره : فاذكروا الله مبالغين ؛ ويجوز أن تكون الكاف في الأولى بمعنى على تقديره : فاذكروا الله على ما هذاكم ، كما قال تعالى «ولتكبروا الله على ما هذاكم» (وَلَا تَكُنْتُمْ) إن هاهنا مخففة من الثقيلة ، والتقدير : إنه كنتم من قبله ضالين ، وقد ذكرنا ذلك في قوله «وإن كانت لكبيرة» .

قوله تعالى (أَفَاضَ النَّاسُ) الجمهور على رفع السين وهو جمع وقرئ النامى يريد آدم وهي صفة غلبت عليه كالعباس والحارث ، ودل عليه قوله : فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا .

قوله تعالى (مَنَاسِكَكُمُ) واحدا منسك بفتح السين وكسرها ، والجمهور على إظهار الكاف الأولى ، وأدغمها بعضهم شبه حركة الإعراب بحركة البناء فحذفها (أَوْ أَشَدَّ) أو هاهنا للتخيير والإباحة ، وأشد يجوز أن يكون مجرورا عطفا على ذكركم ، تقديره أو كأشد : أي أو كذاكر أشد ؛ ويجوز أن يكون منصوبا عطفا على الكاف : أي أو ذكرا أشد ، و (ذِكْرًا) تمييز وهو في موضع مشكل ، وذلك أن

أفعل تضاف إلى ما بعدها إذا كان من جنس ما قبلها ، كقولك ذكرك أشد ذكر  
ووجهك أحسن وجه : أى أشد الأذكار وأحسن الوجوه ، وإذا نصبت ما بعدها  
كان غير الذى قبلها كقولك : زيد أفره عبدا ، فالفراة للعبد لا لزيد ، والمذكور  
قبل أشد هاهنا هو الذكر ، والذكر لا يذكر حتى يقال الذكر أشد ذكرا ، وإنما يقال  
الذكر أشد ذكر بالإضافة ، لأن الثانى هو الأول ، والذى قاله أبو على وابن جنى  
وغيرهما أنه جعل الذكر ذا كرا على الحجاز ، كما تقول : زيد أشد ذكرا من عمرو ،  
وعندى أن الكلام محمول على المعنى ، والتقدير : أو كونوا أشد ذكرا لله منكم لأبائكم  
ودل على هذا المعنى قوله تعالى « فاذكروا الله » أى كونوا ذا كرية ، وهذا أسهل من  
حملة على الحجاز .

قوله تعالى ( فى الدنيا حسنة ) يجوز أن تكون « فى » متعلقة بآئنا ، وأن تكون  
صفة لحسنة قدمت فصارت حالا ( وقيننا ) حذفت منه الفاء كما حذفت فى المضارع إذا  
قلت بى وحذفت لامها للجزم ، واستغنى عن همزة الوصل لتحرك الحرف المبدوء به .  
قوله تعالى ( فى أيام معدودات ) إن قيل : الأيام واحدها يوم ، والمعدودات  
واحدها معدودة ؛ واليوم لا يوصف بمعدودة لأن الصفة هنا مؤنثة والموصوف  
مذكر ، وإنما الوجه أن يقال أيام معدودة فتصف الجمع بالمؤنث . والجواب أنه  
أجرى معدودات على لفظ أيام ، وقابل الجمع بالجمع مجازا ، والأصل معدودة كما  
قال « لن تمسنا النار إلا أياما معدودة » . ولو قيل : إن الأيام تشمل على الساعات  
والساعة مؤنثة فجاز الجمع على معنى ساعات الأيام ، وفيه تنبيه على الأمر بالذكر  
فى كل ساعات هذه الأيام أو فى معظمها لكان جوابا سديدا ؛ ونظير ذلك الشهر  
والصيف والشتاء ، فإنها يجاب بها عن كم ؛ وكما يجاب عنها بالعدد ؛ وألفاظ هذه  
الأشياء ليست عددا ؛ وإنما هى أسماء للمعدودات ، فكانت جوابا من هذا الوجه  
( قلّا لئن علمت على إثبات الهمزة ؛ وقرئ « قلّم » ووجهها أنه لما  
خلط لا بالاسم حذفت الهمزة لشبهها بالألف ؛ ثم حذفت ألف لا لسكونها وسكون  
الثاء بعدها ( لمن اتقى ) خبر مبتدأ محذوف تقديره : جواز التعجيل والتأخير  
لمن اتقى .

قوله تعالى ( من يعجبك ) من نكرة موصوفة ، و ( فى الحيات الدنيا )  
متعلق بالقول ، والتقدير : فى أمور الدنيا ؛ ويجوز أن يتعلق بيعجبك ( ويؤشيد  
الله ) يجوز أن يكون معطوفا على يعجبك ، ويجوز أن يكون جملة فى موضع الحال

من الضمير في يعجبك ، أى يعجبك وهو يشهد الله ؛ ويجوز أن يكون حالا من الهاء في قوله ، والعامل فيه القول ، والتقدير : يعجبك أن يقول في أمر الدنيا مقسما على ذلك ، والجمهور على ضم الياء وكسر الهاء ونصب اسم الله ؛ وقرئ بفتح الياء والهاء ورفع اسم الله وهو ظاهر ( وَهُوَ الَّذِي ) يجوز أن تكون الجملة صفة معطوفة على يعجبك ؛ ويجوز أن تكون حالا معطوفة على ويشهد ؛ ويجوز أن تكون حالا من الضمير في يشهد ، و ( الخِصَامِ ) هنا جمع خصم نحو كعب وكعاب ، ويجوز أن يكون مصدرا ؛ وفي الكلام حذف مضاف : أى أشد ذوى الخصام ، ويجوز أن يكون الخصام هنا مصدرا في معنى اسم الفاعل كما يوصف بالمصدر في قولك : رجل عدل وخصم ، ويجوز أن يكون أفعل هاهنا لا للمفاضلة ، فيصح أن يضاف إلى المصدر تقديره : وهو شديد الخصومة ، ويجوز أن يكون هو ضمير المصدر الذى هو قوله ، وقوله خصام والتقدير : خصامه ألد الخصام .

قوله تعالى ( لِيُفْسِدَ ) اللام متعلقة بسعى ( وَيُهْلِكَ ) بضم الياء وكسر اللام وفتح الكاف معطوف على يفسد ، هذا هو المشهور ، وقرئ بضم الكاف أيضا على الاستئناف أو على إضمار مبتدأ : أى وهو يهلك ؛ وقيل هو معطوف على يعجبك ؛ وقيل هو معطوف على معنى سعى ، لأن التقدير : وإذا تولى يسعى ؛ وقرأ بفتح الياء وكسر اللام وضم الكاف ورفع الحرف ، والتقدير : ويهلك الحرف بسعيه ، وقرئ بفتح الياء واللام وهى لغة ضعيفة جدا ، و ( ائْتَرَتْ ) مصدر حرت يحتر وهو هاهنا بمعنى الحروث ( وَ ) كذلك ( التَّسْلَى ) بمعنى المنسول .

قوله تعالى ( العِزَّةُ بِالْإِثْمِ ) في موضع نصب على الحال من العزة ، والتقدير : أخذته العزة ملتبسة بالإثم ، ويجوز أن تكون حالا من الهاء : أى أخذته العزة آثما . ويجوز أن تكون الباء للسببية فيكون منعولا به . أى أخذته العزة بسبب الإثم ( فَحَسْبُهُ ) مبتدأ ، و ( جَهَنَّمَ ) خبره ، وقيل جهنم فاعل حسبه لأن حسبه في معنى اسم الفاعل : أى كافيته ، وقد قرئ بالفاء الرابطة للجملة بما قبلها وسد الفاعل مسد الخبر ، وحسب مصدر في موضع اسم الفاعل ( وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ ) المخصوص بالذم محذوف : أى ولبيس المهاد جهنم .

قوله تعالى ( ابْتَغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ ) الجمهور على تفخيم مرضاة ، وقرئ بالإمالة لتجانس كسرة التاء ، وإذا اضطرت حمزة هنا إلى الوقف وقف بالتاء ، وفيه وجهان :

أحدهما هو لغة في الوقف على تاء التأنيت حيث كانت ، والثاني أنه دل بالوقف على التاء على إرادة المضاف إليه فهو في تقدير الوصل .

قوله تعالى ( في السِّلْمِ ) يقرأ بكسر السين وفتحها مع إسكان اللام ويفتح السين واللام : وهو الصلح ، ويذكر ويؤنث ؛ ومنه قوله تعالى « وإن جنحوا للسلم فاجنح لها » ومنهم من قال السكسر بمعنى الإسلام ؛ والفتح بمعنى الصلح ( كافة ) حال من الفاعل في ادخلوا ، وقيل هو حال من السلم : أى في السلم من جميع وجوهه . قوله تعالى ( هَلْ يَنْظُرُونَ ) لفظه لفظ الاستفهام ومعناه النفي ؛ ولهذا جاءت بعده إلا ( في ظُلُلٍ ) يجوز أن يكون ظرفاً وأن يكون حالا ، والظلل جمع ظلة ، ويقرأ في ظلال ، قيل هو جمع ظل ، وقبل جمع ظلة أيضا ، مثل خلة وخلال وقلة وقلال ( مِنَ الْغَمَامِ ) يجوز أن يكون وصفا لظلل ، ويجوز أن تتعلق من بيأتهم : أى يأتهم من ناحية الغمام ، والغمام جمع غمامة ( وَالْمَلَائِكَةِ ) يقرأ بالرفع عطفا على اسم الله ؛ وبالجر عطفا على ظلل ، ويجوز أن يعطف على الغمام .

قوله تعالى ( سَلِّ ) فيه لغتان سل واسأل ، فاضى اسأل سأل بالهمزة ، فاحتجج في الأمر إلى همزة الوصل لسكون السين ؛ وفي سل وجهان : أحدهما أن الهمزة أُلقيت حركتها على السين فاستغنى عن همزة الوصل لتحرك السين . والثاني أنه من سأل يسأل مثل خاف يخاف وهي لغة فيه ، وفيه لغتان ثالثة وهي اسل حكاهما الأخفش ، ووجهها أنه أُلتي حركة الهمزة على السين وحذفتها ، ولم يعتد بالحركة لكونها عارضة ، فلذلك جاء بهمزة الوصل كما قالوا الحمر ( كَسَمَ آتَيْنَاهُمْ ) الجملة في موضع نصب ، لأنها المفعول الثاني لسل ، ولا تعمل سل في كم لأنها استفهام ، وموضع كم فيه وجهان : أحدهما نصب لأنها المفعول الثاني لآتيناهم ، والتقدير : أعشرين آية أعطيتهم ؛ والثاني هي في موضع رفع بالابتداء ، وآتيناهم خبرها ، والعائد محذوف ، والتقدير : آتيناهمها أو آتيناهم إياها ، وهو ضعيف عند سيبويه ، و ( مِن آيَةٍ ) تمييز لكم والأحسن إذا فصل بين كم وبين ميمها أن يؤتى بمن ( وَمَن يَبْدُلْ ) في موضع رفع بالابتداء ، والعائد الضمير في يبدل ؛ وقيل العائد محذوف تقديره شديد العقاب له ٧ .

قوله تعالى ( زُيِّنَ ) إنما حذفت التاء لأجل الفصل بين الفعل وبين ما أسند إليه ، ولأن تأنيت الحياة غير حقيقي ، وذلك يحسن مع الفصل والوقف على آمنوا ( وَالَّذِينَ اتَّقَوْا ) مبتدأ ، و ( فَوَقَّهُمْ ) خبره .

قوله تعالى (مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ) حالان (وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ) معهم في موضع الحال من (الكتاب) أى وأنزل الكتاب شاهداً لهم ومؤيذاً ، والكتاب جنس أو مفرد في موضع الجمع (وَبِالْحَقِّ) في موضع الحال من الكتاب : أى مشتملاً على الحق ومتمزجاً بالحق (لِيَسْخَبَكُمُ) اللام متعلقة بأنزل وفاعل « يحكم » الله ، ويجوز أن يكون الكتاب (مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ) من تتعلق باختلاف ، ولا يمنع إلا من ذلك كما تقول : ما قام إلا زيد يوم الجمعة ، و (بَغْيًا) مفعول من أجله ، والعامل فيه اختلف (مِنْ الْحَقِّ) في موضع الحال من الهاء في فيه ، ويجوز أن تكون حالاً من ما ، و (بِأَذْنِهِ) حال من الذين آمنوا : أى مأذونا لهم ، ويجوز أن يكون مفعولاً هدى أى هداهم بأمره .

قوله تعالى (أَمْ حَسِبْتُمْ) أم بمنزلة بل والهمزة فهي منقطعة ، و (أَنْ تَدْخُلُوا) أن وما عملت فيه تسد مسد المفعولين عند سيبويه ، وعند الأخفش المفعول الثانى محذوف (وَلَمَّا) هنا « لم » دخلت عليها « ما » وبقي جزمها (مَسْتَبْهَمٌ) جملة مستأنفة لا موضع لها ، وهى شارحة لأحوالهم ، ويجوز أن تضمير معها قد فتكون حالا (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) يقرأ بالنصب ، والتقدير : إلى أن يقول الرسول فهو غاية ، والفعل هنا مستقبل حكيت به حالهم ، والمعنى على المضى والتقدير : إلى أن قال الرسول ، ويقرأ بالرفع على أن يكون التقدير : وزلزلوا فقال الرسول : فاللزلة سبب القول ، وكلا الفعلين ماض فلم تعمل فيه حتى (مَتَى نَصْرُ اللَّهِ) الجملة وما بعدها في موضع نصب بالقول ، وفي هذا الكلام إجمال ، وتفصيله أن أتباع الرسول قالوا متى نصر الله فقال الرسول ألا إن نصر الله قريب ، وموضع متى رفع لأنه خبر المصدر ، وعلى قول الأخفش موضعه نصب على الظرف ، ونصر مرفوع به .

قوله تعالى (يَسْأَلُونَكَ) يجوز أن تلقى حركة الهمزة على السين وتحذفها ، ومن قال سأل فجعلها ألفاً مبدلة من ولو قال يسألونك مثل يحافونك (مَاذَا يُنْفِقُونَ) فى ماذا مذهبان للعرب أحدهما أن تجعل ما استفهاماً بمعنى أى شىء وذا بمعنى الذى وينفقون صلاته ، والعائد محذوف فتكون ما مبتدأ وذا وصلته خبراً ؛ ولا تجعل ذا بمعنى الذى إلا مع « ما » عند البصريين ؛ وأجاز الكوفيون ذلك مع غير ما . والمذهب الثانى أن تجعل ما وذا بمنزلة اسم واحد للاستفهام ، وموضعه هنا نصب وينفقون ؛ وموضع الجملة نصب يسألون على المذهبين (مَا أَنْفَقْتُمْ) ما شرط فى موضع

نصب بالفعل الذى بعدها ؛ و ( مِنْ خَيْرٍ ) قد تقدم إعرابه ( قَلِيلُوا لِدَيْنٍ ) جواب الشرط ؛ ويجوز أن تكون ما بمعنى الذى فتكون مبتدأ والعائد محذوف ومن خير حال من المحذوف فللوالدين الخير ، فأما « وما تفعلوا من خير » فشرط البتة . قوله تعالى ( وَهُوَ كَرُوهٌ لَّكُمْ ) الجملة فى موضع الحال ؛ وقيل فى موضع الصفة ويقرأ بضم الكاف وفتحها وهما لغتان بمعنى ؛ وقيل الفتح بمعنى الكراهية فهو مصدر والضم اسم المصدر ، وقيل الضم بمعنى المشقة أو إذا كان مصدرا احتمل أن يكون المعنى فرض القتال إكراه لكم ، فيكون هو كناية عن الفرض والكتب ، ويجوز أن يكون كناية عن القتال ، فيكون الكره بمعنى المكروه ( وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا ) أن والفعل فى موضع رفع فاعل عسى ، وليس فى عسى ضمير ( وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ) جملة فى موضع نصب ؛ فيجوز أن يكون صفة لشيء ، وساغ دخول الواو لما كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالا ، ويجوز أن تكون حالا من النكرة ، لأن المعنى يقتضيه .

قوله تعالى ( قِتَالٍ فِيهِ ) هو بدل من الشهر بدل الاشتغال ؛ لأن القتال يقع فى الشهر . وقال الكسائى : هو مخفوض على التكرير ، يريد أن التقدير عن قتال فيه وهو معنى قول الفراء ، لأنه قال هو مخفوض بعن مضمرة ، وهذا ضعيف جدا لأن حرف الجر لا يبنى عمله بعد حذفه فى الاختيار . وقال أبو عبيدة : هو مجرور على الجوار ، وهو أبعد من قولها ، لأن الجوار من مواضع الضرورة والشذوذ ، ولا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة ؛ وفيه يجوز أن يكون نعنا لقتال ؛ ويجوز أن يكون متعلقا به كما يتعلق بقاتل ، وقد قرئ بالرفع فى الشاذ ، ووجهه على أن يكون خبر مبتدأ محذوف معه همزة الاستفهام تقديره : أجاز قتال فيه ( قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ) مبتدأ وخبر ؛ وجاز الابتداء بالنكرة لأنها قد وصفت بقوله « فيه » .

فإن قيل : النكرة إذا أعيدت أعيدت بالألف واللام كقوله « فعصى فرعون الرسول » قيل : ليس المراد تعظيم القتال المذكور المسئول عنه حتى يعاد بالألف واللام ، بل المراد تعظيم أى قتال كان فى الشهر الحرام ، فعلى هذا القتال الثانى غير القتال الأول ( وَصَدَّ ) مبتدأ ، و ( عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ) صفة له أو متعلق به ( وَكَفَرُوا ) معطوف على صد ( وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ ) معطوف أيضا ، وخبر الأسماء الثلاثة ( أَكْبَرُ ) وقيل خبر صد وكفر محذوف أيضا أغنى عنه خبر إخراج أهله ، ويجب أن يكون المحذوف على هذا أكبر لا كبير كما قدره بعضهم ، لأن ذلك يوجب



أن يكون إخراج أهل المسجد منه أكبر من الكفر وليس كذلك ، وأما جرّ المسجد الحرام فقليل هو معطوف على الشهر الحرام ، وقد ضعف ذلك بأن القوم لم يسألوا عن المسجد الحرام إذ لم يشكوا في تعظيمه ، وإنما سألوا عن القتال في الشهر الحرام لأنه وقع منهم ولم يشعروا بدخوله فخافوا من الإثم ، وكان المشركون غيرهم بذلك ، وقيل هو معطوف على الماء في به ، وهذا لا يجوز عند البصريين إلا أن يعاد الجار ، وقيل هو معطوف على السبيل ، وهذا لا يجوز لأنه معمول المصدر والعطف بقوله «وكفر به» يفرق بين الصلة والموصول ، والجيد أن يكون متعلقا بفعل محذوف دل عليه الصدّ ، تقديره : ويصلون عن المسجد كما قال تعالى «هم الذين كفروا وصدّوكم عن المسجد الحرام» (حتّى يَرُدُّوكُمْ) يجوز أن تكون حتى بمعنى كي ، وأن تكون بمعنى إلى ، وهى في الوجهين متعلقة بيقانلو نكم ، وجواب (إن استظاعوا) محذوف قام مقامه «ولا يزالون» (فَيَسْتُ) معطوف على يرتدد ويرتدد مظهر لما سكنت الدال الثانية لم يمكن تسكين الأولى لثلاثا يجتمع ساكنان ويجوز أن يكون في العربية يرتد : وقد قرئ في المائدة بالوجهين ، وهناك تعلل القراءتان إن شاء الله ، ومنكم في موضع الحال من الفاعل المضمّر ، ومن في موضع مبتدأ ، والخبر هو الجملة التي هي قوله (فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ) .

قوله تعالى (فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ) الأحسن القراءة بالياء لأنه يقال إثم كبير وصغير ويقال في الفواحش العظام الكبائر وفيما دون ذلك الصغائر ، وقد قرئ بالياء وهو جيد في المعنى ، لأن الكثرة كبر والكثير كبير ، كما أن الصغير يسير حقير (وَأِثْمُهُمَا) و (تَفْعُهُمَا) مصدران مضافان إلى الخمر والميسر ، فيجوز أن تكون إضافة المصدر إلى الفاعل ، لأن الخمر هو الذي يؤثم ، ويجوز أن تكون الإضافة إليهما لأنهما سبب الإثم أو محله (قُلِ الْعَفْوَ) يقرأ بالرفع على أنه خبر ، والمبتدأ محذوف تقديره : قل المنفق ، وهذا إذا جعلت ماذا مبتدأ وخبراً ، ويقرأ بالنصب بفعل محذوف تقديره ينفقون العفو ، وهذا إذا جعلت ما وذا اسما واحداً ، لأن العفو جواب وإعراب الجواب كإعراب السؤال (كَذَلِكَ) الكاف في موضع نصب نعت لمصدر محذوف أى تبيننا مثل هذا التبيين بين لكم .

قوله تعالى (فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ) وفي متعلقة بينفكرون ، ويجوز أن تتعلق بيبين (إِصْلَاحٌ كَسْمٌ خَيْرٌ) إصلاح مبتدأ ولهم نعت له وخير خبره ، فيجوز أن يكون التقدير خير لهم ، ويجوز أن يكون خير لكم : أى إصلاحهم نافع لكم ، ويجوز

أن يكون لهم نعتا لخبر قدم عليه فيكون في موضع الحال ، وجاز الابتداء بالنكرة وإن لم توصف لأن الاسم هنا في معنى الفعل تقديره : أصلحهم ؛ ويجوز أن تكون النكرة والمعرفة هنا سواء ، لأنه جنس ( فَاِخْوَانَكُمْ ) أى فهم إخوانكم ؛ ويجوز في الكلام نصب تقديره : فقد خالطتم إخوانكم ، و ( الْمُفْسِدَ ) و ( الْمُصْلِحَ ) هنا جنسان ، وليس الألف واللام لتعريف المعهود ( وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ ) المفعول محذوف تقديره : ولو شاء الله إغناتكم ( لَأَغْنَيْنَكُمْ ) .

قوله تعالى ( وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ ) ماضى هذا الفعل ثلاثة أحرف ، يقال : نكحت المرأة إذا تزوجتها ( وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ ) بضم التاء لأنه من أنكحت الرجل إذا زوجته ( وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَيْنَكُمْ ) لوها هنا بمعنى إن ، وكذا في كل موضع وقع بعد لواء الفعل الماضى ، ولو كان جوابها متقدما عليها ( وَآلُفْغَفِيرَةٍ بِإِذْنِهِ ) يقرأ بالجر عطفا على الجنة ، والرفع على الابتداء .

قوله تعالى ( عَنِ الْخَيْضِ ) يجوز أن يكون الخيض موضع الحيض ، وأن يكون نفس الحيض ، والتقدير : يسألونك عن الوطء في زمن الحيض أو في مكان الحيض مع وجود الحيض ( فَاَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ ) أى وطء النساء ، وهو كناية عن الوطء الممنوع ؛ ويجوز أن يكون كناية عن الحيض ، ويكون التقدير : هو سبب أذى ( حَتَّى يَطْهَرُونَ ) يقرأ بالتخفيف وماضيه طهرون : أى انقطع دمهن وبالتشديد ، والأصل يتطهرون : أى يغتسلن فسكن التاء وقلبها طاء وأدغمها ( مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمْ اللَّهُ ) من هنا لابتداء الغاية على أصلها : أى من الناحية التى تنتهى إلى موضع الحيض ؛ ويجوز أن تكون بمعنى في ليكون ملائما لقوله في الحيض ، وفي الكلام حذف تقديره : أَمَرَكم الله بالإتيان منه .

قوله تعالى ( حَرِّثُ لَكُمْ ) إنما أفرد الخبر والمبتدأ جمع ، لأن الحرث مصدر وصف به وهو في معنى المفعول : أى محروثات ( أَلَنِي شَيْئُكُمْ ) أى كيف شئتم ، وقيل متى شئتم ، وقيل من أين شئتم بعد أن يكون في الموضع المأذون فيه والمفعول محذوف : أى شئتم الإتيان ، ومنعول ( قَدْ مُوا ) محذوف تقديره : نية الولد أو نية الإعفاف ( وَبَشِّرْ ) خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم لجرى ذكره في قوله يسألونك . قوله تعالى ( أَنْ تَبْرُوا ) في موضع نصب مفعول من أجله : أى مخافة أن تبروا ، وعند الكوفيين ثلثا تبروا . وقال أبو إسحاق : هو في موضع رفع بالابتداء ، والخبر

محذوف : أى أن تبروا وتتقوا خير لكم ؛ وقيل التقدير : فى أن تبروا فلما حذف حرف الجر نصب ؛ وقيل هو فى موضع جر بالحرف المحذوف .  
قوله تعالى ( فى أَيْمَانِكُمْ ) يجوز أن تتعلق « فى » بالمصدر كما تقول لغا فى يمينه ؛ ويجوز أن يكون حالا منه تقديره : باللغو كائنا فى أيمانكم ويقرب عليك هذا المعنى أنك لو أثبت بالذى لكان المعنى مستقيا ، وكان صفة كقولك باللغو الذى فى أيمانكم ( بِمَا كَسَيْتَ ) يجوز أن تكون ما مصدرية فلا تحتاج إلى ضمير ، وأن تكون بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ، فيكون العائد محذوفا .

قوله تعالى ( لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ ) اللام متعلقة بمحذوف وهو الاستقرار ، وهو خبر والمبتدأ ( تَرَبُّصٌ ) وعلى قول الأخفش هو فعل وفاعل . وأما من فصيل يتعلق يؤولون ، يقال : آلى من امرأته وعلى امرأته ؛ وقيل الأصل على ، ولا يجوز أن يقام من مقام على ، فعند ذلك تتعلق من بمعنى الاستقرار . وإضافة التربص إلى الأشهر لإضافة المصدر إلى المفعول فيه فى المعنى ، وهو مفعول به على السعة ، والألف فى ( فاء وا ) متقلبة عن ياء لقولك فاء بنى فيئة .  
قوله تعالى ( وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ ) أى على الطلاق ، فلما حذف الحرف نصب ؛ ويجوز أن يكون حمل عزم على نوى ، فعدها بغير حرف ، والطلاق اسم للمصدر ، والمصدر التطلق .

قوله تعالى ( وَأَاطَعَتِ الْفِرْعَوْنَ ) قيل لفظه خبر ، ومعناه الأمر : أى ليربصن : وقيل هو على بابهِ ، والمعنى : وحكم المطلقات أن يربصن ( ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ) وانتصاب ثلاثة هنا على الظرف ، وكذلك كل عدد أضيف إلى زمان أو مكان ، وقروء جمع كثرة ، والموضع موضع قلة فكان الوجه ثلاثة أقراء ؛ واختلف فى تأويله فقيل : وضع جمع الكثرة فى موضع جمع القلة ؛ وقيل لما جمع فى المطلقات أتى بلفظ جمع الكثرة ، لأن كل مطلقة تربص ثلاثة ؛ وقيل التقدير : ثلاثة أقراء من قروء ، واحدا القروء قرء وقرى بالفتح والضم ( مَا خَلَقَ اللَّهُ ) يجوز أن تكون بمعنى الذى ، وأن تكون نكرة موصوفة ، والعائد محذوف : أى خلقه الله ( فى أَرْحَامِهِنَّ ) يتعلق بخلق ، ويجوز أن يكون حالا من المحذوف وهى حال مقدرة ، لأن وقت خلقه ليس بشيء حتى يتم خلقه ( وَبَعُولَتُهُنَّ ) الجمهور على ضم التاء ، وأسكنها بعض الشذاذ ، ووجهها أنه حذف الإعراب لأنه شبهه بالمتصل نحو عضد وعجز ( فى ذلك ) قيل ذلك كناية عن العدة ، فعلى هذا يتعلق بأحق : أى يستحق رجعتها ما دامت

في العدة ، وليس المعنى أنه أحق أن يردّها في العدة ، وإنما يردّها في النكاح أو إلى النكاح ، وقيل ذلك كناية عن النكاح ، فتكون « في » متعلقة بالرد (بالمَعْرُوفِ) يجوز أن تتعلق الباء بالاستقرار في قوله « ولهن » أي استقر ذلك بالحق ، ويجوز أن يكون في موضع رفع صفة لمثل لأنه لم يتعرف بالإضافة (وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ) درجة مبتدأ ، وللرجال الخبر ، عليهن يجوز أن يكون متعلقا بالاستقرار في اللام ، ويجوز أن يكون في موضع نصب حالا من الدرجة والتقدير : درجة كائنة عليهن ، فلما قدم وصف النكرة عليها صار حالا ، ويضعف أن يكون عليهن الخبر ولهن حال من درجة ، لأن العامل حينئذ معنوي ، والحال لا يتقدم عليه .

قوله تعالى (الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ) تقديره : عدد الطلاق الذي يجوز معه الرجعة مرتان (فَامْسَاكِ) أي فعليكم إمساك ، و (بِمَعْرُوفٍ) يجوز أن يكون صفة لإمساك وأن يكون في موضع نصب بإمساك (أَنْ تَأْخُذُوا) مفعوله (شَيْئًا) ومما وصف له قدم عليه فصار حالا ، ومن للتبويض وما بمعنى الذي ، وآتيتم تعدى إلى مفعولين ، وقد حذف أحدهما وهو العائد على ما ، تقديره : آتيتموهن إياه (إِلَّا أَنْ يَخَافَا) أن والفعل في موضع نصب على الحال ، والتقدير : إلا خائفين ، وفيه حذف مضاف تقديره : ولا يحل لكم أن تأخذوا على كل حال ، أو في كل حال إلا في حال الخوف وقد قرئ يخافا بضم الياء : أي يعلم منهما ذلك أو يخشى (أَنْ لَا يُقِيمَا) في موضع نصب بيخافا تقديره : إلا أن يخافا ترك حدود الله (عَلَيْهِمَا) خبر لا (وَقِيمَا) متعلق بالاستقرار ، ولا يجوز أن يكون عليهما في موضع نصب بجناح ، وفيها افتدت الخبر لأن اسم لا إذا عمل ينون (تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ) مبتدأ وخبره ، و (تَعْتَدُونَهَا) بمعنى تعدوها .

قوله تعالى (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ أَنْ يَتَرَاجَعَا) أي في أن يتراجعا (يُبَيِّنُهَا) بقرأ بالياء والنون ، والجملة في موضع نصب من الحدود ، والعامل فيها معنى الإشارة .

قوله تعالى (ضِرَارًا) مفعول من أجله : ويجوز أن يكون مصدرا في موضع الحال : أي مضارين كقولك : جاء زيد ركضا ، و (لِتَعْتَدُوا) اللام متعلقة بالضرار ويجوز أن تكون اللام لام العاقبة (نِعْمَةٌ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) يجوز أن يكون عليكم في موضع نصب بنعمة لأنها مصدر : أي أن أنعم الله عليكم ، ويجوز أن يكون حالا منها فيتعلق بمحذوف (وَمَا أَنْزَلْ) يجوز أن يكون « ما » في موضع نصب عطفا على النعمة ، فعلى هذا يكون « يعظكم » حالا إن شئت من ما والعائد إليها الهاء في به

وإن شئت من اسم الله ؛ ويجوز أن تكون مامبتداً ، ويعظكم خبره ، و (مِنْ الْكِتَابِ) حال من الماء المحذوفة تقديره وما أنزله عليكم .

قوله تعالى ( أَنْ يَنْشَأَ بَنِيكَ مِنْ أَثَرِ مُغْتَابٍ ) تقديره من أن ينكح ، أو عن أن ينكح فلما حذف الحرف صار في موضع نصب عند سيبويه ، وعند الخليل هو في موضع جر ( إِذَا تَرَ أَصْوَابًا ) ظرف لأن ينكح ، وإن شئت جعلته ظرفاً لتعضلوهن ( بِالْمَعْرُوفِ ) يجوز أن يكون حالا من الفاعل ، وأن يكون صفة لمصدر محذوف : أي تراضيا كأننا بالمعروف ، وأن يتعلق بنفس الفعل ( ذَلِكَ ) ظاهر اللفظ يقتضي أن يكون ذلكم ، لأن الخطاب في الآية كلها للجمع ، فأما الأفراد فيجوز أن يكون للنبي صلى الله عليه وسلم وحده ، وأن يكون لكل إنسان ، وأن يكون اكتفى بالواحد عن الجمع ( أَزْكَى لَكُمْ ) الألف في أزكى مبدلة من وا ، ولأنه من زكى يزكو ، ولكم صفة له ( وَأُطْهَرُ ) أي لكم .

قوله عز وجل ( وَالْوَالِدَاتُ ) الوالدات والوالد صفتان غالبتان ، فلذلك لا يذكر الموصوف معهما لجرهما مجرى الأسماء ؛ و ( يُرْضِعْنَ ) مثل يتربصن وقد ذكرنا ( حَوَائِلَ ) ظرف و ( كَامِلَيْنِ ) صفة له ، وفائدة هذه الصفة اعتبار الحولين من غير نقص ، وأولا ذكر الصفة لجواز أن يحمل على مادون الحولين بالشهر والشهرين ( رِشْنٌ أَرَادَ ) تقديره ذلك لمن أراد ( أَنْ يُتِمَّ ) الجمهور على ضم الياء وتسمية الفاعل . ونصب ( الرِّضَاعَةَ ) ونقرأ بالتاء مفتوحة ورفع الرضاعة ، والجيد فتح الراء في الرضاعة وكسرها حائز ، وقد قرئ به ( وَعَلَى الْمَوْلُودِ ) الألف واللام بمعنى الذي ، والعائد عليها الماء في ( لَهْ ) وله القائم مقام الفاعل ( بِالْمَعْرُوفِ ) حال من الرزق والكسوة . والعامل فيها معنى الاستقرار في على ( إِلَّا وَسْعَهَا ) مفعول ثان وليس بمنصوب على الاستثناء ، لأن كلفت تتعدى إلى مفعولين ، ولو رفع أوسع هنا لم يجز لأنه ليس ببذل ( لَاتُضَارَّ ) يقرأ بضم الراء وتشديدها . وفيها وجهان : أحدهما : أنه على تسمية الفاعل وتقديره لاتضار بكسر الراء الأولى ، والمفعول على هذا محذوف تقديره : لاتضار والددة والدأ بسبب ولدها . والثاني أن تكون الراء الأولى مفتوحة على ما لم يسم فاعله ، وأدغم لأن الحرفين مثلاً ، ورفع لأن لفظه لفظ الخبر ، ومعناه النهي ؛ ويقرأ بفتح الراء وتشديدها على أنه نهى ؛ وحرك لالتقاء الساكنين . وكان الفتح أولى لتجانس الألف والفتحة قبلها ، وعلى هذه القراءة يجوز أن يكون أصله تضار ، وتضار على تسمية الفاعل وترك تسميته على ما ذكرنا

في قراءة الرفع ، وقرئ شاذاً بسكون الراء . والوجه فيه أن يكون حذف الراء الثانية فراراً من التشديد في الحرف المكرر وهو الراء ، وجاز الجمع بين الساكنين إما لأنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، أو لأن مدة الألف تجرى مجرى الحركة ( عَنْ تَرَاضٍ ) في موضع نصب صفة لفصال ، ويجوز أن يتعلق بأرادا ( وَتَشَاوُرٍ ) أى منهما ( تَسْتَرْ ضِعُوا ) مفعوله محذوف تقديره أجنبية أو غير الأم ( أَوْلَادَكُمْ ) مفعول حذف منه حرف الجر تقديره : لأولادكم ، فتعدى الفعل إليه كقوله : أمرتك الخير ( فَلَا جُنَاحَ ) الفاء جواب الشرط ، و ( إِذَا سَلَّمْتُمْ ) شرط أيضاً ، وجوابه ما يدل عليه الشرط الأول وجوابه ، وذلك المعنى هو العامل في إذا ( مَا آتَيْتُمْ ) يقرأ بالمد ، والمفعولان محذوفان تقديره : ما أعطيتموهن إياه ، ويقرأ بالقصر تقديره ما جئتم به فحذف . وقال أبو علي تقديره : ما جئتم نقده أو تعجيله . كما تقول أتيت الأمر : أى فعلته .

قوله تعالى ( وَالَّذِينَ يُتَوَقَّؤْنَ مِنْكُمْ ) في هذه الآية أقوال : أحدها أن الذين مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره وفيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم ، ومثله « السارق والسارقة » والزانية والزاني » وقوله ( يَتَرَبَّصْنَ ) بيان الحكم المتلو وهذا قول سيبويه ، والثاني أن المبتدأ محذوف ، والذين قام مقامه تقديره : وأزواج الذين يتوفون منكم ، والخبر يتربصن ، ودل على المحذوف قوله « ويذرون أزواجاً » . والثالث أن الذين مبتدأ ويتربصن الخبر ، والعائد محذوف تقديره : يتربصن بعدهم أو بعد موتهم . والرابع أن الذين مبتدأ ، وتقدير الخبر : أزواجهم يتربصن ، فأزواجهم مبتدأ ، ويتربصن الخبر ، فحذف المبتدأ لدلالة الكلام عليه . والخامس أنه ترك الإخبار عن الذين ، وأخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بالذين ، لأن الحديث معهن في الاعتداد بالأشهر ، فجاء الإخبار عما هو المقصود ؛ وهذا قول الفراء ، والجمهور على ضم الياء في يتوفون على ما لم يسم فاعله ، ويقرأ بفتح الياء على تسمية الفاعل ؛ والمعنى : يستوفون آجالهم . و ( مِنْكُمْ ) في موضع الحال من الفاعل المضمر ، ( وَعَشْرًا ) أى عشر ليال ، لأن التاريخ يكون بالليلة إذا كانت هي أول الشهر واليوم تبعها ( بِالْمَعْرُوفِ ) حال من الضمير المؤنث في الفعل ، أو مفعول به ، أو نعت لمصدر محذوف ، وقد تقدم مثله .

قوله تعالى ( مِّنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ ) الجار والمجرور في موضع الحال من الهاء المجرورة فيكون العامل فيه عرضتم ، ويجوز أن يكون حالا من ما فيكون العامل فيه

الاستقرار . والخِطبة : بالكسر ، خطاب المرأة في التزويج ، وهي مصدر مضاف إلى المفعول ، والتقدير : من خطبتكم النساء ، و (أو) للإباحة والمفعول محذوف تقديره أو أكنتموه ، يقال أكننت الشيء في نفسي إذا كتمته ، وكنته إذا سترته بثوب أو نحوه (وَأَكْنِ) هذا الاستدراك من قوله « فيما عرضتم به » و (سِرًّا) مفعول به لأنه بمعنى النكاح : أي لاتواعدوهن نكاحاً ، وقيل هو مصدر في موضع الحال تقديره : مستخفين بذلك ؛ والمفعول محذوف تقديره : لاتواعدوهن النكاح سرا ، ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف : أي مواعدة سرا ، وقيل التقدير في سر فيكون ظرفاً (إِلَّا أَنْ تَقُولُوا) في موضع نصب على الاستثناء من المفعول ، وهو منقطع ، وقيل متصل (وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ) أي على عقدة (النَّكَاحِ) وقيل تعزموا بمعنى تنووا ؛ وهذا يتعدى بنفسه فيعمل عمله ، وقيل تعزموا بمعنى تعقدوا ؛ فتكون عقدة النكاح مصدراً ، والعقدة بمعنى العقد فيكون المصدر مضافاً إلى المفعول .

قوله تعالى (مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ) ما مصدرية ، والزمان معها محذوف تقديره : في زمن ترك مسهن ، وقيل ما شرطية : أي إن لم تمسوهن ، ويقرأ « تمسوهن » بفتح التاء من غير ألف ، على أن الفعل للرجال ؛ ويقرأ « تماسوهن » بضم التاء والألف بعد الميم ، وهو من باب المفاعلة ، فيجوز أن يكون في معنى القراءة الأولى ، يجوز أن يكون على نسبة الفعل إلى الرجال والنساء كالجامعة والمباشرة ، لأن الفعل من الرجل والتسكين من المرأة والاستدعاء منها أيضاً ؛ ومن هنا سميت زانية (فَرِيضَةً) يجوز أن تكون مصدراً ؛ وأن تكون مفعولاً به ، وهو الجيد ، وفعيلة هنا بمعنى مفعولة ، والموصوف محذوف تقديره : متعة مفروضة (وَمَسَّعُوهُنَّ) معطوف على فعل محذوف تقديره : فطلقوهن ومتعوهن (عَلَى الْمَوْسَعِ قَدَرُهُ) الجمهور على الرفع ، والجملة في موضع الحال من الفاعل تقديره : بقدر الوسع ، وفي الجملة محذوف تقديره ، على الموسع منكم ، ويجوز أن تكون الجملة مستأنفة لاموضع لها ؛ ويقرأ قدره بالنصب ، وهو مفعول على المعنى ، لأن معنى متعوهن أي ليؤد كل منكم قدر وسعه ؛ وأجود من هذا أن يكون التقدير : فأوجبوا على الموسع قدره ، والقدر والقدر لغتان وقد قرئ بهما ، وقيل القدر بالتسكين الطاقة وبالتحريك المقدار (مَتَاعاً) اسم للمصدر والمصدر التمتع ، واسم المصدر يجري مجراه (حَقًّا) مصدر حق ذلك حقاً ، و (عَلَى) متعلقة بالناصب للمصدر .

قوله تعالى ( وَقَدْ فَتَرَضْتُمْ ) في موضع الحال ( فَتَضَيَّفُ ) أي فعليكم نصف أو فالواجب نصف ، ولو قرئ بالنصب لكان وجهه : فأدوا نصف ما فرضتم ( إِلَّا أَنْ يَعْتَفُونَ ) أن والفعل في موضع نصب ؛ والتقدير : فعليكم نصف ما فرضتم إلا في حال العفو ، وقد سبق مثله في قوله « إِلَّا أَنْ يَخَافَا » بأبسط من هذا ، والنون في يعفون ضمير جماعة النساء ، والواو قبلها لام الكلمة لأن الفعل هنا مثنى ؛ فهو مثل يخرجن ويتعبدن ؛ فأما قولك الرجال يعفون . فهو مثل النساء يعفون في اللفظ ، وهو مخالف له في التقدير ، فالرجال يعفون أصله يعفون مثل يخرجون ، فحذفت الواو التي هي لام وبقيت واو الضمير ، والنون علامة الرفع ، وفي قولك النساء يعفون لم ي حذف منه شيء على ما بينا ( وَأَنْ تَعْتَفُوا ) مبتدأ ، و ( أَقْرَبُ ) خبره ، و ( لِلتَّقْوَى ) متعلق بأقرب ، ويجوز في غير القرآن أقرب من التقوى ؛ وأقرب إلى التقوى ، إلا أن اللام هنا تدل على معنى غير معنى إلى وغير معنى من ؛ فعنى اللام العفو أقرب من أجل التقوى ، فاللام تدل على علة قرب العفو ، وإذا قلت أقرب إلى التقوى كان المعنى مقارب التقوى ، كما تقول : أنت أقرب إلى ، وأقرب من التقوى يقتضي أن يكون العفو والتقوى قريبين ، ولكن العفو أشد قربا من التقوى ، وليس معنى الآية على هذا بل على معنى اللام ، وتاء التقوى مبدلة من واو ووارها مبدلة من ياء لأنه من وقيت ( وَلَا تَنَسَوُا الْفَضْلَ ) في « ولوتنسوا » من القراءات ووجهها ما ذكرناه في اشتروا الضلالة ( بَيِّنْكُمْ ) ظرف لتنسوا أو حال من الفضل ، وقرئ « وَلَا تَنَاسُوا الْفَضْلَ » على باب المفاعلة ، وهو بمعنى المتاركة لا بمعنى السهو .

قوله تعالى ( حَافِظُوا ) يجوز أن يكون من المفاعلة الواقعة من واحد ، كما قبلت اللص وعافاه الله ، وأن يكون من المفاعلة الواقعة من اثنين ، ويكون وجوب تكرير الحفظ جاريا مجرى الفاعلين ، إذ كان الوجوب حاثا على الفعل ، فكأنه شريك الفاعل الحافظ ، كما قالوا في قوله « وإذ واعدنا موسى » فالوعد كان من الله والقبول من موسى ، وجعل القبول كالوعد ، وفي حافظوا معنى لا يوجد في احفظوا ، وهو تكرير الحفظ ( الصَّلَاةِ الْوُسْطَى ) خصت بالذكر وإن دخلت في الصلوات تفضيلا لها والوسطى فعل من الوسط ( لِلَّهِ ) يجوز أن تتعلق اللام بقوموا ، وإن شئت ( بِقَاتِنِينَ ) .

قوله تعالى ( فَتَرَجَّلَا ) حال من المخذوف تقديره : فصلوا رجالا أو فقوموا رجالا ، ورجالا جمع راجل كصاحب وصحاب ، وفيه جموع كثيرة ليس هذا موضع



ذكرها (كَمَا عَلَّمَكُم) في موضع نصب : أى ذكرنا مثل ما علمكم ، وقد سبق مثله في قوله « كما أرسلنا » وفي قوله « واذكروه كما هداكم » .

قوله تعالى (وَالَّذِينَ يَتُوفَوْنَ مِنكُمْ) الذين مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : يوصون وصية ، هذا على قراءة من نصب (وَصِيَّةً) ومن رفع الوصية فالتقدير : وعليهم وصية ، وعليهم المقدرة خبر لوصية ، و (لَأَزْوَاجِهِمْ) نعت للوصية وقيل هو خبر الوصية ، وعليهم خبر ثان أو تبين ؛ وقيل الذين فاعل فعل محذوف تقديره : ليوص الذين يتوفون وصية ، وهذا على قراءة من نصب وصية (مَتَاعًا إِلَى الْخَوَلِ) مصدر ، لأن الوصية دلت على يوصون ، ويوصون بمعنى يمتعون ؛ ويجوز أن يكون بدلًا من الوصية على قراءة من نصبها أو صفة الوصية ، وإلى الخول متعلق بمتاع أو صفة له ؛ وقيل متاعا حال : أى متمتعين أو ذوى متاع (غَيْرَ إِخْرَاجٍ) غير هنا تنتصب انتصاب المصدر عند الأخفش تقديره : لإخراجا . وقال غيره : هو حال . وقيل هو صفة متاع ؛ وقيل التقدير : من غير إخراج . قوله تعالى (وَالْمُطَلَقَاتِ مَتَاعٌ) ابتداء وخبر و (حَقًّا) مصدر وقد ذكر مثله قبل .

قوله تعالى (كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ) قد ذكر في آية الصيام .

قوله تعالى (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ) الأصل في ترى ترى ، مثل ترى ، إلا أن العرب اتفقوا على حذف الهمزة في المستقبل تخفيفا ، ولا يقاس عليه ، وربما جاء في ضرورة الشعر على أصله ، ولما حذفت الهمزة بقى آخر الفعل ألفا فحذفت في الجزم والألف متقلبة عن ياء ، فأما في الماضي فلا تحذف الهمزة ، وإنما عداه هنا بإلى ، لأن معناه ألم ينته علمك إلى كذا ، والرؤية هنا بمعنى العلم ، والهمزة في ألم استفهام ، والاستفهام إذا دخل على النفي صار إيجابا ، وتقريرا ولا يبقى الاستفهام ولا النفي في المعنى (أَمْ أَحْيَاهُمْ) معطوف على فعل محذوف تقديره : فأتوا ثم أحياهم ؛ وقيل معنى الأمر هنا الخبر ، لأن قوله « فقال لهم الله موتوا » أى فأماهم فكان العطف على المعنى . وألف أحيا متقلبة عن ياء .

قوله تعالى (وَقَاتِلُوا) المعطوف عليه محذوف تقديره : فأطيعوا وقاتلوا ، أو فلا تحذروا الموت كما حذره من قبلهم ولم ينفعهم الحذر .

قوله تعالى (مَنْ ذَا الَّذِي) من استفهام في موضع رفع بالابتداء ، وذا خبره والذي نعت لذا أو بدل منه ، و (يُقَرِّضُ) صلة الذى ، ولا يجوز أن تكون من

وإذا بمنزلة اسم واحد، كما كانت «ماذا» ، لأن «ما» أشد إبهاما من «من» إذا كانت من لمن يعقل ، ومثله «من ذا الذي يشفع عنده» والقرض اسم للمصدر ، والمصدر على الحقيقة الإقراض ، ويجوز أن يكون القرض هنا بمعنى المقرض ، كالحلق بمعنى المخلوق ، فيكون مفعولا به ، و (حَسَنًا) يجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف تقديره : من ذا الذي يقرض الله مالا إقراضا حسنا ؛ ويجوز أن يكون صفة للمال ، ويكون بمعنى الطيب أو الكثير (فَيُضَاعَفُهُ) يقرأ بالرفع عطفا على يقرض ، أو على الاستئناف : أى فالله يضاعفه ، ويقرأ بالنصب . وفيه وجهان : أحدهما أن يكون معطوفا على مصدر يقرض فى المعنى ، ولا يصح ذلك إلا بإضمار أن ليصير مصدرا معطوفا على مصدر تقديره : من ذا الذى يكون منه قرض فضاعفه من الله . والوجه الثانى أن يكون جواب الاستفهام على المعنى ، لأن المستفهم عنه وإن كان المقرض فى اللفظ فهو عن الإقراض فى المعنى ، فكأنه قال : أيقرض الله أحد فيضاعفه ؛ ولا يجوز أن يكون جواب الاستفهام على اللفظ ، لأن المستفهم عنه فى اللفظ المقرض لا القرض .

فإن قيل : لم لا يعطف على المصدر الذى هو قرضا كما يعطف الفعل على المصدر بإضمار أن مثل قول الشاعر : «لَتَلْبَسُ عَبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي» قيل لا يصح هذا لوجهين : أحدهما أن قرضا هنا مصدر مؤكد ، والمصدر المؤكد لا يقدر بأن والفعل ؛ والثانى أن عطفه عليه يوجب أن يكون معمولا ليقرض ، ولا يصح هذا فى المعنى لأن المضاعفة ليست مقرضة ؛ وإنما هى فعل من الله ؛ ويقرأ بضغفه بالتشديد من غير ألف وبالتخفيف مع الألف ، ومعناها واحد ، ويمكن أن يكون التشديد للتكثير ، ويضاعف من باب المفاعلة الواقعة من واحد كما ذكرنا فى حافظوا ، و (أَضْعَافًا) جمع ضعف ، والضعف هو العين وليس بالمصدر ، والمصدر الإضعاف أو المضاعفة ، فعلى هذا يجوز أن يكون حالا من الهاء ، فى يضاعفه ويجوز أن يكون مفعولا ثانيا على المعنى ، لأن معنى يضاعفه يصيره أضعافا ، ويجوز أن يكون جمع ضعف ، والضعف اسم وقع موقع المصدر كالعطاء ، فإنه اسم للمعطى ؛ وقد استعمل بمعنى الإعطاء ؛ قال القطامي :

أَكْفُرْ أَبْعَدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرَّثَاعَا

فيكون انتصاب أضعافا على المصدر ، فإن قيل : فكيف جمع ؟ قيل : لاختلاف جهات التضعيف بحسب اختلاف الإخلاص ، ومقدار المقرض ، واختلاف أنواع

الجزء (وَيَبْصُرُ) يقرأ بالسين وهو الأصل ، وبالضاد على إبدالها من السين لتجانس الطاء في الاستعلاء .  
قوله تعالى (مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ) من تتعلّق بمحذوف لأنها حال : أي كانوا من بني إسرائيل ، و (مِنْ بَنِي) متعلّق بالجار الأول ، أو بما يتعلّق به الأول ، والتقدير : من بعد موت موسى ، و (إِذْ) بدل من بعد لأنهما زمانان (تُقَاتِلُ) الجمهور على النون ، والجزم على جواب الأمر ، وقد قرئ بالرفع في الشاذ على الاستناف ، وقرئ بالياء والرفع على أنه صفة للملك ، وقرئ بالياء والجزم أيضا على الجواب : ومثله «فذهب لي من لذكك وليّا يرثني» بالرفع والجزم (عَسَيْتُمْ) الجمهور على فتح السين : لأنه على فعل ، تقول عسى مثل رمى . ويقرأ بكسرها وهي لغة ، والفعل منها عسى مثل خشى ، واسم الفاعل عسى مثل عم . حكاه ابن الأعرابي وخبر عسى (أَنْ لَا تُقَاتِلُوا) والشرط معترض بينهما (وَمَا لَنَا) ما استفهام في موضع رفع بالابتداء . ولنا الخبر ، ودخلت الواو لتدل على ربط هذا الكلام بما قبله ولو حذف لجاز أن يكون منقطعا عنه ، وهو استفهام في اللفظ وإنكار في المعنى (أَنْ لَا تُقَاتِلُ) تقديره : في أن لا تقاتل . أي في ترك القتال ، فتتعلّق «في» بالاستفهام أو بنفس الجاز . فيكون أن لا تقاتل في موضع نصب عند سيوويه وجوز عند الخليل ، وقال الأخفش : أن زائدة ، والجملة حال تقديره : وما لنا غير مقاتلين مثل قوله «مالك لا تأمنا» : وقد أعمل إن وهي زائدة (وَلَقَدْ أَخْرَجْنَا) جملة في موضع الحال ، والعامل لقاتل (وَأَبْنَيْنَا) معطوف على ديارنا ، وفيه حذف مضاف تقديره ومن بين أبنائنا .

قوله تعالى (طَالُوتَ) هو اسم أعجمي معروفة . فلذلك لم ينصرف وليس يشتق من الطول ، كما أن إسحاق ليس يشتق من السحق ، وإنما هي ألفاظ تقارب ألفاظ العربية و (مَلِكًا) حال ، و (أَنْ) بمعنى أين أو بمعنى كيف : وموضعها نصب على الحال من الملك ، والعامل فيها (يَكُونُ) ولا يعمل فيها واحد من الظرفين لأنه عامل معنوي ، فلا يتقدم الحال عليه : ويكون يجوز أن تكون الناقصة فيكون الخبر (لَهُ) و (عَلَيْنَا) حال من الملك ، والعامل فيه يكون أو الخبر ، ويجوز أن يكون الخبر علينا وله حال ، ويجوز أن تكون الناقصة فيكون له متعلقا بكون علينا حال ، والعامل فيه فيكون (وَنَحْنُ أَحَقُّ) في موضع الحال ، والياء ومن يتعلقان بأحق . وأصل السعة وسعة فتفتح الواو ، وحذفها في الأصل الكسر ، وإنما حذف في المصدر لما حذف

في المستقبل ، وأصلها في المستقبل الكسر ، وهو قولك يسع ، وأولا ذلك لم تحذف كما لم تحذف في يوجل ويوجل ؛ وإنما فتحت من أجل حرف الحلق ، فالفتحة عارضة فأجرى عليها حكم الكسرة ، ثم جعلت في المصدر مفتوحة لتوافق الفعل ، وبذلك على ذلك أن قولك وعد يعد مصدره عدة بالكسر لما أخرج على أصله ، و ( مِنْ الْمَسَالِ ) نعت للسعة ( فِي الْعِلْمِ ) يجوز أن يكون نعتا للبسطة ؛ وأن يكون متعلقا بها ، و ( واسع ) قيل هو على معنى النسب : أى هو ذو سعة ، وقبل جاء على حذف الزائد ، والأصل أو سع فهو موسع ، وقيل هو فاعل وسع ، فالتقدير على هذا واسع الحلم ، لأنك تقول : وسعنا حلمه .

قوله تعالى ( أَنْ يَأْتِيَكُمُ ) خبر إن والتاء في ( التَّائِبُونَ ) أصل ووزنه فاعول ولا يعرف له اشتقاق ، وفيه لغة أخرى التابوه بالهاء ؛ وقد قرئ به شاذاً ، فيجوز أن يكونا لغتين ، وأن تكون الهاء بدلا من التاء .

فإن قيل : لم لا يكون فعلوتا من تاب يتوب ؟ قيل المعنى لا يساعده ، وإنما يشتق إذا صح المعنى ( فِيهِ سَكِينَةٌ ) الجملة في موضع الحال ، وكذلك « تحمله الملائكة » و ( مِنْ رَبِّكُمْ ) نعت للسكينة ، و ( مِمَّا تَرَكَ ) نعت لبقية وأصل بقية ببقية ولام الكلمة ياء ولا حجة في بقى لانكسار ما قبلها ، ألا ترى أن شق أصلها واو . قوله تعالى ( بِالْجُنُودِ ) : في موضع الحال أى فصل ، ومعها الجنود والياء في ( مُبْتَليكم ) بدل من واو لأنه من بلاه يبلوه ، و ( يَنْهَرِ ) بفتح الهاء وإسكانها لغتان ، والمشهور في القراءة فتحها . وقرأ حميد بن قيس بإسكانها ، وأصل النهر والنهار الاتساع ، ومنه أنهر الدم ( إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ ) استثناء من الجنس وموضعه نصب ، وأنت بالخيار إن شئت جعلته استثناء من « مَنْ » الأولى ، وإن شئت من « مَنْ » الثانية ، واغترف متعد ، و ( غَرْفَةً ) بفتح الغين وضمها وقد قرئ بهما ، وهما لغتان . وعلى هذا يحتمل أن تكون الغرفة مصدرا وأن تكون المعروف ؛ وقيل الغرفة بالفتح المرة الواحدة ، وبالضم قدر ما تحمله اليد . و ( بِسِدِّهِ ) بتعلق باغترف ، ويجوز أن يكون نعتا للغرفة فيتعلق بالمخدوف ( إِلَّا قَلِيلًا ) منصوب على الاستثناء من الموجب ، وقد قرئ في الشاذ بالرفع ، وقد ذكرنا وجهه في قوله تعالى « ثم توليتم إلا قليلا منكم » وعين الطاقة واو ، لأنه من الطوق وهو القدرة ، تقول طوقته الأمر ، وخبر لا ( لَسْنَا ) ولا يجوز أن تعمل في ( الْيَوْمَ ) ولا في ( بِجَالُوتَ ) الطاقة ، إذ لو كان كذلك لنونت ، بل العامل فيهما

الاستقرار ؛ ويجوز أن يكون الخبر مجالوت فيتعلق بمحذوف ، ولنا تبين أو صفة لظافة ، واليوم يعمل فيه الاستقرار ، وجالوت مثل طالوت ( كَسِمُ مِنْ فِئَةٍ ) كم هنا خبر ، وموضع رفع بالابتداء ، و ( غَلَبَتْ ) خبرها ومن زائدة ؛ ويجوز أن تكون في موضع رفع صفة لكم : كما تقول : عندي مائة من درهم ودينار ، وأصل فئة فئة لأنه من فاء بئى إذا رجع ، فالحذوف عنها ، وقيل أصلها فيوة ، لأنها من فأوت رأسه إذا كسرتة . فالفئة قطعة من الناس ( بِإِذْنِ اللَّهِ ) في موضع نصب على الحال ، والتقدير : بإذن الله لهم ، وإن شئت جعلتها مفعولا به .

قوله تعالى ( لِحَالُوتَ ) تتعلق اللام ببرزوا ؛ ويجوز أن تكون حالا : أى برزوا قاصدين لجالوت .

قوله تعالى ( فَتَهْزِمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ ) هو حال أو مفعول به .  
قوله تعالى ( وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ ) يقرأ بفتح الدال من غير ألف ، وهو مصدر مضاف إلى الفاعل و ( النَّاسَ ) مفعوله ، و ( بَعْضَهُمْ ) بدل من الناس بدل بعض من كل . ويقرأ دفاع بكسر الدال وبالألف ، فيحتمل أن يكون مصدر دفعت أيضا ؛ ويجوز أن يكون مصدر دافعت ( بِبَعْضِهِمْ ) هو المفعول الثانى يتعدى إليه الفعل بحرف الجر .

قوله تعالى ( تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ ) تلك مبتدأ ، وآيات الله الخبر ، و ( تَتْلُوها ) يجوز أن يكون حالا من الآيات ، والفاعل فيها معنى الإشارة ؛ ويجوز أن يكون مستأنفا ، و ( بِالْحَقِّ ) يجوز أن يكون مفعولا به ، وأن يكون حالا من ضمير الآيات المنصوب : أى ملتبسة بالحق ؛ ويجوز أن يكون حالا من الفاعل : أى ومعنا الحق ؛ ويجوز أن يكون حالا من الكاف : أى ومعك الحق .

قوله تعالى ( تِلْكَ الرُّسُلُ ) مبتدأ وخبر . و ( فَتَضَلَّنا ) حال من الرسل ، ويجوز أن يكون الرسل نعتا أو عطف بيان ، وفضلنا الخبر ( مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ ) يجوز أن يكون مستأنفا لا موضع له ، ويجوز أن يكون بدلا من موضع فضلنا ، ويقرأ « كلم الله » بالنصب ، ويقرأ « كلم الله » . و ( دَرَجَاتِ ) حال من بعضهم : أى ذات درجات ، وقيل درجات مصدر في موضع الحال ؛ وقيل انتصابه على المصدر لأن الدرجة بمعنى الرفع ، فكأنه قال : ورفعنا بعضهم درجات ؛ وقيل التقدير : على درجات أو في درجات أو إلى درجات . فلما حذف حرف الجر وصل الفعل بنفسه ( مِنْ بَعْدِهِمْ ) ما جاء بعدهم ؛ ويجوز أن تكون بدلا من بعدهم بإعادة حرف الجر ، ويجوز أن تكون

من الثانية تتعلق باقتتل ، والضمير الأول يرجع إلى الرسل ، والضمير في جاءتهم يرجع إلى الأمم (وَلَسْكَينَ) استدراك لما دل الكلام عليه ، لأن اقتتلهم كان عن اختلافهم. ثم بين الاختلاف بقوله (فَإِنْهُمْ مِّنْ آمَنٍ وَمِنْهُمْ مَّنْ كَفَرَ) والتقدير فاقتتلوا (وَلَسْكَينَ) الله يَفْعَلُ ما يُرِيدُ استدراك على المعنى أيضا، لأن المعنى : ولو شاء الله لمنعهم ، ولكن الله يفعل ما يريد ، وقد أراد أن لا يمنعهم ، أو أراد اختلافهم واقتتلهم ،

قوله تعالى (أَنْتِفِقُوا) مفعوله محذوف : أى شيئا (مِمَّا) و «ما» بمعنى الذى ، والعائد محذوف : أى رزقنا كموه (لَا بَيْعٌ فِيهِ) فى موضع رفع صفة ليوم (وَلَا خُلَّةٌ) أى فيه (وَلَا شَفَاعَةٌ) أى فيه ، ويقرأ بالرفع والتنوين ، وقد مضى تعليقه فى قوله « فلا رفث » .

قوله تعالى (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) مبتدأ وخبر ، وقد ذكرنا موضع هو فى قوله « وإلحكم إله واحد » (الْحَيُّ الْقَيُّومُ) يجوز أن يكون خبرا ثانيا ، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف : أى هو ، وأن يكون مبتدأ والخبر لا تأخذه ، وأن يكون بدلا من هو ، وأن يكون بدلا من لا إله ، والقيوم فيقول من قام يقوم ، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمتا ، ولا يجوز أن يكون فعولا من هذا ، لأنه لو كان كذلك لكان قووما بالواو ، لأن العين المضاعفة أبدا من جنس العين الأصلية مثل : سبوح و قدوس ، ومثل : ضراب وقتال ، فالزائد من جنس العين ، فلما جاءت الياء دل أنه فيقول ؛ ويقرأ القيم على فيغل ، مثل سيد وميت ؛ ويقرأ القيام على فيعال ، مثل يطار ؛ وقد قرئ فى الشاذ القائم مثل قوله « قائما بالقسط » وقرئ فى الشاذ أيضا « الحى القيوم » بالنصب على إضمار أعنى ، وعين الحى ولامه ياء ان ، وله موضع يشيع القول فيه (لا تأخذه) يجوز أن يكون مستأنفا ، ويجوز أن يكون له موضع ، وفى ذلك وجوه : أحدها أن يكون خبرا آخر لله أو خبرا للحى ؛ ويجوز أن يكون فى موضع الحال من الضمير فى القيوم : أى يقوم بأمر الخلق غير غافل . وأصل السنة وسنة ، والفعل منه وسن يسن ، مثل وعد يعد ، فلما حذفت الواو فى الفعل حذفت فى المصدر (وَلَا نَوْمٌ) لازائدة للتوكيد ، وفائدتها أنها لو حذفت لا تحمل الكلام أن يكون لا تأخذه سنة ولا نوم فى حال واحدة ، فإذا قال ولا نوم نفاهما على كل حال (لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ) يجوز أن يكون خبرا آخر لما تقدم ، وأن يكون مستأنفا (مَنْ ذَا الَّذِي) قد ذكر

في قوله تعالى « من ذا الذي يقرض الله » ، و (عِندَهُ) ظرف ليشفع ، وقيل يجوز أن يكون حالا من الضمير في يشفع ، وهو ضعيف في المعنى لأن المعنى يشفع إليه ، وقيل يل الحال أقوى ، لأنه إذا لم يشفع من هو عنده وقريب منه فشفاعته غيره أبعد (إلا بإذنيه) في موضع الحال ، والتقدير : لا أحد يشفع عنده إلا مأذونا له ، أو إلا ومعه إذن ، أو إلا في حال الإذن . ويجوز أن يكون مفعولا به : أي بإذنه يشفعون كما تقول : ضرب بسيفه : أي هو آلة الضرب ، و (يَعْلَمُ) يجوز أن يكون خبرا آخر ، وأن يكون مستأنفا (مِنْ عِلْمِهِ) أي معلومه لأنه قال . إلا بما شاء ، وعلمه الذي هو صفة له لا يحاط به ولا بشئ منه ، ولهذا قال « ولا يحيطون به علما » (إلا بما شاء) بدل من شيء ، كما تقول : ما مرت بأحد إلا يزيد (وَسِعَ كُرْسِيُّهُ) الجمهور على فتح الواو وكسر السين على أنه فعل والكرسى فاعله ، وقرأ بسكون السين على تخفيف الكسرة كعلم في علم ، وقرأ بفتح الواو وسكون السين ورفع العين وكسريه بالجر (السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) بالرفع على أنه مبتدأ وخبر ، والكرسى فعلى من الكرسي وهو الجمع ، والفصيح فيه ضم الكاف ، ويجوز كسرها للإتياع (وَلَا يَتَوَدُّهُ) الجمهور على تحقيق الهمزة على الأصل ، وقرأ بحذف الهمزة كما حذف همزة أناس ، وقرأ بواو مضمومة مكان الهمزة على الإبدال و (الْعَلِيِّ) فعيل وأصله عليو ؛ لأنه من علا يعلو .

قوله تعالى (قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ) الجمهور على إدغام اللال في التاء لأنها من خرجها ، وتحويل اللال إلى التاء أولى لأن اللال شديدة والتاء مهموسة ، والمهموس أخف ؛ وقرأ بالإظهار وهو ضعيف لما ذكرنا ، والرشد بضم الراء وسكون الشين هو المشهور ، وهو مصدر من رشد بفتح الشين يرشد بضمها ؛ وقرأ بفتح الراء والشين ، وفعله رشد يرشد مثل علم يعلم (مِنْ الْغَىِّ) في موضع نصب على أنه مفعول ، وأصل الغي غوى ، لأنه من غوى يغوى ، فقلبت الواو ياء لسكونها وسبقها ثم أدغمت ، و (الطَّاغُوتِ) يذكر ويؤنث ، ويستعمل بلفظ واحد في الجمع والتوحيد والتذكير والتأنيث ، ومنه قوله « والذين اجتنبوا الطَّاغُوتِ أن يعبدوها » وأصله طغيوت لأنه من طغيت تطفئ ؛ ويجوز أن يكون من الواو ، لأنه يقال فيه يطفئ أيضا ، والياء أكثر . وعليه جاء الطغيان ، ثم قدمت اللام فجعلت قبل الغين فصار طيغوتا أو طوغوتا ، فلما تحرك الحرف وانفتح ما قبله قلب ألفا ، فوزنه الآن فلعوت ، وهو مصدر في الأصل مثل الملكوت والرهبوت ، (الْوُثْقَى) تأنيث الأوثق مثل الوسطى والأوسط ، وجمعه الوثق مثل الصخر والكبر ، وأما الوُثْقَى

بضميتين فجمع وثيق ( لا انْتَصَامَ كُفَا ) في موضع نصب على الحال من العروة . ويجوز أن يكون حالا من الضمير في الوثقى .

قوله تعالى ( وَالَّذِينَ كَفَرُوا ) مبتدأ ( أُولَئِكَ هُمُ ) مبتدأ ثان ، ( الطَّاغُوتُ ) خبر الثاني ، والثاني وخبره خبر الأول . وقد قرئ الطواغيت على الجمع ، وإنما جمع وهو مصدر لأنه صار اسما لما يعبد من دون الله ( يُخْرِجُونَهُمْ ) مستأنف لاموضع له ؛ ويجوز أن يكون حالا ، والعامل فيه معنى الطواغوت ، وهو نظير ما قال أبو علي في قوله « إنها لظي نزاعة » وسنذكره في موضعه ، فأما ( يُخْرِجُهُمْ ) فيجوز أن يكون خبرا ثانيا ، وأن يكون حالا من الضمير في ولي .

قوله تعالى ( أَنْ آتَاهُ اللَّهُ ) في موضع نصب عند سيبويه وجر عند الخليل ، لأن تقديره : لأن آتاه الله فهو مفعول من أجله : والعامل فيه « حاج » ، والهاء ضمير إبراهيم ، ويجوز أن تكون ضمير الذي ؛ و ( إِذْ ) يجوز أن تكون ظرفا لحاج ، وأن تكون لآتاه ؛ وذكر بعضهم أنه بدل من أن آتاه ، وليس بشيء لأن الظرف غير المصدر ، فلو كان بدلا لكان غلطا ؛ إلا أن تجعل إذ بمعنى أن المصدرية ، وقد جاء ذلك وسيمر بك في القرآن مثله ( أَنَا أُحْيِي ) الاسم اضمزة والنون ، وإنما زيدت الألف عليها في الوقف لبيان حركة النون ، فإذا وصلته بما بعده حذفت الألف للغنية عنها ، وقد قرأ نافع بإثبات الألف في الوصل ، وذلك على إجراء الوصل مجرى الوقف ؛ وقد جاء ذلك في الشعر .

قوله تعالى ( فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي ) دخلت الفاء ليلذانا بتعلق هذا الكلام بما قبله ؛ والمعنى إذا ادعيت الإحياء والإماتة ولم تفهم فالهجة أن الله يأتي بالشمس هذا هو المعنى ، و ( مِنْ الْمَشْرِقِ ) ، و ( مِنْ الْمَغْرِبِ ) متعلقان بالفعل المذكور وليسا حاليين ، وإنما هما لابتداء غاية الإتيان ، ويجوز أن يكونا حالين ؛ ويكون التقدير : مسخرة أو متقادة ( فَبُهِتَ ) على ما لم يسم فاعله ، ويقرأ بفتح الباء وضم الهاء ، وفتح الباء وكسر الهاء وهما لغتان ؛ والفعل فيهما لازم ، ويقرأ بفتحهما فيجوز أن يكون الفاعل ضمير إبراهيم ؛ و ( النَّذِي ) مفعول ، ويجوز أن يكون الذي فاعلا ، ويكون الفعل لازما .

قوله تعالى ( أَوْ كَالَّذِي ) في الكاف وجهان : أحدهما أنها زائدة ، والتقدير : ألم تر إلى الذي حاج أو الذي مر على قرية ؛ وهو مثل قوله « ليس كمثلها » . والثاني



هى غير زائدة وموضعها نصب ، والتقدير : أو رأيت مثل الذى ، ودل على هذا المحذوف قوله « ألم تر إلى الذى حاج » أو للتفصيل أو للتخيير في التعجب بحال أى القبيلتين شاء ، وقد ذكر ذلك فى قوله « أو كصيب » وغيره : وأصل القرية من قرىبت الماء إذا جمعت ، فالقرية مجتمع الناس ( وهى خاوية ) فى موضع جر صفة للقرية ( على عروشها ) يتعلق بخاوية ، لأن معناه واقعة على ستوفها ، وقيل هو بدل من القرية تقديره : مر على قرية على عروشها : أى مر على عروش القرية ، وأعاد حرف الجر مع البدل ، ويجوز أن يكون على عروشها على هذا التول صفة للقرية ، لا بدلا تقديره : على قرية ساقطة على عروشها ، فعلى هذا يجوز أن يكون وهى خاوية حالا من العروش ، وأن يكون حالا من القرية لأنها قد وصفت . وأن يكون حالا من هاء المضاف إليه ، والعامل معنى الإضافة ، وهو ضعيف مع جوازه ( أى ) فى موضع نصب يبحى ، وهى بمعنى متى : فعلى هذا يكون ظرفا ، ويجوز أن يكون بمعنى كيف فيكون موضعها حالا من هذه ، وقد تقدم لما فيه من الاستفهام ( مائة عام ) ظرف لأمانته على المعنى ، لأن المعنى أثبت مائة عام ، ولا يجوز أن يكون ظرفا على الظاهر لأن الإمانة تقع فى أدنى زمان : ويجوز أن يكون ظرفا للفعل محذوف تقديره : فأمانته قلبت مائة عام ، وبدل على ذلك قوله « كم لبثت » ثم قال « بل لبثت مائة عام » ( كم ) ظرف للبت ( لم يتسنه ) اثناء زائدة فى الوقف ، وأصل الفعل على هذا فيه وجهان : أحدهما هو يتسن من قوله « حأ مسنون » فلما اجتمعت ثلاث نونات قلبت الأخيرة ياء كما قلبت فى تظنيت ثم أبدلت الياء ألفا ثم حذفتم للجزم . والثانى أن يكون أصل الألف واوا من قولك : أسنى يسنى إذا مضت عليه السنون ، وأصل سنة سنة لقولهم سنوات ، ويجوز أن تكون اثناء أصلا ، ويكون اشتقاقه من السنة ، وأصلها سنة لقولهم سنه ، وعاملته مسانبة : فعلى هذا تثبت اثناء وصلا ووقفا ، وعلى الأول تثبت فى الوقف دون الوصل ، ومن أثبتها فى الوصل أجراه بحرى الوقف .

فإن قيل : ما فاعل يتسنى ؟ قيل : يحتمل أن يكون ضمير الطعام والشراب لاحتياج كل واحد منهما إلى الآخر بمنزلة شيء واحد ، فلهذا أفرد الضمير فى الفعل ، ويحتمل أن يكون جعل الضمير لذلك ، وذلك يكفى به عن الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد ، ويحتمل أن يكون الضمير للشراب لأنه أقرب إليه ، وإذا لم يتغير

الشراب مع سرعة التغير إليه فأن لا يتغير الطعام أولى ، ويجوز أن يكون أفرد في موضع التثنية ، كما قال الشاعر :

فكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبَّ قَرَنُفُلٍ أَوْ سُنْبُلٍ كُحِّلَتْ بِهِ فَانْهَلَتْ  
(وَأَلَيْتُ جَعْلَكَ) معطوف على فعل محذوف تقديره ، أريناك ذلك لتعلم قدر قدرتنا ولنجعلك ، وقيل الواو زائدة ؛ وقيل التقدير : ولنجعلك فعلنا ذلك (كَيْفَ نَنْشُرُهَا) في موضع الحال من العظام والعامل في كيف نشرها ، ولا يجوز أن تعمل فيها انظر ، لأن الاستنهام لا يعمل فيه ما قبله ، ولكن كيف ونشرها جميعا حال من العظام ، والعامل فيها انظر ، تقديره : انظر إلى العظام بحياة . ونشرها يقرأ بفتح النون وضم الشين وماضيه نشر . وفيه وجهان : أحدهما أن يكون مطاوع أنشر الله الميت فنشر ، ويكون نشر على هذا بمعنى أنشر ، فاللازم والمتعدي بلفظ واحد والثاني أن يكون من النشر الذي هو ضد الطي : أي يبسطها بالإحياء ، ويقرأ بضم النون وكسر الشين : أي نحيتها ، وهو مثل قوله « إذا شاء أنشره » . ويقرأ بالزاي أي نرفعها ، وهو من النشر : وهو المرتفع من الأرض ، وفيها على هذا قراءتان : ضم النون وكسر الشين من أنشرته ، وفتح النون وضم الشين وماضيه نشرته ، وهما لغتان و (لَحْمًا) مفعول ثان (قَالَ أَعْلَمُ) يقرأ بفتح الهمزة واللام على أنه أخبر عن نفسه ، ويقرأ بوصل الهمزة على الأمر وفاعل قال « الله » وقيل فاعله عزيز ، وأمر نفسه كما يأمر المخاطب كما تقول لنفسك : اعلم يا عبد الله ، وهذا يسمى التجريد ؛ وقرئ بقطع الهمزة وفتحها وكسر اللام ، والمعنى : أعلم الناس .

قوله تعالى (وَإِذْ قَالَ الْعَادِلُ فِي إِذْ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : اذْكَرْ فَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ لَا ظَرْفَ ، وَ (أَرْنِي) يقرأ بسكون الراء ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي قَوْلِهِ « وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا » (كَيْفَ نَحْيِي) الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ بِأَرْنِي : أَيْ أَرْنِي كَيْفِيَّةَ إِحْيَاءِ الْمَوْتَى ، فَكَيْفَ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ بِتَحْيِي (لِيُطْمِئِنُّ) اللَّامُ مُتَعَاقَّةٌ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ . سَأَلْنَاكَ لِيُطْمِئِنُّ ، وَالْهَمْزَةُ فِي يُطْمِئِنُّ أَصْلٌ ، وَوزنه يَفْعَلُ ، وَلِذَلِكَ جَاءَ « فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ » مِثْلَ اقْشَعِرْتُمْ (مِنْ الطَّيْرِ) صِفَةً لِأَرْبَعَةٍ . وَإِنْ شِئْتَ عُلِقَتْهَا بِخَدِّ ، وَأَصْلُ الطَّيْرِ مَصْدَرٌ طَارَ يَطِيرُ طَيْراً مِثْلَ بَاعٍ يَبِيعُ بَيْعاً ، ثُمَّ سُمِيَ الْجَنَسُ بِالْمَصْدَرِ ؛ وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ طَيْراً مِثْلَ سَيْدٍ ، ثُمَّ خَفِفتْ كَمَا خَفِفتْ سَيْدٌ ؛ وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعاً مِثْلَ تَاجِرٍ وَتَجَرٍ ، وَالطَّيْرُ وَقَعَ عَلَى الْجَنَسِ وَالْوَاحِدُ طَائِرٌ (فَصَصْرُهُنَّ) يقرأ بضم الصاد وتخفيف الراء وبكسر الصاد وتخفيف الراء . وَلَهُمَا مَعْنِيَانِ : أَحَدُهُمَا أَمْلَهُنَّ ، يُقَالُ

صاره يصوره ويصيره إذا أماله ، فعلى هذا تتعلق إلى بالفعل ، وفي الكلام محذوف تقديره : أملهن إليك ثم قطعهن . والمعنى الثاني أن يصوره ويصيره بمعنى يقطعه ، فعلى هذا في الكلام محذوف يتعلق به إلى : أى فقطعهن بعد أن تميلهن إليك ، والأجود عندي أن تكون إليك حالا من المفعول المضمر تقديره فقطعهن مقربة إليك أو مماله ونحو ذلك ؛ ويقرأ بضم الصاد وتشديد الراء ، ثم منهم من يضمها ، ومنهم من يفتحها ، ومنهم من يكسرها مثل مدهن ، فالضم على الإتيان ، والفتح للتخفيف ، والكسر على أصل التقاء الساكنين ، والمعنى في الجميع من صره يصره إذا جمعه ( مِنْهُنَّ ) في موضع نصب على الحال من ( جُزْءٌ ) وأصله صفة للنكرة قدم عليها فصار حالا ؛ ويجوز أن يكون مفعولا لأجعل ، وفي الجزء لغتان : ضم الزاي ، وتسكينها ، وقد قرئ بهما ، وفيه لغة ثالثة كسر الجيم ، ولم أعلم أحدا قرأ به ؛ وقرئ بتشديد الزاي من غير همزة . والوجه فيه أنه نوى الوقف عليه ، فحذف الهمزة بعد أن ألغى حركتها على الزاي ثم شدد الزاي ، كما تقول في الوقف : هذا فرح ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف ، و ( يَأْتِيَنَّكَ ) جواب الأمر و ( سَعَيًا ) مصدر في موضع الحال : أى ساعيات ؛ ويجوز أن يكون مصدرا مؤكدا ، لأن السعي والإتيان متقاربان ، فكانه قال : يَأْتِيَنَّكَ إِنْيَانَا .

قوله تعالى ( مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ) في الكلام حذف مضاف تقديره : مثل إنفاق الذين ينفقون ، أو مثل نفقة الذين ينفقون ، ومثل مبتدأ ، و ( كَثَلٌ حَبَّةٌ ) خبره ، وإنما قدر المحذوف لأن الذين ينفقون لا يشبهون بالحبة : بل إنفاقهم أو نفقتهم ( أُنْبِتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ ) الجملة في موضع جر صفة لحبة ( في كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ ) ابتداء وخبر في موضع جر صفة لسنابل ؛ ويجوز أن يرفع مائة حبة بالجار ، لأنه قد اعتمد لما وقع صفة ؛ ويجوز أن تكون الجملة صفة لسبع كقولك : رأيت سبعة رجال أحرار وأحرارا ، ويقرأ في الشاذ مائة بالنصب بدلا من سبع ، أو بفعل محذوف تقديره : أخرجت . والنون في سنبل زائدة ، وأصله من أسبل ؛ وقيل هي أصل ، والأصل في مائة مئة ، يقال : أمأت الدراهم إذا صارت مائة ثم حذفت اللام تخفيفا كما حذفت لام يد .

قوله تعالى ( الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ) مبتدأ ، والخبر ( لَهُمْ أَجْرُهُمْ ) ، ولام الأذى ياء ، يقال : أذى ياذى أذى مثل نصب ينصب نصبا .

قوله تعالى (قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ) مبتدأ (وَمَغْفِرَةٌ) معطوف عليه ، والتقدير : وسبب مغفرة ، لأن المغفرة من الله فلا تفاضل بينها وبين فعل عبده ؛ ويجوز أن تكون المغفرة مجاوزة المزكى واحتماله للفقير ، فلا يكون فيه حذف مضاف ، والخبر (خَيْرٌ مِنْ صِدْقَةٍ) و (يَتَّبِعُهَا) صفة لصدقة ؛ وقبل قول معروف مبتدأ خبره محذوف أى أمثل من غيره ، ومغفرة مبتدأ ، وخبر خبره .

قوله تعالى (كَالَّذِي يُنْفِقُ) الكاف في موضع نصب نعتا لمصدر محذوف ، وفي الكلام حذف مضاف تقديره : لإبطالاً كإبطال الذي ينفق ؛ ويجوز أن يكون في موضع الحال من ضمير الفاعلين : أى لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذي ينفق ماله : أى مشبهين الذي يبطل إنفاقه بالرياء ، و (رِثَاءَ النَّاسِ) مفعول من أجله ، ويجوز أن يكون مصدرا في موضع الحال : أى ينفق مراثيا ، والهمزة الأولى في رثاء عين الكلمة لأنه من راءى ، والأخيرة بدل من الياء لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة كالقضاء والدماء ؛ ويجوز تخفيف الهمزة الأولى بأن تقلب ياء فرارا من ثقل الهمزة بعد الكسرة ، وقد قرئ به ، والمصدر هنا مضاف إلى المفعول . ودخلت الفاء في قوله (كَمَثَلِهِ) لربط الجملة بما قبلها . والصفوان جمع صفوانة ، والجيد أن يقال هو جنس لاجمع . ولذلك عاد الضمير إليه بلفظ الأفراد في قوله « عليه تراب » وقيل هو مفرد ، وقيل واحده صفوا وجمع فعل على فعلا ن قليل ، وحكى صفوان بكسر الصاد ، وهو أكثر الجموع ، ويقرأ بفتح الفاء وهو شاذ ، لأن فعلا ن شاذ في الأسماء وإنما يحى في المصادر مثل الغليان والصفات مثل يوم صفوان . و (عَلَيْهِ تَرَابٌ) في موضع جر صفة لصفوان ، ولك أن ترفع ترابا بالجر لأنه قد اعتمد على ما قبله ، وأن ترفعه بالابتداء ، والفاء في (فَأَصَابَهُ) عاطفة على الجار ، لأن تقديره : استقر عليه تراب فأصابه ، وهذا أحد ما يقوى شبه الظرف بالفعل ، والألف في أصاب منقلبة عن واو ، لأنه من صاب يصوب (فَتَرَكَهُ سَلَمًا) هو مثل قوله « وتركهم في ظلمات » وقد ذكر في أول السورة (لَا يَقْدَرُونَ) مستأنف لاموضع له ، وإنما جمع هنا بعد ما أفرد في قوله كالذى وما بعده ، لأن الذى هنا جنس ، فيجوز أن يعود الضمير إليه مفردا وجمعا ، ولا يجوز أن يكون من الذى ، لأنه قد فصل بينهما بقوله « فثله » وما بعده ؛

قوله تعالى (ابْتِغَاءَ) مفعول من أجله (وَتَثْبِيْتًا) معطوف عليه ، ويجوز أن يكونا حالين : أى مبتغين ومثبتين (مِنْ أَنْفُسِهِمْ) يجوز أن يكون من بمعنى اللام :

أى تثبتا لأنفسهم كما تقول : فعلت ذلك كسرا من شهورى ، ويجوز أن تكون على أصلها أى تثبتا صادرا من أنفسهم ، والتثبیت مصدر فعل متعد ، فعلى الوجه الأول يكون من أنفسهم مفعول المصدر ، وعلى الوجه الثانى يكون المفعول محذوفا تقديره : ويثبتون أعمالهم بإخلاص النية : ويجوز أن يكون تثبتا بمعنى ثبت فيكون لازما ، والمصادر قد تختلف ويقع بعضها موقع بعض : ومثله قوله تعالى « وتبلى إياه تبثلا » أى تبثلا . وفى قوله « ومثل الذين ينفقون » حذف تقديره : ومثل نفقة الذين ينفقون لأن المنفق لا يشبه بالجنة ، وإنما تشبه النفقة التى تركز بالجنة التى تثمر . والربوة يضم الراء ويفتحها وكسرهما ثلاث لغات ، وفيها لغة أخرى وبأوة ، وقد قرئ بذلك كله ( أصاآها ) صفة للجنة ، ويجوز أن تكون فى موضع نصب على الحال من الجنة ، لأنها قد وصفت : ويجوز أن تكون حالا من الضمير فى الجار . وقد مع الفعل مقدرة ، ويجوز أن تكون الجملة حصة لربوة ، لأن الجنة بعض الربوة ، والوايل من ويل ، ويقال أويل فهو مويل ، وهى صفة غالبة لا يحتاج معها إلى ذكر الموصوف . وآتت متعد إلى مفعولين : وقد حذف أحدهما : أى أعطت صاحبها ، ويجوز أن يكون متعديا إلى واحد ، لأن معنى آتت أخرجت . وهو من الإثناء وهو الريح : والأكل يسكون الكاف وضمها لغتان ، وقد قرئ جمعا والواحد منه أكلة وهو المأكول . وأضاف الأكل إليها لأنها عمله أو سببه ، و ( ضِعْمَتَيْنِ ) حال : أى مضاعفا ( فطَلَّ ) خبر مبتدأ محذوف تقديره : فالذى يصيبها طل ، أو فالضبيب طأ ، أو قضيبها ، ويجوز أن يكون فاعلا تقديره : فيصيبها طل ، وحذف الفعل لدلالة فعل الشرط عليه : والجزم فى يصيبها بلم لا بيان ، لأن لم عامل مختص بالمستقبل ، وإن قد وإياها الماضى ، وقد يحذف معها الفعل ، فيجاز أن ينطل عملها :

قوله تعالى ( مِنْ تَخْيِيلٍ ) صفة لجنة ، وتخيل جمع وهو نادر : وقيل هو جنس و ( تَجَرَّى ) صفة أخرى ( لَمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ) فى الكلام حذف تقديره له فيها رزق من كل أو ثمرات من كل أنواع الثمرات ، ولا يجوز أن يكون من مبتدأ وما قبله الخبر ، لأن المبتدأ لا يكون جارا ومجرورا إلا إذا كان حرف الجر زائدا ، ولا فاعلا ، لأن حرف الجر لا يكون فاعلا ولكن يجوز أن يكون صفة محذوف : ولا يجوز أن تكون من زائدة على قول سيويه . ولا على قول الأخفش ، لأن المعنى يصير له فيها كل الثمرات : وليس الأمر على هذا إلا أن يراه به هاهنا الكثرة لا الاستيعاب ، فيجوز عند الأخفش ، لأنه يجوز زيادة « من » فى الواجب وإضافة

« كل » إلى ما بعدها بمعنى اللام ، لأن المضاف إليه غير المضاف ( وأصَابَه ) الجملة حال من أحد ، وقد مرادة تقديره : وقد أصابه ، وقيل وضع الماضي موضع المضارع ، وقيل حمل في العطف على المعنى ، لأن المعنى أبود أحدكم أن لو كانت له جنة فأصابها وهو ضعيف ، إذ لا حاجة إلى تغيير اللفظ مع صحة معناه ( وَكَهْ ذُرِّيَّةٌ ) جملة في موضع الحال من الهاء في أصابه . واختلف في أصل الذرية على أربعة أوجه : أحدها أن أصلها ضرورة من ذريلر إذا نشر . فأبدلت الراء الثانية ياء لاجتماع الراءات ، ثم أبدلت الواو ياء ثم أدغمت ، ثم كسرت الراء إتباعا ، ومنهم من يكسر الذال إتباعا أيضا ، وقد قرئ به . والثاني أنه من ذر أيضا إلا أنه زاد الياءين ، فوزنه فعلية . والثالث أنه من ذرأ بالهمز فأصله على هذا ذروعة فعولة ، ثم أبدلت الهمزة ياء وأبدلت الواو ياء فرارا من ثقل الهمزة الواو والضممة . والرابع أنه من ذرا يذرو لقوله « وتذروه الرياح » فأصله ضرورة ثم أبدلت الواو ياء ثم عمل ما تقدم ؛ ويجوز أن يكون فعالية على الوجهين ( فأصَابَها ) معطوف على صفة الجنة .

قوله تعالى ( أَنْتَفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ ) المفعول محذوف : أى شيئا من طيبات ، وقد ذكر مستوفى فيما تقدم ( وَلَا تَيَمَّمُوا ) الجمهور على تخفيف التاء وماضيه تيمم والأصل تيمموا فحذف التاء الثانية كما ذكر في قوله « تظاهرون » ويقرأ بتشديد التاء وقبله ألف ، وهو جمع بين ساكنين ، وإنما سوغ ذلك المد الذى فى الألف ، وقرئ بضم التاء وكسر الميم الأولى على أنه لم يحذف شيئا ووزنه تفعلوا ( مِنْهُ ) متعلقة بـ ( تَنْتَفِقُونَ ) والجملة فى موضع الحال من الفاعل فى تيمموا : وهى حال مقدرة لأن الإنفاق منه يقع بعد القصد إليه ؛ ويجوز أن يكون حالا من الحبث لأن فى الكلام ضميرا يعود إليه : أى منفقا منه ، والحبث صفة غالبية فلذلك لا يذكر معها الموصوف ( وَكَسَبْتُمْ بِأَعْيُنِهِ ) مستأنف لا موضع له ( إِلَّا أَنْ تُغْنِيَا ) فى موضع الحال : أى إلا فى حال الإغماض ، والجمهور على ضم التاء وإسكان الغين وكسر الميم وماضيه أغمض وهو متعد ، وقد حذف مفعوله أى تغمضوا أبصاركم أو بصائركم ؛ ويجوز أن يكون لازما مثل أغضى عن كذا ، ويقرأ كذلك إلا أنه بتشديد الميم وفتح الغين والتقدير : أبصاركم ، ويقرأ تغمضوا بضم التاء والتخفيف وفتح الميم على ما لم يسم فاعله : والمعنى : إلا أن تحملوا على التفاعل عنه والمساحة فيه ، ويجوز أن يكون من أغمض إذا صودف على تلك الحال ، كقولك : أحمد الرجل : أى وجد محمودا

ويقرأ بفتح الفاء وإسكان الغين وكسر الميم من غمض يغمض ، وهى لغة فى غمض ،  
ويقرأ كذلك إلا أنه بضم الميم وهو من غمض كظرف : أى حتى عليكم رأيكم فيه ،  
قوله تعالى ( يَعِيدُكُمْ ) أصله يوعدهم فحذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة  
وكسرة ، وهو يتعدى إلى مفعولين ؛ وقد يجىء بالياء يقال وعده بكذا ( مَغْفِرَةٌ  
مِنْهُ ) يجوز أن يكون صفة وأن يكون مفعولا متعلقا بيعد : أى يعدكم من تلقاء نفسه  
( وَقَضَلًا ) تقديره : منه استغنى بالأولى عن إعادتها .

قوله تعالى ( وَمَنْ يُؤْتَ ) يقرأ بضم الياء وفتح التاء ، ومن على هذا مبتدأ  
وما بعدها الخبر ، ويقرأ بكسر التاء ؛ فمن على هذا فى موضع نصب بيؤت ، ويؤت  
يجزوم بها ، فقد عمل فيما عمل فيه ، والفاعل ضمير اسم الله ، والأصل فى ( يَنْدَكُرُ )  
يتذكر ، فأبدل الفاء ذالا لتقرب منها فتدغم .

قوله تعالى ( مَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ ) ما شرط وموضعها نصب بالفعل الذى يليها ، وقد  
ذكرنا مثله فى قوله « وما تفعلوا من خير يعلمه الله » .

قوله تعالى ( فَتَجِيعًا ) نعم فعل جامد لا يكون فيه مستقبل وأصله نعم كعلم ، وقد  
جاء على ذلك فى الشعر إلا أنهم سكنوا العين ونقلوا حركتها إلى النون ليكون دليلا  
على الأصل ؛ ومنهم من يترك النون مفتوحة على الأصل ، ومنهم من يكسر النون  
والعين إتباعا ، وبكل قد قرئ ، وفيه قراءة أخرى هنا وهى إسكان العين والميم مع  
الإدغام ، وهو بعيد لما فيه من الجمع بين الساكنين ؛ وقيل إن الراوى لم يضبط  
القراءة ، لأن القارئ اختلس كسرة العين فظنه إسكانا وفاعل نعم مضمر ، وما بمعنى  
شئ وهو المخصوص بالمدح : أى نعم الشئ شئنا ( هـ ) خبر مبتدأ محذوف ، كأن  
قائلا قال ؛ ما الشئ الممدوح ، فيقال ؛ هـ أى الممدوح الصدقة . وفيه وجه آخر  
وهو أن يكون هـ مبتدأ مؤخر ، ونعم وفاعلها الخبر : أى الصدقة نعم الشئ ،  
واستغنى عن ضمير يعود على المبتدأ لاشتغال الجنس على المبتدأ ( فَهَوَّ خَيْرٌ لَّكُمْ )  
الجملة جواب الشرط ، وموضعها جزم ، وهو ضمير مصدر لم يذكر ، ولكن ذكر  
فعله ، والتقدير : فالإخفاء خير لكم ، أو فدفعها إلى القراء فى خفية خير ( وَتُكْفَرُ  
عَنْكُمْ ) يقرأ بالنون على إسناد الفعل إلى الله عز وجل ، ويقرأ بالياء على هذا  
التقدير أيضا : وعلى تقدير آخر وهو أن يكون الفاعل ضمير الإخفاء ، ويقرأ  
وتكفر بالتاء على أن الفعل مسند إلى ضمير الصدقة ، ويقرأ بجزم الراء عطفا على  
موضع فهو ، وبالرفع على إضمار مبتدأ : أى ونحن أو وهى ، و ( مِنْ ) هنا زائدة

عند الأخفش ، فيكون (سَيِّئَاتِكُمْ) المفعول ، وعند سيدييه المفعول محذوف :  
أى شيئاً من سيئاتكم ، والسيئة فعيلة ، وعينها واو لأنها من ساء يسوء فأصلها سيوئة ،  
ثم عمل فيها ما ذكرنا فى صيب .

قوله تعالى (لِلْفُقَرَاءِ) فى موضع رفع خبر ابتداء محذوف تقديره : الصدقات  
المذكورة للفقراء ، وقيل التقدير : اعجبوا للفقراء (فى سَبِيلِ اللَّهِ) « فى » متعلقة  
بأحصرُوا على أنها ظرف له ، ويجوز أن تكون حالا : أى أحصرُوا مجاهدين  
(لَا يَسْتَطِيعُونَ) فى موضع الحال . والعامل فيه أحصرُوا : أى أحصرُوا عاجزين  
ويجوز أن يكون مستأنفاً (يَحْسَبُهُمْ) حال أيضاً ، ويجوز أن يكون مستأنفاً لاموضع  
له ، وفيه لغتان كسر السين وفتحها ، وقد قرئ بهما ، و (الجاهلُ) جنس فلذلك  
لم يجمع ولا يراد به واحد (مِنَ التَّعَتُّفِ) يجوز أن يتعلق « من » بحسب : أى  
يحسبهم من أجل التعنف ، ولا يجوز أن يتعلق بمعنى أغنياء ، لأن المعنى يصير إلى ضد  
المقصود ، وذلك أن معنى الآية أن حالهم يخفى على الجاهل بهم فيظنهم أغنياء ، ولوعلت  
« من » بأغنياء صار المعنى أن الجاهل يظن أنهم أغنياء ولكن بالتعنف ، والغنى  
بالتعنف فقير من المال (تَعْرِفُهُمْ) يجوز أن يكون حالا وأن يكون مستأنفاً ،  
و (لَا يَسْأَلُونَ) مثله و (إِلْحَافاً) مفعول من أجله ، ويجوز أن يكون مصدراً للفعل  
محذوف دل عليه يسألون ، فكأنه قال : لا يلحفون ؛ ويجوز أن يكون مصدراً  
فى موضع الحال تقديره : ولا يسألون ملحفين .

قوله تعالى (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ) الموصول وصلته مبتدأ ، وقوله (فَلَهُمْ  
أَجْرُهُمْ) جملة فى موضع الخبر ، ودخلت الفاء هنا لشبه الذى بالشرط فى إيهامه  
ووصله بالفعل (بِالَّذِينَ) ظرف والباء فيه بمعنى فى ، و (سِرّاً وَعَلَانِيَةً) مصدران  
فى موضع الحال .

قوله تعالى (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا) مبتدأ (لَا يَتَّقُونَ) خبره ، والكاف  
فى موضع نصب وصفا لمصدر محذوف تقديره : إلا قياماً مثل قيام الذى يتخبطه ولام  
الربا واو لأنه من ربا يربو وتثنيته ربوان ، ويكتب بالآلف . وأجاز الكوفيون كتبه  
وتثنيته بالباء قالوا لأجل الكسرة التى فى أوله وهو خطأ عندنا ، و (مِنَ الْمَسِّ)  
يتعلق بتخبطه : أى من جهة الجنون فىكون فى موضع نصب (ذَلِكَ) مبتدأ ،  
و (بِأَنَّهُمْ قَالُوا) الخبر : أى مستحق بقولهم (جاءَهُمْ مَوْعِظَةٌ) إنما لم تثبت التاء  
لأن تأنيث الموعظة غير حقيقى ، فالموعظة والوعظ بمعنى .



قوله تعالى (يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا) روى أبو زيد الأنصارى أن بعضهم قرأ بكسر الراء وضم الباء وواو ساكنة ، وهى قراءة بعيدة إذ ليس فى الكلام اسم فى آخره واو قبلها ضمة لاسيا وقبل الضمة كسرة ، وقد يؤوّل على أنه وقف على مذهب من قال هذه افعوا فتقلب الألف فى الوقف واوا ، فإما أن يكون لم يضبط الراوى حركة الباء أو يكون سمي قربها من الضمة ضما .

قوله تعالى ( مَا بَقِيَ ) الجمهور على فتح الباء ، وقد قرئ شاذاً يسكونها ، ووجهه أنه خفف بحذف الحركة عن الباء بعد الكسرة ، وقد قال المبرد : تسكين باء المنقوص فى النصب من أحسن الضرورة هذا مع أنه معرب فهو فى الفعل الماضى أحسن .

قوله تعالى ( فَأَذْنُوا ) يقرأ بوصل الهزمة وفتح الذال وماضيه أذن ، والمعنى : فأيقنوا بحرب ، ويقرأ بقطع الهزمة والمد وكسر الذال وماضيه آذن : أى أعلم ، والمنعول محذوف : أى فأعلموا غيركم ؛ وقيل المعنى : صيروا عالمين بالحرب ( لَا تُظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ) يقرأ بتسمية الفاعل فى الأوّل ، وترك التسمية فى الثانى ووجهه أن منعهم من الظلم أهم فبدى به ؛ ويقرأ بالعكس . والوجه فيه أنه قدم ما تظمن به نفوسهم من نقي الظلم عنهم ثم منعهم من الظلم ، ويجوز أن تكون القراءتان بمعنى واحد ، لأن الواو لا ترتب .

قوله تعالى ( وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ) كان هنا التامة : أى إن حدث ذو عسرة ؛ وقيل هى الناقصة ، والخبر محذوف تقديره : وإن كان ذو عسرة لكم عليه حق أو نحو ذلك ، ولو نصب فقال ذاعسرة لكان الذى عليه الحق معنياً بالذكر السابق ، وليس ذلك فى اللفظ إلا أن يتحمل لتقديره ، والعسرة والعسر بمعنى ، والنظرة بكسر الظاء مصدر بمعنى التأخير ؛ والجمهور على الكسر ؛ ويقرأ بالإسكان لإشاراً للتخفيف كفتح وفخذ وكتف وكتف ؛ ويقرأ فناظرة بالألف وهى مصدر كالعاقبة والعافية ؛ ويقرأ فناظره على الأمر كما تقول ساهله بالتأخير ( إِلَى مَبْسَرَةٍ ) أى إلى وقت مبصرة أو وجود مبصرة ، والجمهور على فتح السين والتأنيث ؛ وقرئ بضم السين وجعل الماء ضميراً ، وهو بناء شاذ لم يأت منه إلا مكرم ومعون ، على أن ذلك فدتؤول على أنه جمع مكرمة ومعونة ، وتحتل القراءة بعد ذلك أمرين : أحدهما أن يكون جمع مبصرة كما قالوا فى البناءين . والثانى أن يكون أراد مبصرة فحذف الواو اكتفاء بدلالة الضمة عليها وارتفاع نظرة على الابتداء والخبر محذوف : أى فعليكم نظرة ،

والى يتعلق بنظرة (وَأَنْ تَصَدَّقُوا) يقرأ بالتشديد وأصله تنصدقوا ، فقلب التاء الثانية صاداً وأدغمها ، ويقرأ بالتخفيف على أنه حذف التاء حذفاً .

قوله تعالى (تُرْجَعُونَ فِيهِ) الجملة صفة يوم ، ويقرأ بفتح التاء على تسمية الفاعل ، وبضمها على ترك التسمية على أنه من ترجعته : أى رددته ، وهو مقعد على هذا الوجه ، ولولا ذلك لما بنى لما لم يسم فاعله ، ويقرأ بالياء على الغيبة (وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ) يجوز أن يكون حالاً من « كل » لأنها فى معنى الجمع ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير فى يرجعون على القراءة بالياء على أنه خرج من الخطاب إلى الغيبة كقوله « حتى إذا كنتم فى الفلك وجرين بهم » .

قوله تعالى (إلى أجلٍ) هو متعلق بتدانيتم ، ويجوز أن يكون صفة لدين : أى مؤخر ومؤجل ، وألف (مُسَمًّى) منقلبة عن ياء ، وكذا كل ألف وقعت رابعة فصاعداً إذا كانت منقلبة فلأنها تكون منقلبة عن ياء ، ثم ينظر فى أصل الياء (بالعدل) متعلق بقوله « وليكتب » أى ليكتب بالحق ، فيجوز أن يكون أى وليكتب عادلاً ؛ ويجوز أن يكون مفعولاً به : أى بسبب العدل ؛ وقيل الباء زائدة ، والتقدير : وليكتب العدل ؛ وقيل هو متعلق بكاتب : أى كاتب موصوف بالعدل أو محضار (كما علمه الله) الكاف فى موضع نصب صفة لمصدر محذوف ، وهو من تمام أن يكتب ؛ وقيل هو متعلق بقوله (فَلْيَسْكُتْ) ويكون الكلام قد تم عند قوله : أن يكتب ، والتقدير : فليكتب كما علمه الله (وَلْيُسْمِّلْ) ماضى هذا الفعل أمل ، وفيه لغة أخرى أملى ، ومنه قوله « فهى تملى عليه » وفيه كلام يأتى فى موضعه إن شاء الله (مِنْهُ شَيْئًا) يجوز أن يتعلق من يبيخس ، ويكون لا بتداء غاية البيخس ، ويجوز أن يكون التقدير شيئاً منه ، فلما قدمه صار حالاً وانهاى للحق (أَنْ يُجِىَلَ هُوَ) هو هنا توكيد والفاعل مضمر ، والجمهور على ضم الهاء ، لأنها كلمة منفصلة عما قبلها فهى مبدوء بها وقرئ بإسكانها على أن يكون أجرى المنفصل مجرى المتصل بالواو أو الفاء أو اللام نحو وهو فهو هو (بالعدل) مثل الأولى (مِنْ رِجَالِكُمْ) يجوز أن يكون صفة لشهيدى ، ويجوز أن يتعلق باستشهدوا (فَأَنْ لَّمْ يَسْكُونَا) الألف ضمير الشاهدين (فَرَجُلٌ) خبر مبتدأ محذوف : أى فالاستشهد رجل (وَأَمْرَأَتَانِ) وقيل هو فاعل : أى فليستشهد رجل ؛ وقيل الخبر محذوف تقديره : رجل وامرأتان يشهدون ، ولو كان قد قرئ بالنصب لكان التقدير فاستشهدوا ؛ وقرئ فى الشاذ وامرأتان بهمزة ساكنة ، ووجهه أنه خفف الهمزة فقربت من الألف ، والمقربة من

الألف في حكمها ولهذا لا يبتدأ بها ، فلما صارت كالألف قلبها همزة ساكنة كما قالوا  
خاتم وعالم . قال ابن جني : ولا يجوز أن يكون سكن الهمزة لأن المفتوح لا يسكن لخفة  
الفتحة ؛ ولو قيل إنه سكن الهمزة لتوالي الحركات وتوالي الحركات يجنب وإن  
كانت الحركة فتحة كما سكنوا باء ضربت لكان حسنا ( مِمَّنْ تَرَضُّوْنَ ) هو  
في موضع رفع صفة لرجل وامرأتين تقديره : مرضيون ، وقيل هو صفة لشهيدين  
وهو ضعيف للفصل الواقع بينهما ؛ وقيل هو بدل من « من رجالكم » وأصل ترضون  
ترضون ، لأن لام الرضا واو لقولك الرضوان ( مِمَّنْ الشُّهَدَاءُ ) يجوز أن يكون  
حالا من الضمير المحذوف : أي ترضونه كائنا من الشهداء ، ويجوز أن يكون بدلا  
من « من » ( أنْ تَضِلَّ ) يقرأ بفتح الهمزة على أنها المصدرية الناصبة للفعل وهو  
مفعول له وتقديره : لأن تضل إحداهما ( فَتَذَكَّرَ ) بالنصب معطوف عليه .

فإن قلت . ليس الغرض من استشهاد المرأتين مع الرجل أن تضل إحداهما فكيف  
يقدر باللام . فالجواب ما قاله سيبويه : إن هذا كلام محمول على المعنى ، وعادة  
العرب أن تقدم مافيه السبب فيجعل في موضع المسبب لأنه يصير إليه ، ومثله قولك  
أعددت هذه الخشبة أن تميل الحائط فأدعمه بها ؛ ومعلوم أنك لم تقصد بإعداد الخشبة  
ميل الحائط ، وإنما المعنى لأدعم بها الحائط إذا مال ، فكذلك الآية تقديرها : لأن  
تذكر إحداهما الأخرى إذا ضلت أو لضملاها ، ولا يجوز أن يكون التقدير : مخافة  
أن تضل ، لأنه عطف عليه فتذكر ؛ فيصير المعنى مخافة أن تذكر إحداهما الأخرى  
إذا ضلت ، وهذا عكس المراد ، ويقرأ فتذكر بالرفع على الاستئناف . ويقرأ إن  
بكسر الهمزة على أنها شرط ، وفتحة اللام على هذا حركة بناء لالتقاء الساكنين ،  
فتذكر جواب الشرط ، ورفع الفعل لدخول لقاء الجواب ، ويقرأ بتشديد الكاف  
وتخفيفها ، يقال : ذكرته وأذكرته ، و ( إحدَاهُمَا ) للفاعل ، و ( الأُخْرَى ) للمفعول  
ويصح في المعنى العكس إلا أنه يمتنع في الإعراب على ظاهر قول النحويين ؛ لأن  
الفاعل والمفعول إذا لم يظهر فبهما علامة الإعراب أوجبوا تقديم الفاعل في كل موضع  
يخاف فيه اللبس ، فعلى هذا إذا أمن اللبس جاز تقديم المفعول كقولك : كسر عيسى  
العصا ، وهذه الآية من هذا القبيل ، لأن النسيان والإذكار لا يتعين في واحدة منهما ؛  
بل ذلك على الإبهام ؛ وقد علم بقوله « فتذكر » أن التي تذكر هي الذاكرة ، والتي  
تذكر هي الناسية ، كما علم لفظ كسر من يصح منه الكسر ، فعلى هذا يجوز أن يعمل  
إحداهما فاعلا ، والأخرى مفعولا ، وأن يعكس .

فإن قيل : لم يُلحَظْ يقل فتذكرها الأخرى . قيل فيه برجهان : أحدهما أنه أعاد  
لظاهر ليدل على الإيهام في الذكر والنسيان ، ولو أضمر اتعين عوده إلى المذكور ،  
والثاني أنه وضع الظاهر موضع المضممر تقديره فتذكرها ، وهذا يدل على أن إحداهما  
الثانية مفعول مقدم ، ولا يجوز أن يكون فاعلا في هذا الوجه ، لأن الضمير هو المظهر  
بعينه ، والمظهر الأول فاعل تفضل ؛ فلو جعل الضمير لذلك المظهر لكانت الناسية  
هي المذكورة وذا محال ، والمفعول الثاني لتذكر محذوف تقديره : الشهادة ونحو ذلك .  
وكذلك مفعول ( يَأْتِ ) وتقديره : ولا يَأْتِ الشهداء إقامة الشهادة وتحمل الشهادة ،  
و ( إِذَا ) ظرف لِيَأْتِ ويجوز أن يكون ظرفا للمفعول المحذوف ، و ( أَنْ تَسْكُتُوهُ )  
في موضع نصب بتسأموا وتسأموا يتعدى بنفسه ، وقيل بحرف الجر ، و ( صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا )  
حالان من الهاء ، و ( إِلَى ) متعلقة بتكتبوه ، ويجوز أن تكون حالا من الهاء أيضا ،  
و ( عِنْدَ اللَّهِ ) ظرف لأقسط ، واللام في قوله ( لِلشَّهَادَةِ ) يتعلق بأقوم ، وأفعل  
يعمل في الظروف وحروف الجر ، وصحت الواو في أقوم كما صحت في فعل التعجب ،  
وذلك لجموده وإجرائه مجرى الأسماء الجامدة ، وأقوم يجوز أن يكون من أقام المتعدية  
لكنه حذف الهمزة الزائدة ثم أتى بهمزة أفعل كقوله تعالى « أَى الْخَزِينِ أَحْصَى »  
فيكون المعنى : أثبت لإقامتكم الشهادة ، ويجوز أن يكون من قام اللازم ، ويكون  
المعنى : ذلك أثبت لقيام الشهادة ، وقامت الشهادة ثبتت وألف ( أدنى ) منقلبة عن واو  
لأنه من دنا يدنو ، و ( أَنْ لَا تَرْتَابُوا ) في موضع نصب ، وتقديره : وأدنى لتلا  
ترتابوا ، أو إلى أن لا ترتابوا ( تِجَارَةً ) يقرأ بالرفع على أن تكون التامة ، و ( حَاضِرَةً )  
صفتها ، ويجوز أن تكون الناقصة ، واسمها تجارة ، وحاضرة صفتها ، و ( تَدِيرُوهَا )  
الخبر ، و ( بَيْنَكُمْ ) ظرف لتديرونها ؛ وقرئ بالنصب على أن يكون اسم الفاعل  
مضمرا فيه تقديره : إلا أن تكون المبايعة تجارة ، والجملة المستثناة في موضع نصب  
لأنه استثناء من الجنس ، لأنه أمر بالاستشهاد في كل معاملة ؛ واستثنى منه التجارة  
الحاضرة ، والتقدير : إلا في حال حضور التجارة ، ودخلت الفاء في ( فَكَلَيْسَ )  
ليدانا بتعلق ما بعدها بما قبلها ؛ و ( أَنْ لَا تَسْكُتُمُوهَا ) تقديره في ألا تكتبوها ، وقد  
تقدم الخلاف في موضعه من الإعراب في غير موضع ( وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ ) فيموجوه  
من القراءات قد ذكرت في قوله « لَا تُضَارُّ وَالِدَةٌ » وقرئ هنا بإسكان الراء مع التشديد  
وهي ضعيفة ، لأنه في التقدير جمع بين ثلاث سواكن إلا أن له وجها وهو أن الألف  
لدها تجرى مجرى المتحرك فيبقى ساكنا ، والوقف عليه ممكن ، ثم أجرى الوصل

يجرى الوقف ، أو يكون وقف عليه وقيفة يسيرة ، وقد جاء ذلك في القوافي . والهاء في ( فَإِنَّهُ ) تعود على الإباء أو الإضرار ، و ( بِكُمْ ) متعلق بمحذوف تقديره لاحق بكم ( وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ) مستأنف لا موضع له ، وقيل موضع محال من الفاعل في اتقوا تقديره : واتقوا الله مضمونا للتعليم أو الهداية ، ويجوز أن يكون حالا مقلدة .

قوله تعالى ( قَرَأْنَاهُ ) خبر مبتدأ محذوف تقديره : فالوثيقة أو التوثيق ، ويقرأ بضم الهاء وسكونها وهو جمع رهن مثل سقف وسقف وأسد وأسد ، والتسكين لثقل الضمة بعد الضمة ، وقيل رهن جمع رهان ورهان جمع رهن ، وقد قرئ به مثل كلب وكلاب ، والرهن مصدر في الأصل وهو هنا بمعنى مرهون ( الَّذِي أَوْفَوْاكُمْ ) إذا وقفت على الذي ابتدأت أو تمنى ، فالهمزة للوصل والواو بدل من الهمزة التي هي فاء الفعل ، فإذا وصلت حذفت همزة الوصل وأعدت الواو إلى أصلها وهو الهمزة ، وحذفت ياء الذي لا لتقاء الساكنين ، وقد أبدلت الهمزة ياء ساكنة ، وياء الذي محذوفة لما ذكرنا ، وقد قرئ به ( أَمَّا نَتْنَهُ ) مفعول يؤد لامصدر أو تمنى ، والأمانة بمعنى المؤمن ( وَلَا تَكْتُمُوا ) الجمهر على التاء للخطاب كصدر الآية وقرئ بالياء على الغيبة لأن قبله غيبا ، إلا أن الذي قبله مفرد في اللفظ وهو جنس ، فلذلك جاء الضمير مجموعا على المعنى ( فَإِنَّهُ ) الهاء ضمير من ، ويجوز أن تكون ضمير الشأن ، و ( آثِمٌ ) فيه أوجه : أحدها أنه خبر إن ، و ( قَلْبُهُ ) مرفوع به ، والثاني كذلك إلا أن قلبه بدل من آثم لا على نية طرح الأول ، والثالث أن قلبه بدل من الضمير في آثم ، والرابع أن قلبه مبتدأ وآثم خبر مقدم ، والجملة خبر إن ، وأجاز قوم قلبه بالنصب على التمييز وهو بعيد لأنه معرفة .

قوله تعالى ( فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ ) يقرآن بالرفع على الاستئناف : أي فهو يغفر ، وبالجزم عطفا على جواب الشرط ، وبالنصب عطفا على المعنى بإضمار أن تقديره : فإن يغفر ، وهذا يسمى الصرف ، والتقدير : يكن منه حساب فغفران ؛ وقرئ في الشاذ بحذف الفاء ، والجزم على أنه بدل من يحاسبكم .

قوله تعالى ( وَالْمُؤْمِنُونَ ) معطوف على الرسول فيكون الكلام تاما عنده ؛ وقيل المؤمنون مبتدأ ، و ( وَكُلٌّ ) مبتدأ ثان والتقدير : كل منهم ، و ( آمَنَ ) خبر المبتدأ الثاني ، والجملة خبر الأول ، وأفرد الضمير في آمن ردا على لفظ كل ( وَكُتِبَ ) يقرأ بغير ألف على الجمع ، لأن الذي معه جمع ، ويقرأ و « كتابه »

على الأفراد وهو جنس ؛ ويجوز أن يراد به القرآن وحده ( وَرُسُلِهِ ) يقرأ بالضم والإسكان ، وقد ذكر وجهه ( لَانْفَرَقُ ) تقديره : يقولون وهو في موضع الحال وأضاف ( بَيْنَ ) إلى أحد ، لأن أحدا في معنى الجمع ( وَقَالُوا ) معطوف على آمن ( غُفِرَ لَكَ ) أى اغفر غفرانك فهو منصوب على المصدر ، وقيل التقدير : نسألك غفرانك ؟

قوله تعالى ( كَسَبَتْ ) وفي الثانية ( اكْتَسَبَتْ ) قال قوم : لا فرق بينهما ، واحتجوا بقوله « ولا تكسب كل نفس نفس إلا عليها » وقال « ذوقوا ما كنتم تكسبون » فجعل الكسب في السيئات كما جعله في الحسنات : وقال آخرون : اكتسب افتعل يدل على شدة الكلفة ، وفعل السيئة شديد لما يؤول إليه ( لَأَتَّوْ أَخْذُنَا ) يقرأ بالهمزة والتخفيف ، والماضي آخذته ، وهو من الأخذ بالذنب وحكى وأخذته بالواو .

## سورة آل عمران

بسم الله الرحمن الرحيم

( الم ) قد تقدم الكلام عليها في أول البقرة والميم من ميم حركت لانتقاء الساكنين وهو الميم ، ولأم التعريف في اسم الله ، ولم تحرك لسكونها وسكون الياء قبلها ، لأن جميع هذه الحروف التي على هذا المثال تسكن إذا لم يلقها ساكن بعدها كقوله لام ميم ذلك الكتاب ، وحم ، وطس ، وق ، وك . وفتحت لوجهين : أحدهما كثرة استعمال اسم الله بعدها ، والثاني ثقل الكسرة بعد الياء والكسرة ، وأجاز الأخفش كسرهما ، وفيه من القبح ما ذكرنا ؛ وقيل فتحت لأن حركة همزة الله أُلقيت عليها ، وهذا بعيد لأن همزة الوصل لاحظ لها في الثبوت في الوصل حتى تلتقي حركتها على غيرها ؛ وقيل همزة في الله همزة قطع ، وإنما حذفت لكثرة الاستعمال ، فلذلك أُلقيت حركتها على الميم لأنها تستحق الثبوت ، وهذا يصح على قول من جعل أداة التعريف أل ( الله ) لا إله إلا هو الحَيُّ الْقَيُّومُ ) قد ذكر إعرابه في آية الكرسي ( نَزَّلَ عَلَيْكَ ) هو خبر آخر ، وما ذكرناه في قوله « لَأَتَّوْ أَخْذُنَا » فثله هاهنا ، وقرئ نزل عليك بالتخفيف و ( الكتاب ) بالرفع ، وفي الجملة وجهان : أحدهما هي منقطعة ، والثاني هي متصلة بما قبلها ، والضمير محذوف تقديره : من عنده ، و ( بالحق ) حال من الكتاب ، و ( مُصَدِّقًا ) إن شئت جعلته حالا ثانيا ، وإن شئت جعلته بدلا من موضع قوله بالحق ، وإن شئت جعلته حالا من الضمير في المجرور ( التَّوْرَاقِرِ ) فوعلة من وري الزنديري

إذا ظهر منه النار ، فكان التوراة ضياء من الضلال ، فأصلها وورية فأبدلت الواو الأولى تاء كما قالوا تولج وأصله وولج وأبدلت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقال القراء : أصلها توراة على تفعلة كتوصية ، ثم أبدل من الكسرة الفتحة فانقلبت الياء ألفا ، كما قالوا في ناصية ناصاة ؛ ويجوز إبدالها لأن أصل ألفها ياء (والإنجيل) إفعيل من النجل وهو الأصل الذي يتفرع عنه غيره ، ومنه سمي الولد نجلا ، واستنجل الوادي إذا نز ماؤه ؛ وقيل هو من السعة من قولهم : نجلت الإهاب إذا شققته ، ومنه عين نجلاء واسعة الشق ، فالإنجيل الذي هو كتاب عيسى تضمن سعة لم تكن لليهود ؛ وقرأ الحسن « الإنجيل » بفتح الهمزة ، ولا يعرف له نظير ، إذ ليس في الكلام أفعيل ، إلا أن الحسن ثقة ، فيجوز أن يكون سمعها ، و (من قبيل) يتعلق بأنزل ، وبنييت قبل لقطعها عن الإضافة ؛ والأصل من قبل ذلك ، فقبل في حكم بعض الاسم وبعض الاسم لا يستحق إعرابا (هـدى) حال من الإنجيل والتوراة ، ولم يثن لأنه مصدر ، ويجوز أن يكون حالا من الإنجيل ، ودل على حال للتوراة محذوفة كما يدل أحدا الخبرين على الآخر (لنّاس) يجوز أن يكون صفة لهدى ، وأن يكون متعلقا به . و (الفرقان) فعلا من الفرق ، وهو مصدر في الأصل ، فيجوز أن يكون بمعنى الفارق أو المفروق ويجوز أن يكون التقدير ذا الفرقان .

قوله تعالى (كَلِمٌ عَذَابٌ) ابتداء وخبر في موضع خبر إن ، ويجوز أن يرتفع العذاب بالظرف :

قوله تعالى (في الأرض) يجوز أن يكون صفة لشيء ، وأن يكون متعلقا بيبخى قوله تعالى (في الأرحام) في متعلقة بيصور ، ويجوز أن يكون حالا من الكاف والميم : أي يصوركم وأنتم في الأرحام مضغ (كَيْفَ يَشَاءُ) كيف في موضع نصب بيشاء وهو حال ، والمفعول : محذوف تقديره : يشاء تصوريكم ؛ وقيل كيف ظرف ليشاء ، وموضع الجملة حال تقديره : يصوركم على مشيئته أي مريدا ، فعلى هذا يكون حالا من ضمير اسم الله ؛ ويجوز أن تكون حالا من الكاف والميم : أي يصوركم متقلين على مشيئته (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) هو مثل قوله لا إله إلا هو الرحمن الرحيم .

قوله تعالى (مِنْهُ آيَاتٌ) الجملة في موضع نصب على الحال من الكتاب ، ولك أن ترفع آيات بالظرف لأنه قد اعتمد ، ولك أن ترفعه بالابتداء والظرف خبره (هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ) في موضع رفع صفة لآيات وإنما أفرد أم وهو خبر عن جمع :

لأن المعنى أن جميع الآيات بمنزلة آية واحدة فأفرد على المعنى : ويجوز أن يكون أفرد في موضع الجمع على ما ذكرنا في قوله « وعلى سمعهم » ويجوز أن يكون المعنى كل منهن أم الكتاب ، كما قال الله تعالى « فاجلدوهم ثمانين » أى فاجلدوا كل واحد منهم (وَأُخْرُ) معطوف على آيات ، و (مُتَشَابِهَاتٌ) نعت لأخر .

فإن قيل : واحدة متشابهات متشابهة ، واحدة أخر أخرى ، والواحد هنا لا يصح أن يوصف بهذا الواحد فلا يقال أخرى متشابهة إلا أن يكون بعض الواحدة يشبه بعضا ، وليس المعنى على ذلك ، وإنما المعنى أن كل آية تشبه آية أخرى فكيف صح وصف هذا الجمع بهذا الجمع ، ولم يوصف مفردة بمفرده .

قيل : التشابه لا يكون إلا بين اثنين فصاعدا ، فإذا اجتمعت الأشياء المتشابهة كان كل منهما مشابها للآخر ، فلما لم يصح التشابه إلا في حالة الاجتماع وصف الجمع بالجمع ، لأن كل واحد من مفرداته يشابه باقيها . فأما الواحد فلا يصح فيه هذا المعنى ، ونظيره قوله تعالى « فوجد فيها رجلين يقتتلان » فثنى الضمير وإن كان لا يقال في الواحد يقتتل (ماتشابهة مِثْنُهُ) ما بمعنى الذى ، ومنه حال من ضمير الفاعل : والهاء تعود على الكتاب (ابْتِغَاءَ) مفعول له ، والتأويل مصدر أول يؤول ، وأصله من آل يقول إذا انتهى نهايته ، و (الرَّاسِخُونَ) معطوف على اسم الله ، والمعنى أنهم يعلمون تأويله أيضا ، و (يَقُولُونَ) في موضع نصب على الحال وقيل الراسخون مبتدأ ، ويقولون الخبر ، والمعنى : أن الراسخين لا يعلمون تأويله بل يؤمنون به (كُلٌّ) مبتدأ : أى كله أو كل منه ، و (مِنْ عِندِ) الخبر وموضع آمنا وكل من عند ربنا نصب يقولون .

قوله تعالى (لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) الجمهور على ضم التاء ونصب القلوب ، يقال : زاع القلب وأزاعه الله ، وقرئ بفتح التاء ورفع القلوب على نسبة الفعل إليها ، و (إِذْ هَدَيْنَا) ليس بظرف لأنه أضيف إليه بعد (مِنْ لَدُنْكَ) لدن مبنية على السكون ، وهى مضافة لأن علة بنائها موجودة بعد الإضافة ، والحكم يتبع العلة ، وتلك العلة أن لدن بمعنى عند الملاصقة للشيء ، فعند إذا ذكرت لم تختص بالمقارنة ، ولدن عند مخصوص فقد صار فيها معنى لا يدل عليه الظرف بل هو من قبيل ما يفيد الحرف ، فصارت كأنها متضمنة للحرف الذى كان ينبغى أن يوضع دليلا على القرب ومثله ثم وهنا لأنهما بنيا لما تضمنتا حرف الإشارة . وفيها لغات هذه إحداها ، وهى فتح اللام وضم الدال وسكون النون . والثانية كذلك إلا أن الدال ساكنة ، وذلك



تخفيف كما خفف عضد ، والثالثة بضم اللام وسكون الدال ، والرابعة لدى (١) ، والخامسة لد بفتح اللام وضم الدال من غير نون ، والسادسة بفتح اللام وإسكان الدال ولا شئ بعد الدال .

قوله تعالى ( جامعُ الناس ) الاضافة غير محضة لأنه مستقبل ، والتقدير : جامع الناس ( ليوم ) تقديره : لعرض يوم أو حساب يوم ، وقيل اللام بمعنى في : أى في يوم ، والهاء في ( فيه ) تعود على اليوم ، وإن شئت على الجمع ، وإن شئت على الحساب أو العرض . ولا ريب في موضع جر صفة ليوم ( إنَّ اللهَ لا يُخْلِفُ ) أعاد ذكر الله مظهرا تفخما ، ولو قال إنك لا تخلف كان مستقما ، ويجوز أن يكون مستأنفا وليس محكما عن تقديم ، و ( الميعاد ) مفعال من الوعد قلبت واوه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها .

قوله تعالى ( لَن تَغْنِي ) الجمهور على التاء لتأنيث الفاعل ، ويقرأ بالياء لأن تأنيث الفاعل غير حقيقي ، وقد فصل بينهما أيضا ( مِن الله ) في موضع نصب لأن التقدير : من عذاب الله ، والمعنى : لن تدفع الأموال عنهم عذاب الله ، و ( شيئا ) على هذا في موضع المصدر تقديره : غنى ويجوز أن يكون شيئا مفعولا به على المعنى ، لأن معنى تغنى عنهم تدفع ، ويكون من الله صفة لشيء في الأصل قدم فصار حالا ، والتقدير لن تدفع عنهم الأموال شيئا من عذاب الله . والوقود بالفتح الحطب وبالضم التوقد ، وقيل هما لغتان بمعنى .

قوله تعالى ( كذأب ) الكاف في موضع نصب نعتا لمصدر محذوف ، وفي ذلك المحذوف أقوال : أحدها تقديره : كفروا كفرا كعادة آل فرعون ، وليس الفعل المقدر هاهنا هو الذى في صلة الذين ، لأن الفعل قد انقطع تعلقه بالكاف لأجل استيفاء الذين خبره ، ولكن بفعل دل عليه « كفروا » التى هى صلة . والثانى تقديره عذبوا عذابا كذأب آل فرعون ، ودل عليه أولئك هم وقود النار . والثالث تقديره بطل انتفاعهم بالأموال والأولاد كعادة آل فرعون . والرابع تقديره : كذبوا تكذيبا كذأب آل فرعون ، فعلى هذا يكون الضمير في كذبوا هم ، وفي ذلك تخويف لهم لعلمهم بما حل بآل فرعون ، وفي أخذه لآل فرعون ( وَالَّذِينَ آمَنُوا مِن قَبْلِهِمْ ) على هذا في موضع جر عطفا على آل فرعون ، وقيل الكاف في موضع رفع خبر ابتداء محذوف تقديره : دأبهم في ذلك مثل دأب آل فرعون ، فعلى هذا يجوز في والذين من قبلهم وجهان : أحدهما هو جر بالعطف أيضا ، وكذبوا في موضع الحال

(١) قوله والرابعة لدى ) يقرأ بالتون كقفا كما في القاموس اه مصححه .

وقد مراده ، ويجوز أن يكون مستأنفا لاموضع له ذكر لشرح حالهم ، والوجه الآخر أن يكون الكلام ثم على فرعون والذين من قبلهم مبتدأ ، و ( كَذَّبُوا ) خبره ؛ و ( شَدِيدُ الْعِقَابِ ) تقديره : شديد عقابه فالإضافة غير محضة ، وقيل شديد هنا بمعنى مشدد ، فيكون على هذا من إضافة اسم الفاعل إلى المفعول ، وقد جاء فعيل بمعنى مفعول ومفعل .

قوله تعالى ( سَيُغْلِبُونَ وَتُحْشَرُونَ ) يقرآن بالتاء على الخطاب : أى واجههم بذلك وبالياء تقديره : أخبرهم بأحوالهم فإنهم سيغلبون ويحشرون ( وَبِئْسَ الْمِيهَادُ ) أى جهنم فحذف المخصوص بالذم .

قوله تعالى ( قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ ) آية اسم كان ، ولم يؤنث لأن التأنيث غير حقيقى ، ولأنه فصل ، ولأن الآية والدليل بمعنى ، وفي الخبر وجهان : أحدهما لكم و ( فِي فَتْنَيْنِ ) نعت لآية . والثانى أن الخبر فى فتنتين ، ولكم متعلق بكان ، ويجوز أن يكون لكم فى موضع نصب على الحال على أن يكون صفة لآية : أى آية كائنة لكم فيتعلق بمحذوف ، و ( التَّنْقَتَا ) فى موضع جر نعتا لفتنتين ، و ( فِتْنَةٌ ) خبر مبتدأ محذوف : أى إحداهما فئة ( وَأُخْرَى ) نعت لمبتدأ محذوف تقديره : وفئة أخرى ( كَافِرَةٌ ) فإن قيل : إذا قررت فى الأول إحداهما مبتدأ كان القياس أن يكون والأخرى : أى والأخرى فئة كافرة ، قيل : لما علم أن التفريق هنا لنفس المتن المقدم ذكره كان التعريف والتكبير واحدا ، ويقرأ فى الشاذ «فئة تنقاتل وأخرى كافرة» بالجر فهما على أنه بدل من فتنتين ، ويقرأ أيضا بالنصب فهما على أن يكون حالا من الضمير فى التفتنا تقديره : التفتنا مؤمنة وكافرة ، وفئة وأخرى على هذا الحال ، وقيل فئة ، وما عطف عليها على قراءة من رفع بدل من الضمير فى التفتنا ( تَرَوْنَهُمْ ) يقرأ بالتاء مفتوحة ، وهو من رؤية العين ، و ( مِثْلَيْهِمْ ) حال ، و ( رَأَى الْعَيْنِ ) مصدر مؤكد ، ويقروا فى الشاذ «ترونها» بضم التاء على ما لم يسم فاعله ، وهو من أورى إذا دله غيره عليه كقولك ، أريتك هذا الثوب ، ويقرأ فى المشهور بالياء على الغيبة ، فأما القراءة بالتاء فلأن أول الآية خطاب ، وموضع الجملة على هذا يجوز أن يكون نعتا صفة لفتنتين ، لأن فيها ضميرا يرجع عليهما ، ويجوز أن يكون حالا من الكاف فى لكم ، وأما القراءة بالياء فيجوز أن يكون فى معنى التاء ، إلا أنه رجع من الخطاب إلى الغيبة ، والمعنى واحد وقد ذكر نحوه ، ويجوز أن يكون مستأنفا ؛ ولا يجوز أن يكون من رؤية القلب على كل الأقوال لوجهين : أحدهما قوله رأى العين ،

والثاني أن رؤية القلب علم ، ومحال أن يعلم الشيء شيئين . ( يُؤَيِّدُ ) يقرأ بالهمز على الأصل وبالتخفيف ؛ وتخفيف الحمزة هنا جعلها واوا خالصة لأجل الضمة قبلها ، ولا يصح أن تجعل بين بين لقربها من الألف ، ولا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا ، ولذلك لم تجعل الحمزة المبدوء بها بين بين لاستحالة الابتداء بالألف .

قوله تعالى ( زُيِّنَ ) الجهور على ضم الزاي ، ورفع ( حُبُّ ) ويقرأ بالفتح ونصب حب تقديره : زين للناس الشيطان على ما جاء صريحا في الآية الأخرى ، وحركت الهاء بنى ( الشَّهَوَاتِ ) لأنها اسم غير صفة ( مِنَ النِّسَاءِ ) في موضع الحال من الشهوات ، والنون في القنطار أصل ، ووزنه فعلا مثل حلاق ؛ وقيل هي زائدة واشتقاقه من قطر يقطر إذا جرى ، والذهب والفضة يشبهان بالماء في الكثرة وسرعة التقلب ، و ( مِنَ الذَّهَبِ ) في موضع الحال من المقنطرة ( وَالْخَيْلِ ) معطوف على النساء لا على الذهب والفضة لأنها لا تسمى قنطارا ، وواحد الخيل خائل ، وهو مشتق من الخبلاء مثل طير وطائر ؛ وقال قوم : لا واحد له من لفظه بل هو اسم للجمع والواحد فرس ، ولفظه لفظ المصدر ، ويجوز أن يكون مخففا من خيل ولم يجمع ( الْكُرْثِ ) لأنه مصدر بمعنى المفعول ، وأكثر الناس على أنه لا يجوز إدغام التاء في الذال هذا لثلاث يجمع بين ساكنين لأن الراء ساكنة ، فأما الإدغام في قوله يلهم ذلك فجأز ؛ و ( الْمَأْتَبِ ) مفعول من آب يثوب ، والأصل مأوب ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها في الأصل وهو آب قلبت ألفا .

قوله تعالى ( قُلْ أَوْ تُبَيِّنْكُمْ ) يقرأ بتحقيق الهمزتين على الأصل ، وتقلب الثانية واوا خالصة لانضمامها وتلينها وهو جعلها بين الواو والهمزة ، وسوغ ذلك انفتاح ما قبلها ( يُخَيِّرُ مِنَ ذَٰلِكُمْ ) «من» في موضع نصب بخير تقديره : بما يفضل ذلك ، ولا يجوز أن يكون صفة لخير ، لأن ذلك يوجب أن تكون الجنة وما فيها مما رغبوا فيه بعضا لما زهدوا فيه من الأموال ونحوها ( لِلَّذِينَ اتَّقَوْا ) خير المبتدأ الذي هو ( جَنَّاتٌ ) و ( تَجْرِي ) صفة لها . وعند ربهم يحتمل وجهين : أحدهما أن يكون ظرفا للاستقرار . والثاني أن يكون صفة للجنات في الأصل قدم فانتصب على الحال ويجوز أن يكون العامل تجرى ، و ( مِنَ تَحْتِهَا ) متعلق بتجري ، ويجوز أن يكون حالا من ( الْأَنْهَارِ ) أي تجرى الأنهار كائنة تحتها . ويقرأ جنات بكسر التاء وفيه وجهان : أحدهما هو مجرور بدلا من خير ، فيكون للذين اتقوا على هذا صفة لخير ؛ والثاني أن يكون منصوبا على إضمار أعنى ، أو بدلا من موضع بخير ، ويجوز أن يكون

الرفع على خبر مبتدأ محذوف : أى هو جنات ، ومثله « بشر من ذلكم النار » ويذكر في موضعه إن شاء الله تعالى ؛ و ( خالدينَ فيها ) حال إن شئت من الهاء في تحتها ، وإن شئت من الضمير في اتقوا ، والعامل الاستقرار ، وهى حال مقدرة ( وأزواجٌ ) معطوف على جنات بالرفع ، فأما على القراءة الأخرى فيكون مبتدأ وخبره محذوف وتندبره : ولهم أزواج ( وَرَضُوا كَأَن ) يقرأ بكسر الراء وضمها وهما لغتان ، وهو مصدر ونظير الكسر الإتيان والقربات ، ونظير الضم الشكران والكفران :

قوله تعالى ( الَّذِينَ يَتَّقُونَ ) يجوز أن يكون في موضع جر صفة للذين اتقوا أو بدل منه ، ويضعف أن يكون صفة للعباد ، لأن فيه تخصيصا لعلم الله وهو جائز على ضعفه ، ويكون الوجه فيه إعلامهم بأنه عالم بمقدار مشقتهم في العبادة فهو يجازيهم عليها ، كما قال : والله أعلم بإيمانكم ؛ ويجوز أن يكون في موضع نصب على تقدير أعنى ، وأن يكون في موضع رفع على إضمارهم .

قوله تعالى ( الصَّابِرِينَ ) وما بعده يجوز أن يكون مجرورا ، وأن يكون منصوبا صفة للذين إذا جعلته في موضع جر أو نصب ، وإن جعلت الذين رفعا نصبت الصابرين بأعنى .

فإن قيل : لم دخلت الواو في هذه وكلها لقييل واحد ؟ ففيه جوابان : أحدهما أن الصفات إذا تكررت جاز أن يعطف بعضها على بعض بالواو وإن كان الموصوف بها واحدا ، ودخول الواو في مثل هذا الضرب تفخيم ، لأنه يؤذن بأن كل صفة مستقلة بالمدح ؛ والجواب الثاني أن هذه الصفات متفرقة فيهم ؛ فبعضهم صابر وبعضهم صادق ، فالموصوف بها متعدد .

قوله تعالى ( شَهِدَ اللَّهُ ) الجمهور على أنه فعل وفاعل ، ويقرأ « شهداء الله » جمع شهيد أو شاهد بفتح الهمة وزيادة لام مع اسم الله ، وهو حال من يستغفرون ؛ ويقرأ كذلك إلا أنه مرفوع على تقدير : هم شهداء ؛ ويقرأ « شهداء الله » بالرفع والإضافة ؛ و ( أَنَّهُ ) أى بأنه في موضع نصب أو جر على ما ذكرنا من الخلاف في غير موضع ( قَاتِلًا ) حال من هو ، والعامل فيه معنى الجملة : أى يفرد قائما ؛ وقيل هو حال من اسم الله : أى شهد لنفسه بالوحدانية ، وهى حال مؤكدة على الوجهين ؛ وقرأ ابن مسعود القائم على أنه بدل أو خبر مبتدأ محذوف ( الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ) مثل الرحمن الرحيم في قوله « وإلهمكم إله واحد » وقد ذكر .

قوله تعالى ( إِنَّ الَّذِينَ ) الجمهور على كسر الهمة على الاستئناف ؛ ويقرأ

بالفتح على أن الجملة مصدر ، وموضعه جر بدلا من أنه لا إله إلا هو : أى شهد الله بوحديته بأن الدين ؛ وقيل هو بدل من القسط ؛ وقيل هو فى موضع نصب بدلا من الموضع ، والبدل على الوجوه كلها بدل الشيء من الشيء وهو هو ؛ ويجوز بدل الاشتغال ( عند الله ) ظرف العامل فيه الدين ، وليس بحال منه لأن أن تعمل فى الحال ( بغيًا ) مفعول من أجله ، والتقدير : اختلفوا بعد ما جاءهم العلم للبعث ويجوز أن يكون مصدرا فى موضع الحال ( وَمَنْ يَكْفُرْ ) « من » مبتدأ ، والخبر يكفر ؛ وقيل الجملة من الشرط والجزاء هى الخبر ؛ وقيل الخبر هو الجواب ، والتقدير : سريع الحساب له .

قوله تعالى ( وَمَنْ اتَّبَعْنِي ) « من » فى موضع رفع عطفا على الفاء فى أسلمت : أى وأسلم من اتبعنى وجوهم الله ، وقيل هو مبتدأ والخبر محذوف : أى كذلك . ويجوز إثبات الياء على الأصل وحذفها تشبيها له برؤوس الآى والقوافى ، كقول الأعشى : فَهَلْ يَمْنَعُنِي أَرْيَادِي الْبِلَا دَمِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي وهو كثير فى كلامهم ( أَسْلَمْتُمْ ) هو فى معنى الأمر : أى أسلموا كقوله « فهل أنتم منتهون » أى انتهوا .

قوله تعالى ( فَبَشِّرْهُمْ ) هو خبر إن ، ودخلت الفاء فيه حيث كانت صلة الذى فعلا ، وذلك مؤذن باستحقاق البشارة بالعذاب جزاء على الكفر ، ولا تمنع إن من دخول الفاء فى الخبر لأنها لم تغير معنى الابتداء بل أكدته ، فلو دخلت على الذى كان أو ليت لم يجز دخول الفاء فى الخبر . ويقرأ « ويقاتلون النبيين » ويقتلون هو المشهور ، ومعناها متقارب .

قوله تعالى ( يُدْعَوْنَ ) فى موضع حال من الدين ( وَهُمْ مُعْرِضُونَ ) فى موضع رفع صفة لفريق ، أو حالا من الضمير فى الجار ، وقد ذكرنا ذلك فى قوله « أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم » .

قوله تعالى ( ذَلِكَ ) هو خبر مبتدأ محذوف . أى ذلك الأمر ذلك ، فعلى هذا يكون قوله ( بَأَنَّهُمْ قَالُوا ) فى موضع نصب على الحال مما فى ذا من معنى الإشارة : أى ذلك الأمر مستحقا بقولهم . وهذا ضعيف ، والجيد أن يكون ذلك مبتدأ وبأنهم خبره : أى ذلك العذاب مستحق بقولهم .

قوله تعالى ( فَسَكِّتْ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ ) كيف فى موضع نصب على الحال ،

والعامل فيه محذوف تقديره : كيف يصنعون أو كيف يكونون ؛ وقيل كيف ظرف لهذا المحذوف وإذا ظرف للمحذوف أيضا .

قوله تعالى ( قُلِ اللَّهُمَّ ) الميم المشددة عوض من ياء ؛ وقال الفراء : الأصل يا الله أمنا بخير ، وهو مذهب ضعيف ، وموضع بيان ضعفه غير هذا الموضع ( مالكُ الملك ) هو نداء ثان : أى يا مالك الملك ؛ ولا يجوز أن يكون صفة عند سيوبه على الموضع ، لأن الميم فى آخر المنادى تمنع من ذلك عنده ؛ وأجاز المبرد والزجاج أن يكون صفة ( تُوْىَ الْمَلِكُ ) هو وما بعده من المعطوفات خبر مبتدأ محذوف : أى أنت ؛ وقيل هو مستأنف ، وقيل الجملة فى موضع الحال من المنادى ؛ وانتصاب الحال على المنادى بخلاف فيه ، والتقدير : من يشاء إتيانه إياه ، ومن يشاء انتزاعه منه ( بِيَدِكَ الْخَيْرُ ) مستأنف ، وقيل حكمه حكم ما قبله من الجمل .

قوله تعالى ( الْمَيِّتَ مِنَ الْخَيِّ ) يقرأ بالتخفيف والتشديد، وقد ذكرناه فى قوله « إنما حرم عليكم الميتة » ( بِيَغْيَرِ حِسَابٍ ) يجوز أن يكون حالا من المفعول المحذوف : أى ترزق من تشاؤه غير محاسب ؛ ويجوز أن يكون حالا من ضمير الفاعل : أى تشاء غير محاسب له أو غير مضيق له ؛ ويجوز أن يكون نعتا لمصدر محذوف أو مفعول محذوف : أى رزقا غير قليل .

قوله تعالى ( لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ ) هو نهى ، وأجاز الكسائى فيه الرفع على الخبر ، والمعنى لا يبتغى ( مِنْ دُونِ ) فى موضع نصب صفة لأولياء ( فَلْيَتَسَّ مِنْ اللَّهِ فى شَيْءٍ ) التقدير فليس فى شىء من دين الله ، فمن الله فى موضع نصب على الحال لأنه صفة للنكرة قدمت عليه ( إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا ) هذا رجوع من الغيبة إلى الخطاب ، وموضع أن تتقوا نصب لأنه مفعول من أجله ، وأصل ( تَقَاةٌ ) وقية ، فأبدلت الواو تاء لانضمامها ضما لازما مثل نحاة ، وأبدلت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وانتصابها على الحال ؛ ويقرأ تقيمة ووزنها فعيلة ؛ والياء بدل من الواو أيضا ( وَيُحَذِّرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ ) أى عقاب نفسه ، كذا قال الزجاج ، وقال غيره : لاحذف هنا .

قوله تعالى ( وَيَعْلَمُ مَا فى السَّمَوَاتِ ) هو مستأنف ، وليس من جواب الشرط لأنه يعلم ما فيها على الإطلاق .

قوله تعالى ( يَوْمَ تَجِدُ ) يوم هنا مفعول به : أى اذكر ، وقيل هو ظرف والعامل فيه « قدِير » وقيل العامل فيه « وإلى الله المصير » وقيل العامل فيه : ويحذركم

الله عقابه يوم تجد فالعامل فيه العقاب لا التحذير ، ( مَا عَمِلْتُمْ ) ما فيه بمعنى الذى :  
والعائد محذوف وموضعه نصب مفعول أول ، و ( مُحَضَّرًا ) المفعول الثانى هكذا ذكروا ،  
والأشبه أن يكون محضرا حالا ، وتجد المتعدية إلى مفعول واحد ( وَمَا عَمِلْتُمْ مِنْ  
سُوءٍ ) فيه وجهان : أحدهما هى بمعنى الذى أيضا معطوفة على الأولى ، والتقدير :  
وما عملت من سوء محضرا أيضا ، و ( تَوَدُّ ) على هذا فى موضع نصب على الحال  
والعامل تجد . والثانى : أنها شرط وارتفع تود على أنه أراد ألفاه أى فهمى تود ، ويجوز  
أن يرتفع من غير تقدير حذف لأن الشرط هنا ماض . وإذا لم يظهر فى الشرط لفظ  
الجزم جاز فى الجزاء الجزم والرفع .

قوله تعالى ( فَإِنْ تَوَلَّوْا ) يجوز أن يكون خطابا فتكون التاء محذوفة :  
أى فإن تتولوا وهو خطاب كالذى قبله ، ويجوز أن يكون للغيبة فيكون لفظه  
لفظ الماضى .

قوله تعالى ( ذُرِّيَّةٌ ) قد ذكرنا وزنها وما فيها من القراءات ، فأما نصبها فعلى  
البذل من نوح وما عطف عليه من الأسماء ، ولا يجوز أن يكون بدلا من آدم لأنه ليس  
بذرية ، ويجوز أن يكون حالا منهم أيضا والعامل فيها اصطنى ( بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ )  
مبتدأ وخبر فى موضع نصب صفة الذرية .

قوله تعالى ( إِذْ قَالَتْ ) قيل تقديره اذكر ، وقيل هو ظرف لعلم ، وقيل العامل  
فيه اصطنى المقدره مع آل عمران ( مُحَرَّرًا ) حال من ما وهى بمعنى الذى لأنه لم يصير  
من يعقل بعد ، وقيل هو صفة لموصوف محذوف ، أى غلاما محررا : وإنما قدرنا  
غلاما لأنهم كانوا لا يجعلون لبنت المقدس إلا الرجال .

قوله تعالى ( وَضَعْتُهَا أُنْثَى ) أنثى حال من الهاء أو بدل منها ( بِمَا وَضَعْتَ )  
يقرأ بفتح العين وسكون التاء على أنه ليس من كلامها بل معترض وجاز ذلك لما فيه من  
تعظيم الرب تعالى ، ويقرأ بسكون العين وضم التاء على أنه من كلامها والأولى أقوى ،  
لأن الوجه فى مثل هذا أن يقال وأنت أعلم بما وضعت . ووجه جوازه أنها وضعت  
الظاهر موضع المضمر تفعيلا ، ويقرأ بسكون العين وكسر التاء كأن قائلا قال لها ذلك  
( سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ) هذا الفعل مما يتعدى إلى المفعول الثانى تارة بنفسه وتارة بحرف  
الجر تقول العرب سميتك زيدا وزيدا .

قوله تعالى ( وَأَنْبَتْنَاهَا نَبَاتًا حَسَنًا ) هو هنا مصدر على غير لفظ الفعل المذكور

وهو نائب عن إنبات؛ وقيل التقدير فنبت نباتا، والنبت والنبات بمعنى؛ وقد يعبر بها عن النائب، وتقبلها: أى قبلها، ويقرأ على لفظ الدعاء فى تقبلها وأنبتا وكفلها وربها بالنصب: أى ياربها، و(زَكَرِيَّا) المفعول الثانى، ويقرأ فى المشهور كفلها بفتح الفاء، وقرئ أيضا بكسرها وهى لغة، يقال كفل بكفل مثل علم يعلم، ويقرأ بتشديد الفاء والفاعل الله وزكريا المفعول، وهزمة زكريا للتأنيث إذ ليست منقلبة ولا زائدة للتكثير ولا للإخفاق، وفيه أربع لغات: هذه إحداها، والثانية القصير، والثالثة زكريا بياء مشدد من غير ألف، والرابعة زكر بغير ياء (كُتِّمًا) قد ذكرنا إعرابه أول البقرة، و(المِحْرَابَ) مفعول دخل، وحق «دخل» أى يتعدى بنى أو يلى لكنه اتسع فيه فأوصل بنفسه إلى المفعول، و(عِندَهَا) يجوز أن يكون ظرفا لوجد وأن يكون حالا من الرزق وهو صفة له فى الأصل: أى رزقا كانتا عندها ووجد المتعدى إلى مفعول واحد وهو جواب كلما. وأما (قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّنِى لَكَ) فهو مستأنف فلذلك لم يعطقه بالفاء ولذلك (قالت هو من عند الله) ولا يجوز أن يكون قال بدلا من وجد، لأنه ليس فى معناه، ويجوز أن يكون التقدير فقال فحذف الفاء كما حذفت فى جواب الشرط كقوله «وإن أطعمتموهم إنكم» وكذلك قول الشاعر:

«مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا»

وهذا الموضع يشبه جواب الشرط، لأن كلما تشبه الشرط فى اقتضاها الجواب (هَذَا) مبتدأ وأنى خبره، والتقدير من أين ولك تبين؟ ويجوز أن يرتفع هذا بك وأنى ظرف للاستقرار.

قوله تعالى (هَئِنَّا لَك) أكثر ما يقع هنا ظرف مكان وهو أصلها، وقد وقعت هنا زمانا فهى فى ذلك كعند فإنك تجعلها زمانا وأصلها المكان كقولك أتيتك عند طلوع الشمس، وقيل هنا مكان: أى فى ذلك المكان دعا زكريا والكاف حرف للخطاب وبها تصير هنا للمكان البعيد عنك، ودخلت اللام لزيادة البعد وكسرت على أصل التقاء الساكنين هى والألف قبلها، وقيل كسرت لثلاثين بلام الملك، وإذا حذفت الكاف فقلت هنا للمكان الحاضر والعامل فى هنا دعا (قال) مثل قال أنى لك (مِنْ لَدُنْكَ) يجوز أن يتعلق بهب لى فيكون من لا ابتداء غاية الهمزة، ويجوز أن يكون فى الأصل صفة (لَدُرِّيَّةً) قدمت فانتصبت على الحال، و(سَمِيعٌ) بمعنى سامع:



قوله تعالى (فَنَادَتْهُ) الجمهور على إثبات تاء التأنيث ، لأن الملائكة جماعة ، وكره (١) قوم التاء لأنها للتأنيث ، وقد زعمت الجاهلية أن الملائكة إناث فلذلك قرأ من قرأ فتأداد بغير تاء والقراءة به جيدة ، لأن الملائكة جمع وما اعتلوا به ليس بشيء ، لأن الإجماع على إثبات التاء في قوله « وإذ قالت الملائكة يا مريم » (وَعَوَّاهُ قائم) حال من الخاء في نادته (يُصَلِّي) حال من الضمير في قائم ، ويجوز أن يكون في موضع رفع صفة لقائم (إن الله) يقرأ بفتح الحزة : أي بأن الله ، وبكسر ها : أي قالت إن الله لأن النداء قول (يُبَشِّرُكَ) الجمهور على التشديد ، ويقرأ بفتح الياء وضم الشين مخففا ، وضم الياء وكسر الشين مخففا أيضا : يقال بشرته وبشرته وأبشرته . ومنه قوله « وأبشروا بالجنة » (يَحْيَى) اسم أعجمي ، وقيل منى بالفعل الذي ما ضبه حيي (مُصَدِّقًا) حال منه (وَسَيِّدًا وَخَصُورًا وَتَبِيًّا) كذلك .

قوله تعالى (غُلَامًا) اسم يكون ولي خبره ، ويجوز أن يكون فاعل يكون على أنها تامة فيكون لي متعلقا بها أو حالا من غلام أي أتى يحدث غلام لي ؟ وإني بمعنى كيف أو من أين (بِكُنْيَى الْكَبِيرِ) وفي موضع آخر «بلغت من الكبر» والمعنى واحد لأن ما بلغك فقد بلغت (عَنَاقِرٍ) أي ذات عقر فهو على النسب وهو في المعنى مفعول أي معقورة ولذلك لم يلحق تاء التأنيث (كَذَلِكَ) في موضع نصب : أي يفعل ما يشاء فعلا كذلك .

قوله تعالى (اجْعَلْ لِي آيَةً) أي صير لي : فآية مفعول أول ولي مفعول ثان (آيَتُكَ) مبتدأ ، و (أَلَّا تُكَلِّمَ) خبره ، وإن كان قد فرى تكلم بالرفع فهو جاز على تقدير : إنك لا تكلم كقوله « ألا يرجع إليهم قولا » (إِلَّا رَمَزًا) استثناء من غير الجنس ، لأن الإشارة ليست كلاما ، والجمهور على فتح الراء وإسكان الميم وهو مصدر رمز ويقرأ بضمها وهو جمع رمزة بضمين وأقر ذلك في الجمع ، ويجوز أن يكون مسكن الميم في الأصل ، وإنما أتبع الضم انضم ، ويجوز أن يكون مصدرا غير جمع ، وضم إقباعا كاليسر واليسر (كثِيرًا) أي ذكر كثيرا ، و (الْعَسِيِّ) مفرد وقيل جمع عشية (وَالْإِبْكَارِ) مصدر ، والتقدير : ووقت الإبكار : يقال أبكر إذا دخل في البكرة .

قوله تعالى (وَإِذْ قَالَتْ) تقديره : واذكر إذ قالت : وإن شئت كان معطوفا على ، إذ قالت امرأة عمران ، والأصل في اصطنى اصننى ثم أبدلت التاء طاء لتوافق الصاد في الإطباق : وكرر اصطنى إما توكيدا وإما لبيان من اصطفاها عليهم .

(١) القراءتان جبدتان فلا علة بكراهة قوم لحوق تاء التأنيث وقوله (فنادته) إله مصحح

قوله تعالى ( ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ ) يجوز أن يكون التقدير الأمر ذلك فعل  
هذا من أنباء الغيب حال من ذا ؛ ويجوز أن يكون ذلك مبتدأ ومن أنباء خبره ؛ ويجوز  
أن يكون ( نُوحِيهِ ) خبر ذلك ، ومن أنباء حالا من الهاء في نوحيه ؛ ويجوز أن يكون  
متعلقا بنوحيه أى الإيحاء مبدوء به من أنباء الغيب ( إِذْ يُلْقُونَ ) ظرف لكان ،  
ويجوز أن يكون ظرفا للاستقرار الذى تعلق به لديهم ؛ والأقلام جمع قلم ، والقلم بمعنى  
المعلوم ، أى المقطوع كالنقض بمعنى المنقوض والقبض بمعنى المقبوض ( أَيْهِمْ يَكْفُلُ )  
مرّيم ) مبتدأ وخبر فى موضع نصب : أى يقرعون أيهم ، فالعامل فيه ما دل عليه  
يلقون ؛ و ( إِذْ يَخْتَصِمُونَ ) مثل «إذ يلقون» ويختصمون بمعنى اختصموا وكذلك  
يلقون : أى ألقوا ؛ ويجوز أن يكون حكى الحال .

قوله تعالى ( إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ ) إذ بدل من إذا التى قبلها ، ويجوز أن يكون  
ظرفا ليختصمون ، ويجوز أن يكون التقدير اذكر ( مِنْهُ ) فى موضع جر صفة  
للكلمة ، ومن هنا لا ابتداء الغاية ( اسْمُهُ ) مبتدأ ، و ( الْمَسِيحُ ) خبره ، و ( عِيسَى )  
بدل منه أو عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون خبرا آخر ، لأن تعدد الأخبار يوجب  
تعدد المبتدأ ، والمبتدأ هنا مفرد وهو قوله اسمه ، ولو كان عيسى خبرا آخر لكان  
أسماءه أو أسماءها على تأنيث الكلمة ، والجملة صفة لكلمة ، و ( ابْنُ مَرْيَمَ )  
خبر مبتدأ محذوف ؛ أى هو ابن ، ولا يجوز أن يكون بدلا مما قبله ولا صفة لأن  
ابن مريم ليس باسم ؛ ألا ترى أنك لا تقول اسم هذا الرجل ابن عمرو إلا إذا كان قد  
علق علما عليه ، وإنما ذكر الضمير فى اسمه على معنى الكلمة ، لأن المراد ببشرى  
بمكون أو مخلوق ( وَجِيهًا وَمِنْ الْمُقَرَّبِينَ ) وَيُكَلِّمُ أحوال مقدرة ، وصاحبها  
معنى الكلمة ؛ وهو مكون أو مخلوق ، وجزاز أن ينتصب الحال عنه وهو نكرة لأنه  
قد وصف ، ولا يجوز أن تكون أحوالا من المسيح ، ولا من عيسى ، ولا من  
ابن مريم لأنها أخبار ، والعامل فيها الابتداء أو المبتدأ أو هما ، وليس شئ من ذلك  
يعمل فى الحال ، ولا يجوز أن تكون أحوالا من الهاء فى اسمه للفصل الواقع بينهما  
ولعدم العامل فى الحال .

قوله تعالى ( فى المهد ) يجوز أن يكون حالا من الضمير فى يكلم : أى يكلمهم  
صغيرا ، ويجوز أن يكون ظرفا ( وَكَهَلًا ) يجوز أن يكون حالا معطوفة على وجيها ،  
وأن يكون معطوفا على موضع فى المهد إذا جعلته حالا ( وَمِنَ الصَّالِحِينَ ) حال  
معطوفة على وجيها .

قوله تعالى (كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ) قد ذكر في قوله «كذلك الله يفعل ما يشاء» قصة زكريا ، و (إِذَا قَضَيْتُمْ أَمْرًا) مشروح في البقرة :

قوله تعالى (وَنُعَلِّمُهُ) يقرأ بالنون حملا على قوله «ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك» ويقرأ بالياء حملا على يبشرك ، وموضعه حال معطوفة على وجبها (وَرَسُولًا) فيه وجهان : أحدهما هو صفة مثل صبور وشكور ، فيكون حالا أيضا ، أو مفعولا به على تقدير : ويجعله رسولا ، وفعل هنا بمعنى مفعول : أى مرسلا ، والثانى أن يكون مصدرا كما قال الشاعر : «أُبْلِغُ أَبَا سَلَمَةَ رَسُولًا تَرَوْهُ» فعلى هذا يجوز أن يكون مصدرا فى موضع الحال ، وأن يكون مفعولا معطوفا على الكتاب : أى ونعلمه رسالة ، فأى على الوجهين تتعلق برسول لأنهما يعملان عمل الفعل ؛ ويجوز أن يكون إلى معنا لرسول فيتعلق بمحذوف (أنى) فى موضع الجملة ثلاثة أوجه : أحدها جر : أى بآنى وذلك مذهب الخليل ، ولو ظهرت الياء لتعلقت برسول أو بمحذوف يكون صفة لرسول : أى ناطقا بآنى أو مخبرا ؛ والثانى موضعها نصب على الموضع ، وهو مذهب سيدييه ؛ أو على تقدير : يذكر أنى ؛ ويجوز أن يكون بدلا من رسول إذا جعلته مصدرا تقديره ونعلمه أنى قد جئتكم ؛ والثالث موضعها رفع : أى هو أنى قد جئتكم إذا جعلت رسولا مصدرا أيضا (بِآيَةٍ) فى موضع الحال : أى محتجا بآية (مِنْ رَبِّكُمْ) يجوز أن يكون صفة لآية ، وأن يكون متعلقا بجئت (أنى أخلق) يقرأ بفتح الهمزة ، وفى موضعه ثلاثة أوجه : أحدها جر بدلا من آية ؛ والثانى رفع : أى هى أنى ؛ والثالث أن يكون بدلا من أنى الأولى ، ويقرأ بكسر الهمزة على الاستئناف أو على إضمار القول (كَهَيْئَةِ) الكاف فى موضع نصب نعتا لمفعول محذوف : أى هيئة كهية الطير ، والهيئة مصدر فى معنى المهيل كالخلق بمعنى المخلوق ؛ وقيل الهيئة اسم لحال الشئ وليست مصدرا ، والمصدر التهيؤ والتهيؤ والتهيئة ؛ ويقرأ كهية الطير على إلقاء حركة الهمزة على الياء وحذفها ، وقد ذكر فى البقرة اشتقاق الطير وأحكامه ، والهاء فى (فيه) تعود على معنى الهيئة لأنها بمعنى المهيل ؛ ويجوز أن تعود على الكاف لأنها اسم بمعنى مثل ، وأن تعود على الطير ، وأن تعود على المفعول المحذوف (فَيَكُونُ) أى فيصير ، فيجوز أن تكون كان هنا التامة ، لأن معناها صار ، وصار بمعنى انتقل ؛ ويجوز أن تكون الناقصة ، و(طَائِرًا) على الأول حال ، وعلى الثانى خبر ، و (بِإِذْنِ اللَّهِ) يتعلق بيسكون (يَمَاتُوا كَالْمُوتِينَ) يجوز أن تكون بمعنى الذى ونكرة موصوفة ومصدرية ، وكذلك

ما الأخرى ، والأصل في ( تَدَخِرُونَ ) تَدَخِرُونَ إلا أن الدال مجهورة والهاء مهموسة فلم يجتمعا ، فأبدلت الراء دالا لأنها من مخرجها لتقرب من الدال ثم أبدلت الدال دالا وأدغمت ، ومن العرب من يقلب الراء ذالا ، ويدغم ويقرأ بتخفيف الدال وفتح الخاء وماضيه ذخِر .

قوله تعالى ( وَمَصْدَقًا ) حال معطوفة على قوله بآية : أي جئناكم بآية ومصدقاً ( لِمَا بَيْنَ يَدَيْ ) ولا يجوز أن يكون معطوفاً على وجبها ، لأن ذلك يوجب أن يكون ومصدقاً لما بين يديه على لفظ الغيبة ( مِّنَ التَّوْرَةِ ) في موضع نصب على الحال من الضمير المستتر في الظرف وهو بين ، والعامل فيها الاستقرار أو نفس الظرف ؛ ويجوز أن يكون حالاً من « ما » فيكون العامل فيها مصدقاً ( وَلِأُحِلَّ ) هو معطوف على محذوف تقديره : لأخفف عنكم أو نحو ذلك ( وَجِئْتُكُمْ بِآيَةٍ ) هذا تكرير للتوكيد ، لأنه قد سبق هذا المعنى في الآية التي قبلها .

قوله تعالى ( مِنْهُمْ الْكَافِرُونَ ) يجوز أن يتعلق « من » بأحسن ، وأن يكون حالاً من الكافر ( أَنْصَارِي ) هو جمع نصير كشریف وأشراف ، وقال قوم : هو جمع نصر وهو ضعيف ، إلا أن تقدر فيه حذف مضاف : أي من صاحب نصري ؛ أو تجعله مصدراً وصف به ، و ( إلى ) في موضع الحال متعلقة بمحذوف وتقديره : من أنصارى مضافاً إلى الله أو إلى أنصار الله ، وقيل هي بمعنى مع وليس بشيء ، فإن إلى لاتصاح أن تكون بمعنى مع ، ولا قياس يعضده ( الْخَوَارِثُونَ ) الجمهور على تشديد الياء وهو الأصل ، لأنها ياء النسبة ، ويقرأ بتخفيفها لأنه فر من تضعيف الياء وجعل ضمة الياء الباقية دليلاً على أصل ؛ كما قرءوا « يستهزئون » مع أن ضمة الياء بعد الكسرة مستثقل ، واشتقاق الكلمة من الحور وهو البياض ، وكان الخواريون يقصرون الثياب ، وقيل اشتقاقه من حار يحور إذا رجع فكأنهم الراجعون إلى الله وقيل هو مشتق من نقاء القلب وخلوصه وصدقه .

قوله تعالى ( فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ) في الكلام حذف تقديره : مع الشاهدين لك بالوحدانية .

قوله تعالى ( وَاللَّهُ خَيْرٌ الْمَاكِرِينَ ) وضع الظاهر موضع المضمرة تفخيهاً ؛ والأصل وهو خير الماكرين .

قوله تعالى ( مَتَّوْفِيكَ وَرَافِعُكَ إِلَى ) كلاهما للمستقبل ولا يتعرفان

بالإضافة ، والتقدير ؛ رافعك إلى ومتوفيك ، لأنه رفع إلى السماء ثم يتوفى بعد ذلك ؛ وقيل الواو للجمع فلا فرق بين التقديم والتأخير ، وقيل متوفيك من بينهم ورافعك إلى السماء فلا تقديم فيه ولا تأخير ( وجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ ) قيل هو خطاب لئنينا عليه الصلاة والسلام فيسكون الكلام تاما على ما قبله ، وقيل هو لعيسى . والمعنى : أن الذين اتبعوه ظاهرون على اليهود وغيرهم من الكفار إلى قبل يوم القيامة بالملك والغلبة ، فأما يوم القيامة فيحكم بينهم فيجازى كلا على عمله .

قوله تعالى ( فَسَاءَ الَّذِينَ كَفَرُوا ) يجوز أن يكون الذين مبتدأ ( فَسَاءَ عِنْدَ بِهِمْ ) خبره ، ويجوز أن يكون الذين في موضع نصب بفعل محذوف يفسره فأعذبهم تقديره فأعذب بغير ضمير مفعول لعمله في الظاهر قبله فحذف ، وجعل الفعل المشغول بضمير الفاعل مفسرا له ، وموضع الفعل المحذوف بعد الصلة ، ولا يجوز أن يقدر الفعل قبل الذين لأن أما لا يليها الفعل ، ومثله ( وَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ ) « وأما ثمود فهديناهم » فيمن نصب .

قوله تعالى ( ذَلِكَ نَتَلَوُهِ ) فيه ثلاثة أوجه : أحدها ذلك مبتدأ وتلوه خبره . والثاني المبتدأ محذوف وذلك خبره : أى الأمر ذلك ، وتلوه في موضع الحال : أى الأمر المشار إليه متلوا ، و ( مِنَ الْآيَاتِ ) حال من الهاء ، والثالث ذلك مبتدأ ، ومن الآيات خبره ، وتلوه حال ، والعامل فيه معنى الإشارة ، ويجوز أن يكون ذلك في موضع نصب بفعل دل عليه تلوه ، تقديره : نتلو ذلك فيكون من الآيات حالا من الهاء أيضا ، و ( الْحَكِيمِ ) هنا بمعنى المحكم .

قوله تعالى ( خَلَقْنَاهُ مِنْ تُرَابٍ ) هذه الجملة تفسير للمثل فلا موضع لها . وقيل موضعها حال من آدم ، وقد معه مقدرة ، والعامل فيها معنى التشبيه ، والهاء لآدم ومن متعلقة بخلق ؛ ويضعف أن يكون حالا لأنه يصير تقديره : خلقه كائنا من تراب ، وليس المعنى عليه ( ثُمَّ قَالَ لَهُ ) ثم ها هنا لترتيب الخبر لا لترتيب الخبر عنه ، لأن قوله ( كُنْ ) لم يتأخر عن خلقه ، وإنما هو في المعنى تفسير للمعنى الخلق ، وقد جاءت ثم غير مقيدة بترتيب الخبر عنه كقوله « فإلينا مرجعهم ثم الله شهيد » ونقول : زيد عالم ثم هو كريم ؛ ويجوز أن تكون لترتيب الخبر عنه على أن يكون المعنى صورته طينا ، ثم قال له كن لحما ودما .

قوله تعالى ( فَكُنْ حَاجِثًا فِيهِ ) الهاء ضمير عيسى ، ومن شرطية ، والماضى بمعنى المستقبل و ( مَا ) بمعنى الذى ، و ( مِنَ الْعِلْمِ ) حال من ضمير الفاعل . ولا

يجوز أن تكون ما مصدرية على قول سيبويه والجمهور، لأن ما المصدرية لا يعود إليها ضمير، وفي حاجتك ضمير فاعل، إذ ليس بعده ما يصح أن يكون فاعلا، والعلم لا يصح أن يكون فاعلا، لأن من لا تزداد في الواجب، ويخرج على قول الأخفش أن تكون مصدرية ومن زائدة، والتقدير: من بعد مجيء العلم لرباك والأصل في (تَعَالَوْا) تعاليوا، لأن الأصل في الماضي تعالى، والياء منقلبة عن واو لأنه من العلو فأبدلت الواو ياء لوقوعها رابعة، ثم أبدلت الياء ألفا، فإذا جاءت واو الجمع حذفت لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة تدل عليها، و (نَدْعُ) جواب لشرط محذوف، و (نَبْتَهِلُ) و (نَجْعَلُ) معطوفان عليه، ونجعل المتعدية إلى مفعولين أى نصير، والمفعول الثاني (على الكاذبين).

قوله تعالى (كَلِمَاتُ الْقَصَصِ) مبتدأ وخبر في موضع خبر إن (إِلَّا اللَّهُ) خبر من إله تقديره: وما إله إلا الله.

قوله تعالى (فَإِنْ تَوَلَّوْا) يجوز أن يكون اللفظ ماضيا، ويجوز أن يكون مستقبلا تقديره: يتولوا، ذكره النحاس وهو ضعيف، لأن حرف المضارعة لا يحذف.

قوله تعالى (سَوَاءٍ) الجمهور على الجر وهو صفة لكلمة، ويقرأ «سواء» بالنصب على المصدر، ويقرأ «كلمة» بكسر الكاف وإسكان اللام على التخفيف والنقل مثل فخذ وكبد (بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ) ظرف لسواء: أى لتسوى الكلمة بيننا ولم تؤنث سواء، وهو صفة مؤنث، لأنه مصدر وصف به؛ فأما قوله (أَلَا نَعْبُدُ) ففي موضعه وجهان: أحدهما جر بدلا من سواء أو من كلمة، تقديره: تعالوا إلى ترك عبادة غير الله؛ والثاني هو رفع تقديره: هي أن لا نعبد إلا الله، وأن هي المصدرية: وقيل تم الكلام على سواء ثم استأنف فقال بيننا وبينكم أن لا نعبد: أى بيننا وبينكم التوحيد، فعلى هذا يجوز أن يكون أن لا نعبد مبتدأ والظرف خبره، والجملة صفة لكلمة؛ ويجوز أن يرتفع ألا نعبد بالظرف (فَإِنْ تَوَلَّوْا) هو ماض، ولا يجوز أن يكون التقدير: يتولوا لفساد المعنى، لأن قوله (فَقُولُوا اشْهَدُوا) خطاب للمؤمنين، ويتولوا للمشركين، وعند ذلك لا يبقى في الكلام جواب الشرط، والتقدير: فقولوا لهم.

قوله تعالى (لَمْ أَتَحَاجُّوْنَ) الأصل لما، فحذفت الألف لما ذكرنا في قوله «فلم تقتلون» واللام متعلقة بتحاجون (إِلَّا مَنِ بَعْدَهُ) من يتعلق بأزلت، والتقدير من بعد موته.

قوله تعالى ( هَآ أَنُؤَمِّمُ ) هآ للتنبية ، وقيل هى بدل من همزة الاستفهام ؛ ويقرأ بتحقيق الهمزة والمد ، وبثليين الهمزة والمد ، وبالقصر والهمز ، وقد ذكرنا إعراب هذا الكلام فى قوله « ثم أنتم هؤلاء تقتلون » (فيما) هى بمعنى الذى أو نسكرة موصوفة ، و(عَلِمُ) مبتدأ ولكم خبره ، وبه فى موضع نصب على الحال لأنه صفة لعلم فى الأصل قدمت عليه ، ولا يجوز أن تتعلق الباء بعلم إذ فيه تقديم الصلة على الموصول ، فإن علقها بمحذوف يفسره المصدر جاز ، وهو الذى يسمى تبييناً .  
قوله تعالى ( يَا بَرَّآهِمِ ) الباء تتعلق بأولى ، وخبر إن (لَّذِينَ اتَّبَعُوهُ) وأولى أفعال من ولى يلى ، وألفه منقلبة عن ياء لأن فاءه واو ، فلا تكون لامه واوا ، إذ ليس فى الكلام ما فاؤه ولامه واوان إلا واو (١) (وَهَآذَآ النَّبِىُّ) معطوف على خبر إن ، ويقرأ النبي بالنصب : أى واتبعوا هذا النبي .  
قوله تعالى (وَجْهَ النَّهَارِ) وجه ظرف لآمنوا بدليل قوله (وَأَكْفُرُوا آخِرَهُ) ويجوز أن يكون ظرفاً لأنزل .

قوله تعالى (إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ) فيه وجهان : أحدهما أنه استثناء مما قبله ، والتقدير : ولا تقرؤا إلا لمن تبع ، فعلى هذا اللام غير زائدة ؛ ويجوز أن تكون زائدة ، ويكون محمولا على المعنى : أى اجحدوا كل أحد إلا من تبع : والثانى أن النية للتأخير ، والتقدير : ولا تصدقوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا من تبع دينكم ، فاللام على هذا زائدة ، ومن فى موضع نصب على الاستثناء من أحد ، فأما قوله (قُلْ إِنْ أُلْهِدَى) فغرض بين الكلامين لأنه مشدد ، وهذا الوجه بعيد لأن فيه تقديم المستثنى على المستثنى منه ، وعلى العامل فيه وتقديم ما فى صلة أن عليها . فعلى هذا فى موضع أن يؤتى ثلاثة أوجه : أحدها جر تقديره : ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد . والثانى أن يكون نصبا على تقدير حذف حرف الجر . والثالث أن يكون مفعولا من أجله تقديره : ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم مخافة أن يؤتى أحد ؛ وقبل أن يؤتى متصل بقوله « قل إن الهدى هدى الله » والتقدير : أن يؤتى : أى هو أن لا يؤتى ، فهو فى موضع رفع (أو يُحَاجُّوكم) معطوف على يؤتى ، وجمع الضمير لأحد لأنه فى مذهب الجمع ، كما قال « لا نفرق بين أحد منهم » ويقرأ : أن يؤتى على الاستئناف ، وموضعه رفع على أنه مبتدأ تقديره : إني أن أحد مثل ما أوتيتم يمكن أو يصدق ؛ ويجوز أن يكون فى موضع نصب بفعل محذوف تقديره : أتصدقون أن يؤتى أو أنشيعون ؛ ويقرأ شاذاً أن يؤتى على تسمية الفاعل وأحد فاعله والمفعول محذوف : أى أن يؤتى أحد أحدا (يُؤْتِيهِ مِنْ يَشَاءُ)

(١) إلا واو التهجى قاله السمين .

يجوز أن يكون مستأنفاً ، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف : أى هو يؤتبه ، وأن يكون خبراً ثانياً :

قوله تعالى ( مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ ) من مبتدأ ، ومن أهل الكتاب خبره ، والشرط وجوابه صفة لمن لأنها نكرة ، وكما يقع الشرط خبراً يقع صلة وصفة وحالا ، وقرأ أبو الأشهب العقيلي « تأمنه » بكسر حرف المضارعة ، و ( بِقِنْطَارٍ ) الباء بمعنى فى أى فى حفظ قنطار ، وقبل الباء بمعنى على ( يُوَدُّهُ ) فيه خمس قراءات : إحداهما كسر الهاء وصلتها بياء فى اللفظ وقد ذكرنا علة هذا فى أول الكتاب . والثانية كسر الهاء من غير ياء اكتفى بالكسرة عن الياء لدلالتها عليها ، ولأن الأصل أن لا يزداد على الهاء شئ كبقية الضمائر ، والثالثة إسكان الهاء ، وذلك أنه أجرى الوصل مجرى الوقف وهو ضعيف ، وحق هاء الضمير الحركة ، وإنما تسكن هاء السكت . والرابعة ضم الهاء وصلتها بواو فى اللفظ على تبين الهاء المضمومة بالواو ، لأنها من جنس الضمة كما بينت المكسورة بالياء : والخامسة ضم الهاء من غير واو لدلالة الضمة عليها ، ولأنه الأصل ، ويجوز تحقيق الهمزة وإبدالها واوا للضمة قبلها ( إِلَّا مَا دُمْتَ ) «مأ» فى موضع نصب على الظرف : أى لإامدة دوامك ؛ ويجوز أن يكون حالا لأن ما مصدرية ، والمصدر قد يقع حالا ، والتقدير : إلا فى حال ملازمتك ، والجمهور على ضم الدال ، وما ضيه دام يدوم مثل قال يقول : ويقرأ بكسر الدال وما ضيه دمت تدام مثل خفت تخاف وهى لغة ( ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ ) أى ذلك مستحق بأنهم ( فى الأُمِّيِّينَ ) صفة لـ ( سَبِيلٌ ) قدمت عليه فصارت حالا ، ويجوز أن يكون ظرفاً للاستقرار فى علينا . وذهب قوم إلى عمل ليس فى الحال ، فيجوز على هذا أن يتعلق بها ، وسبيل اسم ليس وعلينا الخبر ، ويجوز أن يرتفع سبيل بعلينا فيكون فى ليس ضمير الشأن ( وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ ) يجوز أن يتعلق على بقولون لأنه بمعنى يفترون ويجوز أن يكون حالا من الكذب مقدما عليه ، ولا يجوز أن يتعلق بالكذب لأن الصلة لا تتقدم على الموصول ؛ ويجوز ذلك على التبيين ( وَهُمْ يَعْلَمُونَ ) جملة فى موضع الحال .

قوله تعالى ( بَلَى ) فى الكلام حذف تقديره : بلى عليهم سبيل ، ثم ابتدأ فقال ( مَنْ أَوْفَى ) وهى شرط ( فَإِنَّ اللَّهَ ) جوابه ، والمعنى : فإن الله يجهم ، فوضع الظاهر موضع المضمرة .

قوله تعالى ( يَلْعَنُونَ ) هو فى موضع نصب صفة لفريق وجمع على المعنى ، ولو



أفرد جاز على اللفظ ، والجمهور على إسكان اللام وإثبات واوین بعدها ، ويقرأ بفتح اللام وتشديد الواو وضم الباء على التثنية ، ويقرأ بضم اللام وواو واحدة ساكنة والأصل يلوون كقراءة الجمهور إلا أنه همز الواو لانضمامها ، ثم ألقي حركتها على اللام . والألسنة جمع لسان ، وهو على لغة من ذكر اللسان ، وأما من أنه فإنه يجمعه على ألسن ، و ( بالكتاب ) في موضع الحال من الألسنة : أى ملتبسة بالكتاب أو ناطقة بالكتاب ، و ( مِّنَ الْكِتَابِ ) هو المفعول الثاني لحسب :

قوله تعالى ( ثُمَّ يَقُولُ ) هو معطوف على يؤتيه ، ويقرأ بالرفع على الاستئناف ( يَمَّا كُنْتُمْ ) في موضع الصفة لربانيين ، ويجوز أن تكون الباء بمعنى السبب فتتعلق بكان وما مصدرية : أى يعلمكم الكتاب ، ويجوز أن تكون الباء متعلقة بربانيين ( تَعَلَّمُونَ ) يقرأ بالتخفيف : أى تعرفون ، وبالتشديد : أى تعلمونه غيركم ( تَدْرُسُونَ ) يقرأ بالتخفيف : أى تدرسون الكتاب فالمفعول محذوف ، ويقرأ بالتشديد وضم التاء : أى تدرسون الناس الكتاب .

قوله تعالى ( وَلَا يَأْمُرُكُمْ ) يقرأ بالرفع : أى ولا يأمركم الله أو النبي فهو مستأنف ويقرأ بالنصب عطفا على يقول فيكون الفاعل ضمير النبي أو البشر ، ويقرأ بإسكان الراء فرارا من توالي الحركات ، وقد ذكر في البقرة ( إِذْ ) في موضع جر بإضافة بعد إليها ( وَأَنْتُمْ مُّسْلِمُونَ ) في موضع جر بإضافة إذا إليها :

قوله تعالى ( لَمَّا آتَيْنِيَكُمْ ) يقرأ بكسر اللام ، وفيما يتعلق به وجهان : أحدهما أخذ : أى لهذا المعنى ، وفيه حذف مضاف تقديره : لرعاية ما آتيتكم ، والثاني أن يتعلق بالميثاق لأنه مصدر : أى توثقنا عليهم لذلك ، وما بمعنى الذي ، أو نكرة موصوفة ، والعائد محذوف و ( مِّنَ كِتَابِ ) حال من المحذوف أو من الذي ، ويقرأ بالفتح وتخفيف «ما» وفيها وجهان : أحدهما أن ما بمعنى الذي ، وموضعها رفع بالابتداء ، واللام لام الابتداء دخلت لتوكيد معنى القسم . وفي الخبر وجهان : أحدهما من كتاب وحكمة : أى الذي أو يتموه من الكتاب ، والنكرة هنا كالمعرفة ؛ والثاني الخبر لتؤمنن به والماء عائدة على المبتدأ واللام جواب القسم ، لأن أخذ الميثاق قسم في المعنى ، فأما قوله ( ثُمَّ جَاءَكُمْ ) فهو معطوف على ما آتيتكم ، والعائد على «ما» من هذا المعطوف فيه وجهان : أحدهما تقديره : ثم جاءكم به ، واستغنى عن إظهاره بقوله به فيما بعد ، والثاني أن قوله ( لَمَّا مَعَكُمْ ) في موضع الضمير تقديره : مصدق له ، لأن الذي معهم هو الذي آتاهم ، ويجوز أن يكون العائد ضمير الاستقرار العامل

في مع ، ويجوز أن تكون الهاء في ( به ) تعود على الرسول ، والعائد على المبتدأ محذوف وسوغ ذلك طول الكلام ، وأن تصديق الرسول تصديق للذي أوتيته . والقول الثاني أن « ما » شرط واللام قبله لتلقي القسم كالتى في قوله « لئن لم ينته المنافقون » وليست لازمة بدليل قوله « وإن لم ينتهوا عما يقولون » فعلى هذا تكون « ما » في موضع نصب بآتيت ، والمفعول الثانى ضمير المخاطب ، ومن كتاب مثل من آية في قوله « ما ننسخ من آية » وبقى الكلام على هذا الوجه ظاهر . ويقرأ « لما » بفتح اللام وتشديد الميم . وفيها وجهان : أحدهما أنها الزمانية : أى أخذنا ميثاقهم لما آتيناهم شيئاً من كتاب وحكمة ، ورجع من الغيبة إلى الخطاب على المؤلف من طريقهم . والثانى أنه أراد لمن ما ثم أبدل من النون ميماً لمشابتها إياها فتوالت ثلاث ميّات فحذف الثانية لضعفها بكونها بدلا وحصول التكرير بها ، ذكر هذا المعنى ابن جنى في المحتسب ، ويقرأ آتيتكم على لفظ الواحد ، وهو موافق لقوله « وإذا أخذ الله » ولقوله « إصرى » ويقرأ آتيناكم على لفظ الجمع للتعظيم ( أءَ قَرَّرَ رُتْمٌ ) فيه حذف أى بذلك و ( إصْرِي ) بالكسر والضم لغتان قرئ بهما .

قوله تعالى ( قَسْنِ تَوَلَّى ) من مبتدأ يجوز أن تكون بمعنى الذى ، وأن تكون شرطاً ( فَأُولَئِكَ ) مبتدأ ثان ، و ( هُمُ الْفَاسِقُونَ ) مبتدأ وخبره ، ويجوز أن يكون هم فصلاً .

قوله تعالى ( أَفَغَيْرَ ) منصوب بـ ( يَبْغُونَ ) ويقرأ بالياء على الغيبة كالذى قبله وبالناء على الخطاب ، والتقدير : قل لهم ( طَوْعاً وَكَرْهاً ) مصدران في موضع الحال ، ويجوز أن يكونا مصدرين على غير الصدر ، لأن أسلم بمعنى انقاد وأطاع ( تُرْجَعُونَ ) بالناء على الخطاب ، وبالياء على الغيبة .

قوله تعالى ( قُلْ آمَنَّا ) تقديره : قل يا محمد آمنا : أى أنا ومن معى ، أو أنا والأنبياء ، وقيل التقدير : قل لهم قولوا آمنا .

قوله تعالى ( وَمَنْ يَبْتَغِ ) الجمهور على إظهار الغينين ، وروى عن أبى عمرو الإدغام وهو ضعيف ، لأن كسرة الغين الأولى تدل على الياء المحذوفة ، و ( دِينَا ) تمييز ، ويجوز أن يكون مفعول يبتغى ، و ( غَيْرَ ) صفة قدمت عليه فصارت حالا ( وَهُمْوْا فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ) هو في الإعراب مثل قوله « وإنه في الآخرة لمن الصالحين » وقد ذكر .

قوله تعالى (كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ) حال أو ظرف ، والعامل فيها يهدي ، وقد نعلم نظيره (وَشَهِدُوا) فيه ثلاثة أوجه : أحدها هو حال من الضمير في كفروا وقد معه مقدرة ، ولا يجوز أن يكون العامل يهدي ؛ لأن يهدي من « شهد أن الرسول حق » ، والثاني أن يكون معطوفا على كفروا : أى كيف يهديهم بعد اجتماع الأمرين . والثالث أن يكون التقدير : وأن شهدوا : أى بعد أن آمنوا ، وأن شهدوا فيكون في موضع جر .

قوله تعالى (أُولَئِكَ) مبتدأ ، و (جَزَّاءُ هُمْ) مبتدأ ثان و (أَنَّا عَلَيْهِمُ لَعْنَةُ اللَّهِ) أن واسمها وخبرها خبر جزاء : أى جزاؤهم اللعنة ، ويجوز أن يكون جزاؤهم بدلا من أولئك بدل الاشتمال .

قوله تعالى (خَالِدِينَ فِيهَا) حال من الهاء والميم في عليهم ، والعامل فيها الجار أو ما يتعلق به ، وفيها يعنى اللعنة .

قوله تعالى (ذَهَبًا) تمييزه والهاء في به تعود على الملء أو على ذهب .

قوله تعالى (يَمَّا تُحِبُّونَ) « ما » بمعنى الذى أو تكرة موصوفة ؛ ولا يجوز أن تكون مصدرية ، لأن المحبة لا تنفق ، فإن جعلت المصدر بمعنى المفعول فهو جائز على رأى أبى على (وَمَا تَنْقِفُوا مِنْ شَيْءٍ) قد ذكر نظيره في البقرة ، والهاء في (بِهِ) تعود على ما أو على شئ .

قوله تعالى (حَلَالًا) أى حلالا ، والمعنى كان كله حلا (إِلَّا مَا حَرَّمَ) في موضع نصب لأنه استثناء من اسم كان ، والعامل فيه كان ، ويجوز أن يعمل فيه حلا ويكون فيه ضمير يكون الاستثناء منه ، لأن حلا وحلالا في موضع اسم الفاعل بمعنى الجائز والمباح (مِنْ قَبْلُ) متعلق بحرم .

قوله تعالى (مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ) يجوز أن يتعلق باقترى وأن يتعلق بالكذب .

قوله تعالى (قُلْ صَدَقَ اللَّهُ) الجمهور على إظهار اللام وهو الأصل ، ويقرأ بالإدغام لأن الصاد فيها انبساط ، وفي اللام انبساط بحيث يتلاقى طرفاهما فصارا متقاربين ، والتقدير : قل لهم صدق الله ، (حَتَّىٰ) يجوز أن يكون حالا من إبراهيم ومن الملة ، وذكر لأن الملة والدين واحد .

قوله تعالى (وُضِعَ لِلنَّاسِ) الجملة في موضع جر صفة ليبت ، والخبر

(الَّذِي يَبْتَكِي) ، و (مُبَارَكًا وَهَدًى) حالان من الضمير في موضع ، وإن شئت في الجار والعامل فيهما الاستقرار .

قوله تعالى (فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ) يجوز أن تكون الجملة مستأنفة مضمرة لمعنى البركة والهدى ، ويجوز أن يكون موضعها حالا أخرى ، ويجوز أن تكون حالا من الضمير في قوله للعالمين ، والعامل فيه هدى ، ويجوز أن تكون حالا من الضمير في مباركاً وهو العامل فيها ، ويجوز أن تكون صفة لهدى كما أن للعالمين كذلك ، و (مَقَامٌ لِبَرَاهِيمَ) مبتدأ والخبر محذوف : أى منها مقام إبراهيم (وَمَنْ دَخَلَهُ) معطوف عليه : أى ومنها آمن من دخله ؛ وقيل هو خبر تقديره : هى مقام ؛ وقيل بدل ؛ وعلى هذين الوجهين قد عبر عن الآيات بالمقام وبأمن الداخل ؛ وقيل « ومن دخله » مستأنف ، ومن شرطية ، و (حَجُّ الْبَيْتِ) مصدر يقرأ بالفتح والكسر وهما لغتان ؛ وقيل الكسر اسم للمصدر ، وهو مبتدأ وخبره (عَلَى النَّاسِ) والله يتعلق بالاستقرار في على تقديره : استقر الله على الناس ، ويجوز أن يكون الخبر لله وعلى الناس متعلق به إما حالا وإما مفعولا ، ولا يجوز أن يكون لله حالا لأن العامل في الحال على هذا يكون معنى ، والحال لا يتقدم على العامل المعنوى ، ويجوز أن يرتفع الحج بالجار الأول أو الثانى والحج مصدر أضيف إلى المفعول (مَنْ اسْتَطَاعَ) بدل من الناس بدل بعض من كل ؛ وقيل هو في موضع رفع تقديره : هم من استطاع والواجب عليه من استطاع ، والجملة بدل أيضا ؛ وقيل هو مرفوع بالحج تقديره : والله على الناس أن يحج البيت من استطاع ، فعلى هذا في الكلام حذف تقديره : من استطاع منهم ليكون في الجملة ضمير يرجع على الأول ، وقيل من مبتدأ شرط ، والجواب محذوف تقديره : من استطاع فليحج ، ودل على ذلك قوله (وَمَنْ كَفَرَ) وجوابها .

قوله تعالى (لَمْ تَصْدُونا) اللام متعلقة بالفعل ، و (مَنْ) مفعوله ، و (تَبَغُّونا) يجوز أن يكون مستأنفا ، وأن يكون حالا من الضمير في قصدون أو من السبيل ، لأن فيها ضميرين راجعين إليهما ، فلذلك صح أن تجعل حالا من كل واحد منهما ، و (عِوَجًا) حال .

قوله تعالى (بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) يجوز أن يكون ظرفا ليردوكم ، وأن يكون ظرفا لـ (كافرين) وهو في المعنى مثل قوله «كفروا بعد إيمانهم» .

قوله تعالى (وَلَا تَفْرَقُوا) الأصل تنفروا ، فحذف التاء الثانية وقد ذكر وجهه في البقرة وقرأ بتشديد التاء : والوجه فيه أنه سكن التاء الأولى حين نزلها متصلة بالألف ثم أدغم (نِعْمَةً اللَّهُ) هو مصدر مضاف إلى الفاعل ، و (عَلَيْكُمْ) يجوز أن يتعلق به كما تقول أنعمت عليك ، ويجوز أن يكون حالا من النعمة فيتعلق بمحذوف (إِذْ كُنْتُمْ) يجوز أن يكون ظرفا للنعمة ، وأن يكون ظرفا للاستقرار في عليكم إذا جعلته حالا (فَأَصْبَحْتُمْ) يجوز أن تكون الناقصة فعلى هذا يجوز أن يكون الخبر (بِنِعْمَتِهِ) فيكون المعنى فأصبحتم في نعمته ، أو متلبسين بنعمته : أو مشمولين ، و (إِخْوَانًا) على هذا حال يعمل فيها أصبح أو ما يتعلق به الجار ، ويجوز أن يكون إخوانا خبر أصبح ، ويكون الجار حالا يعمل فيه أصبح ، أو حالا من إخوان لأنه صفة له قدمت عليه ، وأن يكون متعلقا بأصبح لأن الناقصة تعمل في الجار ، ويجوز أن يتعلق بإخوانا لأن التقدير : تأخيتم بنعمته ؛ ويجوز أن تكون أصبح تامة ، ويكون الكلام في نعمته إخوانا قريبا من الكلام في الناقصة ، والإخوان جمع أخ من الصداقة لا من النسب . والشفا يكتب بالألف وهي من الواو تنية شفوان ، و (مِنَ النَّارِ) صفة لحفرة ، ومن للتعبض ، والضمير في (مِنْهَا) للنار أو للحفرة (وَلَتَسْكُنَنَّ مِنْكُمْ) يجوز أن تكون كان هنا التامة فتكون (أُمَّةٌ) فاعلا ، و (بِدَعْوَانَا) صفته ، ومنكم متعلقة بتكن أو بمحذوف على أن تكون صفة لأمة قدم عليها فصار حالا ، ويجوز أن تكون الناقصة ، وأمة اسمها ، ويدعون الخبر ؛ ومنكم إما حال من أمة أو متعلق بكان الناقصة ؛ ويجوز أن يكون يدعون صفة ، ومنكم الخبر .

قوله تعالى (جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ) إنما حذف التاء لأن تأنيث البينة غير حقيقى : ولأنها بمعنى الدليل .

قوله تعالى (يَوْمَ تَبْيَضُّ) هو ظرف لعظيم أو للاستقرار في لهم ؛ وفي تبيض أربع لغات فتح التاء وكسرها من غير ألف ، وتبيض بالألف مع فتح التاء وكسرها وكذلك تسود (أَكْفَرْتُمْ) تقديره : فقال لهم أكفرتم ، والمحذوف هو الخبر .

قوله تعالى (تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ) قد ذكر في البقرة .

قوله تعالى (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ) قيل كنتم في علمي ؛ وقيل هو بمعنى صرتم ؛ وقيل كان زائدة ؛ والتقدير : أنتم خير ، وهذا خطأ لأن كان لا تزاد في أول الجملة ولا تعمل في خير (تَأْمُرُونَ) خير ثان ، أو تفسير لخبر أو مستأنف (لَسَكَانَ خَيْرًا) (١٠ - إملاء - أول)

لَهُمْ) أى لكان الإيمان ، لفظ الفعل على إرادة المصدر ( مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ ) هو مستأنف .

قوله تعالى (إِلَّا أَذَى) أذى مصدر من معنى يضروكم ، لأن الأذى والضرر متقاربان فى المعنى ، فعلى هذا يكون الاستثناء متصلاً ، وقيل هو منقطع لأن المعنى : لن يضروكم بالهزيمة ، لكن يؤذونكم بتصديكم لقناهم (يُؤَلُّوكمُ الْآذِبَارَ) الأذبار مفعول ثان ، والمعنى : يعملون ظهورهم تليكم ( ثُمَّ لَا تَنْصَرُونَ ) مستأنف ، ولا يجوز الجزم عند بعضهم عطفاً على جواب الشرط ، لأن جواب الشرط يقع عقب المشروط ، وثم للتراخي ، فلذلك لم تصلح فى جواب الشرط ، والمعطوف على الجواب كالجواب ، وهذا خطأ لأن الجزم فى مثله قد جاء فى قوله « ثم لا يكونوا أمثالكم » وإنما استأنف هنا ليدل على أن الله لا ينصرهم قاتلوا أو لم يقاتلوا .

قوله تعالى (إِلَّا يَجْبِلُ) فى موضع نصب على الحال تقديره : ضربت عليهم الذلة فى كل حال إلا فى حال عقد العهد لهم ، فالباء متعلقة بمحذوف تقديره إلا متمسكين بجبل .

قوله تعالى (لَيَسْئُوا) الواو اسم ليس ، وهى راجعة على المذكورين قبلها و (سَوَاءٌ) خبرها : أى ليسوا مستوين ؛ ثم استأنف فقال (مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ) فأمّة مبتدأ وقائمة نعت له ، والجار قبله خبره ؛ ويجوز أن تكون أمة فاعل الجار ، وقد وضع الظاهر هنا موضع المضممر والأصل منهم أمة ؛ وقيل أمة رفع بسواء ، وهذا ضعيف فى المعنى والإعراب ، لأنه منقطع مما قبله ، ولا يصح أن تكون الجملة خبر ليس ؛ وقيل أمة اسم ليس ، والواو فيها حرف يدل على الجمع كما قالوا : أكلوني البراغيث ، وسواء الخبر ، وهذا ضعيف إذ ليس الغرض ببيان تفاوت الأمة القائمة التالية لآيات الله ، بل الغرض أن من أهل الكتاب ، ومنا وكافرا (يَسْتَلُونَ) صفة أخرى لأمة ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير فى قائمة أو من الأمة لأنها قد وصفت ، والعامل على هذا الاستقرار ، و (آثَاءَ اللَّيْلِ) ظرف ليشلون لأنها قائمة ، لأن قائمة قد وصفت فلا تعمل فيما بعد الصفة ، وواحد الآثاء إلى مثل معنى ، ومنهم من يفتح الهمزة فيصير على وزن عصا ، ومنهم من يقول إني بالياء وكسر الهمزة (وَهُمْ يَسْجُدُونَ) حال من الضمير فى يقتلون أو فى قائمة ، ويجوز أن يكون مستأنفاً ، وكذلك (يُؤْمِنُونَ . وَيَأْمُرُونَ . وَيَنْهَوْنَ) إن شئت جعلتها أحوالا ، وإن شئت استأنفتها .

قوله تعالى ، و ( مَا يَفْعَلُوا ) يقرأ بالتاء على الخطاب ، وبالياء حملا على الذى قبله .

قوله تعالى ( كَثَلِ رِيحٍ ) فيه حذف مضاف تقديره : كمثل مهلك ريح : أى ما ينفقون هالك كالذى تهلكه ( فِيهَا صِيرٌ ) مبتدأ وخبر فى موضع صفة الريح ، ويجوز أن ترفع صرا بالظرف لأنه قد اعتمد على ما قبله ، و ( أَصَابَتْ ) فى موضع جر أيضا صفة لريح ، ولا يجوز أن تكون صفة لصر لأن الصر مذكر والضمير فى أصابت مؤنث ، وقيل ليس فى الكلام حذف مضاف بل تشبيه ما أنفقوا بمعنى الكلام ، وذلك أن قوله « كَثَلِ رِيحٍ » إلى قوله « فَأَهْلَكَتْهُ » متصل ببعضه ببعض ، فامتزجت المعانى فيه وفهم المعنى ( ظَلَمُوا ) صفة لقوم .

قوله تعالى ( مِنْ دُونِكُمْ ) صفة لبطانة ؛ قيل من زائدة لأن المعنى بطانة دونكم فى العمل والإيمان ( لَا يَأْلُونَكُمْ ) فى موضع نعت لبطانة أو حال مما تعلقت به من ، ويألوا يتعدى إلى مفعول واحد ، و ( خَبَالًا ) على التمييز ، ويجوز أن يكون انتصب لحذف صرف لجزء تقديره : لا يألونكم فى تخيلكم ، ويجوز أن يكون مصدرا فى موضع الحال ( وَدُّوا ) مستأنف ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير فى يألونكم ، وقد معه مرادة ، وما مصدرية ، أى عنتكم ( قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ ) حال أيضا ، ويجوز أن يكون مستأنفا ( مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ) مفعول بدت ، ومن لابتداء الغاية ، ويجوز أن يكون حالا : أى ظهرت خارجة من أفواههم .

قوله تعالى ( هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ ) قد ذكر إعرابه فى قوله « ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم » ( بِالْكِتَابِ كُلِّهِ ) الكتاب هنا جنس : أى بالكتب كلها . وقيل هو واحد ( عَصَوْا عَلَيْكُمْ ) عليكم مفعول عصوا ، ويجوز أن يكون حالا أى حنقين عليكم ( مَنْ الْغَيْظِ ) متعلق بعصوا أيضا ، ومن لابتداء الغاية : أى من أجل الغيظ ، ويجوز أن يكون حالا : أى مغتاظين ( يَغْشَىظُكُمْ ) يجوز أن يكون مفعولا به كما نقول : مات بالسم : أى بسببه ، ويجوز أن يكون حالا : أى موتوا مغتاظين .

قوله تعالى ( لَا يَضُرُّكُمْ ) يقرأ بكسر الضاد وإسكان الراء على أنه جواب الشرط وهو من ضار يضير ضيرا بمعنى ضر ويقال فيه ضاره يضره بالواو ، ويقرأ بضم الضاد وتشديد الراء وضمها ، وهو من ضر يضر ، وفى رفعه ثلاثة أوجه : أحدها أنه فى نية التقديم : أى لا يضركم كيدهم شيئا إن تتقوا ، وهو قول سيبويه . والثانى أنه حذف الفاء ، وهو قول المبرد ، وعلى هذين القولين الضمة إعراب . والثالث أنها

ليست إعراباً بل لما اضطر إلى التحريك حرك بالضم إنياعاً لضمه الضاد ، وقيل حركها بحركتها الإعرابية المستحقة لها في الأصل ، ويقرأ بفتح الراء على أنه مجزوم بحركه بالفتح لالتقاء الساكنين إذ كان أخف من الضم والكسر ( شَيْئًا ) مصدر : أى ضرراً :

قوله تعالى ( وَإِذْ غَدَوْتَ ) أى واذا ذكر ( مِنْ أَهْلِكَ ) من لابتداء الغاية ، والتقدير : من بين أهلك ، وموضعه نصب تقديره : فارقت أهلك ، و ( تُبَوِّىْ ) حال وهو يتعدى إلى مفعول بنفسه ، وإلى آخر تارة بنفسه وتارة بحرف الجر ، فمن الأول هذه الآية ، فالأول ( الْمُؤْمِنِينَ ) والثاني ( مُتَعَاعِدِينَ ) ومن الثاني « وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت » وقيل اللام فيه زائدة ( لِلْقِيَالِ ) يتعلق بقبوى ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أن يكون صفة لمقاعد : ولا يجوز أن يتعلق بمقاعد لأن المقعد هنا المكان ، وذلك لا يعمل .

قوله تعالى ( إِذْ كُفِّرَتْ ) إذ ظرف لعليم : ويجوز أن يكون ظروفاً لتبوى وأن يكون لغدوت ( أَنْ تُنْفِثَ ) تقديره : بأن تنفثا ، موضعه نصب أرجو على ما ذكرنا من الخلاف ( وَاعْلَى ) يتعلق بيشركل دخلت الفاء لمعنى الشرط ، والمعنى : إن قتلوا فتوكلوا أنتم ، وإن صعب الأمر فتوكلوا .

قوله تعالى ( يَسْتَدِرْ ) ظرف ، والياء بمعنى في ، ويجوز أن يكون حالاً : و ( أَدْنَى ) جمع ذليل ، وإنما عيى هذا البناء فراراً من تكرير اللام الذى يكون في ذللاً .

قوله تعالى ( إِذْ تَقُولُ ) يجوز أن يكون التقدير : اذكر ، ويجوز أن يكون بدلاً من « إذ هت » ويجوز أن يكون ظرفاً لنصركم ( أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ ) همزة الاستفهام إذا دخلت على النى نقلته إلى الإثبات ، ويبقى زمان الفعل على ما كان عليه . و ( أَنْ يُجِيبَكُمُ ) فاعل يكفكم ( بِثَلَاثَةِ آلَافٍ ) الجمهور على كسر الفاء ، وقد أسكت في الشواذ على أنه أجرى الوصل مجرى الوقف وهذه التاء إذا وقف عليها كانت بدلاً من التاء التى يوقف عليها ، ومنهم من يقول إن تاء التأنيث هى الموقوف عليها وهى لغة ، وقرئ شاذاً بها ساكنة ، وهو إجراء الوصل مجرى الوقف أيضاً ، وكلاهما ضعيف ، لأن المضاف والمضاف إليه كالثب الواحد ( مُؤْمِنِينَ ) يكسر الواو : أى مسومين تخيلهم أو أنفهم . وفتحتها على ما لم يسم فاعله :



قوله تعالى (إِلَّا بُشْرَى) مفعول ثان لجعل ، ويجوز أن يكون مفعولا له ، ويكون جعل المتعدية إلى واحد ، والهاء في جعله تعود على إمداد أو على التسويم أو على النصر أو على التنزيل (وَلِتَطْمَئِنَّ) معطوف على بشرى إذا جعلتها مفعولا له تقديره : ليبشركم ولتطمئن ، ويجوز أن يتعلق بفعل محذوف تقديره : ولتطمئن فلوبكم بشركم .

قوله تعالى (لِيَقْطَعَ طَرَفًا) اللام متعلقة بمحذوف تقديره : ليقطع طرفا أمدكم بالملائكة أو نصركم (أَوْ يَكْتَسِبَ لَهُمْ) قيل أو بمعنى الواو ، وقيل هي للتفصيل أي كان القطع لبعضهم والكسب لبعضهم ، والفاء في يكتسبهم أصل ، وقيل هي بدل من الدال ، وهو من كبده أصبت كبده (فَتَنْقَلِبُوا) معطوف على يقطع أو يكتسبهم . قوله تعالى (لَيْسَ لَكَ) اسم ليس (شَيْءٌ) ولك الخبر ومن الأمر حال من شيء لأنها صفة مقدمة (أَوْ يَتُوبَ ، أَوْ يُعَذِّبَهُمْ) معطوفان على يقطع ، وقيل أو بمعنى إلا أن .

قوله تعالى (أَضْحَاكَ) مصدر في موضع الحال من الربا تقديره مضاعفا ، قوله تعالى (وَسَارِعُوا) يقرأ بالواو وحذفها ، فمن أثبت عطفه على ما قبله من الأوامر ، ومن لم يثبتها استأنف ، ويجوز إمالة الألف هنا لكسرة الراء (عَرَضُهَا السَّمَوَاتُ) الجملة في موضع جر ، وفي الكلام حذف تقديره عرضها مثل عرض السموات (أُعِدَّتْ) يجوز أن يكون في موضع جر صفة للجنة ، وأن يكون حالا منها لأنها قد وصفت ، وأن يكون مستأنفا ولا يجوز أن يكون حالا من المضاف إليه لثلاثة أشياء : أحدها أنه لا عامل ، وما جاء من ذلك متأول على ضعفه . والثاني أن العرض هنا لا يراد به المصدر الحقيقي ، بل يراد به المسافة . والثالث أن ذلك يلزم منه الفصل بين الحال وبين صاحب الحال بالخبر .

قوله تعالى (الَّذِينَ يَنْفِقُونَ) يجوز أن يكون صفة للمتقين ، وأن يكون نصبا على إضمار أعنى ، وأن يكون رفعا على إضمارهم ، وأما (الكَاطِبِينَ) فعلى الجر والنصب .

قوله تعالى (وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا) يجوز أن يكون معطوفا على الذين ينفقون في أوجه الثلاثة ، ويجوز أن يكون مبتدأ ، ويكون أولئك مبتدأ ثانيا ، وجزاؤهم ثالثا ، ومغفرة خبر الثالث ، والجميع خبر الذين ، و (ذَكَرُوا) جواب إذا (وَمَنْ) مبتدأ ، و (بَغْفِرُ) خبره (إِلَّا اللَّهُ) فاعل بغفر ، أو بدل من المضمر فيه وهو

الوجه ، لأنك إذا جعلت الله فاعلا احتجت إلى تقدير ضمير : أى ومن يغفر الذنوب له غير الله ( وَهُمْ يَعْلَمُونَ ) فى موضع الحال من الضمير فى يصروا ، أو من الضمير فى استغفروا ، ومفعول يعلمون محذوف : أى يعلمون المؤاخذة بها أو غفوا الله عنها .

قوله تعالى ( وَنِعْمَ أَجْرُ ) المخصوص بالمدح محذوف : أى ونعم الأجر الجنة .  
قوله تعالى ( مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ ) يجوز أن يتعلق بخات ، وأن يكون حالا من سنن ، ودخلت الفاء فى ( سِيرُوا ) لأن المعنى على الشرط : أى إن شككم فسيروا ( كَيْفَ ) خبر ( كَانَ ) و ( عَاقِبَةُ ) اسمها .

قوله تعالى ( وَلَا تَهِنُوا ) الماضى وهن وحذفت الواو فى المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة و ( الْأَعْلَوْنَ ) واحدها أعلى ، حذفت منه الألف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة تدل عليها .

قوله تعالى ( قَرَحٌ ) يقرأ بفتح القاف وسكون الراء ، وهو مصدر قرحته إذا جرحته ؛ ويقرأ بضم القاف وسكون الراء ، وهو بمعنى الجرح أيضا . وقال الفراء : بالضم ألم الجراح ؛ ويقرأ بضمها على الإتياع كاليسر واليسر ، والطنب والطنب ، ويقرأ بفتحها ، وهو مصدر قرح إذا صار له قرحة ، وهو بمعنى دى ( وَتِلْكَ ) مبتدأ ، و ( الْآيَاتُ ) خبره ، و ( نُدَّاءُ لَهَا ) جملة فى موضع الحال ، والعامل فيها معنى الإشارة ؛ ويجوز أن تكون الأيام بدلا أو عطف بيان ، ونداءها الخبر ، ويقرأ يداؤها بالياء ، والمعنى مفهوم ، و ( بَيْنَ النَّاسِ ) ظرف ، ويجوز أن يكون حالا من الهاء ( وَكَيْتَعْلَمَ ) اللام متعلقة بمحذوف تقديره : وليعلم الله درأها ؛ وقبل التقدير : ليتعظوا وليعلم الله ؛ وقيل الواو زائدة ، و ( مِنْكُمْ ) يجوز أن يتعلق ببتخذ ، ويجوز أن يكون حالا من ( شُهَدَاءَ ) : ( وَكَيْتَحْصَى ) معطوف على وليعلم .

قوله تعالى ( أَمْ حَسِبْتُمْ ) أم هنا منقطعة : أى بل أحسبتم ، و ( أَنْ تَدْخُلُوا ) أن والفعل يسد مسد المفعولين : وقال الأخفش المفعول الثانى محذوف ( وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ) يقرأ بكسر الميم عطفًا على الأولى ، وبضمها على تقدير : وهو يعلم ، والأكثر فى القراءة الفتح وفيه وجهان : أحدهما أنه مجزوم أيضا لكن الميم لما حركت لالتقاء الساكنين حركت بالفتح إتبعا للفتحة قبلها ، والوجه الثانى أنه منصوب على إضمار أن ، والواو هاهنا بمعنى الجمع كالتى فى قولهم : لاناكل السمك وتشرب اللبن

والتقدير : أظننكم أن تدخلوا الجنة قبل أن يعلم الله المجاهدين وأن يعلم الصابرين ،  
ويقرب عليك هذا المعنى أنك لو قدرت الواو مع صح المعنى والإعراب :  
قوله تعالى ( مِنْ قَبْلُ أَنْ تَلْقَوْهُ ) الجمهور على الجر بمن وإضافته إلى الجملة ،  
وقرى بضم اللام والتقدير : ولقد كنتم تمنون الموت أن تلقوه من قبل ، فإن تلقوه  
بلد من الموت بدل الاشتغال والمراد لقاء أسباب الموت لأنه قال ( فَتَقْدَرُ رَأْيُكُمْ )  
وأنتم تنتظرون ) وإذا رأى الموت لم تبق بعده حياة . ويقرأ « تلاقوه » وهو من  
المفاعلة التي تكون بين اثنين لأن ما عليك فقد لقيته ، ويجوز أن تكون من واحد  
مثل سافرت .

قوله تعالى ( قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ) في موضع رفع صفة لرسول ،  
ويجوز أن يكون حالا من الضمير في رسول ، وقرأ ابن عباس « رسل » نكرة ، وهو  
قريب من معنى المعرفة ، ومن متعلقة بخلت ، ويجوز أن يكون حالا من الرسل ( أفإن )  
مات ) الهمة عند سيبويه في موضعها ، والفاء تدل على تعلق الشرط بما قبله : وقال  
يونس : الهمة في مثل هذا حقها أن تدخل على جواب الشرط تقديره : أنقلبون  
على أعقابكم إن مات ، لأن الغرض التنبيه أو التوبيخ على هذا الفعل المشروط . ومذهب  
سبويه الحق لوجهين : أحدهما أنك لو قدّمت الجواب لم يكن للقاء وجهه ، إذ لا يصح  
أن تقول أتزورني فإن زرتك ، ومنه قوله « أفإن مت فهم الخالدون » . والثاني أن  
الهمة لها صدر الكلام ، وإن لها صدر الكلام وقد وقعا في موضعها ، والمعنى يتم  
بدخول الهمة على جملة الشرط ، والجواب لأنهما كالشيء الواحد ( على أعقابكم )  
حال : أي راجعين .

قوله تعالى ( وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ ) أي تموت اسم كان ، و ( إِلَّا بِإِذْنِ  
اللَّهِ ) الخبر واللام للتبيين متعلقة بكان ، وقيل هي متعلقة بمحذوف تقديره : الموت  
لنفس ، وأن تموت تبين للمحذوف ، ولا يجوز أن تتعلق اللام بتموت لما فيه من  
تقديم الصلة على الموصول ، قال الزجاج التقدير : وما كان نفس لتموت ، ثم قدمت  
اللام ( كتابا ) مصدر : أي كتب ذلك كتابا ( وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا ) بالإظهار  
على الأصل وبالإدغام لتقاربهما ( نُؤْتِيهِ مِنْهَا ) مثل « يؤده إليك » ( وَسَنَجْزِي )  
بالتون والياء ، والمعنى مفهوم .

قوله تعالى ( وَكَأَيِّنْ ) الأصل فيه أي التي هي بعض من كل أدخلت عليها كاف  
للتشبيه وصارا في معنى كم التي للكثير ، كما جعلت الكاف مع ذا في قولهم كذا معنى

لم يكن لكل واحد منهما، وكما أن معنى لولا بعد التركيب لم يكن لهما قبله، وفيها خسة أوجه كلها قد قرئ به، فالمشهور «كأين» بهمزة بعدها ياء مشددة وهو الأصل. والثاني «كائن» بألف بعدها همزة مكسورة من غير ياء، وفيه وجهان: أحدهما هو فاعل من كان يكون حكى عن المبرد، وهو بعيد الصحة، لأنه لو كان ذلك لكان معرباً ولم يكن فيه معنى التكثير. والثاني أن أصله كأين، قدمت الياء المشددة على الهمزة فصارت كئيين، فوزنه الآن كعلف، لأنك قدمت العين واللام، ثم حذفت الياء الثانية لثقلها بالحركة والتضعيف كما قالوا في أيها أيهما ثم أبدلت الياء الساكنة ألفاً كما أبدلت في آية وطائي. وقيل حذفت الياء الساكنة وقدمت المتحركة فانقلبت ألفاً، وقبل لم يحذف منه شيء ولكن قدمت المتحركة وبقيت الأخرى ساكنة وحذفت بالتونين مثل قاض. والوجه الثالث «كان» على وزن كعن، وفيه وجهان: أحدهما أنه حذف إحدى الياءين على ما تقدم، ثم حذفت الأخرى لأجل التونين. والثاني أنه حذف الياءين دفعة واحدة، واحتمل ذلك لما امتزج الحرفان، والوجه الرابع «كأي» ياء خفيفة بعد الهمزة، ووجهه أنه حذف الياء الثانية وسكن الهمزة لاختلاط الكلمتين وجعلهما كالكلمة الواحدة كما سكنوا الهاء في لهو وفهو، وحرك الياء لسكون ما قبلها. والخامس «كئيين» ياء ساكنة قبل الهمزة، وهو الأصل في كائن، وقلة ذكر، فأما التونين فأبقى في الكلمة على ما يجب لها في الأصل، فمنهم من يحذفه في الوقف لأنه تنوين، ومنهم من يثبت فيه لأن الحكم تغير بامتزاج الكلمتين، وأما أي فقال ابن جني هي مصدر أوى يأوى: إذا انضم واجتمع، وأصله أوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون فقلبت وأدغمت مثل جيء وشيء، وأما موضع كأين فرفع بالابتداء، ولا تكاد تستعمل إلا وبعدها من. وفي الخبر ثلاثة أوجه: أحدها (قُتِلَ) وفي قتل الضمير للنبي، وهو عائد على كأين لأن كأين في معنى نبي، والجيد أن يعود الضمير على لفظ كأين كما تقول: مائة نبي قتل، والضمير للمائة إذ هي المبتدأ.

فإن قلت: لو كان كذلك لأثبت فقلت قتلت: قيل هذا محمول على المعنى لأن التقدير كثير من الرجال قتل، فعلى هذا يكون (مَعَهُ رِيبٌ) في موضع الحال من الضمير في قتل. والثاني أن يكون قتل في موضع جر صفة لنبي، ومعه ريبون الخبر كقولك: كم من رجل صالح معه مال. والوجه الثالث أن يكون الخبر محذوفاً: أي في الدنيا أو صائر ونحو ذلك، فعلى هذا يجوز أن يكون قتل صفة لنبي، ومعه ريبون حال على

ما تقدم ، ويجوز أن يكون قتل مسندا لربيين فلا ضمير فيه على هذا ، والجملة صفة  
نبي : ويجوز أن يكون خبرا فيضمير في الخبر أربعة أوجه : ويجوز أن يكون صفة لنبي  
والخبر محذوف على ما ذكرنا ، ويقرأ « قاتل » فعلى هذا يجوز أن يكون الفاعل مضمرا  
وما بعده حال ، وأن يكون الفاعل ربيون : ويقرأ « قتل » بالتشديد ، فعلى هذا لا ضمير  
في الفعل لأجل التكثير ، والواحد لا تكثير فيه كذا ذكر ابن جني ، ولا يمنع فيه أن  
يكون فيه ضمير الأول لأنه في معنى الجماعة ، وربيون بكسر الراء منسوب إلى الربة  
وهي الجماعة ، ويجوز ضم الراء في الربة أيضا ، وعليه قرئ « ربيون بالضم » وقيل من  
كسر أتبج ، والفتح هو الأصل وهو منسوب إلى الرب ، وقد قرئ به « قاتلوا »  
الجمهور على فتح الهاء ، وقرئ بكسرها وهي لغة ، والفتح أشهر ، وقرئ « بإسكانها  
على تخفيف المكسور » ( استكانوا ) استعملوا من الكون وهو اللذ ، وحكى عن  
القرام أن أصلها استكنوا أشبع الفتحة فنشأت الألف وهذا خطأ لأن الكلمة في جميع  
أصاريها ثبتت عنها تقول : استكان يستكين استكانة فهو مستكين ومستكان له ،  
والإشباع لا يكون على هذا الحد .

قوله تعالى ( وما كان قولهم ) الجمهور على فتح اللام على أن اسم كان ما بعد  
( إلا ) وهو أقوى من أن يجعل خبرا . والأول اسم الوجهين : أحدها أن ( أن قالوا )  
يشبه المضمر في أنه لا يضر فهو أعرف . والثاني أن ما بعد إلا مثبت ، والمعنى : كان  
قولهم ربنا اغفر لنا ذنوبهم في الدعاء ، ويقرأ برقع الأول على أنه اسم كان ، وما بعد  
إلا الخبر ( في أمرنا ) يتعلق بالمصدر وهو إسرافنا ، ويجوز أن يكون حالا منه :  
أي إسرافا واقعا في أمرنا .

قوله تعالى ( بئس الله مولاكم ) مبتدأ وخبر ، وأجاز القراء نصب وهي قراءة  
والنقادير : بل أطيعوا الله .

قوله تعالى ( الرعب ) يقرأ بسكون العين وضمها وهما لفتان ( مما أشرسكوا )  
الباء تتعلق بفتان ، ولا يمنع ذلك لتعلق « في » به أيضا ، لأن في ظرف الباء بمعنى  
السبب فهما مختلفان ، وما مصدرية . والثانية نكرة موصوفة : أو بمعنى الذي وليست  
مصدرية ( ويئس مثنوي الظالمين ) أي النار ، فالخصوص بالذم محذوف :  
والثوى مفعول من ثوبت ولاهه باء .

قوله تعالى ( صدقكم الله وعدة ) صدق يتعدى إلى مفعولين في مثل هذا  
النحو ، وقد يتعدى إلى الثاني بحرف الجر فيقال : صدقت زيدا في الحديث ( إن )

ظرف لصدق ؛ ويجوز أن يكون ظرفاً للوعد ( حتى ) يتعلق بفعل محذوف تقديره :  
دام ذلك إلى وقت فسلّمكم . والصحيح أنها لا تتعلق في مثل هذا بشيء ؛ وأنها ليست  
حرف جر بل هي حرف تدخل على الجملة بمعنى الغاية كما تدخل الفاء والواو على الجمل ،  
وجواب ( إذا ) محذوف تقديره : بأن أمركم ونحو ذلك ودل على المحذوف .

قوله تعالى ( مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَّفَكُمْ ) معطوف على الفعل المحذوف .

قوله تعالى ( إِذْ تُصْعِدُونَ ) تقديره : اذكروا إذ ؛ ويجوز أن يكون ظرفاً  
لعضيتهم أو تنازعهم أو فشلهم ( وَلَا تَكُونُوا ) الجمهور على فتح التاء ؛ وقد ذكرناه  
في قوله « يَلُورُونَ أَلْسِنَتَهُمْ » ويقرأ بضم التاء وماضيه ألوى وهي لغة ؛ ويقرأ ( عَلَى أَحَدٍ )  
بضمين وهو الجبل .

قوله تعالى ( وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ ) جملة في موضع الحال ( بِغَمٍّ ) التقدير بعد  
غم ؛ فعلى هذا يكون في موضع نصب صفة لغم ؛ وقيل المعنى : بسبب الغم ؛ فيكون  
مفعولاً به ؛ وقيل التقدير : بدل غم ، فيكون صفة لغم أيضاً ( لِكَيْلَا تَحْزَنُوا )  
قيل « لا » زائدة ؛ لأن المعنى أنه غمهم ليحزنهم عقوبة لهم على تركهم موافقهم ؛  
وقيل ليست زائدة ؛ والمعنى على نفي الحزن عنهم بالتوبة ، وكى هاهنا هي العاملة بنفسها  
لأجل اللام قبلها .

قوله تعالى ( أَمَنَةً ) المشهور في القراءة ففتح الميم وهو اسم للأمن ويقرأ بسكونها  
وهو مصدر مثل الأمر ؛ و ( نَعَاسًا ) بدل ، ويجوز أن يكون عطوف بيان ، ويجوز  
أن يكون نعاساً هو المفعول وأمنة حال منه ؛ والأصل أنزل عليكم نعاساً إذا أمنة ؛  
لأن النعاس ليس هو الأمن بل هو الذي حصل الأمن به ؛ ويجوز أن يكون أمنة مفعولاً  
( يَغْشَى ) يقرأ بالياء على أنه النعاس ؛ وبالناء للأمنة ؛ وهو في موضع نصب صفة  
لما قبله ؛ و ( طَائِفَةً ) مبتدأ ؛ و ( قَدْ أَهْمَتَهُمْ ) خبره ( يَظُنُّونَ ) حال من  
الضمير في أهتمهم ؛ ويجوز أن يكون أهتمهم صفة ؛ ويظنون الخبر ، والجملة حال ؛  
والعامل يغشى ؛ وتسمى هذه الواو واو الحال ؛ وقيل الواو بمعنى إذ وليس بشيء ،  
و ( غَيْرَ الْحَقِّ ) المفعول الأول : أى أمراً غير الحق ، وبالله الثاني ، و ( ظَنَّ )  
الجاهلية ) مصدر تقديره : ظنا مثل ظن الجاهلية ( مِنْ شَيْءٍ ) من زائدة ،  
وموضعه رفع بالابتداء ؛ وفي الخبر وجهان : أحدهما لنا ، فمن الأمر على هذا حال ،

إذ الأصل هل شيء من الأمر . والثاني أن يكون من الأمر هو الخبر ولنا تبين وتم الفائدة كقوله « ولم يكن له كفواً أحد » (كُلُّهُ لِّلَّهِ) يقرأ بالنصب على التوكيد أو البدل والله الخبر ، وبالرفع على الابتداء والله الخبر ، والجمله خبر إن (يَقُولُونَ) حال من الضمير في يخفون : و (شَيْءٌ) اسم كان والخبر لنا أو من الأمر مثل « هل لنا » (لِتَرَى الَّذِينَ) بالفتح والتخفيف ، ويقرأ بالتشديد على ما لم يسم فاعله : أى أخرجوا بأمر الله .

قوله تعالى (إِذَا خَرَبُوا فِي الْأَرْضِ) يجوز أن تكون إذا هنا تحكى بها حالهم ، فلا يراد بها المستقبل لا محالة ، فعل هذا يجوز أن يعمل فيها قالوا وهو للماضي ، ويجوز أن يكون كفروا وقالوا ماضيين ، ويراد بها المستقبل المحكى به الحال ، فعل هذا يكون التقدير : يكفرون ويقولون لإخوانهم (أَوْ كَانُوا فُرَى) الجمهور على تشديد الزاى وهو جمع غاز ، والقياس غزاة كفاض وقضاة ، لكنه جاء على فعل جملا على الصحيح نحو شاهد وشهد وصائم وصوم . ويقرأ بتخفيف الزاى وفيه وجهان : أحدهما أن أصله غزاة ، فحذفت الهاء تخفيفاً لأن التاء دليل الجمع ، وقد حصل ذلك من نفس الصفة . والثاني أنه أراد قرادة الجماعة ، فحذفت إحدى الزايتين كراهية التضعيف (لِيَجْعَلَ اللَّهُ) اللام تتعلق محذوف : أى ندمهم أو أوقع في قلوبهم ذلك ليجعل حسرة ، وجعل هنا بمعنى صبر : وقيل اللام هنا لام العاقبة : أى صار أمرهم إلى ذلك كقوله « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً » .

قوله تعالى (أَوْ مُتُّم) الجمهور على ضم الميم وهو الأصل : لأن الفعل منه يموت ، ويقرأ بالكسر وهو لغة ، يقال مات بمات مثل خاف يخاف ، فكما نقول خطت نقول مت (لَتَغْفِرَ اللَّهُ) مبتدأ ، و (مِنْ اللَّهِ) صفته (وَرَحْمَةً) معطوف عليه ، والتقدير : ورحمة لهم ، و (خَيْرٌ) الخبر ، وما معنى الذى : أو نكرة موصوفة والعائد محذوف ، ويجوز أن تكون مصدرية ويكون المفعول محذوفاً : أى من جمعهم المال :

قوله تعالى (لِإِلَهِ اللَّهِ) اللام جواب قسم محذوف ، ولما خولها على حرف الجر جاز أن يأتى (يُخْشِرُونَ) غير مؤكدة بالنون . والأصل لتخشرون إلى الله . قوله تعالى (فَبِمَا رَحْمَةٍ) ما زائدة ، وقال الأخفش وغيره : يجوز أن تكون نكرة بمعنى شيء ، ورحمة بدل منه : والباء تتعلق بلمت (وَتَشَاوَرَهُمْ فِي الْأُمْرِ) الأمر هنا جنس ، وهو عام يراد به الخاص ، لأنه لم يؤمر بمشاورتهم في الفرائض ،

ولذلك قرأ ابن عباس «في بعض الأمر» (فإذا عَزَمْتَ) الجمهور على فتح الزاي: أى إذا تخبرت أمرا بالمشاورة وعزمت على فعله (فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ) ويقرأ بضم التاء: أى إذا أمرتك بفعل شيء فتوكل على فوضع الظاهر موضع المضممر.

قوله تعالى (فَمَنْ ذَا الَّذِي) هو مثل «من ذا الذى يقرض» وقد ذكر (مِنْ بَعْدِهِ) أى من بعد خذلانه فحذف المضاف، ويجوز أن تكون الهاء ضمير الخذلان: أى بعد الخذلان:

قوله تعالى (أَنْ يَغْلُفَ) يقرأ بفتح الياء وضم الغين على نسبة الفعل إلى النبي: أى ذلك غير جائز عليه، ويدل على ذلك قوله (يَأْتِ بِمَا غَلَفَ) ومفعول يغلف محذوف: أى يغلف الغنيمة أو المال؛ ويقرأ بضم الياء وفتح الغين على ما لم يسم فاعله، وفي المعنى ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون ماضيه أغلفته: أى نسبته إلى الغلول، كما تقول: أكذبه إذا نسبته إلى الكذب: أى لا يقال عنه إنه يغلف: أى يخون. الثاني هو من أغلفته إذا وجدته غاللا كقولك: أحدث الرجل إذا أصبته محمودا. والثالث معناه أن يغله غيره: أى ما كان لشيء أن يخان (وَمَنْ يَغْلُفْ) مستأنفة، ويجوز أن تكون حالا ويكون التقدير: في حال علم الغال بعقوبة الغلول.

قوله تعالى (أَفَسَنِ اتَّبَعَ) من بمعنى الذى في موضع رفع بالابتداء، و (كَسَنَ) الخبر، ولا يكون شرطا لأن كمن لا يصلح أن يكون جوابا، و (بَسَخَطَ) حال. قوله تعالى (هُمُ دَرَجَاتٌ) مبتدأ وخبر، والتقدير: ذو درجات فحذف المضاف، و (عِندَ اللَّهِ) ظرف للمعنى درجات كأنه قال هم متفاضلون عند الله، ويجوز أن يكون صفة لدرجات.

قوله تعالى (مِنْ أَنْفُسِهِمْ) في موضع نصب صفة لرسول، ويجوز أن يتعلق ببعث، وما في هذه الآية قد ذكر مثله في قوله «وابعث فيهم رسولا منهم»: قوله تعالى (قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا) في موضع رفع صفة لمصيبة.

قوله تعالى (وَمَا أَصَابَكُمْ) ما بمعنى الذى وهو مبتدأ، والخبر (فَبِإِذْنِ اللَّهِ) أى واقع بإذن الله (وَلَيَعْلَمَنَّ) اللام متعلقة بمحذوف: أى وليعلم الله أصابكم هذا، ويجوز أن يكون معطوفا على معنى فبإذن الله تقديره: فبإذن الله ولأن يعلم الله (تَعَالَوْا قَاتِلُوا) إنما لم يأت بحرف العطف لأنه أراد أن يجعل كل واحدة من الجملتين مقصودة بنفسها، ويجوز أن يقال: إن المقصود هو الأمر بالقتال، وتعالوا ذكر



مالو سكت عنه لكان في الكلام دليل عليه ، وقيل الأمر الثاني حال (هُمْ لِلْكَفْرِ) اللام في قوله للكفر و (لِلْإِيمَانِ) متعلقة بأقرب ، وبجاز أن يعمل أقرب فيهما لأنهما يشبهان الظرف ، وكما عمل أطيّب في قولهم هذا بسرا أطيّب منه رطباً في الظرفين المقدرين لأن أفعّل يدل على معنيين على أصل الفعل وزيادته فيعمل في كل واحد منهما بمعنى غير الآخر ، فتقديره : تزيد قربهم إلى الكفر على قربهم على الإيمان ، واللام هنا على بابها ، وقيل هي بمعنى إلى (يَقُولُونَ) مستأنف ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في أقرب : أي قربوا إلى الكفر قائلين .

قوله تعالى (الَّذِينَ قَالُوا) يجوز أن يكون في موضع رفع على إضمار أغنى ، أو صفة للذين نافقوا أو بدلاً منه ، وفي موضع جر بدلاً من المجرور في أفواههم أو قلوبهم ، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر «قل فادروا» والتقدير : قل لهم (وقعدوا) ويجوز أن يكون معطوفاً على الصلة معترضاً بين قالوا ومعمولها وهو (لَوْ أَطَاعُونَا) وأن يكون حالاً ، وقد مرادة .

قوله تعالى (يَلْ أَحْيَاءٌ) أي بل هم أحياء ، ويقرأ بالنصب عطفاً على أمواتا كما تقول : ظننت زيدا قائماً بل قاعداً ، وقيل أضمير الفعل تقديره : بل أحسبهم أحياء ، وحذف ذلك لتقدم ما يدل عليه ، و (عِنْدَ رَبِّهِمْ) صفة لأحياء ، ويجوز أن يكون ظرفاً لأحياء لأن المعنى يحيون عند الله ، ويجوز أن يكون ظرفاً ل (يُرْزَقُونَ) ويرزقون صفة لأحياء ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في أحياء : أي يحيون مرزوقين ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في الظرف إذا جعلته صفة .

قوله تعالى (فَرِحِينَ) يجوز أن يكون حالاً من الضمير في يرزقون ، ويجوز أن يكون صفة لأحياء إذا نصب ، ويجوز أن ينتصب على المدح ، ويجوز أن يكون من الضمير في أحياء أو من الضمير في الظرف (مِنْ فَضْلِهِ) حال من العائد المحذوف في الظرف تقديره : بما آتاهم كائناتاً من فضله (وَيَسْتَبْشِرُونَ) معطوف على فرحين ، لأن اسم الفاعل هنا يشبه الفعل المضارع ، ويجوز أن يكون التقدير : وهم يستبشرون فتكون الجملة حالاً من الضمير في فرحين ، أو من ضمير المفعول في آتاهم (مِنْ خَلْقِهِمْ) متعلق بيلحقوا ، ويجوز أن يكون حالاً تقديره : متخلفين عنهم (الْأَخَوَفُ عَلَيْهِمْ) أي بأن لاخوف عليهم ، فأن مصدرية ، وموضع الجملة يدل من الذين يدل الاشتغال : أي ويستبشرون بسلامة الذين لم يلحقوا بهم ، ويجوز أن يكون التقدير : لأنهم لاخوف عليهم فيكون مفعولاً من أجله .

قوله تعالى (يَسْتَبْشِرُونَ) هو مستأنف مكرر للتوكيد (وَأَنَّ اللَّهَ) بالفتح عطفا على بنعمة من الله : أي وبأن الله ، وبالكسر على الاستئناف .

قوله تعالى (الَّذِينَ اسْتَجَابُوا) في موضع جر صفة للمؤمنين أو نصب على إضمار أَعْنَى : أو رفع على إضمارهم ، أو مبتدأ وخبره (لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ) واتقوا) ومنهم حال من الضمير في أحسنوا ، و (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ) يدل من الذين استجابوا أو صفة .

قوله تعالى (فَرَّادَهُمْ إِيْمَانًا) الفاعل مضمرة تقديره : زادهم القول (حَسْبُنَا اللَّهُ) مبتدأ وخبر ، وحسب مصدر في موضع اسم الفاعل تقديره : فحسبنا الله : أي كافينا ، يقال : أحسبني الشيء أي كفايتي .

قوله تعالى (بِنِعْمَةِ مِنَ اللَّهِ) في موضع الحال ، ويجوز أن يكون مفعولا به (لَمْ يَنْسَهُمْ) حال أيضا من الضمير في انقلبوا ، ويجوز أن يكون العامل فيها بنعمة ، وصاحب الحال الضمير في الحال تقديره : فانقلبوا متعينين بربيعين من صوة (وَاتَّبَعُوا) معطوف على انقلبوا ، ويجوز أن يكون حالا : أي وقد اتبعوا .

قوله تعالى (ذَٰلِكُمْ) مبتدأ ، والشَّيْطَانُ ) خبره ، و (يُخَوِّفُ) يجوز أن يكون حالا من الشَّيْطَانِ ، والعامل الإشارة ، ويجوز أن يكون الشَّيْطَانُ بدلا أو عطفا بيان ، ويخوف الخبر ، والتقدير : يخوفكم بأوليائه ، وقرئ في الشُّدُوذِ « يخوفكم أوليائه » وقيل لاحذف فيه ، والمعنى يخوف من ينعمه ، فأما من توكل على الله فلا يخافه (فَلَا تَخَافُوهُمْ) إنما جمع الضمير لأن الشَّيْطَانِ جنس ، ويجوز أن يكون الضمير للأولياء .

قوله تعالى (لَا يَغْزُوكَ) الجمهور على فتح الياء وضم الزاي والماضى حزنه ، ويقرأ بضم الياء وكسر الزاي والماضى أحزن وهو لغة قليلة : وقيل حزن حدث له الحزن ، وحزنه أحدث له الحزن ، وأحزنه عرّضته للحزن (يُسَارِعُونَ) يقرأ بالإمالة والتضخيم ، ويقرأ يسرعون بغير ألف من أسرع (شَبَّهَا) في موضع المصدر أي ضررا .

قوله تعالى (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا) يقرأ بالياء ، وفاعله الذين كفروا : وأما المفعولان فالقائم مقامهما قوله (لَئِنَّمَا لَكُمُ خَيْرٌ لَّأَنْفُسِكُمْ) فإن وما عملت فيه تسد مسد المفعولين عند سيبويه ، وعند الأخفش المفعول الثاني محذوف .

تقديره : نافعاً أو نحو ذلك ، وفي « ما » وجهان : أحدهما هي بمعنى الذي ، والثاني مصدرية ، ولا يجوز أن تكون كافة ولا زائدة ، إذ لو كان كذلك لانتصب خبر يتملى ، واحتاجت أن إلى خبر إذا كانت ما زائدة أو قدر الفعل يليها ، وكلاهما ممتنع وقد قرئ شاذاً بالنصب على أن يكون لأنفسهم خبر إن ، ولم يبين أحوال من خبر ، وقد قرئ في الشاذ بكسر إن وهو جواب قسم محذوف ، والقسم وجوابه يسمان مسد المفعولين ، وقرأ حمزة « تحسبن » بالتاء على الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم الذين كفروا المفعول الأول ، وفي المفعول الثاني وجهان : أحدهما الجملة من أن وما عملت فيه ، والثاني أن المفعول الأول محذوف أقيم المضاف إليه مقامه ، والتقدير : ولا تحسبن إملاء الذين كفروا ، وقوله « أنما على لهم » بدل من المضاف المحذوف ، والجملة صدت مسد المفعولين ، والتقدير : ولا تحسبن أن إملاء الذين كفروا خبر لأنفسهم ، ويجوز أن تجعل أن وما عملت فيه بدلا من الذين كفروا بدل الاشتغال ، والجملة صدت مسد المفعولين ( « أنما تُمَلِّيْ لَهُمْ لِيَزِدُّوا » ) مستأنفة وقيل أنما على لهم تكرير للأول ، وليزدادوا هو المفعول الثاني لتحسب على قراءة التاء ، والتقدير : ولا تحسبن بإحمدا إملاء الذين كفروا خبرا ليزدادوا إيمانا بل ليزدادوا إثمًا ، ويروى عن بعض الصحابة أنه قرأه كذلك :

قوله تعالى ( مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ ) خبر كان محذوف تقديره ما كان الله يريد أن لأن يذر ، ولا يجوز أن يكون الخبر ليذر لأن الفعل بعد اللام ينتصب بأن فيصير التقدير : ما كان الله ليترك المؤمنين على ما أتم عليه ، وخبر كان هو اسمها في المعنى ، وليس الترك هو الله تعالى . وقال الكوفيون اللام زائدة والخبر هو الفعل وهذا ضعيف لأن ما بعدها قد انتصب ، فإن كان النصب باللام نفسها فليست زائدة ، وإن كان النصب بأن فسد ما ذكرنا ، وأصل يذر يودع ، فحذفت الواو تشبيها لما يبدع لأنها في معناها ، وليس لحذف الواو في يذر علة إذا لم تقع بين ياء وكسرة ولا ما هو في تقديره الكسرة ، بخلاف يذع فإن الأصل يودع ، فحذفت الواو لوقوعها بين الباء وبين ما هو في تقدير الكسرة ، إذ الأصل يودع مثل يودع ، وإنما فتحت الدال من يذع ، لأن لامه حرف حلق فيفتح له ما قبله ، ومثله يسع ويطأ ويقع ونحو ذلك ، ولم يستعمل من يذر ماضيا اكتفاء بترك ( يَمِيْزُ ) يقرأ بسكون الباء وماضيه ماز ، وبشديدها وماضيه ميز ، وهما بمعنى واحد ، وليس التشديد لتعدي الفعل مثل فرح وفرحته ، لأن ماز وميز يتعديان إلى مفعول واحد .

قوله تعالى ( وَلَا يَحْسَبَنَّ ) يقرأ بالياء على الغيبة ، و ( الَّذِينَ يَبْخُلُونَ ) الفاعل ، وفي المفعول الأول وجهان : أحدهما ( هُوَ ) وهو ضمير البخل الذي دل عليه يبخلون . والثاني هو محذوف تقديره البخل ، وهو على هذا فصل ؛ ويقرأ « تحسبن » بالتاء على الخطاب ، والتقدير : ولا تحسبن يا محمد بخل الذين يبخلون ، فحذف المضاف وهو ضعيف لأن فيه إضمار البخل قبل ذكر ما يدل عليه ، وهو على هذا فصل أو توكيد ، والأصل في ( ميراث ) موراثة فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والميراث مصدر كالميعاد .

قوله تعالى ( لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ ) العامل في موضع إن وما عملت فيه ، قالوا وهي الحكمة به ، ويجوز أن يكون معمولاً لقول المضاف لأنه مصدر ، وهذا يخرج على قول الكوفيين في إعمال الأول وهو أصل ضعيف ، ويزداد هنا ضعفاً لأن الثاني فعل والأول مصدر ، وإعمال الفعل أقوى ( سَتَكْتُبُ مَآقَالُوهَا ) يقرأ بالنون ، وما قالوا منصوب به ( وَفَتَسْلَهُمُ ) معطوف عليه ، وما مصدرية أو بمعنى الذي ، ويقرأ بالياء وتسمية الفاعل ، ويقرأ بالياء على ما لم يسم فاعله ، وقتلهم بالرفع وهو ظاهر ( وَتَقُولُ ) بالنون والياء . قوله تعالى ( ذَلِكَ ) مبتدأ ( بَمَا ) خبره ، والتقدير : مستحق بما قدمت ( ظَلَامٌ ) فعال من الظلم .

فإن قيل : بناء فعال للتكثير ، ولا يلزم من نفي الظلم الكثير نفي الظلم القليل ، فلو قال بظلم لكان أدل على نفي الظلم قليله وكثيره .

فالجواب عنه من ثلاثة أوجه : أحدها أن فعالاً قد جاء لا يراد به الكثرة كقول طرفة :

وَأَنْتَ يُحْلَلُ النَّعْلُ خَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدُ

لا يريد هاهنا أنه قد يحل النعْل قليلاً ، لأن ذلك يدفعه قوله : متى يسترفد القوم أرفد ، وهذا يدل على نفي البخل في كل حال ، ولأن تمام المدح لا يحصل بإرادته الكثرة . والثاني أن ظلام هنا للكثرة لأنه مقابل للعباد وفي العباد كثرة ، وإذا قيل بهم الظلم كان كثيراً . والثالث أنه إذا نفي الظلم الكثير انفي الظلم القليل ضرورة ؛ لأن الذي يظلم إنما يظلم لانتفاعه بالظلم ؛ فإذا ترك الظلم الكثير مع زيادة نفعه في حق من يجوز عليه النفع والضرر كان للظلم القليل المنفعة أترك ؛ وفيه وجه رابع ، وهو أن يكون على النسب : أي لا ينسب إلى الظلم فيكون من يراز وعطار .

قوله تعالى ( الَّذِينَ قَالُوا ) هو في موضع جر بدلا من قوله « الذين قالوا » ويجوز أن يكون نصبا بإضمار أعنى ورفعاً على إضمارهم ( أَلَّا نُؤْمِنَ ) يجوز أن يكون في موضع جر على تقدير : بأن لا نؤمن ، لأن معنى عهد وصى ؛ ويجوز أن يكون في موضع نصب على تقدير حرف الجر وإفضاء الفعل إليه ؛ ويجوز أن ينتصب بنفسى عهد ، لأنك تقول : عهدت إليه عهداً ، لا على أنه مصدر لأن معناه ألزمته ؛ ويجوز أن تكتب أن مفصولة وموصولة ؛ ومنهم من يحذفها في الخط اكتفاء بالتشديد ( حَتَّى بَأْتَيْنَا بِقُرْبَانٍ ) فيه حذف مضاف تقديره : بتقريب قربان : أى يشرع لنا ذلك .

قوله تعالى ( وَالزُّبُرِ ) يقرأ بغير باء اكتفاء بحرف العطف ، وبالباء على إعادة الجار ، والزبر جمع زبور مثل رسول ورسول ( وَالْكِتَابِ ) جنس . قوله تعالى ( كُلُّ نَفْسٍ ) مبتدأ ، وجاز ذلك وإن كان نكرة لنا فيه من العموم و ( ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ) الخبر وأنت على معنى كل ، لأن كل نفس نفوس ، ولو ذكر على لفظ كل جاز ، وإضافة ذائقة غير محضة لأنها نكرة يحكى بها الحال ؛ وقرئ شاذاً « ذائقة الموت » بالتنوين والإعمال ؛ ويقرأ شاذاً أيضاً « ذائقة الموت » على جعل الهاء ضمير كل على اللفظ ، وهو مبتدأ وخبر ( وَآتَمَمَّا ) « ما » هاهنا كافة فلذلك نصب ( أَجُورَكُمْ ) بالفعل ، ولو كانت بمعنى الذى أو مصدرية لرفع أجوركم .

قوله تعالى ( لَتَسُبِّلَنَّ ) الواو فيه ليست لام السكامة ، بل واو الجمع حركت لالتقاء الساكنين وضممة الواو دليل على المحذوف ، ولم تلب الواو ألفاً مع تحريكها وانفتاح ما قبلها ، لأن ذلك عارض ، ولذلك لا يجوز همزها مع انضمامها ، ولو كانت لازمة لحاز ذلك ؛

قوله تعالى ( لَتَسُبِّلَنَّ ) و لَتَكْتُمُنَّ ) يقرآن بالياء على الغيبة ؛ لأن الراجع إليه الضمير اسم ظاهر ، وكل ظاهر يكفى عنه بضمير الغيبة ، ويقرآن بالتاء على الخطاب تقديره : وقلنا لهم لتبيننه ، ولما كان أخذ الميثاق في معنى القسم جاء باللام والنون في الفعل ولم يأت بها في يكتمون اكتفاء بالتوكيد في الفعل الأول لأن تكتمون توكيد .

قوله تعالى ( لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ ) يقرأ بالياء على الغيبة ، وكذلك ( فَلَا يَحْسَبَنَّاهُمْ ) بالياء وضم الياء ، وفاعل الأول الذين يفرحون ، وأما مفعولاه فمحذوفان اكتفاء بمفعولى يحسبانهم ، لأن الفاعل فيهما واحد ، فالفعل الثانى تكرير

لأول، وحسن لما طال الكلام المتصل بالأول ، والقاء زائدة فليست للعطف ولا للجواب . وقال بعضهم ( بمفازة ) هو مفعول حسب الأول ، ومفعوله الثاني محذوف دل عليه مفعول حسب الثاني ، لأن التقدير : لا يحسن الذين يفرحون أنفسهم بمفازة وهم في فلا يحسنهم هو أنفسهم : أي فلا يحسن أنفسهم ، وأغنى بمفازة الذي هو مفعول الأول عن ذكره ثانياً حسب الثاني ، وهذا وجه ضعيف متعسف عنه مندوحة بما ذكرنا في الوجه الأول ، وقرأ بالياء فيهما على الخطأ : وبفتح الياء منهما والخطأ للتي صلى الله عليه وسلم ، والقول فيه أن الذين يفرحون هو المفعول الأول ، والثاني محذوف للدلالة مفعول حسب الثاني عليه ، وقيل التقدير : لا يحسن الذين يفرحون بمفازة ، وأغنى المفعول الثاني هنا عن ذكره حسب الثاني . وحسب الثاني مكرر أو بدل لما ذكرنا في القراءة بالياء فيهما ، لأن الفاعل فيهما واحد أيضاً وهو النبي صلى الله عليه وسلم ، وقرأ بالياء في الأول ، وبالهاء في الثاني ، ثم في الياء في الفعل الثاني وجهان : أحدهما الفتح على أنه خطاب لواحد ، والضم على أنه للجماعة ، وعلى هذا يكون مفعولا الفعل الأول محذوفين للدلالة مفعولي الثاني عليهما ، والقاء زائدة أيضاً ، والفعل الثاني ليس ببدل ولا مكرر ، لأن فاعله غير فاعل الأول والمفازة مفعلة من الفوز ، و ( من العذاب ) متعلق بمحذوف لأنه صفة للمفازة ، لأن المفازة مكان والمكان لا يعمل ، ويجوز أن تكون المفازة مصدراً فتعلق من به ، ويكون التقدير : فلا تحسبنهم فائزين ، فالمصدر في موضع اسم الفاعل .

قوله تعالى ( الَّذِينَ يَدْعُواكُرْؤَنَ اللَّهِ ) في موضع جر نعتاً لأولى ، أو في موضع نصب بإضمار أغنى أو رفع على إضمارهم ، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف تقديره : يقولون ربنا ( قياماً وقعوداً ) حالان من ضمير الفاعل في يدعون ( وتعلي حسرتهم ) حال أيضاً ، وحرف الجر يتعلق بمحذوف هو الحال في الأصل تقديره : ومضطجعين على جنوبهم ( ويتنصرون ) محذوف على يدعون ، ويجوز أن يكون حالاً أيضاً : أي يدعون الله متسكرين ( باطليلاً ) مفعول من أجله ، والباطل هنا فاعل بمعنى المصدر مثل العاقبة والعاقبة ، والمعنى ما خلقتهما عبثاً ، ويجوز أن يكون حالاً تقديره ما خافت هذا تخالفاً عن حكمة ، ويجوز أن يكون نعتاً لمصدر محذوف : أي خالفاً باطلاً .

فإن قيل : كيف قال هذا والسابق ذكر السموات والأرض والإشارة إليهما بهذا ؟ ففي ذلك ثلاثة أوجه : أحدها أن الإشارة إلى الخلق المذكور في قوله « الخلق السموات »

وعلى هذا يجوز أن يكون الخلق مصدرا ، وأن يكون بمعنى المخلوق ، ويكون من إضافة الشيء إلى ما هو هو في المعنى . والثاني أن السموات والأرض بمعنى الجمع ، فعادت الإشارة إليه . والثالث أن يكون المعنى ما خلقت هذا المذكور أو المخلوق (لَقَدْ دَخَلْتُ الْقَاءَ لِمَعْنَى الْجَزَاءِ فَالتَّقْدِيرُ إِذَا نَزَهْتَكَ أَوْ وَحَدَّثَكَ فَقَدْ) (مَنْ تَدْخُلُ النَّارَ) في موضع نصب بتدخل ، وأجاز قوم أن يكون منصوبا بفعل دل عليه جواب الشرط ، وهو (فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ) وأجاز قوم أن يكون من مبتدأ والشرط وجوابه الخبر ، وعلى جميع الأوجه الكلام كله في موضع رفع خبر إن .

قوله تعالى (يُنَادِي) صفة لمناديا أو حال من الضمير في مناديا .

فإن قيل : ما الفائدة في ذكر الفعل مع دلالة الاسم الذي هو مناد عليه ؟ قيل : فيه ثلاثة أوجه : أحدها هو توكيد كما تقول قم قائما ، والثاني أنه وصل به ما حسن التكرار ، وهو قوله (لِإِيْمَانٍ) . والثالث أنه لو اقتصر على الاسم لجاز أن يكون سماع معروفا بالتداء يذكر ما ليس بنداء ، فلما قال ينادى ثبت أنهم سمعوا نداءه في تلك الحال ، ومفعول ينادى محذوف : أي ينادى الناس (أَنْ آمِنُوا) أن هنا بمعنى أي ، فيكون النداء قوله آمِنُوا ، ويجوز أن تكون أن المصدرية وصلت بالأمر فيكون التقدير : على هذا ينادى للإيمان بأن آمنوا (مَعَ الْأَبْرَارِ) صفة للمفعول المحذوف تقديره : أبرار مع الأبرار ، وأبرارا على هذا حال ، والأبرار جمع بر وأصله برر ككشف وأكتاف ، ويجوز الإمالة في الأبرار تغليبا لكسرة الراء الثانية .

قوله تعالى (عَلَى رُسُلِكَ) أي على السنة رسلك ، وعلى متعلقة بوعدتنا ، ويجوز أن يكون بآتنا و (الميعاد) مصدر بمعنى الوعد .

قوله تعالى (عَامِلٍ مِّنْكُمْ) منكم صفة لعامل و (مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتِي) بدل من منكم ، وهو بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة ، ويجوز أن يكون من ذكر أو أنتي صفة أخرى لعامل يقصد بها الإيضاح ، ويجوز أن يكون من ذكر حالا من الضمير في منكم تقديره : استقر منكم كائنا من ذكر أو أنتي ، و (بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ) مستأنف ، ويجوز أن يكون حالا أو صفة (فَالَّذِينَ هَاجَرُوا) مبتدأ ، و (لَا كُفْرَانَ) وما اتصل به الخبر وهو جواب قسم محذوف (ثَوَابًا) مصدر ، وفعله دل عليه الكلام المتقدم ، لأن تكفير السيئات إثابة فكأنه قال : لأثيبكم ثوابا ، وقيل هو حال ؛ وقيل تمييز ، وكلا القولين كوفي ، والثواب بمعنى الإثابة ، وقد يقع بمعنى الشيء المثاب به كقولك : هذا الدرهم ثوابك ، فعلى هذا يجوز أن يكون

حالا من الجنة : أى مثابا بها أو حالا من ضمير المفعول فى لأدخلهم أى مثابين . ويجوز أن يكون مفعولا به لأن معنى أدخلهم إعطيهم ، فيكون على هذا بدلا من جنات ؛ ويجوز أن يكون مستاقا : أى يعطيهم ثوابا .

قوله تعالى ( متاع قليل ) أى ثقلهم متاع فالمبتدأ محذوف .

قوله تعالى ( لسكين الذين آمنوا ) الجمهور على تخفيف النون . وقرأ بتشديد ها والإعراب ظاهر ( خالدين فيها ) حال من الضمير فى لهم : والعامل معنى الاستقرار : وارتفاع جنات بالابتداء وبالجار ( نيزلا ) مصدر ، وانتصابه بالمعنى لأن معنى لهم جنات : أى نزلهم : وعند الكوفيين هو حال أو تمييز . ويجوز أن يكون جمع نازل كما قال الأعشى : أو ينزلون قبالا متعشرا نزل . وقد ذكر ذلك أبو علي فى التذكرة ، فعلى هذا يجوز أن يكون حالا من الضمير فى خالدين . ويجوز إذا جعلته مصدرا أن يكون بمعنى المفعول . فيكون حالا من الضمير الخبرور فى فيها أى منزلة ( من عند الله ) إن جعلت نزلا مصدرا كان من عند الله صفة له : وإن جعلته جمعا فقيه وجهان : أحدهما هو حال من المفعول المحذوف لأن التقدير : نزلا إياها . والثانى أن يكون خبر مبتدأ محذوف أى ذلك من عند الله : أى يفضلها ( وما عند الله ) ما بمعنى الذى : وهو مبتدأ : وفى الخبر وجهان : أحدهما هو ( خبر ) : و ( للأبتر آبر ) نعت لخبر . والثانى أن يكون الخبر للأبرار ، والنية به التقدير : أى والذى عند الله مستقر للأبرار ، وخبر على هذا خبر ثان . وقال بعضهم الأبرار حال من الضمير فى الظرف ، وخبر خبر المبتدأ ؛ وهذا بعيد لأن فيه انفصال بين المبدأ والخبر بحال لغيره ، والنفصل بين الحال ومصاحب الحال بخبر المبتدأ وذلك لا يجوز فى الاختيار .

قوله تعالى ( لمن يؤمن ) من فى موضع نصب اسم إن ، ومن نكرة موصوفة أو موصولة ، و ( خاشعين ) حال من الضمير فى يؤمن ، وجاء جمعا على معنى من . ويجوز أن يكون حالا من الماء والميم فى إليهم : فيكون العامل أنزل ؛ و ( الله ) متعلق بخاشعين : وقيل هو متعلق بقوله ( لا يشتركون ) وهو فى نية التأخير : أى لا يشتركون بآيات الله ثمنا قليلا لأجل الله ( أولئك ) مبتدأ ، و ( لهم أجرهم ) فيه أوجه : أحدها أن قوله لهم خبر أجر ، وبالجمله خبر الأول ؛ و ( عند ربهم ) ظرف للأجر لأن التقدير : لهم أن يؤجروا عند ربهم ؛ ويجوز أن يكون حالا من الضمير فى لهم وهو ضمير الأجر . والآخر أن يكون الأجر مرتفعاً بالظرف ارتفاع



الفاعل بفعله . فعلى هذا يجوز أن يكون عند ظرفا للأنجر وسالاً منه . والوجه الثالث أن يكون أنجرهم مبتدأ : وعندهم خبره . ويكون ضم يتعلق بما دل عليه الكلام من الاستمرار والثبوت لأنه في حكم الظرف .

## سورة النباء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قد مضى القول في قوله تعالى ( يا أيها الناس ) في أوائل البقرة ( من تقسروا  
واحدة ) في موضع نصب بخلقكم . ومن لا بداء الغاية ، وكذلك ( منها زواجها )  
( منها زواجها ) نعت لرجال : ولم يؤنث لأنه حمله على المعنى لأن رجالا  
بمعنى عند أو جنس أو جمع كما ذكر الفعل المسند إلى جماعة المؤنث كقوله : وقال  
لسورة ، وقبل كثيرا نعت لمصدر محذوف : أي بنا كثيرا ( تَسَاءَلُونَ ) يقرأ بتشديد  
السين : والأصل تَسَاءَلُونَ فأبدلت التاء الثانية سینا قرارا من تكرير المثل ، والثاء  
تشبه السين في الحذف ، ويقرأ بالتخفيف على حذف التاء الثانية لأن الياقية تدل عليها  
ودخل حرف الجر في المفعول لأن المعنى تتحالفون به ( والأرحام ) يقرأ بالنصب ،  
وفيه وجهان : أحدهما معطوف على اسم الله : أي واتقوا الأرحام أن تقطعوهما ؛  
والثاني هو محمول على موضع الجار والمجرور كما تقول مررت بزيد ، وعمرا ، والتقدير  
الذي تعظمونه والأرحام : لأن الحلف به تعظيم له ، ويقرأ بالجر قيل هو معطوف  
على المجرور ، وهذا لا يجوز عند البصريين : وإنما جاء في الشعر على قبحه ، وأجازوه  
الكوفيون على ضعف : وقيل الجر على القسم ، وهو ضعيف أيضا لأن الأخبار  
وردت بالذم عن الحلف بالآباء ، ولأن التقدير في القسم : ورب الأرحام : هذا  
قد أغنى عنه ما قبله ، وقد قرئ شاذًا بالرفع وهو مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره :  
والأرحام محترمة أو واجب حرمتها .

قوله تعالى ( بِالطَّيِّبِ ) هو المفعول الثاني لتقيدلوا ( إلى أموالكم ) إلى متعلقة بحذوف وهو في موضع الحال : أي مضافة إلى أموالكم . وقيل هو مفعول به على المعنى ، لأن معنى لاتأكلوا أموالكم : لاتضيّعوها ( إنّه ) الهاء ضمير المصدر الذي دل عليه تأكلوا : أي أن الأكل والأخذ . والجمهور على ضم الهاء من ( حوبا ) وهو اسم المصدر . وقيل مصدر . ويقرأ بفتحها وهو مصدر حاب يحوب : إذا أثم .

قوله تعالى (وَلَا تَخْفِضْهُنَّ) في جواب هذا الشرط وجهان : أحدهما هو قوله «فانكحوا ما طاب لكم» وإنما جعل جواباً لأنهم كانوا يتخرجون من الولاية في أموال اليتامى ، ولا يتخرجون من الاستكثار من النساء ، مع أن الجور يقع بين إذا كثرن ، فكأنه قال : إذا تخرجتم من هذا فتخرجوا من ذاك : والوجه الثاني أن جواب الشرط قوله «فواحدة» لأن المعنى إن خفتن أن لا تنكحوا في نكاح اليتامى فانكحوا منهن واحدة ، ثم أعاد هذا المعنى في قوله «فإن خفتن أن لا تعدلوا» لما طال الفصل بين الأول وجوابه ، ذكر هذا الوجه أبو علي (أن لا تنكحوا) الجمهور على ضم التاء وهو من أقسط إذا عدل ، وقرئ شاذاً بفتحها وهو من قسط إذا جار ، وتكون لازائدة (ما طاب) «ما» هنا بمعنى من ، ولها نظائر في القرآن مستمرة بل إن شاء الله تعالى ؛ وقيل «ما» تكون لصفات من يعقل ، وهي هنا كذلك ، لأن ما طاب يدل على الطيب منهن ؛ وقيل هي نكرة موصوفة تقديره : فانكحوا جنساً طيباً بطيب لكم ، أو عدداً بطيب لكم ؛ وقيل هي مصدرية والمصدر المقدر بها وبالفعل مقدر باسم الفاعل : أى انكحوا الطيب (من النساء) حال من ضمير الفاعل في طاب (ثلاث وثلاثين وربعاً) نكرات لا تنصرف للعدل والوصف ، وهي بدل من ما ، وقيل هي حال من النساء ؛ ويقرأ شاذاً «وربع» بغير ألف ، ووجهها أنه حذف الألف كما حذف في خيم والأصل خيام ، وكما حذف في قولم أم والله ، والواو في «ثلاث وربع» ليست للعطف الموجب للجمع في زمن واحد ، لأنه لو كان كذلك لكان عبثاً ؛ إذ من أدرك الكلام يفصل التسعة هذا التفصيل ، ولأن المعنى غير صحيح أيضاً لأن مثني ليس عبارة عن ثنتين فقط ، بل عن ثنتين ثنتين وثلاث عن ثلاث ثلاث وهذا المعنى يدل على أن المراد التخيير لا الجمع (فواحدة) أى فانكحوا واحدة ، ويقرأ بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف : أى فانكحوا واحدة ويجوز أن يكون التقدير : فواحدة تكفى (أو ما ملككت) أو للتخيير على بابها ، ويجوز أن تكون للإباحة ، و«ما» هنا بمنزلة ما في قوله : ما طاب (أن لا تعملوا) أى إلى أن لا تعملوا ، وقد ذكرنا مثله في آية الدين .

قوله تعالى (نَحْلَهُنَّ) مصدر ، لأن معنى آتوهن أنحلوهن ؛ وقيل هو مصدر في موضع الحال ؛ فعلى هذا يجوز أن يكون حالاً من الفاعلين : أى ناهلين ، وأن يكون من الصدقات ؛ وأن يكون من النساء : أى منحولات (نفساً) تمييز ، والعامل فيه طبن ، والمفرد هنا في موضع الجمع لأن المعنى مفهوم ؛ وحسن ذلك أن

فبما هنا في معنى الجنس ، فصار كدرهما في قولك : عندى عشرون درهما ( فَكُلُوهُ )  
الماء تعود على شيء ، والماء في منه تعود على المال لأن الصدقات مال ( هَنِيئًا )  
مصدر جاء على فعيل ، وهو نعت لمصدر محذوف : أى أكلا هنيئًا ؛ وقيل هو مصدر  
في موضع الحال من الماء ، والتقدير : مهناً أو طيباً و ( مَرِيئًا ) مثله والمرى فعيل  
بمعنى مفعول ، لأنك تقول : أمرأتى الشيء إذا لم تستعمله مع هناني فإن قلت هناني  
ومراتى لم تأت بالهمزة في مراتى لتكون تابعة لهناني .

قوله تعالى ( أَمْوَالَكُمُ الَّتِي ) الجمهور على أفراد التي لأن الواحد من الأموال  
مذكر ، فلو قال اللواتى لكان جمعا كما أن الأموال جمع ، والصفة إذا جمعت من أجل  
أن الموصوف جمع كان واحدا كواحد الموصوف في التذكير والتأنيث ؛ وقرئ  
في الشاذ اللواتى جمعا اعتبارا بلفظ الأموال ( جَعَلَ اللَّهُ ) أى صيرها فهو متعد إلى  
مفعولين والأول محذوف وهو العائد ، ويجوز أن يكون بمعنى خلق فيكون قياما حالا  
( قياما ) يقرأ بالياء والألف وهو مصدر قام والياء بدل من الواو ، وأبدلت منها  
لما أعلت في الفعل وكانت قبلها كسرة ، والتقدير : التى جعل الله لكم سبب قيام  
أبدانكم : أى بقائها ويقرأ قيا بغير ألف وفيه ثلاثة أوجه : أحدها أنه مصدر مثل  
الحول والعوض ، وكان القياس أن تثبت الواو لتحصلها بتوسطها كما صحت في الحول  
والعوض ، ولكن أبدلوها ياء حملا على قيام على اعتلالها في الفعل . والثاني أنها جمع  
قيمة كديمة وديم . والمعنى : أن الأموال كالقيم للنفس إذ كان بقاؤها بها . وقال  
أبو على : هذا لا يصح لأنه قد قرئ في قوله « دينا قيا ملة إبراهيم » وفي قوله  
« الكعبة البيت الحرام قيا » ولا يصح معنى القيمة فيهما . والوجه الثالث أن يكون  
الأصل قياما ، فحذفت الألف كما حذفت في خيم . ويقرأ « قواما » بكسر القاف  
وإواء وألف ، وفيه وجهان : أحدهما هو مصدر قاومت قواما مثل لاوذت لواذا ،  
فصحت في المصدر لما صحت في الفعل ؛ والثاني أنها اسم لما يقوم به الأمر وليس بمصدر  
ويقرأ كذلك إلا أنه بغير ألف ، وهو مصدر صحت عينه وجاءت على الأصل كالعوض  
ويقرأ بفتح القاف وواو وألف . وفيه وجهان : أحدهما هو اسم للمصدر مثل السلام  
والكلام والدوام ؛ والثاني هو لغة في القوام الذى هو بمعنى القامة ، يقال : جارية  
حسنة القوام والقوام ، والتقدير التى جعلها الله سبب بقاء قاماتكم ( وَآرَازُ قُوهُمُ ) فيها  
فيه وجهان : أحدهما أن « فى » على أصلها ، والمعنى اجعلوا لهم فيها رزقا ، والثاني  
أنها بمعنى من .

قوله تعالى ( حتى إذا بَلَغُوا ) حتى هاهنا غير عاملة ، وإنما دخلت على الكلام لمعنى الغاية كما تدخل على المبتدأ ، وجواب إذا ( فَإِنْ أَنْتُمْ ) وجواب إن ( فادْفَعُوا ) فالعامل في « إذا » ما ينلخص من معنى جوابها ، فالتقدير : إذا بلغوا راشدين فادفعوا ( إسرأفا وبِداراً ) مصدران مفعول لهما ، وقيل هما مصدران في موضع الحال : أي مسرفين ومبادرين ، والبدار مصدر بادرت وهو من باب المفاعلة التي تكون بين اثنين ، لأن اليتيم مار إلى الكبر والولي مار إلى أخذ ماله ، فكأنهما يستبقان ، ويجوز أن يكون من واحد ( أَنْ يَكْبَرُوا ) مفعول بداراً : أي بداراً كبرهم ( وكفى بالله ) في فاعل كفى وجهان : أحدهما هو اسم الله ، والباء زائدة دخلت لتدل على معنى الأمر ، إذ التقدير : اكتف بالله ، والثاني أن الفاعل مضمّر ، والتقدير : كفى الاكتفاء بالله ، فبالله على هذا في موضع نصب مفعول به ، و( شهيداً ) حال ، وقيل تمييز ، وكفى يتعدى إلى مفعولين وقد حذفنا هنا : والتقدير : كفاه الله شرهم ، ونحو ذلك ، والدليل على ذلك قوله « فسيكفيكمهم الله » .

قوله تعالى ( قلّ مِنْهُ ) يجوز أن يكون بدلاً « مما ترك » ويجوز أن يكون حالا من الضمير المحذوف في ترك : أي مما تركه قليلاً أو كثيراً أو مستقراً مما قل ( نصيباً ) قيل هو واقع موقع المصدر ، والعامل فيه معنى ما تقدم ، إذ التقدير : عطاء أو استحقاقاً ، وقيل هو حال مؤكدة ، والعامل فيها معنى الاستقرار في قوله « للرجال نصيب » ولهذا حسنت الحال عنها ، وقيل هو حال من الفاعل في قل أو كثر ، وقيل هو مفعول لفعل محذوف تقديره : أوجب لهم نصيباً ، وقيل هو منصوب على إضمار أعنى .

قوله تعالى ( فارزّ قُوهُمُ مِنْهُ ) الضمير يرجع إلى المقسوم ، لأن ذكر القسمة يدل عليه .

قوله تعالى ( مِنْ خَلْفِهِمْ ) يجوز أن يكون ظرفاً لتركوا ، وأن يكون حالا ( مِنْ ذُرِّيَّةٍ ضِعَافاً ) يقرأ بالتفخيم على الأصل ، وبالإمالة لأجل الكسرة ، وجاز ذلك مع حرف الاستعلاء لأنه مكسور مقبدم ففيه انحدار ( خافوا ) يقرأ بالتفخيم على الأصل ، وبالإمالة لأن الخاء تنكسر في بعض الأحوال وهو خفت ، وهو جواب لو ومعناها إن .

قوله تعالى ( ظَلُمْنَا ) مفعول له ، أو مصدر في موضع الحال ( فِي بَطُونِهِمْ نَاراً ) قد ذكر في البقرة فيه شيء ، والذي يخص هذا الموضع أن في بطونهم حال من نارا :

أى نارا كائنة فى بطونهم وليس بظرف ليا كلون؛ ذكره فى التذكرة (وَسَيَصْلَوْنَ) يقرأ بفتح الياء ، وماضيه صلى النار يصلها ، ومنه قوله « لا يصلها إلا الأشتى » ويقرأ بضمها على ما لم يسم فاعله ، ويقرأ بتشديد اللام على التكثير .

قوله تعالى (لَلَّذِكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ) الجملة فى موضع نصب بيوصى : لأن المعنى : يفرض لكم أو يشرع فى أولادكم ، والتقدير : فى أمر أولادكم (فَإِنْ كُنْ) الضمير للمتروكات : أى فإن كانت المتروكات ؛ ودل ذكر الأولاد عليه (فَتَوْقَى) اثنتان (صفة النساء : أى أكثر من اثنتين) (وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً) بالنصب : أى كانت الواحدة واحدة ، وبالرفع على أن كان تامة ، و (النَّصْفُ) بالضم والكسر لثتان وقد قرئ بهما (قَالَ مَهْ) بضم الهجزة ، وهو الأصل ، وبكسرها إتباعا لكسرة اللام قبلها وكسر الميم بعدها (وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً) الجمع هنا للاثنتين ، لأن الاثنين يحجبان عند الجمهور ، وعند ابن عباس هو على أباه والاثنتان لا يحجبان والسدس والثلث والرُّبُع والثلث بضم أو ساطها وهى اللغة الجيدة ، وإسكانها لغة وقد قرئ بها (مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ) يجوز أن يكون حالا من السدس ، تقديره : مستحقا من بعد وصية ، والعامل الظرف ؛ ويجوز أن يكون ظرفا : أى يستقر لهم ذلك بعد إخراج الوصية ، ولا بد من تقدير حذف المضاف لأن الوصية هنا المال الموصى به ؛ وقيل تكون الوصية مصدرا مثل الفريضة (أَوْ دَيْنٍ) أو لأحد الشئيين ولا تدل على الترتيب ، إذ لا فرق بين قولك : جاءنى زيد أو عمرو ، وبين قولك جاء عمرو أو زيد ؛ لأن أو لأحد الشئيين ، والواحد لا ترتيب فيه ، وهذا يفسر قول من قال التقدير : من بعد دين أو وصية ، وإنما يقع الترتيب فيما إذا اجتماعا فيقدم الدين على الوصية (أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ) مبتدأ (لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا) الجملة خبر المبتدأ ، وأيهم مبتدأ ؛ وأقرب خبره ، والجملة فى موضع نصب بندرون ؛ وهى معلقة عن العمل لفظا لأنها من أفعال القلوب ؛ ونفعا تمييز ، و (فَرِيضَةً) مصدر لفعل محذوف : أى فرض ذلك فريضة .

قوله تعالى (وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ) فى كان وجهان : أحدهما هى تامة ورجل فاعلها (يُورِثُ) صفة له ، و (كَلَالَةً) حال من الضمير فى يورث ، والكلاله على هذا اسم للميت الذى لم يترك ولدا ولا والدا ، ولو قرئ كلاله بالرفع على أنه صفة أو بدل من الضمير فى يورث لجاز ، غير أنى لم أعرف أحدا قرأ به ، فلا يقرآن إلا بما نقل . والوجه الثانى أن كان هى الناقصة ، ورجل اسمها ، ويورث خبرها ،

وكلاالة حال أيضا ؛ وقيل الكلاالة اسم للمال الموروث ، فعلى هذا ينتصب كلاالة على المفعول الثانى ليورث ، كما تقول : ورث زيد مالا ، وقيل الكلاالة اسم للورثة الذين ليس فيهم ولد ولا والد ، فعلى هذا لاوجه لهذا الكلام على القراءة المشهورة لأنه لا ناصب له ، ألا ترى أنك لو قلت زيد يورث إخوة لم يستقم ، وإنما يصح على قراءة من قرأ بكسر الراء مخففة ومثقلة ، وقد قرئ بهما ؛ وقيل يصح هذا المذهب على تقدير حذف مضاف تقديره : وإن كان رجل يورث ذا كلاالة ، فذا حال أو خبر كان ، ومن كسر الراء جعل كلاالة مفعولا به إما الورثة وإما المال ، وعلى كلا الأمرين أحد المفعولين محذوف ، والتقدير يورث أهله مالا ( وكنه أخ أو أخت ) إن قيل قد تقدم ذكر الرجل والمرأة فلم أفرد الضمير وذكره ؟ قيل أما إفراده فلأن « أو » لأجد الشيتين ، وقد قال أو امرأة فأفرد الضمير لذلك ؛ وأما تذكيره ففيه ثلاثة أوجه : أحدها يرجع إلى الرجل لأنه مذكر مبدوء به . والثانى أنه يرجع إلى أحدهما ولفظ أحد مذكر . والثالث أنه راجع إلى الميت أو الموروث لتقدم ما يدل عليه ( فإن كانوا الواو ضمير الإخوة من الأم المدلول عليهم بقوله أخ أو أخت ، و ( ذلك ) كناية عن الواحد ( يوصى بها ) يقرأ بكسر الصاد : أى يوصى بها المختصر ؛ ويفتحها على ما لم يسم فاعله ، وهو فى معنى القراءة الأولى ، ويقرأ بالتشديد على التكثير ( غير مضار ) حال من ضمير الفاعل فى يوصى ، والجمهور على تنوين مضار ، والتقدير غير مضار بورثته ، و ( وصية ) مصدر لفعل محذوف : أى وصى الله بذلك ودل على المحذوف قوله غير مضار ؛ وقرأ الحسن غير مضار وصية بالإضافة . وفيه وجهان : أحدهما تقديره : غير مضار أهل وصية أو ذى وصية فحذف المضاف . والثانى تقديره : غير مضار وقت وصية فحذف ، وهو من إضافة الصفة إلى الزمان ويقرب من ذلك قولهم هو فارس حرب : أى فارس فى الحرب ، ويقال : هو فارس زمانه : أى فى زمانه كذلك التقدير للقراءة غير مضار فى وقت الوصية .

قوله تعالى ( يُدْخِلْهُ ) فى الآيتين بالياء والنون ومعناها واحد ( نارا خالدا فيها ) نارا مفعول ثان ليدخل ، وخالدا حال من المفعول الأول ، ويجوز أن يكون صفة لنار ، لأنه لو كان كذلك لبرز ضمير الفاعل لجريانه على غير من هوله ، ويخرج على قول الكوفيين جواز جعله صفة لأنهم لا يشترطون إبراز الضمير فى هذا النحو .

قوله تعالى ( وآلآتى ) هو جمع اتى على غير قياس ، وقيل هى صيغة موضوعة للجمع وموضعها رفع بالابتداء ، والخبر ( فاستشهدوا عليهن ) وجاز ذلك وإن

كان أمراً ، لأنه صار في حكم الشرط حيث وصلت التي بالفعل ، وإذا كان كذلك لم يحسن النصب ، لأن تقدير الفعل قبل أداة الشرط لا يجوز ، وتقديره بعد الصلة يحتاج إلى إضمار فعل غير قوله « فاستشهدوا » لأن استشهدوا لا يصح أن يعمل النصب في اللاتي ، وذلك لا يحتاج لإيابه مع صحة الابتداء ، وأجاز قوم النصب بفعل محذوف تقديره : اقصدوا اللاتي أو تعمدوا ؛ وقيل الخبر محذوف : تقديره وفيما يتلى عليكم حكم اللاتي ففيما يتلى هو الخبر ، وحكم هو المبتدأ ، فحذفاً للدلالة قوله « فاستشهدوا » لأنه الحكم المتلو عليهم ( أوْ يَجْعَلُ اللَّهُ ) أو عاطفة ، والتقدير : أو إلى أن يجعل الله ، وقيل هي بمعنى إلا أن ، وكلاهما مستقيم ( لَهُنَّ ) يجوز أن يتعلق بيجعل ، وأن يكون حالاً من ( سَبِيلاً ) .

قوله تعالى ( وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا ) الكلام في اللذان كالشكلام في اللاتي ، إلا أن من أجاز النصب يصح أن يقدر فعلاً من جنس المذكور تقديره : آذوا اللذين ، ولا يجوز أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها هاهنا ولو عرنا من ضمير المفعول ، لأن الفاء هنا في حكم الفاء الواقعة في جواب الشرط ، وتلك تقطع ما بعدها عما قبلها ، ويقرأ اللذان بتخفيف النون على أصل الثنية ، وبتشديد هاء على أن إحدى النونين عوض من اللام المحذوفة ؛ لأن الأصل اللذان مثل العميان والشعبيان ، فحذفت الياء لأن الاسم مبهم ، والمبهمات لا تثني الثنية الصناعية ، والحذف مؤذن بأن الثنية هنا مخالفة للقياس ؛ وقيل حذفت لطول الكلام بالصلة ، فأما هذان وهاتين وفذانك فذكرها في مواضعها .

قوله تعالى ( إِنَّمَا التَّوْبَةُ ) مبتدأ ، وفي الخبر وجهان : أحدهما هو ( على الله ) أي ثابتة على الله ، فعلى هذا يكون ( للَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ ) حالاً من الضمير في الظرف ، وهو قوله « على الله » والعامل فيها الظرف أو الاستقرار : أي كائنة للذين ، ولا يجوز أن يكون العامل في الحال التوبة لأنه قد فصل بينهما بالجاء والوجه الثاني أن يكون الخبر « للذين يعملون » ، وأما « على الله » فيكون حالاً من شيء محذوف تقديره : إنما التوبة إذ كانت على الله أو إذا كانت على الله ، فإذا أو إذا ظرفان العامل فيهما الذين يعملون السوء ؛ لأن الظرف يعمل فيه المعنى وإن تقدم عليه ، وكان النامة وصاحب الحال ضمير الفاعل في كان ، ولا يجوز أن يكون على الله حالاً يعمل فيها الذين لأنه عامل معنوي ، والحال لا يتقدم على المعنوي ، ونظير هذه المسألة قولهم هذا بسراً أطيب منه رطباً .

قوله تعالى (وَالَّذِينَ يَمُوتُونَ) في موضعه وجهان : أحدهما هو جر عطفا على الذين يعملون السيئات : أى ولا الذين يموتون . والوجه الثانى أن يكون مبتدأ ، وخبره (أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ) واللام لام الابتداء وليست لا النافية .

قوله تعالى (أَنْ تَرِثُوا) في موضع رفع فاعل يحل ، و (النساء) فيه وجهان : أحدهما هو المفعول الأول ، والنساء على هذا من الموروثات ، وكانت الجاهلية ترث نساء آبائهم وتقول : نحن أحق بنسكاحهن . والثانى أنه المفعول الثانى : والتقدير : أن يرثوا من النساء المال ، و (كُرِّهَا) مصدر في موضع الحال من المفعول ، وفيه الضم والفتح ، وقد ذكر في البقرة (وَلَا تَعْصُوهُنَّ) فيه وجهان : أحدهما هو منصوب عطفا على ترثوا : أى ولا أن تعصوهن ، والثانى هو جزم بالنهى فهو مستأنف (لِتَكُنَّ هَبُورًا) اللام متعلقة بتعصوا ، وفي الكلام حذف تقديره : ولا تعصوهن من النكاح أو من الطلاق على اختلافهم في الخطاب به هل هم الأولياء أو الأزواج (مَا آتَيْتُمُوهُنَّ) العائد على ما حذف تقديره : ما آتيتموهن إياه ، وهو المفعول الثانى (إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ) فيه وجهان : أحدهما هو في موضع نصب على الاستثناء المنقطع . والثانى هو في موضع الحال تقديره : إلا في حال إتيانهن الفاحشة ، وقيل هو استثناء متصل تقديره : ولا تعصوهن في حال إلا في حال إتيان الفاحشة (مُتَبَيِّنَاتٍ) يقرأ بفتح الياء على ما لم يسم فاعله : أى أظهرها صاحبها ، وبكسر الياء والتشديد . وفيه وجهان : أحدهما أنها هي الفاعلة أى تبين حال مرتكبها . والثانى أنه من اللازم ، يقال : بان الشيء وأبان وتبين واستبان وبين بمعنى واحد ؛ ويقرأ بكسر الباء وسكون الياء ، وهو على الوجهين في المشددة المكسورة (بِالْمَعْرُوفِ) مفعول أو حال (أَنْ تَكْثُرُوا) فاعل عسى ، ولا خبر لها هاهنا ، لأن المصدر إذا تقدم صارت عسى بمعنى قرب ، فاستغنت عن تقدير المفعول المسمى خبرا .

قوله تعالى (وَأِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ) ظرف للاستبدال ، وفي قوله (وَأَتَيْتُمْ أَحَدَاهُنَّ قِنْطَارًا) إشكالان : أحدهما أنه جمع الضمير والمتقدم زوجان . والثانى أن التى يريد أن يستبدل بها هي التى تكون قد أعطاها مالا فيتها عن أخذه ، فأما التى يريد أن يستبدلها فلم يكن أعطاها شيئا حتى ينهى عن أخذه ، ويتأيد ذلك بقوله « وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض » والجواب عن الأول أن المراد بالزوج الجمع ، لأن الخطاب لجماعة الرجال وكل منهم قد يريد الاستبدال ؛ ويجوز أن يكون جمعا ، لأن التى يريد أن يستبدلها ، يقضى حالها إلى أن



تكون زوجا ، وأن يريد أن يستبدل بها كما استبدل بالأولى ، فجمع على هذا المعنى .  
ولما الإشكال الثاني فقيه جوابان : أحدهما أنه وضع الظاهر موضع المصير ،  
والأصل آتيموهن . والثاني أن المستبدل بها مبهم فقال « إحداهن » إذ لم تنعين حتى  
يرجع الضمير إليها ، وقد ذكرنا نحو من هذا في قوله « فذكر إحداهما الأخرى »  
( بهتاناً ) فعلان من البهت ، وهو مصدر في موضع الحال ، ويجوز أن يكون  
مفعولا له .

قوله تعالى ( وَكَيْفَ تَأْخُذُ وَهُوَ ) كيف في موضع نصب على الحال ، والتقدير :  
أناخذونه جائرین ؟ وهذا يتبين لك بجواب كيف . ألا ترى أنك إذا قلت كيف  
أخذت مال زيد ؟ كان الجواب حالا تقديره : أخذته ظالما أو عادلا ونحو ذلك ،  
وأبدا يكون موضع كيف مثل موضع جوابها ( وَقَدْ أَقْضَى ) في موضع الحال أيضا  
( وَأَخَذَ ) أى وقد أخذنا لأنها حال معطوفة والفعل ماض فتقدر معه قد ليصبح  
حالا ، وأغنى عن ذكرها تقدم ذكرها ( مِتْسُكُم ) متعلق بأخذنا ، ويجوز أن يكون  
حالا من ميثاق .

قوله تعالى ( مَا تَسْكَحَ ) مثل قوله « فانكحوا ما طاب لكم » وكذلك « إلاماملكت  
أيمانكم » وهو ينكر في القرآن ( مِنَ النِّسَاءِ ) في موضع الحال من « ما » أو من  
العائد عليها ( إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ) . في « ما » وجهان : أحدهما هي بمعنى من وقد  
ذكر . والثاني هي مصدرية والاستثناء منقطع ، لأن النهى للمستقبل ، وما سلف ماض  
فلا يكون من جنسه وهو في موضع نصب ، ومعنى المنقطع أنه لا يكون دخلا في الأول  
بل يكون في حكم المستأنف وتقدر إلا فيه بلكن ، والتقدير هنا : ولا تزوجوا من  
زوجه آبائكم ، ولا تطأوا من وطئه آبائكم لكن ما سلف من ذلك فعقو عنه ، كما تقول :  
ما مررت برجل إلا بامرأة : أى لكن مررت بامرأة ، والغرض منه بيان معنى زائد ؛  
ألا ترى أن قولك ما مررت برجل صريح في نفي المرور برجل ما غير متعرض بإثبات  
المرور بامرأة أو نفيه ، فإذا قلت إلا بامرأة كان إثباتا لمعنى مسكوت عنه غير معلوم  
بالكلام الأول نفيه ولا إثباته ( إِنَّهُ ) الهاء ضمير النكاح ( وَمَتَّقْنَا ) تمام الكلام ثم  
يستأنف ( وَنَسَاءَ سَبِيلًا ) أى ونساء هذا السبيل من نكاح من نكحهن الآباء ، وسبيلا  
تمييزه ، ويجوز أن يكون قوله « ونساء سبيلا » معطوفا على خبر كان ، ويكون التقدير :  
مقولا فيه نساء سبيلا .

قوله تعالى ( أُمَّهَاتُكُمْ ) الهاء زائدة ، وإنما جاء ذلك فيمن يعقل ، فأما  
ملا يعقل فيقال : أمات البهائم ، وقد جاء في كل واحد منهما ما جاء في الآخر قليلا ، فيقال :

أمات الرجال ، وأمهاات البهائم (وَبَنَاتِكُمْ) لام الكلمة محذوفة ، ووزنه فعاتكم ، والمحذوف واو أو ياء ، وقد ذكرناه ، فأما بنت فالتاء فيها بدل من اللام المحذوفة وليست تاء التأنيث لأن تاء التأنيث لا يسكن ما قبلها ، وتقلب هاء في الوقف ، فبنات ليس بجمع بنت بل بنه ، وكسرت الباء تنبيها على المحذوف هذا عند القراء . وقال غيره : أصلها الفتح ، وعلى ذلك جاء جمعها ومذكرها وهو بنون . وهو مذهب البصريين ؛ وأما أخت فالتاء فيها بدل من الواو لأنها من الأخوة ، فأما جمعها فأخوات ،

فإن قيل : لم رد المحذوف في أخوات ولم يرد في بنات ؟ قيل : حمل كل واحد من الجمعين على مذكره فمذكر بنات لم يرد فيه المحذوف بل جاء ناقصا في الجمع فقالوا بنون ، وقالوا في جمع أخ إخوة وإخوان فرد المحذوف . والعمة تأنيث العم والخالة تأنيث الخال ، وألفه منقلبة عن واولقولاك في الجمع أخوال (مِنْ الرِّضَاعَةِ) في موضع الحال من أخواتكم : أى وحرمت عليكم أخواتكم كائنات من الرضاعة (اللاتي دخلنكم بهن) نعت لنسائكم التي تليها ، وليست صفة لنسائكم التي في قوله « وأمهاات نسائكم » لوجهين : أحدهما أن نسائكم الأولى مجرورة بالإضافة ، ونسائكم الثانية مجرورة بمن فالجران مختلفان ، وما هذا سبيله لانهجرى عليه الصفة كما إذا اختلف العمل : والثاني أن أم المرأة تحرم بنفس العقد عند الجمهور ، وبناتها لا تحرم إلا بالدخول ؛ فالعنى مختلف ، ومن نسائكم في موضع الحال من ربائكم ، وإن شئت من الضمير في الجار الذي هو صلة تقديره : اللاتي استقررن في حجوركم كائنات من نسائكم (وَأَنْ تَجْمَعُوا) في موضع رفع عطفا على أمهااتكم ، و (إِلَّا مَا قَدْ سَأَفَ) استثناء منقطع في موضع نصب .

قوله تعالى (وَالْمُحْصَنَاتُ) هو معطوف على أمهااتكم ، و (مِنْ النِّسَاءِ) حال منه ، والجمهور على فتح الصاد هنا لأن المراد بهن ذوات الأزواج : وذات الزوج محصنة بالفتح لأن زوجها أحصنها : أى أعفها ، فأما المحصنات في غير هذا الموضع فيقرأ بالفتح والكسر وكلاهما مشهور ، فالكسر على أن النساء أحصن فزوجهن أو أزواجهن ، والفتح على أنهن أحصن بالأزواج أو بالإسلام ، واشتقاق الكلمة من التحصين وهو المنع (إِلَّا مَا سَأَفَ) استثناء متصل في موضع نصب ، والمعنى : حرمت عليكم ذوات الأزواج إلا السبايا فلأنهن حلال وإن كن ذوات أزواج (كتاب الله) هو منصوب على المصدر يكتب محذوفة دل عليه قوله حرمت ؛ لأن

الحریم كتب ، وقيل انتصابه بفعل محذوف تقديره : الزموا كتاب الله ، و (عَلَيْكُمْ) إفراء . وقال الكوفيون هو إغراء والمفعول مقدم ، وهذا عندنا غير جائز لأن عليكم ربابه عامل ضعيف ، فليس له في التقديم تصرف ؛ وقرأ « كتب عليكم » أى كتب الله ذلك عليكم ، وعليكم على القول الأول متعلق بالفعل الناصب للمصدر لا بالمصدر لأن المصدر هنا فضلة ؛ وقيل هو متعلق بنفس المصدر لأنه ناب عن الفعل حيث لم يذكر معه ؛ فهو كقولك مروزا يزيد أى أمر ، ( وَأُحِلَّ لَكُمْ ) يقرأ بالفتح على تسمية الفاعل ، وهو معطوف على الفعل الناصب لكتاب وبالضم عطفا على حرمت ( ما وَرَأَى ذَٰلِكُمْ ) في ما وجهان : أحدهما هى بمعنى من ، فعلى هذا يكون قوله ( أَنْ تَبْتَغُوا ) في موضع جر أو نصب على تقدير : بأن تبتغوا أو لأن تبتغوا : أى أبيع لكم غير ما ذكرنا من النساء بالمهور . والثانى أن ما بمعنى الذى ، والذى كناية عن الفعل : أى وأحل لكم تحصيل ما وراء ذلك الفعل المحرم ، وأن تبتغوا بدل منه ويجوز أن يكون أن تبتغوا في هذا الوجه مثله في الوجه الأول ، و ( مُحْصِينَ ) حال من الفاعل في تبتغوا ( فَتَأْسْتَمْتَعْتُمْ ) في « ما » وجهان : أحدهما هى بمعنى من والهاء في ( به ) تعود على لفظها ، والثانى هى بمعنى الذى ، والخبر ( فَتَأْتُوهُنَّ ) والعائد منه محذوف ، أى لأجله فعلى الوجه الأول يجوز أن تكون شرطاً : وجوابها فأتوهن والخبر فعل الشرط وجوابه أو جوابه فقط على ما ذكرناه في غير موضع ؛ ويجوز على الوجه الأول أن تكون بمعنى الذى ، ولا تكون شرطاً بل في موضع رفع بالابتداء ، واستتمت صلة لها ، والخبر فأتوهن ، ولا يجوز أن تكون مصدرية لفساد المعنى ، ولأن الهاء في به تعود على ما ، والمصدرية لا يعود عليها ضمير ( مِنْهُنَّ ) حال من الهاء في به ( قَرِيبَةً ) مصدر لفعل محذوف ، أو في موضع الحال على ما ذكرناه آية الوصية .

قوله تعالى ( وَمَنْ كُنْ يَسْتَطِيعُ ) شرط وجوابه « فما ملكت » و ( مِنْكُمْ ) حال من الضمير في يستطيع ( طَوَّلاً ) مفعول يستطيع ، وقيل هو مفعول له وفيه حذف مضاف : أى لعدم الطول ، وأما ( أَنْ يَنْكَحَ ) ففيه وجهان : أحدهما هو بدل من طول وهو بدل الشيء من الشيء وهما لشيء واحد لأن الطول هو القدرة أو الفضل ، والنكاح قوة وفضل . والثانى أن لا يكون بدلاً بل هو معمول طول ، وفيه على هذا وجهان : أحدهما هو منصوب بطول ، لأن التقدير : ومن لم يستطع أن ينال

نكاح المحصنات ، وهو من قولك طلته : أى نلتها ، ومنه قول الفرزدق :  
 إِنَّ الْفَرَزْدَقَ صَخْرَةٌ عَادِيَّةٌ طَالَتْ فَلَيْسَ يَتَنَاوَلُهَا الْوَعَالَا

أى طال الأوعالا . والثانى أن يكون على تقدير حذف حرف الجر : أى إلى أن ينكح ، والتقدير : ومن لم يستطع وصلة إلى نكاح المحصنات ، وقيل المحذوف اللام ، فعلى هذا يكون فى موضع صفة طول ، والطول المهر : أى مهرا كائنا لأن ينكح ؛ وقيل هو مع تقدير اللام مفعول الطول : أى طولا لأجل نكاحهن (فَينَما) فى من وجهان : أحدهما هى زائدة : والتقدير : فلينكح ما ملكت . والثانى ليست زائدة ، والفعل المقدر محذوف تقديره : فلينكح امرأة بما ملكت ، ومن على هذا صفة للمحذوف ؛ وقيل مفعول الفعل المحذوف ( فَتَيَاتِكُمْ ) ومن الثانية زائدة ، و ( وَالْمُؤْمِنَاتِ ) على هذه الأوجه صفة الفتيات ؛ وقيل مفعول الفعل المحذوف المؤمنات ، والتقدير : من فتياتكم الفتيات المؤمنات ، وموضع من فتياتكم إذا لم تكن من زائدة حال من الهاء المحذوفة فى ملكت ؛ وقيل فى الكلام تقديم وتأخير تقديره : فلينكح بعضكم من بعض الفتيات ، فعلى هذا يكون قوله ( وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ ) معترضا بين الفعل والفاعل ، و ( بَعْضُكُمْ ) فاعل الفعل المحذوف ، والجيد أن يكون بعضكم مبتدأ ، و ( مِنْ بَعْضٍ ) خبره أى بعضكم من جنس بعض فى النسب والدين ، فلا يرفع الحر عن الأمة عند الحاجة ؛ وقيل « فما ملكت » خبر مبتدأ محذوف : أى فالمنكوحة مما ملكت ( مُحْصَنَاتٍ ) حال من المفعول فى « وآتوهن » ( وَلَا مَسْخُذَاتٍ ) معطوف على محصنات والإضافة غير محضة . والأخذان جمع خدن مثل عدل وأعدال ( فَإِذَا أُحْصِنَ ) يقرأ بضم الهمزة : أى بالأزواج ويفتحها أى فزوجهن ( فَإِنْ أَتَيْنَ ) الفاء جواب إذا ( فَعَلَيْهِنَّ ) جواب إن ( مِنَ الْعَذَابِ ) فى موضع الحال من الضمير فى الجار ؛ والعامل فيها العامل فى صاحبها ؛ ولا يجوز أن تكون حالا من ما لأنها مجرورة بالإضافة فلا يكون لها عامل ( ذَلِكَ ) مبتدأ ( لِمَنْ خَشِيَ ) الخبر : أى جائز للخائف من الزنا ( وَأَنْ تَصْبِرُوا ) مبتدأ ، و ( خَيْرٌ لَّكُمْ ) خبره .

قوله تعالى ( يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ ) مفعول يريد محذوف تقديره : يريد الله ذلك : أى تحريم ما حرم وتحليل ما حلل ليبين ، واللام فى ليبين متعلقة بيريد ، وقيل اللام زائدة والتقدير : يريد الله أن يبين فالنصب بأن .

قوله تعالى ( وَبُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ ) معطوف على قوله « والله

يريد أن يتوب عليكم « إلا أنه صدر الجملة الأولى بالاسم ، الثانية بالفعل : ولا يجوز أن يقرأ بالنصب ؛ لأن المعنى بصير : والله يريد أن يتوب عليكم ، ويريد أن يريد الذين يتوبون للشهوات ، وليس المعنى على ذلك .

قوله تعالى ( وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ) ضعيفا حال . وقيل تمييز لأنه يجوز أن يقدّر بمن وليس بشيء ، وقيل التقدير : وخلق الإنسان من شيء ضعيف : أى من طين أو من نقطة وعلقة ومضغة ، كما قال « الله الذى خلقكم من ضعف » فلما حذف الجار والموصوف انتصبت الصفة بالفعل نفسه .

قوله تعالى ( إِلَّا أَنْ تَكُونُ تِجَارَةً ) الاستثناء منقطع ليس من جنس الأول . وقيل هو متصل والتقدير : لا تأكلوها بسبب إلا أن تكون تجارة وهذا ضعيف ، لأنه قال بالباطل والتجارة ليست من جنس الباطل ، وفى الكلام حذف مضاف : أى إلا فى حال كونها تجارة ، أو فى وقت كونها تجارة ، وتجارة بالرفع على أن كان ثمة ، وبالنصب على أنها الناقصة ، التقدير إلا أن تكون المعاملة أو التجارة تجارة ؛ وقيل تقديره : إلا أن تكون الأموال تجارة ( عَنِ تَرَاضٍ ) فى موضع صفة تجارة ( وَمِنْكُمْ ) صفة تراض .

قوله تعالى ( وَمَنْ يَفْعَلْ ) من فى موضع رفع بالابتداء ، والخبر ( فَسَوْفَ نُصْلِيهِ ) وعدوانا وظلما مصدران فى موضع الحال ، أو مفعول من أجله ، والجمهور على ضم النون من نصليه ؛ ويقرأ بفتحها وهما لغتان يقال أصليته النار وصليته .

قوله تعالى ( مُدْخَلًا ) يقرأ بفتح الميم وهو مصدر دخل ، والتقدير : وندخله فيدخل مدخلا : أى دخولا ، ومفعل إذا وقع مصدرا كان مصدر فعل ، فأما أفعال فصله مفعل بضم الميم كما ضمت الهمزة ؛ وقيل مدخل هنا المفتوح الميم مكان فيكون مفعولا به مثل أدخلته بيتا .

قوله تعالى ( مَا فَضَّلَ اللَّهُ ) « ما » بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ، والعائد الهاء فى ( بِهِ ) والمفعول ( بَعْضُكُمْ ) - واسئلكم الله - يقرأ سلوا بغير همز واسئلوا بالهمز وقد ذكر فى قوله « سل بنى إسرائيل » ومفعول اسئلوا محذوف : أى شيئا ( مِنْ فَضْلِهِ ) .

قوله تعالى ( وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا ) المضاف إليه محذوف وفيه وجهان : أحدهما تقديره : ولكل أحد جعلنا موالى يرثونه ؛ والثانى ولكل مال ، والمفعول الأول لجعل ( مَوَالِي ) والثانى لكل ، والتقدير : وجعلنا ورثا لكل ميت أو لكل مال ( مِمَّا تَرَكَ ) فيه

وجبهان : هو صفة مال مذكور : أى من مال تركه ( الوالدان ) والثاني هو يتعلق بفعل مذكور دل عليه المولى تقديره : يرثون ما ترك : وقبل « ما » بمعنى من : أى لكل أحد من ترك الوالدان ( والذين عتقدت ) في موضعها ثلاثة أوجه : أحدها هو مذكور على مولى : أى جعلنا الذين عاقدت وارثا ، وكان ذلك ونسخ ، فيكون قوله ( قَاتِلُوهُمْ نَقِيبَتِهِمْ ) تأكيد . والثاني موضعه نصب بفعل مذكور مسره المذكور : أى رأتوا الذين عاقدت . والثالث هو رفع بالابتداء وفأتوهم الخبر ؛ ويقرأ عاقدت بالالف والمفعول مذكور : أى عاقدتهم ؛ ويقرأ بغير ألف والمفعول مذكور أيضا هو ، والعائد تقديره : عتدت حلفهم أيمانكم ؛ وقبل التقدير : عتدت حلفهم ذو أيمانكم ، فحذف المضاف لأن العائد لليمين الحالفون لا الأيمان نفسها .

قوله تعالى ( قَاتِلُوا عَلَى النَّسَاءِ ) على متعلقة بقواتهن ، و ( عَمَّا ) متعلقة به أيضا ، ولما كان الحرفان بمعنىين جاز تعلقهما بشيء واحد ، فعلى على هذا لما معنى غير معنى الباء ؛ ويجوز أن تكون الباء في موضع الحال فتتعلق بمذكور تقديره : مستحقين بتفصيل الله إياهم ؛ ومصاحب الحال ضمير في قوامون ومأمودية ، فأما « ما » في قوله ( وَمِمَّا أَنْفَقُوا ) فيجوز أن تكون مصدرية : فتتعلق من بأنفقوا . ولا حذف في الكلام ؛ ويجوز أن تكون بمعنى الذى والعائد مذكور : أى وبالذى أنفقوه ، فعلى هذا يكون ( مِمَّا أَنْفَقُوا ) حالا ( فَمِمَّا أَنْفَقُوا ) مبتدأ ( قَاتِلُوا ) خبران عنه ؛ وقري « فَمِمَّا أَنْفَقُوا » قوائم حوافظ ، وهو جمع تكثير دل على الكثرة . وجمع التصحيح لا يدل على الكثرة بوضعه ، وقد استعمل فيها كقولهم تعالى « وهم في الغرفات آمنون » ( بما حفظ الله ) في « ما » ثلاثة أوجه بمعنى الذى ولكثرة موصوفة : والعائد مذكور على الوجهين ومصدرية ؛ وقري « بما حفظ الله » بنصب اسم الله وما على هذه القراءة بمعنى الذى أو نكرة ، والمضاف مذكور والتقدير : بما حفظ الله . وقال قوم : هي مصدرية ، والتقدير : حفظهن الله ، وهذا خطأ لأنه إذا كان كذلك خلا الفعل عن ضمير الفاعل : لأن الفاعل هنا جمع المؤنث وذلك يظهر ضميره ، فكان يجب أن يكون بما حفظهن الله ، وقد صوب هذا القول وجعل الفاعل فيه الجنس ، وهو مفرد مذكر فلا يظهر له ضمير ( واللآلئ ) الخافون ، مثل قوله « واللآلئ يأتين الفاحشة » ومثل « واللذان يأتياها » وقد ذكروا ( واحجروهن في المضامير ) في « في » وجهان : أحدهما هي ظرف للهجران : أى احجروهن في مواضع الاضطجاع : أى اتركوا مضاجعهن دون ترك مكالمتهن :

والثاني هو بمعنى السبب : أى وامجروهم بسبب المضاجع كما تقول فى هذه الجنابة عقوبة ( قَلَّا تَبْغُوا عَلَيْنِهِنَّ ) فى نبغوا وجهان : أحدهما هو من البغى الذى هو الظلم ، فعلى هذا هو غير متعمد ، و ( سَبِيلًا ) على هذا منصوب على تقدير حذف حرف الجر : أى بسبيل ما والثانى هو من قولك : بقيت الأمر أى طلبته ، فعلى هذا يكون متعمدا ، وسبيلا مفعوله : وعليهم من نعت السبيل فيكون حالا لتقدمه عليه .

قوله تعالى ( شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ) الشقاق الخلاف ، فلذلك حسن إضافته إلى ابن : وبين هنا الوصل السكأن بين الزوجين ( حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ ) يجوز أن يتعلق من يابعدوا فيكون الابتداء غاية البحث ، ويجوز أن يكون صفة للحكم فيتعلق بمحذوف ( إِنْ يُرِيدَا ) ضمير الاثنين يعود على الحكيمين ، وقيل على الزوجين ، فعلى الأول والثانى يكون قوله ( يَرْقَى اللَّهَ بَيْنَهُمَا ) للزوجين .

قوله تعالى ( وَبَالُوْا كَيْدَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ ) فى نصب إحصائيا أرجه قد ذكرناها فى البقرة عند قوله « وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ » ، و ( الْجُنُوبِ ) يقرأ بضمين ، وهو وصف مثل ناقة أجد ويد سجع (١) ، ويقرأ بفتح الجيم وسكون النون ، وهو وصف أيضا : وهو الخائب ، وهو مثل قولك : رجل عدل ( وَالصَّاحِبِ بِالْجُنُوبِ ) يجوز أن تكون الباء بمعنى فى ، وأن تكون على بابها ، وعلى كلا الوجهين هو حال من الصاحب ، والعامل فيها المحذوف .

قوله تعالى ( الَّذِينَ يَشْتَلُونَ ) فيه وجهان أحدهما هو منصوب بدل من «مَنْ» فى قوله « مَنْ كَانَ عَثَلًا فَخُورًا » وجمع على معنى من ، ويجوز أن يكون محذولا على قوله عَثَلًا فخورا ، وهو خبر كان ، وجمع على المعنى أيضا أو على إضمار أذم . والثانى أن يكون مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : مهبطون : ودل عليه ما تقدم من قوله لا يجب : ويجوز أن يكون الخبر معذبون لقوله « وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا » ويجوز أن يكون التقدير : هم الذين : ويجوز أن يكون مبتدأ ، والذين ينطقون معطوف عليه : والخبر : إن الله لا يظلم : أى يظلمهم . واليخل واليخل لغتان وقه قرئ بهما ، وفيه لغتان أخريان اليخل يضم الخاء والياء واليخل يفتح الباء وسكون الخاء : و ( مِّنْ قَضَائِهِ ) حال من « مَا » أو من العائد المحذوف .

قوله تعالى ( وَالَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ ) رياء مفعول من أجاء والمصدر مضاف إلى المنعول : فعلى هذا يكون قوله ( وَلَا يَرْؤُوهُمْ بِآلِهِ ) معطوفا

(١) قوله أجد والقاموس واذة أجد يضمت قوية، وقوله وسجع: بضمين أيضا أى لينة سهلة اهـ .

على ينفقون داخلا في الصلاة ، ويجوز أن يكون مستأنفا : ويجوز أن يكون رثاء الناس مصدرا في موضع الحال : أي ينفقون مراتب (فساء قرينا) أي فساء هو والضمير عائله على من أو على الشيطان ، وقرينا تميز ، وساء هنا متقولة إلى باب نعم وبنس : ففاعلتها واخصوصي بعدها بالدم مثل فاعل بنس ومخصوصها : والتقدير : قساء الشيطان والقرين : فأما قوله « والذين ينفقون » ففي موضعه ثلاثة أوجه : أحدها غير جرم عطف على الكافرين في قوله « وأعدنا للكافرين » والثاني نصب على ما انتصب عليه الذين يبخلون ، والثالث رفع على ما ارتفع عليه الذين يبخلون ، وقد ذكرنا . فأما رثاء الناس فقد ذكرنا أنه مفعول له أو حال من فاعل ينفقون . ويجوز أن يكون حالا من الذين ينفقون : أي الموصول ، فعلى هذا يكون قوله « ولا يؤمنون » مستأنفا لئلا يفرق بين بعض الصلوة وبعض حال الموصول .

قوله تعالى ( وَمَا ذَا عَلَيْهِمْ ) فيه وجهان : أحدهما « ما » مبتدأ و « ذَا » بمعنى الذي ، وعليهم صلاتها ، والذي وصلها خبر ما . وأجاز قوم أن تكون الذي وصلتها مبتدأ : وما خبرا مقدما ، وقدم الخبر لأنه استفهام . والثاني أن ما وذا اسم واحد مبتدأ ، وعليهم الخبر ، وقد ذكرنا هذا في البقرة بأستل من هذا : و ( أو ) فيها وجهان : أحدهما هي على بابها : والكلام محمول على المعنى : أي لو آمنوا لم يضرهم والثاني أنها بمعنى أن الناصبة للفعل كما ذكرنا في قوله « أو يعمر ألف سنة » وغيره . ويجوز أن تكون بمعنى إن الشرطية كما جاء في قوله « ولو أعجبكم » أي وأي شيء عليهم إن آمنوا . وتقديره : على الوجه الآخر : أي شيء عليهم في الإيمان .

قوله تعالى ( مَثْقَلَاتٍ ذَرَاتٍ ) فيه وجهان : أحدهما هو مفعول إيظلم ، والتقدير : لا يظلمهم . أو لا يظلم أحدا ، ويظلم بمعنى ينقص : أي ينقص وهو متعد إلى مفعولين والثاني هو صفة مصدر محذوف تقديره : ظلما قدر مثقال ذرة : فحذف المصدر وصفته وأقام المضاف إليه مقامهما ( وإن ثلث حسنة ) حذفت نون تكن لكثرة استعمال هذه الكلمة . وشبه النون لغتها وسكونها بالراء ، فإن تحركت لم تحذف نحو « ومن يكن الشيطان » ولم يكن الذين وحسنة بالرفع على أن كان التامة ، وبالنصب على أنها الناقصة : و ( مِّنْ كَلِمَةٍ ) متعلق بيزت أو حال من الأجر .

قوله تعالى ( فَكَيْفَ إِذَا ) الناصب ما محذوف : أي كيف تصنعون أو تكونون وإذا ظرف لذلك المحذوف ( مِّنْ كُلِّ أُمَّةٍ ) متعلق بجنتنا أو حال من شبهة على قول من أجاز تقديم حال الخبر ور عليه ( وَجِيئًا بِكُ ) معطوف على جنتنا الأولى .



ويجوز أن يكون حالا وتكون قد مرادة ؛ ويجوز أن يكون مستأنفا ؛ ويكون الماضي بمعنى المستقبل ، و ( شَهِدَا ) حال وعلى يتعلق به ؛ ويجوز أن يكون حالا منه .

قوله تعالى ( يَوْمَئِذٍ ) فيه وجهان : أحدهما هو ظرف لـ ( يَوْمَئِذٍ ) فيعمل فيه . والثاني يعمل فيه شهيداً ؛ فعلى هذا يكون يود صفة ليوم . والعائد محذوف ؛ أى فيه وقد ذكر ذلك في قوله « واتقوا يوماً لا تجزى » والأصل في « إذا » إذ ، وهي ظرف زمان ماض ، فتاء استعملت هنا للمستقبل وهو كثير في القرآن ، فزادوا عليها التنوين عوضاً من الجملة المحذوفة تقديره : يوم إذ تأتي بالشهداء ، وحركت اللام بالكسر لسكونها وسكون التنوين بعدها ( وَاعْبُدُوا الرَّسُولَ ) في موضع الحال ، وقد مرادة وهي معترضة بين يود وبين مفعولها ؛ وهو ( لَوْ تَسَوَّيْ ) ولو بمعنى أن المصدرية وتسوي على ما لم يسم فاعله . ويقرأ تسوي بالفتح والتشديد ؛ أى تسوي فقلت الثانية سينا وأدغم . ويقرأ بالتحفيف أيضاً على حذف الثانية ( وَلَا يَكْتُمُونَ ) فيه وجهان : أحدهما هو حال ، والتقدير : يودون أن يعذبوا في الدنيا دون الآخرة ، أو يكونوا كالأرض ( وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ ) في ذلك اليوم ( حديثاً ) .

قوله تعالى ( لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ ) قبل المراد مواضع الصلاة ، فحذف المضاف وقيل لحذف فيه ( وَأَنْتُمْ سَكْرَانٌ ) حال من ضمير الفاعل في تقرّبوا . وسكران جمع سكران ، ويجوز ضم السمين وفتحها . وقد قرئ بهما : وقرئ أيضاً « سكرى » بضم السين من شير ألف ، وفتحها كذلك ؛ وهي صفة مفردة في موضع الجمع ، فسكرى مثل حبل وسكرى مثل عطشى ( حَتَّى تَعْلَمُوا ) أى إلى أن ، وهي متعلقة بتقرّبوا ؛ و ( مَا ) بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ، والعائد محذوف ، ويجوز أن تكون مصدرية ولا حذف ( وَلَا جُنَا ) حال ، والتقدير . لا تصلوا جنبا ، أو لا تقرّبوا مواضع الصلاة جنبا ، والجنب يزد مع التثنية والجمع في اللغة الفصحى يذهب به مذهب الوصف بالمصادر ، ومن العرب من يثنيه ويجمعه فيقول جنبان وأجناب ؛ واشتقاقه من المجابة وهي المباحدة ( إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ) هو حال أيضا والتقدير : لا تقرّبوها في حال المجابة إلا في حال السفر أو عبور المسجد على اختلاف الناس في المراد بذلك ( حَتَّى تَغْتَسِلُوا ) متعلق بالفاعل في جنب ( مِنْكُمْ ) صفة لأحد ، و ( مِنْ الْغَائِظِ ) مفعول جاء ، والجمهور يقرءون الغائط على فاعل ، والفعل منه غاط المكان بغوط إذا اطمأن ، وقرأ ابن مسعود بياء مباحة من غير ألف وفيه وجهان : أحدهما هو مصدر يغوط ؛ وكان القياس غوطاً فقلب الواو ياء وأسكنت

وانفتح ما قبلها لحقتها. والثاني أنه أراد الغيظ فنخفف مثل سيد وميت (أو لمستم) يقرأ بغير ألف وبالف ، وهما بمعنى ، وقيل لامستم مادون الجماع ، أو لمستم الجماع (قلتم تبيدوا) القاء عطف ما بعدها على جاء ، وجواب الشرط (تقتبموا) وجاء معطوف على كنتم : أى وإن جاء أحد (صعيداً) مفعول تيمموا أى اقتصدوا صعيداً : وقيل هو على تقدير حذف الباء : أى بصعيد (يوجوهكم) الباء زائدة أى امسحوا وجوهكم ، وفى الكلام حذف أى فامسحوا وجوهكم به أو منه . وقد ظهر ذلك فى آية المائدة .

قوله تعالى (من الكتاب) صفة لنصيب (يشترؤون) حال من الفاعل فى أوتوا (ويريدون) مثله وإن شئت جعلتهما حالين من الموصول . وهو قوله « من الذين أوتوا » وهى حال مقدرة ، ويقال ضللت (السبيل) وعن السبيل : وهو مفعول به وليس بظرف ، وهو كقولك أخطأ الطريق (وكيفاً) . و (تصيراً) منصوبان على التمييز . وقيل على الحال .

قوله تعالى (من الذين هادوا) فيه ثلاثة أوجه : أحدها أنه خبر مبتدأ محذوف . وفى ذلك تقديران : أحدهما تقديره : هم من الذين قد (يُحرفون) على هذا حال من الفاعل فى هادوا : والثانى تقديره : من الذين هادوا قوم ، فتقوم هو المبتدأ ، وما قبله الخبر ، ويحرفون نعت لقوم : وقيل التقدير : من الذين هادوا من يحرفون . كما قال : « وما منا إلا له » : أى من له . ومن هذه عذلة نكرة موصوفة مثل قوم ، وليس بمعنى الذى لأن الموصول لا ي حذف دون صلته . والوجه الثانى أن من الذين متعلق بتصير ، فهو فى موضع نصب به كما قال « فن يصيرنا من بأس الله » أى نمننا . والثالث أنه حال من الفاعل فى يريدون ، ولا يجوز أن يكون حالاً من الضمير فى أوتوا لأن شيئاً واحداً لا يكون له أكثر من حال واحدة : إلا أن يعطف بعض الأحوال على بعض ، ولا يكون حالاً من الذين لهذا المعنى : وقيل هو حال من أعدائكم : أى والله أعلم بأعدائكم كائنين من الذين ، والفصل المعترض بينهما مساند فلم يمنع من الحال : وفى كل موضع جعلت فيه من الذين هادوا حالاً : فيحرفون فيه حال من الفاعل فى هادوا (الكليم) جمع كلمة . ويقرأ « الكلام » والمعنى متقارب و (عن متواضعية) متعلق بيحرفون ، وذكر الضمير المضاف إليه حملاً على معنى الكلم لأنها جلس (ويقولون) عطف على يحرفون ، و (تغيرتم) حال والمفعول الثانى محذوف : أى لا أصمت مكرهاً هذا ظاهر قوتهم ، فأما ما أرادوا

فهو لا أسمعته خيرا ، وقيل أرادوا غير مسموع منك ( وَرَأَيْنَا ) قد ذكر في البقرة  
و ( لَبَّيَّا . وَطَعْنَا ) مفعول له ، وقيل مصدر في موضع الحال ، والأصل في ال  
لوى قلبت الواو ياء وأدغمت ، و ( فِي الدِّينِ ) متعلق بطعن ( خَيْرًا لَّكُمْ ) يجوز  
أن يكون بمعنى أفعل كما قال ( وَأَقِيمُوا ) ومن مخدوعة : أي من غيره ، ويجوز أن  
يكون بمعنى قاتل وجيد فلا يقتصر إلى من ( إِلَّا قَلِيلًا ) صفة مصدر محذوف :  
أي إيماننا قليلا .

قوله تعالى ( مِنْ قَبْلُ ) متعلق بآمنوا و ( عَلَى أَدْبَارٍ ) حال من ضمير  
الوجه وهي مخدوعة :

قوله تعالى ( وَيَعْتَرِضُ مَا دُونَ ذَلِكَ ) هو منافع غير معطوف على يغفر الأولى  
لأنه لو عطفت عليه لصار منفيًا .

قوله تعالى ( بَلِ اللَّهَ يُرْسَكِي مَنْ يَشَاءُ ) تقديره : أخطئوا بل الله يركي  
( وَلَا يَظُنُّكَ سُونَ ) ضمير الجمع يرجع إلى معنى من : ويجوز أن يكون منافيًا أي  
من زكي نفسه ومن زكاه الله ، و ( قَلِيلًا ) مثل مثال ذرة في الإعراب وقد ذكر .

قوله تعالى ( كَيْفَ يَفْتَرُونَ ) كيف منصوب بيفترون وموضع الكلام نصب  
بانظروا ، و ( عَلَى اللَّهِ ) متعلق بيفترون ، ويجوز أن يكون حالا من ( الكذب ) ولا يجوز  
أن يتعاق بالکذب ، لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه فإن جعل على التبيين جاز .

قوله تعالى ( هَؤُلَاءِ أَهْدَى ) مبتدأ وخبر في موضع نصب بيقولون . ولأنهم  
كلموا شخصين وتبين متعلق بيقولون أيضا . ويؤمنون بالحبس ويقولون مثل يشتركون  
الضلالة ويريدون وقد ذكر .

قوله تعالى ( أَمْ لَكُمْ نَصِيبٌ ) أم منقطعة أي بل ألم وكذلك أم يحسدون ( فَإِنْ )  
حرف بنصب الفعل إذا اعتمد عليه وله مواضع يلغى فيها وهو مشبه في عوامل الأفعال  
بظننت في عوامل الأسماء ، والنون أصل فيه وليس بتنوين ، فلهذا يكتب بالنون ،  
وأجاز الفراء أن يكتب بالالف ، ولم يعمل هنا من أجل حرف العطف وهي الفاء ، ويجوز  
في غير القرآن أن يعمل مع الفاء وليس المبطل لعمله لا لأن لا يخطأها العامل .

قوله تعالى ( مَنْ آمَنَ بِهِ ) الفاء تعود على الكتاب ، وقيل على إبراهيم ، وقيل  
على محمد صلى الله عليه وسلم ، و ( مَسْخِرًا ) بمعنى مستمر ( نَضِيجَتِ جُلُودُهُمْ )

يجزأ بالإدغام لأنهما من حروف وسط القسم ، والإظهار هو الأصل ( «بَدَأْنَا هُمْ جُلُودًا» ) أى يجلود ، وقيل يتعدى إلى الثاني بنفسه .

قوله تعالى ( «وَالَّذِينَ آمَنُوا» ) يجوز أن يكون في موضع نصب عطفا على الذين كفروا ، وأن يكون رفعاً على الموضع أو على الاستئناف والخبر ( «سَنُدْخِلُهُمْ» ) خالدين فيها ) حال من المفعول في ندخلهم أو من جنات لأن فيهما ضمير الكل واحد منهما : ويجوز أن يكون صفة لجنات على رأى الكوفيين و ( «لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ» ) حال أو صفة .

قوله تعالى ( «وَإِذَا أَحْكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ» ) العامل في إذا وجهان : أحدهما فعل محذوف تقديره : يأمركم أن تحكموا إذا حكمتكم ، وجعل أن تحكموا المذكورة مفسرة للمحذوف فلا موضع لأن تحكموا لأنه مفسر للمحذوف ، والمحذوف مفعول بأمركم ولا يجوز أن يعمل في إذا أن تحكموا لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه . والوجه الثاني أن تنصب إذا بأمركم وأن تحكموا به أيضا ، والتقدير : أن يكون حرف العطف مع أن تحكموا لكن فصل بينهما بالظرف كقول الأعشى :  
يَوْمَ يَرَاهَا تَحْشِينَهُ أُرْدِيَةً انْقَضَبَ وَيَوْمَ أَدِيمُهَا تَقْلًا

وبالعادل يجوز أن يكون مفعولا به ، ويجوز أن يكون حالا ( «نِعِيمًا بِعِظَتِكُمْ بِهِ» ) الجملة خبر إن ، وفي «ما» ثلاثة أوجه : أحدها أنها بمعنى الشيء معرفة تامة ، ويعظم صفة موصوف محذوف هو المخصوص بالمدح تقديره نعم الشيء شيء يعظكم به ، ويجوز أن يكون يعظكم صفة لمصوب محذوف : أى نعم الشيء شيئا يعظكم به كقولك : نعم الرجل رجلا صالحا زيدا . وهذا جائز عند بعض النحويين ، والمخصوص بالمدح هنا محذوف . والثاني أن «ما» بمعنى الذى : وما بعدها صلتها وموضعها رفع فاعل نعم والمخصوص محذوف : أى نعم الذى يعظكم به بتأدية الأمانة والحكم بالعدل . والثالث أن تكون «ما» نكرة موصوفة ، والفاعل مضمرة ، والمخصوص محذوف كقوله تعالى « ينس للظالمين بدلا » .

قوله تعالى ( «وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ» ) حال من أولى : و ( «تَأْوِيلًا» ) تمييز .

قوله تعالى ( «يُرِيدُونَ» ) حال من الذين يرعون أو من الضمير في يرعون ، ويرعون من أخوات ظلمات في اقتضائها مقعولين ، وإن وما عملت فيه تسد محلها ( «وَقَدْ أُمِرُوا» ) في «وضع الحال من الفاعل في يريدون ، والغائبة يؤث ويلتزم ،

وقد ذكر ضميره هنا ، وقد تكلمنا عليه في البقرة ( أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا ) أى فبضلوا ضلالا ، ويجوز أن يكون ضلالا بمعنى إضللا ، فوضع أحد المصدرين موضع الآخر .

قوله تعالى ( تَعَالَوْا ) الأصل تعالوا ، وقد ذكرنا ذلك في آل عمران ، ويقرأ شاذًا بضم اللام . ووجهه أنه حذف الألف من تعالى اعتباطا ثم ضم اللام من أجل واء القسمير ( يَهْدُونَ ) في موضع الحال و ( صُدُّوْا ) اسم للمصدر والمصدر جلد ، وقيل هو مصدر .

قوله تعالى ( فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ ) أى فكيف يصنعون ؟ ( وَيَخْلِفُونَ ) حال .

قوله تعالى ( فِي أَنْفُسِهِمْ ) يتعلق بقل نام : وقيل يتعلق بـ ( يَلْبِغُوا ) أى يبلغ في نفوسهم وهو ضعيف ، لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها .

قوله تعالى ( إِلَّا لِيُطَاعَ ) ليطاع في موضع نصب مفعول له ، واللام تتعلق بأرسلنا ، و ( بِإِذْنِ اللَّهِ ) حال من الضمير في يطاع . وقيل هو مفعول به أى بسبب أمر الله . ( فَلْيَسْأُوا ) ظرف والعامل فيه خبر إن ، وهو ( جاءوا ) ، ( وَاسْتَغْفِرُوا لَهُمْ ) ولم يقل فاستغفرت لهم : لأنه رجع من الخطاب إلى الغيبة لما في الاسم الظاهر من الدلالة على أنه الرسول و ( وَجِدُوا ) يتعدى إلى مفعولين : وقيل هي المتعدية إلى واحد ، و ( تَوَابَا ) حال ، و ( رَحِمَا ) بدل أو حال من الضمير في تواب .

قوله تعالى ( فَلَا رَرْبَكَ ) فيه وجهان : أحدهما أن « لا » الأولى زائدة ، والتقدير : فوربك ( لَا يُؤْمِنُونَ ) وقيل الثانية : زائدة ، والقسم معتزس بين النفي والنفي . والوجه الآخر أن لانتى كشيء محذوف تقديره : فلا يفعلون . ثم قال : وربك لا يؤمنون ، و ( يَدِينُهُمْ ) ظرف لشجر أو حال من « ما » أو من فاعل شجر . و ( نَسُوا لِيُبَيِّدُوا ) معطوف على يحكوك ، و ( فِي أَنْفُسِهِمْ ) يتعلق بيجلدوا تعالى الظرف بالفعل ، و ( حَرَجَا ) مفعول يجلدوا ، ويجوز أن يكون في أنفسهم حالا من حرج ، وكلاهما على أن يجلدوا المتعدية إلى مفعول واحد ، ويجوز أن تكون المتعدية إلى اثنين ، وفي أنفسهم أحدهما ، و ( نِمَّا قُضِيَّتْ ) صفة لحرج فيتعلق بمحذوف ، ويجوز أن يتعلق بحرج : لأنك تقول : خرجت من هذا الأمر ، و « ما » يجوز أن تكون بمعنى الذى ونكرة موصوفة ومصدرية .

قوله تعالى ( أَنْ أَقْتُلُوا ) فيه وجهان : أحدهما هي أن المصدرية والأمر صلتهما ، وموضعهما نصب بكتبنا . والثاني أن أن بمعنى أى المضرة للقول ، وكتبنا قريب من معنى أمرنا أو قلنا ( أَوْرْ أَخْرُجُوا ) يقرأ بكسر الواو على أصل النقاء الساكنين ، وبالنضم إتباعاً لضمة الراء ، ولأن الواو من جنس الضمة ( مَا فَعَلُوهُ ) الماء ضمير أحد مصدرى الفعلين وهو القتل أو الخروج ، ويجوز أن يكون ضمير المكتوب ودل عليه كتبنا ( إِلَّا قَلِيلٌ ) يقرأ بالرفع بدلاً من الضمير المرفوع وعليه المعنى ، لأن المعنى فعله قليل منهم ، وبالنصب على أصل باب الاستثناء والأول أقوى : و ( مِنْهُمْ ) صفة قليل ، و ( تَثْبِيثًا ) تمييز ( وَإِذَنْ ) جواب ملغاة ، و ( مِنْ كَلْبَتَا ) يتعلق بآتيناهم ، ويجوز أن يكون حالاً من أجراً ) . و ( صِرَاطًا ) مفعول ثان .

قوله تعالى ( مِنَ النَّبِيِّينَ ) حال من الذين أو من الجورود في عليهم ( وَتَحَسُنَ ) الجمهور على ضم السين ، وقرئاً بإسكانها مع فتح الحاء على التخفيف كما قالوا في غصده غصده : و ( أُولَئِكَ ) فاعله ، و ( رَفِيقًا ) تمييز ، وقيل هو حال وهو واحد في موضع الجمع : أى رفيقه .

قوله تعالى ( ذَلِكَ ) مبتدأ ، وفي الخبر وجهان : أحدهما ( الْمُفَضَّلُ ) و ( مِنَ اللَّهِ ) حال والعاقل فيها معنى ذلك . والثاني أن الفضل صفة ومن الله الخبر .

قوله تعالى ( ثَبَاتٌ ) جمع ثبة وهي للجماعة ، وأصلها ثبوت تصغيرها ثبيرة ، فأما ثبة الخوض وهي وسطه فأصلها ثوبة من ثاب بثوب إذا رجع وتصغيرها ثوبيرة . وثبات حال وكذلك ( تَجْمِيعًا ) .

قوله تعالى ( لَمَنْ ) اسم إن ، وهي بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ، و ( لَتُبْطِلُنَّ ) صلة أو صفة ، ومنكم خبر إن ، و ( إِذْ لَمْ ) ظرف لأنعم .

قوله تعالى ( لَيَقُولُنَّ ) بفتح اللام على اللفظ من ، وقرئاً بضمها حملاً على معنى من وهو الجمع ( كَأَنَّ لَمْ ) هي مخففة من الثقيلة واسمها محذوف : أى كأنه لم يكن بالبلاء لأن المودة والود بمعنى ، ولأنه قد فصل بينهما : ويقرأ بالبناء على اللفظ المودة . وهو كلام معترض بين يقول وبين المحكى بها ، وهو قوله ( يَا لَيْتَنِي ) والتقدير : يقول باليتنى ، وقيل ليس معترض بل هو محكى أيضاً يقول ، أى يقول : كأن لم تكن وباليتنى ، وقيل كأن لم وما يتصل بها حال من ضمير الفاعل فى يقولان ، وباليتنى المنادى محذوف تقديره : يا قوم ليتنى : وأبو على يقول فى نحو هذا ، ليس فى الكلام منادى

محذوف بل يدخل « يا » على الفعل والحرف التنبيه (فَأَفُوزُ) بالنصب على جواب النفي ،  
وبالرفع على تقدير : فَأَنَا أَفُوزُ .

قوله تعالى ( أَوْ يُغْلِبُ فَسَوْفَ ) أدغمت الياء في الفاء لأنها من الشفتين ،  
وقد أظهرها بعضهم .

قوله تعالى ( وَمَا لَكُمْ ) ما استفهام مبتدأ ، ولكم خبره : و ( لَأَتْلُوهُنَّ )  
في موضع الحال ، والفاعل فيها الاستقرار كما تقول : مالك قائما ، و ( الْمُسْتَضْعَفِينَ )  
عطف على اسم الله : أي وفي سبيل المستضعفين . وقال المبرد : هو معطوف على  
السبيل وليس بشيء ، ( الَّذِينَ يَقُولُونَ ) في موضع جر صفة لمن عقل من المذكورين ،  
ويجوز أن يكون نصبا بإضمار أعني ( الظَّالِمِ أَهْلُهَا ) الألف واللام بمعنى التي ،  
ولم يثبت اسم الفاعل وإن كان نعنا للقرية في اللفظ ، لأنه قد عمل في الاسم الظاهر  
المذكور وهو أهل ، وكل اسم فاعل إذا جرى على غير من هو له فتذكيره وتأنيده على  
حسب الاسم الظاهر الذي عمل فيه .

قوله تعالى ( إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ ) إذا هنا المفاجأة ، والتي للمفاجأة ظرف مكان ،  
وظرف المكان في مثل هذا يجوز أن يكون خبرا للاسم الذي بعده وهو فريق هاهنا ،  
ومنهم صفة فريق : و ( يَخْشَوْنَ ) حال . والفاعل في الظرف على هذا الاستقرار ،  
ويجوز أن تكون إذا غير خبر ، فيكون فريق مبتدأ ، ومنهم صفة ، ويخشون الخبر  
وهو العامل في إذا ، وقيل إذا هنا الزمانية : وليس بشيء . لأن إذا الزمانية يعمل فيها  
إما ما قبلها أو ما بعدها ، وإذا عمل فيها ما قبلها كانت « من » دالة ، وهذا قاسد هاهنا لأنه  
يصير التقدير : فلما كتب عليهم القتال في وقت الخشية فريق منهم ، وهذا يقتضي إلى  
جواب لما ولا جواب لما ، وإذا عمل فيها ما بعدها كان العامل فيها جوابا لما . وإذا  
هنا ليس فاجواب بل هي جواب لما ( كَخَشْيَةِ اللَّهِ ) أي خشية كخشية الله ،  
والمصدر مضاف إلى المفعول ( أَوْ أَشَدَّ ) معطوف على الخشية وهو مجرور ، ويجوز  
أن يكون منصوبا عطفا على موضع الكاف ، والقول في قوله أشد خشية كالقول  
في قوله « أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا » وقد ذكر .

قوله تعالى ( أَيْنَمَا ) هي شرط هاهنا ، وما زائدة ويكثر دخولها على  
أين الشرطية لتفوي معناها في الشرط : ويجوز حذفها ، و ( يَدْرِكُكُمْ )  
الجواب ، وقد قرئ « يدرِكُكم » بالرفع وهو شاذ : ووجه أنه حذف الفاء  
( وَكَأَنَّهُمْ كُنْتُمْ ) بمعنى وإن كنتم وقد ذكر مرارا ( قُلْ كُلُّ ) مبتدأ ،  
والمضاف إليه محذوف : أي كل ذلك ، و ( مِّنْ عِندِ اللَّهِ ) الخبر ( لَا يَكَادُونَ )

حال ، ومن القراء من يخف على اللام من قوله ما حلولا ، وليس موضع وقف ، واللام في التحقيق متصلة بهؤلاء وهي غير مبتدأ :

قوله تعالى ( ما أمسابلك من حسنة ) « ما » شرطية « وأصابك » بمعنى بصيبك ، والجواب ( فبين الله ) ولا يحسن أن تكون بمعنى الذي : لأن ذلك يقتضي أن يكون المعصية لهم ماضيا محضاً ، والمعنى على العموم والشرط أشبه ، والتقدير : فهو من الله . والمراد بالآية الخصب والجذب : ولذلك لم يقل أصبت ( رسولاً ) حال مؤكدة : أي ذا رسالة ، ويجوز أن يكون مصدراً : أي لرسالة ، وللناس يتعلق بأرسلنا ، ويجوز أن يكون حالاً من رسول .

قوله تعالى ( حفيظاً ) حال من الكاف . وعليهم يتعلق بحفيظ : ويجوز أن يكون حالاً منه فيتعلق بمحذوف .

قوله تعالى ( طاعة ) غير مبتدأ محذوف : أي أمرنا طاعة ، ويجوز أن يكون مبتدأ : أي عندنا أو منا طاعة ( يبت ) الأصل أن تفتح التاء لأنه فعل ماض . ولم تلحقه تاء التأنيث لأن الطائفة بمعنى الضر ، وقد قرئ بإدغام التاء في الطاء على أنه سكن التاء لم تكن إدغامها إذ كانت من فخرج الطاء . والطاء أقوى منها لاستعلاها وإلياقها وبجهرها ، و ( أقول ) يجوز أن يكون خطاباً للذي صلى الله عليه وسلم ، وأن يكون للطائفة ( ما يبينون ) يجوز أن تكون « ما » بمعنى الذي ومرسوفة ومصدرية .

قوله تعالى ( أذاعوا به ) الألف في أذاعوا بدل من باء ، يقال : ذاع الأمر يلبع ، والباء زائدة : أي أذاعوه ، وقبل حل على معنى تحدثوا به ( يستنبطونه ) من جنس ( حال من الدين أو من النصير في يستنبطونه ( إلا قليلاً ) مستثنى من فاعل اتبعتم . والمعنى : أولاً أن من الله عليكم لظلمت باتباع الشيطان إلا قليلاً منكم ، وهو من مات في الفترة أو من كان غير مكلف ؛ وقيل غير مستثنى من قوله أذاعوا به : أي أظهروا ذلك الأمر أو الخوف إلا القليل منهم ؛ وقيل هو مستثنى من قوله « لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً » أي لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه التناقض إلا القليل منهم ، وهو من لا يعمى النظر .

قوله تعالى ( فتقاتل ) الفاء عاطفة هذا الفعل على قوله « فاقاتل في سبيل الله » وقيل على « وما لكم لا تقاتلون » وقيل على قوله « فقاتلوا أولياء الشيطان »



(لَا تُكَلِّفُ) في موضع نصب على الحال (إِلَّا نَعْمُ لَكَ) المفعول الثاني (بِأَمْرٍ) و (تُنْكِيلًا) تمييز .

قوله تعالى (مُتَّقِينَ) الياء بدل من الواو وهو مذهب من القوم .

قوله تعالى (بِشَجِيَّةٍ) أصلها تحية وهي نغطة من حيث ، فنقطة حركة الياء إلى الحاء ثم أدغمت ، و (سَحِيثًا) أصلها حيوا ثم حذف الياء على ما ذكر في مواضع (بِأَحْسَنَ) أي تحية أحسن (أَوْ رُدُّوْهَا) أي ردوا مثلها فحذف المضاف .

قوله تعالى (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) قد ذكر في آية الكرسي (لَيَجْمَعَنَّكُمْ) جواب قسم محذوف ، فيجوز أن يكون مثانها لا مريض له ، ويجوز أن يكون خبر آخر للسند (إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) قبل التقدير : في يوم القيامة ، وقيل هي على ما : أي ليجمعنكم في القبور أو من القبور ، وعلى هذا يجوز أن يكون مفعولاً به ، ويجوز أن يكون حالا : أي يجمعنكم مضمين إلى حساب يوم القيامة (لَا رَيْبَ فِيهِ) يجوز أن يكون حالا من يوم القيامة ، والهاء تعود على اليوم ، ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف : أي جمعاً لأريب فيه والهاء تعود على الجمع ، و (حَدِيثًا) تمييز .

قوله تعالى (فَلَا كُفْرَ) مبتدأ وخبر ، و (فَيَنْتَبِهَنَّ) حال والعامل فيها الظرف الذي هو لكم ، أو العامل في الظرف ، وفي المتأخرين يحمل وجهين : أحدهما أن يكون متعلقاً بمعنى فتبين ، والمعنى : وما لكم تفرقون في أمور المتأخرين فحذف المضاف . والثاني أن يكون حالا من فتبين : أي فتبين مفرقين في المتأخرين . فلما قدمه نصبه على الحال .

قوله تعالى (كَمَا كَفَرُوا) الكاف تعث المصدر محذوف وما مصدرية (فَتَكْفُرُونَ) عطف على تكفرون ، و (سَمَوَاتٍ) بمعنى مستوين ، وهو مصدر في موضع اسم الفاعل .

قوله تعالى (إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ) في موضع نصب استثناء من ضمير المفعول في طاغوتهم (بَيِّنَاتُكُمْ) و (بَيِّنَاتُهُمْ) ميثاق (يَجُوزُ أَنْ تَرْفَعَ مِيثَاقَ بِالْظَرْفِ) لأنه قد وقع مفعول ، وأن ترفعه بالابتداء والجملة في موضع جر (خَصِيرَاتٍ) فيه وجهان : أحدهما لا موضع لهذه الجملة ، وهي دعاء عليهم بضميق صدورهم عن القتال . والثاني لها موضع وفيه وجهان : أحدهما هو جر صفة لقوم وما بينهما صفة أيضاً ، وجاءواكم معترض . وقد قرأ بعض الصحابة « بينكم وبينهم ميثاق حضرت بصورهم » بحذف

أوجاءوكم ، والثاني موضعها نصب وفيه وجهان : أحدهما موضعها حال ، وقد مرادة تقديره : أوجاءوكم قد حصرت ، والثاني هو صفة لموصوف محذوف : أى جاءوكم قوماً حصرت ، والمحذوف حال موطئة ، ويقرأ حصرت بالنصب على الحال ، وبالجر صفة لقوم ، وإن كان قد قرئ حصرت بالرفع فعلى أنه خبر ، وصدورهم مبتدأ ، والجملة حال ( أن يُقاتلوكم ) أى عن أن يقاتلوكم فهو فى موضع نصب أو جر على ما ذكرنا من الخلاف ( أنكم على سييئهم سبيلاً ) لكم يتعلق بجعل ، وعليهم حال من السبيل لأن التقدير : سييلاً كانوا عليهم .

قوله تعالى ( أُرْكسُوا ) الجمهور على إثبات الحمزة وهو متعد إلى مفعول واحد ، وقرئ « ركسوا » والتشديد للنقل والتكثير معاً ، وفيها لغة أخرى وهى ركسه الله بغير همزة ولا تشديد ، ولم أعلم أحداً قرأ به .

قوله تعالى ( وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً ) أن يقتل فى موضع رفع اسم كان ، ولمؤمن خبره ( إلا خطأ ) استثناء ليس من الأول لأن الخطأ لا يدخل تحت التكليف . والمعنى لكن إن قتل خطأ فحكمه كذا ( فتحرير رقبة ) فتحرير مبتدأ ، والخبر محذوف : أى فعلية تحرير رقبة ، ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوف : أى فالواجب عليه تحرير ، والجملة خبر من . وقرئ خطأ بغير همز وفيه وجهان : أحدهما أنه خفف الحمزة قلبها ألفاً فصار كالمقصود ، والثاني أنه حذفها حذفاً فبقى مثل دم ، ومن قتل مؤمناً خطأ صفة مصدر محذوف أى قتلاً خطأ ، ويجوز أن يكون مصدراً فى موضع الحال : أى مخطئاً . وأصل دية ودية مثل عدة وزنة ، وهذا المصدر اسم للمؤدى به مثل الهبة فى معنى الموهوب ، ولذلك قال ( مسكته ) إلى أهله ) والفعل لا يسلم ( إلا أن يصدقوا ) قيل هو استثناء منقطع ، وقيل هو متصل ، والمعنى : فعلية دية فى كل حال إلا فى حال التصديق عليه بها ( فإن كان ) أى المقتول ، و ( من قوم ) خبر كان ، و ( لكم ) صفة عدو ، وقيل يتعلق به لأن عدواً فى معنى معاد ، وفعل يعمل عمل فاعل ( فتحرير رقبة ) أى فعلى القاتل ( قصيام ) أى فعلية صيام ، ويجوز فى غير القرآن النصب على تقدير فليصم شهرين ( توبة ) مفعول من أجله ، والتقدير : شرع ذلك لكم توبة منه ، ولا يجوز أن يكون العامل فيه صوم إلا على تقدير حذف مضاف تقديره : لوقوع توبة ، أو لحصول توبة من الله ؛ وقيل هو مصدر منصوب بفعل محذوف تقديره : تاب عليكم توبة منه ، ولا يجوز أن يكون فى موضع الحال لأنك لو قلت فعلية صيام شهرين

تائباً من الله لم يجوز ، فإن قدرت جذف مضاف جاز : أى صاحب توبة من الله ، و ( من الله ) صفة توبة ، ويجوز فى غير القرآن توبة بالرفع : أى ذلك توبة . قوله تعالى ( وَمَنْ يَقْتُلْ ) من مبتدأ ، و ( مُتَعَمِّدًا ) حال من ضمير القاتل ( فجزاؤه ) مبتدأ ، و ( جهنم ) خبره والجملة خبر من ، و ( خالداً ) حال من محذوف تقديره : يجزاها خالداً فيها ، فإن شئت جعلته من الضمير المرفوع ، وإن شئت من المنصوب ، وقيل التقدير : جزاه بدليل قوله ( وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ ) فعطف عليه الماضى فعلى هذا يكون خالداً حالاً من المنصوب لا غير ، ولا يجوز أن يكون حالاً من الهاء فى جزاؤه لوجهين : أحدهما أنه حال من المضاف إليه ، والثانى أنه فصل بين صاحب الحال والحال بخبر المبتدأ .

قوله تعالى ( فَتَبَيَّنُوا ) يقرأ بالباء والياء والنون من التبيين ، وبالطاء والباء والياء والثاء من التثبت ، وهما متقاربان فى المعنى ( لِمَنْ أَلْقَى ) من بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ، وألقى بمعنى يلقى لأن النهى لا يصح إلا فى المستقبل ، والذى نزلت فيه الآية قال لمن ألقى إليه السلام لست مؤمناً وقتله ، و ( السلام ) بالألف التحية ، ويقرأ بفتح اللام من غير ألف ، ويسكنها مع كسرة السين وفتحها ، وهو الاستسلام والصلح ( لَسْتُ مُؤْمِنًا ) فى موضع نصب بالقول والجمهور على ضم الميم الأولى وكسر الثانية . وهو مشتق من الإيمان ، ويقرأ بفتح الميم الثانية ، وهو اسم المفعول من آمنه ( تَبَيَّنُوا ) حال من ضمير الفاعل فى يقولوا ( كَذَلِكَ ) السكاف خبر كان ، وقد تقدم عليها وعلى اسمها ( إِنَّ اللَّهَ كَانَ ) الجمهور على كسر إن على الاستثناء ، وقرئ بفتحها وهو معمول تبينوا .

قوله تعالى ( مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ) فى موضع الحال ، وصاحب الحال القاعدون ، والعامل يستوى ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير فى القاعدين فيكون العامل فيه القاعدون لأن الألف واللام بمعنى الذى ( غير أولى الضرر ) بالرفع على أنه صفة القاعدون لأنه لم يقصد به قصد قوم بأعيانهم ، وقيل هو بدل من القاعدين : ويقرأ بالنصب على الاستثناء من القاعدين أو من المؤمنين أو حالاً ، وبالجر على الصفة للمؤمنين ( والمجاهدون ) معطوف على القاعدين ( بِأَمْوَالِهِمْ ) يتعلق بالمجاهدين ( دَرَجَةً ) قيل هو مصدر فى معنى تفضيلاً ، وقيل حال : أى ذوى درجة ، وقيل هو على تقدير حذف الجار . أى بدرجة : وقيل هو واقع موقع الظرف : أى فى درجة ومنزلة ( وَكَلَّا ) المفعول الأول ( وَعَدَ ) ، و ( الْحَسَنَى ) هو الثانى ، وقرئ

ركل : أى وكلهم ، والعائد محذوف : أى وعده الله (أجرًا) قيل هو مصدر من غير لفظ الفعل ، لأن معنى فضلهم أجرهم ؛ وقيل هو مفعول به لأن فضلهم أعطاهم وقيل التقدير بأجر .

قوله تعالى (درجات) قيل هو بدل من أجزا ؛ وقيل التقدير : ذوى درجات وقيل فى درجات (ومغفرة) قيل هو معطوف على ما قبله ؛ وقيل هو مصدر : أى وغفر لهم مغفرة ، و (رحمة) مثله .

قوله تعالى (توفاهم) الأصل تتوفاهم ، ويجوز أن يكون ماضيا ؛ ويقرأ بالإمالة (ظالمى) حال من ضمير الفاعل فى تتوفاهم ؛ والإضافة غير محضة : أى ظالمين أنفسهم (قالوا) فيه وجهان : أحدهما هو حال من الملائكة وقد معه مقدرة ، وخبر إن (فأولئك) ودخلت الفاء لما فى الذى من الإبهام المشابه به الشرط . وأن لاتمنع من ذلك لأنها لاتغير معنى الابتداء ؛ والثانى أن قالوا خبر إن ، والعائد محذوف : أى قالوا لهم (فيمكنتم) حذفت الألف من «ما» فى الاستفهام مع حرف الجر لما ذكرنا فى قوله «فلم تقتلون أنبياء الله» والجار والمجرور خبر كنتم ، و (فى الأرض) يتعلق بمستضعفين (ألم تكن) استفهام بمعنى التوبيخ (فتهاجروا) منصوب على جواب الاستفهام ، لأن النفي صار إثباتا بالاستفهام (وساءت) فى حكم بئست .

قوله تعالى (إلا المستضعفين) استثناء ليس من الأول ، لأن الأول قوله «توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم» وإليه يعود الضمير من مأواهم ؛ وهؤلاء عصاة بالتخلف عن الهجرة مع القدرة ، وإلا المستضعفين من الرجال هم العاجزون ؛ فمن هنا كان منقطعا ، و (من الرجال) حال من الضمير فى المستضعفين ، أو من نفس المستضعفين (لا يستطيعون) يجوز أن يكون مستأنفا ، وأن يكون حالا مبينة عن معنى الاستضعاف .

قوله تعالى (مهاجروا) حال من الضمير فى يخرج (ثم يدركه) مجزوم عطفا على يخرج ، ويقرأ بالرفع على الاستئناف : أى ثم هو يدركه ، وقرئ بالنصب على إضمار أن لأنه لم يعطفه على الشرط لفظا ، فعطفه عليه معنى كما جاء فى الواو والفاء .

قوله تعالى (أن تقصروا) أى فى أن تقصروا ، وقد تقدم نظائره ، ومن زائدة عند الأخفش ، وعند سيبويه هى صفة المحذوف : أى شيئا من الصلاة (عدوا)

في موضع أعداء ، وقيل عدو مصدر على فعول مثل القبول والولوع فلذلك لم يجمع .  
و (لَكُمْ) حال من عدو أو متعلق بكان .

قوله تعالى (لَمْ يُصَلُّوا) في موضع رفع صفة لطائفة وجاء الضمير على معنى الطائفة ، ولو قال لم نصل لكان على لفظها ، و (لَيَرَّ تَنَفُّلُونَ) بمعنى أن تغفلوا و (أَنْ تَضَعُوا) أي في أن تضعوا .

قوله تعالى (قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ) أحوال كلها (اطْمَأْنَنُوا) الهمة أصل ، ووزن الكلمة افعل ، والمصدر الطمأنينة على فعيلة ، وأما قولهم طامن رأسه فأصل آخر ، و (مَيِّقُونَ) مفعول من وقت التخفيف .  
قوله تعالى (إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ) الجمهور على كسر إن وهي شرط .  
وقرى « أن تكونوا » بفتحها : أي لأن تكونوا ؛ ويقرأ « تيلمون » بكسر التاء وقلب الهمة ياء وهي لغة .

قوله تعالى (بِالْحَقِّ) هو حال من الكتاب ، وقد مر نظائره (أراك) الهمة هاهنا معدية ، والفعل من رأيت الشيء إذا ذهبت إليه ، وهو من الرأي ، وهو متعد إلى مفعول واحد ، وبعد الهمة ينعدي إلى مفعولين أحدهما الكاف والآخر محذوف أي أراكه ؛ وقيل المعنى علمك ، وهو متعد إلى مفعولين أيضا ؛ وهو قبل التشديد متعد إلى واحد كقوله « لا تعلمونهم » (تخصيما) بمعنى مخاصم ، واللام على بابها : أي لأجل الخائنين ، وقيل هي بمعنى عن .

قوله تعالى (يَسْتَخْفُونَ) بمعنى يطلبون الخفاء وهو مستأنف لا موضع له (إِذْ يُبَيِّتُونَ) ظرف للعامل في معهم .  
قوله تعالى (مَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ) قد ذكرناه في قوله « ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم » (أَمْ مَنْ) هنا منقطعة ،

قوله تعالى (أَوْ يَظْلِمُ نَفْسَهُ) أو لتفصيل ما أبهم ، وقد ذكرنا مثله في غير موضع .

قوله تعالى (يُرْمَىٰ بِهِ بَرِّيئًا) الهاء تعود على الإثم ، وفي عودها عليه دليل على أن الخطيئة في حكم الإثم ؛ وقيل تعود على أحد الشئين المدلول عليه بأو ؛ وقيل تعود على الكسب المدلول عليه بقوله « ومن بكسب » وقيل تعود على المكسوب والفعل يدل عليه .

قوله تعالى (وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ) في جواب لولا وجهان : أحدهما قوله (لَهَمَّتْ) وعلى هذا لا يكون قد وجد من الطائفة المشار إليها هم بإضلاله . والثاني أن الجواب محذوف تقديره : لأضلوك ، ثم استأنف فقال : لهمت : أى لقد همت تلك ؛ ومثل حذف الجواب هنا حذفه في قوله « ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم » (وَمَا يَنْصُرُوكَ مِنْ شَيْءٍ) من زائدة ، وشيء في معنى ضرر فهو في موضع المصدر .

قوله تعالى (مِنْ نَجْوَاهُمْ) في موضع جر صفة لكثير : وفي النجوى وجهان : أحدهما هي التناجى ، فعلى هذا يكون في قوله (إِلَّا مَنْ أَمَرَ) وجهان : أحدهما هو استثناء منقطع في موضع نصب ، لأن من للأشخاص وليست من جنس التناجى . والثاني أن في الكلام حذف مضاف تقديره : إلا نجوى من أمر ، فعلى هذا يجوز أن يكون في موضع جر بدلا من نجواهم ، وأن يكون في موضع نصب على أصل باب الاستثناء ويكون متصلا . والوجه الآخر أن النجوى القوم الذين يتناجون ، ومنه قوله « وإذ هم نجوى » فعلى هذا الاستثناء متصل ، فيكون أيضا في موضع جر أو نصب على ما تقدم (بَيْنَ النَّاسِ) يجوز أن يكون ظرفا لإصلاح ، وأن يكون صفة له فيتعلق بمحذوف ، و (ابْتِغَاءً) مفعول له وألف (مَتْرُضَاتٍ) من واو (فَسَوَفَ نُؤْتِيهِ) بالنون والياء وهو ظاهر .

قوله تعالى (وَمَنْ يُشَاقِقْ) إنما جاز إظهار القاف لأن الثانية سكنت بالجرم ، وحركتها عارضة لالتقاء الساكنين والهاء في قوله (وَنُصَلِّيهِ) مثل الهاء في « يؤده إليك » وقد تكلمنا عليها .

قوله تعالى (لِمَنْ يَشَاءُ) اللام تتعلق بيبغفر .

قوله تعالى (إِلَّا إِنَانَا) هو جمع أنثى على فعال ، ويراد به كل مالا روح فيه من صخرة وثمس ونحوهما ، ويقرأ أنثى على الأفراد ، ودل الواحد على الجمع : ويقرأ « إِنْنَا » مثل رسل فيجوز أن تكون صفة مفردة مثل امرأة جنب ، ويجوز أن يكون جمع أنثى كقلب وقلب ، وقد قالوا حديد أنثى من هذا المعنى ؛ ويقرأ « أَنْنَا » والواحد وثن وهو الصنم ، وأصله وثن في الجمع كما في الواحد ، إلا أن الواو قلبت همزة لما انضمت ضما لازما ، وهو مثل أسد وأسد ؛ ويقرأ بالواو على الأصل جمعا ؛ ويقرأ بسكون التاء مع الحمزة والواو ، و (مَرِيدًا) فعيل من التمرد .

قوله تعالى ( لَعَنَتَهُ اللَّهُ ) يجوز أن يكون صفة أخرى للشيطان ، وأن يكون مستأنفا على الدعاء ( وقال ) يحتمل ثلاثة أوجه : أحدها أن تكون الواو عاطفة لقال « على لعنه الله » وفاعل قال ضمير الشيطان . والثاني أن تكون للحال : أى وقد قال . والثالث أن تكون الجملة مستأنفة .

قوله تعالى ( وَلَا ضَلَالَتَهُمْ ) مفعول هذه الأفعال محذوف : أى لأضلهم عن الهدى ( وَلَا مُنْتَبِهَتَهُمْ ) الباطل ( وَلَا مُرْتَهَبُهُمْ ) بالضلال .  
قوله تعالى ( يَعِيدُهُمْ ) المفعول الثاني محذوف : أى يعدهم النصر والسلامة ، وقرأ الأعمش بسكون الدال ، وذلك تخفيف لكثرة الحركات .

قوله تعالى ( عَسَنَهَا ) هو حال من ( مَحْيَصًا ) والتقدير محيضا عنها ، والمحيص مصدر ، فلا يصح أن يعمل فيما قبله ، ويجوز أن يتعلق عنها بفعل محذوف وهو الذى يسمى تبيينا : أى أعنى عنها ، ولا يجوز أن يتعلق بيجدون لأنه لا يتعدى بعن ، والميم فى المحيص زائدة ، وهو من حاص يحيص إذا تخلص .

قوله تعالى ( وَالَّذِينَ آمَنُوا ) مبتدأ والخبر ( سَنُدْخِلُهُمْ ) ويجوز أن يكون فى موضع نصب بفعل محذوف يفسره ما بعده : أى ندخل الذين و ( وَعَدَ اللَّهُ ) نصب على المصدر ، لأن قوله سندخلهم بمنزلة وعدهم ، و ( حَقًّا ) حال من المصدر ، ويجوز أن يكون مصدر الفعل محذوف : أى حق ذلك حقا .

قوله تعالى ( لَيْسَ بِأَمَانِيَّتِكُمْ ) اسم ليس مضمرة فيها ولم يتقدم له ذكر ، وإنما دل عليه سبب الآية . وذلك أن اليهود قالوا نحن أصحاب الجنة ، وقالت النصارى ذلك . وقال المشركون لا نبعث ، فقال : ليس بآمانيتكم : أى ليس ما ادعيتموه .

قوله تعالى ( مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى ) فى موضع الحال وفى صاحبها وجهان : أحدهما ضمير الفاعل فى يعمل . والثانى من الصالحات أى كائنة من ذكر أو أنثى ، أو واقعة ومن الأولى زائدة عند الأخفش ، وصفة عند سيبويه : أى شيئا من الصالحات ( وَهُوَ مُؤْمِنٌ ) حال أيضا .

قوله تعالى ( مِّمَّنْ أَسْلَمَ ) يعمل فيه أحسن ، وهو مثل قولك : زيد أفضل من عمرو : أى يفضل عمرا ، و ( لِلَّهِ ) يتعلق بأسلم ، ويجوز أن يكون حالا من «وجهه» ( وَاتَّبَعَ ) معطوف على أسلم ، و ( حَنِيفًا ) حال ، وقد ذكر فى البقرة ، ويجوز أن يكون ها هنا حالا من الضمير فى اتبع ( وَاتَّخَذَ اللَّهُ ) مستأنف .

قوله تعالى ( وَمَا يُتْلَىٰ ) في « ما » وجوه : أحدها موضعها جر عطفًا على الضمير المحرور يني ، وعلى هذا قول الكوفيين لأنهم يجيزون العطف على الضمير المحرور من غير إعادة الجار . والثاني أن يكون في موضع نصب على معنى : ونين لكم مايتلى لأن يفتيكم بين لكم . والثالث هو في موضع رفع ، وهو المختار . وفي ذلك ثلاثة أوجه : أحدها هو معطوف على ضمير الفاعل في يفتيكم ، وجرى الجار والمحرور مجرى التوكيد ؛ والثاني هو معطوف على اسم الله وهو قل الله ، والثالث أنه مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : وما يتلى عليكم في الكتاب بين لكم ، وفي تعلق بيتي ، ويجوز أن تكون حالا من الضمير في يتلى ، و ( في يتأى ) تقديره : حكم يتأى ، ففي الثانية تعلق بما تعلق به الأولى لأن معناها مختلف ، فالأولى ظرف والثانية بمعنى الباء : أى بسبب اليتامى كما تقول : جنتك في يوم الجمعة في أمر زيد ؛ وقيل الثانية بدل من الأولى ، ويجوز أن تكون الثانية تعلق بالكتاب : أى ماكتب في حكم اليتامى ، ويجوز أن تكون الأولى ظرفًا والثانية حالا فتتعلق بمحذوف ، ويتأى ( النساء ) أى في اليتامى منهن . وقال الكوفيون التقدير : في النساء اليتامى ، فأضاف الصفة إلى الموصوف ، ويقرأ في « يئامى » بياعين والأصل أيامى ؛ فأبدلت الهمزة ياء كما قالوا : فلان ابن أعسر ويعصر ، وفي الأيامى كلام نذكره في موضعه إن شاء الله . ( وَتَرْغَبُونَ ) فيه وجهان : أحدهما هو معطوف على تؤتون ، والتقدير : ولا ترغبون . والثاني هو حال : أى وأنتم ترغبون في أن تنكحوهن (والمستضعفين) في موضع جر عطفًا على المحرور في يفتيكم فيهن ، وكذلك ( وَأَنْ تَقُومُوا ) وهذا أيضا عطف على الضمير المحرور من غير إعادة الجار ، وقد ذكره الكوفيون ، ويجوز أن يكون في موضع نصب عطفًا على موضع فيهن ، والتقدير : وبين لكم حال المستضعفين وبهذا التقدير يدخل في مذهب البصريين من غير كلفة ، والجيد أن يكون معطوفا على يتأى النساء ، وأن تقوموا معطوف عليه أيضا : أى وفي أن تقوموا .

قوله تعالى ( وَإِنْ امْرَأَةٌ ) امرأة مرفوع بفعل محذوف : أى وإن خافت امرأة ، واستغنى عنه بخافت المذكور . وقال الكوفيون : هو مبتدأ وما بعده الخبر ، وهذا عندنا خطأ لأن حرف الشرط لا معنى له في الاسم فهو مناقض للفعل ؛ ولذلك جاء الفعل بعد الاسم مجزوما في قول عدى :

وَمَتَّى وَأَغِيلُ بِنْتَيْهِمْ يُحْيِيُوهُ وَيُعْطِفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِ



(مِنْ بَعْلِهَا) يجوز أن يكون متعلقا بخافت ، وأن يكون حالا من (نُسُوْزًا) (وَصَلَحًا) على هذا مصدر واقع موقع تصالح ، ويجوز أن يكون التقدير : أن يصلح فيصلح صلحا ، ويقرأ بتشديد الصاد من غير ألف وأصله يصطلحا ، فأبدلت التاء صادًا وأدغمت فيها الأولى : وقرئ « يصطلحا » بإبدال التاء طاء وصلحا عليهما في موضع اصطلاح ، وقرئ بضم الياء وإسكان الصاد وماضيه أصلح . وصلحا على هذا فيه وجهان : أحدهما هو مصدر في موضع إصلاح والمفعول به بينهما ، ويجوز أن يكون ظرفا والمفعول محذوف . والثاني أن يكون صلحا مفعولا به وبينهما ظرف أحوال من صلح (وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ) أحضرت يتعدى إلى مفعولين ، تقول : أحضرت زيدا الطعام ، والمفعول الأول الأنفس وهو القائم مقام الفاعل ، وهذا الفعل منقول بالهمزة من حضر ، وحضر يتعدى إلى مفعول واحد كقوله حضر القاضي اليوم امرأة .

قوله تعالى (كُلُّ الْمَيْلِ) انتصاب كل على المصدر لأن لما حكم ما تضاف إليه ، فإن أضيفت إلى مصدر كانت مصدرا ، وإن أضيفت إلى ظرف كانت ظرفا (فَتَدْرُوهَا) جواب النهي فهو منصوب ، ويجوز أن يكون معطوفا على تميلوا فيكون مجزوما كالْمَعْتَفَةِ (الكاف في موضع نصب على الحال .

قوله تعالى (وَأَيُّكُمْ) معطوف على الذين وحكم الضمير المعطوف أن يكون منفصلا ، و (أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ) في موضع نصب عند سيبويه وحر عند الخليل ، والتقدير : بأن اتقوا الله ، وأن على هذا مصدرية ، ويجوز أن تكون بمعنى أى ، لأن وصينا في معنى القول فيصح أن يفسر بأى التفسيرية .

قوله تعالى (شَهِدَاءَ) خبر ثان ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير في قوامين (عَلَى أَنْفُسِكُمْ) يتعلق بفعل دل عليه شهداء : أى ولو شهدتم ، ويجوز أن يتعلق بقوامين (إِنْ يَسْكُنْ غَنِيًّا) اسم كان مضمرة فيها دل عليه تقدم ذكر الشهادة : أى إن كان الخصم ، أو إن كان كل واحد من المشهود عليه والمشهود له . وفى (أو) وجهان أحدهما هى بمعنى الواو ، وحكى عن الأخفش ، فعلى هذا يكون الضمير فى (بِهِمَا) عائدا على لفظ غنى وفقير . والوجه الثانى أن أو على بابها ، وهى هنا لتفصيل ما أبهم فى الكلام ، وذلك أن كل واحد من المشهود عليه والمشهود له يجوز أن يكون غنيا وأن يكون فقيرا ، فقد يكونان غنيين ، وقد يكونان فقيرين ، وقد يكون أحدهما غنيا والآخر فقيرا ، فلما كانت الأقسام عند التفصيل على ذلك ولم تذكر

أتى بأو لتدل على هذا التفصيل ، فعلى هذا يكون الضمير في بهما عائدا على المشهود له  
والمشهود عليه على أى وصف كانا عليه لا على الصفة ؛ وقيل الضمير عائدا إلى ما دل  
عليه الكلام ، والتقدير : فآله أولى بالغنى والفقير ؛ وقيل يعود على الغنى والفقير  
لدلالة الاسمين عليه (أن تعدلوا) فيه ثلاثة أوجه : أحدها تقديره : في أن لاتعدلوا ،  
فحذف لا : أى لاتتبعوا الهوى في ترك العدل . والثاني تقديره : ابتغاء أن تعدلوا  
عن الحق . والثالث تقديره : مخافة أن تعدلوا عن الحق ، وعلى الوجهين هو منعول له  
(وإن تكووا) يقرأ بواوين الأولى منهما مضمومة وهو من لوى يلوى . ويقرأ بواو  
واحدة ساكنة . وفيه وجهان أحدهما أصله تلواوا كالقراءة الأولى إلا أنه أبطل الواو  
المضمومة همزة ، ثم ألقي حركتها على اللام : وقد ذكر مثله في آل عمران . والثاني  
أنه من ولي الشيء : أى وإن تتولوا الحكم أو تعرضوا عنه أو إن تتولوا الحق  
الحكم .

قوله تعالى (لَمْ يَسْكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ) قد ذكر في قوله « ما كان الله  
ليذر المؤمنين » .

قوله تعالى (جميعا) هو حال من الضمير في الجار وهو قوله « الله » .

قوله تعالى (وَقَدْ نَزَّلَ) يقرأ على ما لم يسم فاعله ، والقائم مقام الفاعل (أن)  
وما هو تمام لها ، وأن هي الخففة من الثقيلة : أى أنه (إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ) .  
ويقرأ نزل على تسمية الفاعل ، وأن في موضع نصب . وتلخيص المعنى : وقد نزل  
عليكم المنع من مجالستهم عند سماع الكفر منهم ، و (يُسْكِنُ رَبُّهَا) في موضع  
الحال من الآيات ، وفي الكلام حذف تقديره : يكفر بها أحد ، فحذف الفاعل وأقام  
الجار مقامه ، والضمير في (مَعَهُمْ) عائدا على المحذوف . فلا تفعلوا محمول على  
المعنى أيضا ، لأن معنى وقد نزل عليكم ؛ وقد قبل والفاء جواب إذا (إِنَّا نَكُفِّرُ  
مِثْلَهُمْ) إذا هاهنا ملغاة لوقوعها بين الاسم والخبر ، ولذلك لم يذكر بعدها الفاعل  
وأفرد مثلا لأنها في معنى المصدر ، ومثله « أنؤمن لبشرين مثلنا » وقد جمع في قوله « ثم  
لا يكونوا أمثالكم » وقرئ شاذ « مثلهم » بالفتح ، وهو مبنى لإضافته إلى المبهم ،  
كما بنى في قوله « مثل ما أنكم تنطقون » ويذكر في موضعه إن شاء الله تعالى ، وقيل  
نصب على الظرف كما قيل في بيت الفرزدق : « وَإِذَا مَا مِثْلُهُمْ بُشِّرَ »  
أى أنكم في مثل حالهم .

قوله تعالى (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ) في موضع جر صفة للمنافقين والكافرين ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف : أي هم ، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر (إِنْ كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ اللَّهِ) وما يتصل به ، ويجوز أن يكون في موضع نصب عن إضمار أعني (تَسْتَحْذِرُونَ) هو شاذ في القياس ، والقياس نستحذ (عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) يجوز أن يتعلق بيجعل ، وأن يكون حالا من سبيل .

قوله تعالى (وَهُوَ خَادِعُهُمْ) ، و (كَسَالَى) حالان (يُرَاءُونَ) يقرأ بالمد وتخفيف الهمزة ، ويقرأ بحذف الألف وتشديد الهمزة : أي يحملون غيرهم على الرياء وموضعه نصب على الحال من الضمير في كسالى ، ويجوز أن يكون بدلا من كسالى ويجوز أن يكون مستأنفا (إِلَّا قَلِيلًا) نعت لمصدر محذوف أو زمان محذوف .

قوله تعالى (مُذَبِّحِينَ) هو منصوب على الذم ، وقيل هو حال من الضمير في يذكرون ، والجمهور على فتح الذال على ما لم يسم فاعله : أي أن نفاقهم حملهم على القلب ، ويقرأ بكسر الذال الثانية : أي متقلبين ، وليست الذال الثانية بدلا عند البصريين بل ذبذب أصل بنفسه . وقال الكوفيون : الأصل ذبب ، فأبدل من الباء الأولى ذالا وذلك في موضع بينهما : أي بين الإيمان والكفر ، أو بين المسلمين واليهود (لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ) وإلى يتعلق بفعل محذوف : أي لا ينتسبون إلى هؤلاء بالكلية ولا إلى هؤلاء بالكلية ، وموضع لا إلى هؤلاء نصب على الحال من الضمير في مذبحيين : أي يتذبذبون مثلونين .

قوله تعالى (فِي الدَّرَكِ) يقرأ بفتح الراء وإسكانها وهما لغتان ، و(مِنَ النَّارِ) في موضع الحال من الدرك ، والعامل فيه معنى الاستقرار ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير في الأسفل .

قوله تعالى (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا) في موضع نصب استثناء من الضمير المحرور في قوله «ولن تجد لهم» ويجوز أن يكون من قوله «فِي الدَّرَكِ» وقيل هو في موضع رفع بالابتداء ، والخبر (فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ) .

قوله تعالى (مَا يَفْعَلُ اللَّهُ) في ما وجهان : أحدهما أنهما استفهام في موضع نصب يفعَل ، و (بَعْدَ آبِكُمْ) متعلق بيفعل ، والثاني أنها نفي ، والتقدير : ما يفعَل الله بعدابكم ، والمعنى لا يعذبكم . قوله تعالى (بِالسُّوءِ) الباء تتعلق بالمصدر . وفي موضعهما وجهان : أحدهما نصب

تقديره : لا يجب أن تجهروا بالسوء ؛ والثاني رفع تقديره : أن يجهر بالسوء ، و (مِنَ الْقَوْلِ) حال من السوء (إِلَّا مَنْ ظَلَمَ) استثناء منقطع في موضع نصب ، وقيل هو متصل . والمعنى : لا يجب أن يجهر أحد بالسوء إلا من يظلم فيجهر : أى يدعو الله بكشف السوء الذى أصابه أو يشكو ذلك إلى إمام أو حاكم ، فعلى هذا يجوز أن يكون في موضع نصب ، وأن يكون في موضع رفع بدلا من المحذوف إذ التقدير أن يجهر أحد . وقرئ « ظلم » بفتح الظاء على نسمية الفاعل وهو منقطع ، والتقدير : لكن الظالم فإنه مفسوح لمن ظلمه أن ينتصف منه ، وهى قراءة ضعيفة .

قوله تعالى ( بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ) ذلك يقع بمعنى المفرد والثنية والجمع ، وهو هنا بمعنى الثنية : أى بينهما .

قوله تعالى ( حَقًّا ) مصدر : أى حق ذلك حقا ، ويجوز أن يكون حالا : أى أولئك هم الكافرون غير شك .

قوله تعالى ( أَكْبَرُ مِّنْ ذَلِكَ ) أى شيئا أو سؤالا أكبر ( جَهْرَةً ) مصدر في موضع الحال : أى مجاهرين ، وقيل التقدير : قولاً جهرة ، وقيل رؤية جهرة ، قوله تعالى ( وَرَفَعْنَا قَوْلَهُمْ ) فوقهم يجوز أن يكون ظرفاً لرفعنا ، وأن يكون حالا من ( الطُّورَ مِمَّا نَقُصُّهُمْ ) في موضع نصب متعلق برفعنا تقديره : بنقص ميثاقهم ، والمعنى : ورفعنا فوقهم الجبل تخويفاً لهم بسبب نقضهم الميثاق ، و ( سَجْدًا ) حال ( لَا تَعْدُوا ) يقرأ بتخفيف الدال وإسكان العين ، يقال : عدا يعدو إذا تجاوز الحد ، ويقرأ بتشديد الدال وسكون العين وأصله تعتدوا ، فقلب التاء دالا وأدغم ، وهى قراءة ضعيفة لأنه جمع بين ساكنين ، وليس الثانى حرف مد .

قوله تعالى ( فَبِمَا نَقُضُّهُمْ ) ما زائدة ، وقيل هى نكرة تامة ، ونقضهم بدل منها . وفيما يتعلق به الباء وجهان : أحدهما هو مظهر ، وهو قوله بعد ثلاث آيات « حرمت عليهم » وقوله « فبظلم » بدل من قوله « فبما نقضهم » وأعاد الفاء فى البدل لما طال الفصل ؛ والثانى أن ما يتعلق به محذوف ، وفى الآية دليل على ، والتقدير : فبنقضهم ميثاقهم طبع على قلوبهم أو لعنوا ؛ وقيل التقدير : فبما نقضهم ميثاقهم لا يؤمنون ، والفاء زائدة (بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا) أى ليس كما ادعوا من أن قلوبهم أوعية للعلم . و ( يَكْفُرْهُمْ ) أى بسبب كفرهم . ويجوز أن يكون المعنى أن كفرهم صار مغطياً على قلوبهم ، كما تقول : طبعت على الكيس بالطين : أى جعلته للطابع (إِلَّا قَلِيلًا) أى إيماناً أو زماناً قليلاً .

قوله تعالى (وَبَيِّكُفِّرِهِمْ) معطوف على وبكفرهم الأول ، و (بُهْتَانًا) مصدر يعمل فيه القول لأنه ضرب منه ، فهو كفولهم : قعد القرفضاء ، فهو على هذا بمثابة القول في الانتصاب ، وقال قوم تقديره : قولاً بهتانا ، وقيل التقدير : بهتوا بهتانا ؛ وقيل هو مصدر في موضع الحال : مباهتين .

قوله تعالى (وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا) هو معطوف على وكفرهم ، و (عيسى) بدل أو عطف بيان من المسيح ، و (رَسُولَ اللَّهِ) كذلك ، ويجوز أن يكون رسول الله صفة لعيسى ، وأن يكون على إضمار أعني (لَنِي شَكُّ مِنْهُ) منه في موضع جر صفة لشك ، ولا يجوز أن يتعلق بشك ، وإنما المعنى : لنى شك حادث منه : أى من جهته ، ولا يقال : شككت منه ، فإن ادعى أن من بمعنى في فليس بمستقيم عندنا (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ) يجوز أن يكون موضع الجملة المنفية جراً صفة مؤكدة لشك تقديره : لنى شك منه غير علم ، ويجوز أن تكون مستأنفة ومن زائدة . وفي موضع من علم وجهان : أحدهما هو رفع بالابتداء وما قبله الخبر ، وفيه وجهان : أحدهما هو به وذم فضيلة مبينة مخصصة كالتى في قوله « ولم يكن له كفوا أحد » فعلى هذا يتعلق به الاستقرار : والثانى أن ذم هو الخبر ، وفي به على هذا عدة أوجه : أحدها أن يكون حالاً من الضمير المستكن في الخبر ، والعامل فيه الاستقرار . والثانى أن يكون حالاً من العلم لأن من زائدة فلم تمنع من تقديم الحال ، على أن كثيراً من البصريين يجوز تقديم حال المجرور عليه . والثالث أنه على القبييين : أى ما لهم أعنى به ، ولا يتعلق بنفس علم لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه . والوجه الآخر أن يكون موضع من علم رفعاً بأنه فاعل ، والعامل فيه الظرف إما لهم أو به (إِلَّا أَتْبَاعَ الظَّنِّ) استثناء من غير الجنس (وَمَا قَتَلُوهُ) إزاء ضمير عيسى ، وقيل ضمير العلم : أى وما قتلوا العلم يقيناً كما يقال قتلته علماً ، و (يَقِينًا) صفة مصدر محذوف : أى قتلنا يقيناً أو علماً يقيناً ، ويجوز أن يكون مصدراً من غير لفظ الفعل بل من معناه ، لأن معنى ما قتلوه ما عملوا ، وقيل التقدير : تيقنوا ذلك يقيناً (بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ) الجيد إدغام اللام في الراء لأن مخرجهما واحد ، وفي الراء تكرير فهى أقوى من اللام ، وليس كذلك الراء إذا تقدمت لأن إدغامها يذهب التكرير الذى فيها ، وقد قرئ بالإظهار هنا .

قوله تعالى (وإن من أهل الكتاب) إن بمعنى « ما » والجار والمجرور في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ ، والمبتدأ محذوف تقديره : وما من أهل الكتاب أحد ؛ وقيل المحذوف من ، وقد مر نظيره ، إلا أن تقدير من هاهنا بعيد لأن الاستثناء يكون بعد

تمام الاسم ، ومن الموصولة والموصوفة غير تامة (لَيُؤْمِنَنَّ) جواب قسم محذوف ، وقيل أكد بها في غير القسم كما جاء في النقي والاستفهام ، والهاء في (مَوْثِقِهِ) تعود على أحد المقدر ، وقيل تعود على عيسى (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ) ظرف لشهيد ، ويجوز أن يكون العامل فيه يكون ،

قوله تعالى (فَبَيَّظَلُّمٍ) الباء تتعلق بجرمنا ، وقد ذكرنا حكم الفاء قبل (كثييراً) أي صدا كثيراً أو زماناً كثيراً .

قوله تعالى (وَأَخَذْنَاهُمْ) - وَأَكْلَاهُمْ) معطوف على صدهم والجميع متعلق بجرمنا ، والمصادر مضافة إلى الفاعل ، (وقد نهوا عنه) حال .

قوله تعالى (الْكَاذِبِينَ الرَّاسِخُونَ) الراسخون مبتدأ و (في العلم) متعلق به . و (مِنْهُمْ) في موضع الحال من الضمير في الراسخون (وَالْمُؤْمِنُونَ) معطوف على الراسخون ، وفي خبر الراسخون وجهان : أحدهما (يُؤْمِنُونَ) وهو الصحيح ؛ والثاني هو قوله « أولئك سنؤتيهم » (وَالْمُقِيمِينَ) قراءة الجمهور بالياء ، وفيه عدة أوجه : أحدها أنه منصوب على المدح : أي وأعني المقيمين وهو مذهب البصريين ، وإنما يأتي ذلك بعد تمام الكلام ؛ والثاني أنه معطوف على ما : أي يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين ، والمراد بهم الملائكة ؛ وقيل التقدير : وبدين المقيمين فيكون المراد بهم المسلمين ؛ والثالث أنه معطوف على قبل ، تقديره : ومن قبل المقيمين ، فحذف قبل وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ والرابع أنه معطوف على الكاف في قبلك ؛ والخامس أنه معطوف على الكاف في إليك ؛ والسادس أنه معطوف على الهاء والميم في منهم ، وهذه الأوجه الثلاثة عندنا خطأ ، لأن فيها عطف الظاهر على المضمرة من غير إعادة الجار ، وأما (الْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) ففي رفعه أوجه : أحدها هو معطوف على الراسخون ؛ والثاني هو معطوف على الضمير في الراسخون ؛ والثالث هو معطوف على الضمير في المؤمنين ؛ والرابع هو معطوف على الضمير في يؤمنون ؛ والخامس هو خبر مبتدأ محذوف : أي وهم المؤتون ؛ والسادس هو مبتدأ ، والخبر (أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ) وأولئك مبتدأ ، وما بعده الخبر ؛ ويجوز أن يكون في موضع نصب بفعل محذوف : أي ونؤتي أولئك .

قوله تعالى (كَمَا أَوْحَيْنَا) الكاف نعت لمصدر محذوف وما مصدرية . ويجوز أن تكون ما بمعنى الذي ، فيكون مفعولاً به تقديره : أوحينا إليك مثل الذي أوحينا

إلى نوح من التوحيد وغيره ، و ( مِّنْ بَعْدِهِ ) في موضع نصب متعلق بأوحينا .  
ولا يجوز أن يكون حالا من النبيين ، لأن ظروف الزمان لا تكون أحوالا للجنس ،  
ويجوز أن يتعلق من النبيين : وفي ( يُونُسَ ) لغات أفصحها ضم النون من غير همز  
ويجوز فتحها وكسرها مع الهمز وتركه . وكل هذه الأسماء أعجمية إلا الأسباط وهو  
جمع سبط . والزبور فعول من الزبر وهو الكتابة ، والأشبه أن يكون فعول بمعنى  
مفعول كالركوب والحلوب . ويقرأ بضم الزاي وفيه وجهان : أحدهما هو جمع زبور  
على حذف الزائد مثل فلس وفلوس : والثاني أنه مصدر مثل القعود والجلوس ، وقد  
سمى به الكتاب المنزل على داود .

قوله تعالى ( وَرُسُلًا ) منصوب بفعل محذوف تقديره : وقصصنا رسلا ، ويجوز  
أن يكون منصوبا بفعل دل عليه أوحينا : أي وأمرنا رسلا ، ولا موضع لقوله ( قَدْ  
قَصَصْنَاهُمْ ) ، و ( لَمْ نَقْصُصْهُمْ ) على الوجه الأول لأنه مفسر للعامل ، وعلى  
الوجه الثاني هما صفتان ، و ( تَكْلِيهَا ) مصدر مؤكد رافع للمجاز .  
قوله تعالى ( رُسُلًا ) يجوز أن يكون بدلا من الأول وأن يكون مفعولا : أي  
أرسلنا رسلا ، ويجوز أن يكون حالا موطئة لما بعدها كما تقول : مررت بزيد رجلا  
صالحا ، ويجوز أن يكون على المدح : أي أعنى رسلا ، واللام في ( لَتَكْلًا ) يتعلق بما  
دل عليه الرسل : أي أرسلناهم لذلك ، ويجوز أن تتعلق بمنذرين أو مبشرين أو بما  
بدلان عليه ، و ( حُجَّةٌ ) اسم كان وخبرها للناس . وعلى الله حال من حجة ،  
والتقدير : للناس حجة كاثنة على الله ، ويجوز أن يكون الخبر على الله : وللناس  
حال ، ولا يجوز أن يتعلق على الله بحجة لأنها مصدر ، و ( بَعْدَ ) ظرف لحجة ،  
ويجوز أن يكون صفة لها ، لأن ظرف الزمان يوصف به المصادر كما يخبر  
به عنها .

قوله تعالى ( أَنْزَلَهُ ) لاموضع له ، و ( يَعْلَمُهُ ) حال من الهاء : أي أنزله  
معلوما أو أنزله وفيه علمه : أي معلومه ، ويجوز أن يكون حالا من الفاعل : أي  
أنزله عالما به ( وَالْمَلَائِكَةُ شَاهِدُونَ ) يجوز أن يكون لاموضع له ، ويكون  
حكمه كحكم لكن الله يشهد ، ويجوز أن يكون حالا : أي أنزله والملائكة  
شاهدون بصدقه ،

قوله تعالى ( لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ) قد ذكر مثله في قوله « وما كان الله  
ليضيع - و - ما كان الله ليذر » .

قوله تعالى ( إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ ) استثناء من جنس الأول ، لأن الأول في معنى العموم إذ كان في سياق النفي و ( خالدين ) حال مقدره .

قوله تعالى ( قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ ) بالحق في موضع الحال : أى ومعه الحق أو متكلمًا بالحق ، ويجوز أن يكون متعلقًا بجاء أى جاء بسبب إقامة الحق و ( من ) حال من الحال ، ويجوز أن تكون متعلقة بجاء : أى جاء الرسول من عند الله ( فَأَمِنُوا خَيْرًا ) تقديره عند الخليل وسيبويه : وأتوا خيرا فهو مفعول به ، لأنه لما أمرهم بالإيمان فهو يريد إخراجهم من أمر وإدخالهم فيما هو خير منه ، وقبل التقدير : إيماننا خيرا ، فهو نعت لمصدر محذوف : وقيل هو خبر كان المحذوفة : أى يكن الإيمان خيرا ، وهو غير جائز عند البصريين لأن كان لا تحذف هي واسمها ويبقى خبرها إلا فيما لا بد منه ، ويزيد ذلك ضعفا أن يكون المقدره جواب شرط محذوف فيصير المحذوف للشرط وجوابه ، وقيل هو حال ومثله « انتهوا خيرا » في جميع وجوهه .

قوله تعالى ( وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ) الحق مفعول تقولوا : أى ولا تقولوا إلا القول الحق ، لأنه بمعنى لا تذكروا ولا تعتقدوا ، والقول هنا هو الذى تعبر عنه الجملة في قولك قلت زيد منطلق ، ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف و ( الْمَسِيحُ ) مبتدأ ، و ( عِيسَى ) بدل أو عطف بيان ، و ( رَسُولُ اللَّهِ ) خبره ( وَكَلِمَتُهُ ) عطف على رسول ، و ( أَلْقَاهَا ) في موضع الحال وقد معه مقدره وفي العامل في الحال ثلاثة أوجه : أحدها معنى كلمته لأن معنى وصف عيسى بالكلمة المكون بالكلمة من غير أب ، فكأنه قال ومنشؤه ومبتدعه . والثانى أن يكون التقدير : إذ كان ألقاها ، فإذا ظرف للكلمة ؛ وكان تامة ، وألقاها حال من فاعل كان ، وهو مثل قولهم : ضربني زيدا قائما . والثالث أن يكون حالا من الملاء المجرورة ، والعامل فيها معنى الإضافة تقديره : وكلمة الله ملقيا إياها ( وَرُوحٌ مِنْهُ ) معطوف على الخبر أيضا ، و ( ثَلَاثَةٌ ) خبر مبتدأ محذوف : أى إلحنا ثلاثة أو الإله ثلاثة ( إِنَّمَا اللَّهُ ) مبتدأ ، و ( إِلَهٌ ) خبره ، و ( وَاحِدٌ ) توكيد ( أَنْ يَكُونَ ) أى من أن يكون ، أو عن أن يكون ؛ وقد مر نظائره ، ومثله ( لَنْ يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ ) . ( وَلَا الْمَلَائِكَةُ ) معطوف على المسيح ، وفي الكلام حذف : أى أن يكونوا عبيدا .

قوله تعالى ( بَرَّهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ ) إن شئت جعلت من ربكم نعتا لبرهان أو متعلقا بجاء .



قوله تعالى (صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا) هو مفعول ثانٍ ليهدي، وقيل هو مفعول ليهدي، على المعنى، لأن المعنى يعرفهم .  
قوله تعالى (في الكلالَةِ) في يتعلق بيفتيكم وقال الكوفيون : بيستفتونك ، وهذا ضعيف ، لأنه لو كان كذلك لقال : يفتيكم فيها في الكلالَةِ كما لو تقدمت (إنِ امرؤُ هَلَكَ) هو مثل « وإن امرأة خافت » (كَيْسَ لَهُ وَلَدٌ) الجملة في موضع الحال من الضمير في هلك (وَلَهُ أُخْتٌ) جملة حالية أيضا ، وجواب الشرط (فَلَهَا) (وَهُوَ يَرِثُهَا) مستأنف لاموضع له ، وقد سدت هذه الجملة مسد جواب الشرط الذي هو قوله (إِنَّ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا وَلَدٌ) : (فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ) الألف في كائنا ضمير الأخنتين ، ودل على ذلك قوله « وله أخت » وقبل هو ضمير من (١) ، والتقدير : فإن كان من يرث ثنتين ، وحمل ضمير من على المعنى لأنها تستعمل في الإفراد والثنية والجمع بلفظ واحد .

فإن قيل : من شرط الخبر أن يفيد مالا يفيد المبتدأ والألف قد دلت على الاثنين . قيل : الفائدة في قوله اثنتين بيان أن الميراث وهو الثلثان هاهنا مستحق بالعدد مجردا عن الصغر والكبر وغيرهما . فلهذا كان مفيدا (مِمَّا تَرَكَ) في موضع الحال من الثناتين (فَإِنْ كَانُوا) الضمير للورثة ، وقد دل عليه ما تقدم (فَلَذَكَّرَ) أي منهم (أَنْ تَضِلُّوا) فيه ثلاثة أوجه ، أحدها هو مفعول يبين : أي يبين لكم ضلالكم لتعرفوا الهدى ؛ والثاني هو مفعول له تقديره : مخافة أن تضلوا ؛ والثالث تقديره : لتلا تضلوا وهو قول الكوفيين ، ومفعول يبين على الوجهين محذوف : أي يبين لكم الحق .

### سورة المائدة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى (إِلَّا مَا يُتْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ) في موضع نصب على الاستثناء من بهيمة الأنعام ، والاستثناء متصل ، والتقدير : أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا الميتة وما أهل لغير الله به وغيره مما ذكر في الآية الثالثة من السورة (غَيْرَ) حال من الضمير الجبرور عليكم أو لكم ، وقيل هو حال من ضمير القاعل في أوفوا ، و (مُحَلَّى) اسم فاعل مضاف إلى المفعول ، وحذفت النون للإضافة ، و (الصَّيِّدِ) مصدر بمعنى المفعول : أي المصيد ، ويجوز أن يكون على بابه هاهنا : أي غير محلين الاصطياد في حال الإحرام (١) قوله (هو ضمير من الخ) أي القدرة في السلام ولا يخفى أن تقديرها يتدفع به الإنشكال الآتي فليأمل اهـ .

قوله تعالى (وَلَا الْقَلَائِدَ) أى ولا ذوات القلائد لأنها جمع قلادة ، والمراد تحريم المقلدة لا القلادة (وَلَا آمِينَ) أى ولا قتال آمين أو أذى آمين : وقرئ في الشاذ «ولا آمى البيت» بحذف النون والإضافة (يَبْتَغُونَ) فى موضع الحال من الضمير فى آمين ، ولا يجوز أن يكون صفة لآمين لأن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل فى الاختيار (فاصطادُوا) قرئ في الشاذ بكسر الفاء ، وهى بعيدة من الصواب ، وكأنه حركها بحركة همزة الوصل (وَلَا يَجْرُمَتَّكُمْ) الجمهور على فتح الياء ، وقرئ بضمها وهما لغتان ، يقال ، جرم وأجرم ؛ وقيل جرم متعد إلى مفعول واحد وأجرم متعد إلى اثنين ، والهمزة للنقل ، فأما فاعل هذا الفعل فهو (شَتَّانُ) ومفعوله الأول الكاف والميم ، و (أَنْ تَعْتَدُوا) هو المفعول الثانى على قول من عداه إلى مفعولين ، ومن عداه إلى واحد كأنه قدر حرف الجر مرادا مع أن تعتدوا ، والمعنى : لا يحملنكم بغض قوم على الاعتداء ؛ والجمهور على فتح النون الأولى من شَتَّان ، وهو مصدر كالغليان والنزوان . ويقرأ بسكونها وهو صفة مثل عطشان وسكران ، والتقدير : على هذا لا يحملنكم بغض قوم : أى عداوة بغض قوم ؛ وقيل من سكن أراد المصدر أيضا ، لكنه خفف لكثرة الحركات وإذا حركت النون كان مصدرا مضافا إلى المفعول : أى لا يحملنكم بغضكم لقوم ، ويجوز أن يكون مضافا إلى الفاعل : أى بغض قوم إياكم (أَنْ صَدُوكُمْ) يقرأ بفتح الهمزة وهى مصدرية ، والتقدير : لأن صدوكم ، وموضعه نصب أو جر على الاختلاف فى نظاره . ويقرأ بكسرها على أنها شرط ، والمعنى : أن يصدوكم مثل ذلك الصد الذى وقع منهم ، أو يستدعوا الصد ، وإنما قدر بذلك لأن الصد كان قد وقع من الكفار للمسلمين (وَلَا تَعَاوَنُوا) يقرأ بتخفيف التاءين على أنه حذف التاء الثانية تخفيفا ، أو بإشديدها إذا وصلتها بلا على إدغام إحدى التاءين فى الأخرى ، وساغ الجمع بين ساكنين لأن الأول منهما حرف مد .

قوله تعالى (الْمَيْسَةَ) أصلها الميتة (وَالدَّمَ) أصله دمي (وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ) الله به ) قد ذكر ذلك كله فى البقرة (وَالنَّطِيجَةَ) بمعنى المنطوحة ، ودخلت فيها الهاء لأنها لم تذكر الموصوفة معها فصارت كالاسم : فإن قلت شاة نطيح لم تدخل الهاء (وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ) «ما» بمعنى الذى وموضعه رفع عطفا على الميتة . والأكثر ضم الباء من السبع وتسكينها لغة ، وقد قرئ به (إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ) فى موضع نصب استثناء من الموجب قبله ، والاستثناء راجع إلى المتردية والنطيحة وأكيلة السبع

( وما ذُبِيحَ ) مثل « وما أكل السبع » ( عَلَى النَّصْبِ ) فيه وجهان : أحدهما هو متعلق بذبح تعلق المفعول بالفعل : أى ذبح على الحجارة التى تسمى نصبا ، أى ذبحت فى ذلك الموضع . والثانى أن النصب الأصنام ، فعلى هذا فى « على » وجهان : أحدهما هى بمعنى اللام : أى لأجل الأصنام ، فتكون مفعولا له ، والثانى أنها على أصلها وموضعها حال : أى وما ذبح مسمى على الأصنام ، وقيل نصب بضمين : ونصب يضم النون وإسكان الصاد . ونصب بفتح النون وإسكان الصاد ، وهو مصدر بمعنى المفعول ، وقبل يجوز فتح النون والصاد أيضا ، وهو اسم بمعنى المنسوب كالقبض والقبض بمعنى المقبوض والمقبوض ( وَأَنْ تَحْتَفِظُوا ) فى موضع رفع عطفا على المية . و ( الْأَرْلَامِ ) جمع زلم : وهو الفلاح الذى كانوا يضربون به على أبعاد الجزور ( ذَلِكَمُ فِتْنٌ ) مبتدا وخبر ، ولكم إشارة إلى جميع المحرمات فى الآية ، ويجوز أن يرجع إلى الاستفهام ( الْيَوْمَ ) ظرف لـ ( يَتُوسَّ ) و ( الْيَوْمَ ) الثانى ظرف لـ ( أَكَلْتُمْ ) و ( عَلَيْكُمْ ) متعلق بأنتم ولا يتعلق بـ ( نِعَمْتِي ) فإن شئت جعلته على التبيين : أى أنتم أعنى عليكم ، و ( رَضِيتُ ) يتعلق إلى مفعول واحد ، وهو هنا ( الإسلام ) و ( دينا ) حال ، وقيل يتعلق إلى مفعولين لأن معنى رضىت هنا جعلت وسيرت . ولكم يتعلق برضىت وهى للتخصيص ، ويجوز أن يكون حالا من الإسلام : أى رضىت الإسلام لكم ( فَتَنَ اضْطُرَّ ) شرط فى موضع رفع بالابتداء . و ( غَيْرَ ) حال : والجهور على ( مُتَجَانِفٍ ) بالألف والتخفيف ، وقرئ « متجفف » بالشديد من غير ألف يقال متجانف ومتجفف ( لِإِنَّمِ ) متعلق بمنجانف . وقيل اللام بمعنى إلى : أى مائل إلى إنم ( فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ) أى له . فحذف العائد على المبتدأ .

قوله تعالى ( إِذَا أُحْجِلَ لُكُمُ ) فنه ذكر فى البقرة ( وَمَا عَلَيْكُمْ ) « ما » بمعنى الذى . والتقدير . حيلة ما علمتم . أو تعليم ما علمتم ، و ( مِنْ آتِجُوا رِجَ ) حال من الماء اغلوفة أو من « ما » . والآتجوا جمع جارحة . وإهاء فيها للمبالغة وهى حفة غالبه ، إذ لا يكاد يذكر معها الموصوف ( مُكَنَّنِينَ ) يقرأ بالشديد والتخفيف ، يقال : كلبت الكلب وأكلته فكلب : أى أغرته على الصيد وأسده فاستأده . وهو حال من الضمير فى علمتم ( تَعْلَسُونَ ) فيه وجهان : أحدهما هو مستأنف لا موضع له ، والثانى هو حال من الضمير فى مكابين ، ولا يجوز أن يكون تانية لأن

للعامل الواحد لا يعمل في حالين ، ولا يحسن أن يجعل حالا من الجوارح لأنك قد فصّلت بينهما بحال لغير الجوارح ( يمتا ) أى شيئا مما ( عَالَمَكُمْ اللهُ ) .

قوله تعالى ( وَطَعَامُ الَّذِينَ ) مبتدأ ، ( وَحِلْ لَكُمْ ) خبره ، ويجوز أن يكون معطوفا على الطيبات ، وحل لكم خبر مبتدأ محذوف ( وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَكُمْ ) مبتدأ وخبر ( وَالْمُحْصَنَاتُ ) معطوف على الطيبات . ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف : أى والمحصنات من المؤمنات حل لكم أيضا . وحل مصدر بمعنى الحلال فلا يبنى ولا ينزع . و ( مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ ) حال من الضمير في المحصنات ، أو من نفس المحصنات إذا عطفها على الطيبات ( إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ ) ظرف لأحل أو لحل المحذوفة ( مُحْصَنِينَ ) حال من الضمير المرفوع في آتيتوهن ، فيكون العامل آتيتهم . ويجوز أن يكون العامل أحل أو حل المحذوفة ( غَيْرَ ) صفة محصنين أو حال من الضمير الذي فيها ( وَلَا مُتَّخِذِينَ ) معطوف على غير فيكون منصوبا . ويجوز أن يعطف على مسافحين وتكون لالتأكيد التني ( وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ ) أى بالؤمن به فهو مصدر في موضع المفعول كالمفعول بمعنى الخلق ، وقيل التشدير بتوجب الإيمان وهو الله ( وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنْ الْخَاسِرِينَ ) إعرابه مثل إعراب « وإياه في الآخرة لمن الصالحين » وقد ذكر في البقرة .

قوله تعالى ( إِلَى الْمَرْآفِقِ ) قيل إلى بمعنى مع كقوله « ويردكم قوة إلى قوتكم » وليس هذا المختار : والصحيح أنها على بابها وأنها لانتفاء الغاية : وإنما وجب غسل المرافق بالسنة وليس بينهما تناقض ، لأن إلى تدل على انتهاء الفعل ، ولا يتعرض بنى المحذوف إليه ولا بإنشائه ، ألا ترى أنك إذا قلت : سرت إلى الكوفة ، فغير ممنوع أن تكون بلغت أول حدودها ولم تدخلها وأن تكون دخلتها : فلو قام الدليل على أنك دخلتها لم يكن منافضا لقولك : سرت إلى الكوفة ، فعلى هذا تكون إلى متعلقة باغسلوا . ويجوز أن تكون في موضع الحال وتعلق بمحذوف ، والتشدير : وأيديكم مضافة إلى المرافق ( بِرَأْسِكُمْ ) الباء زائدة ، وقال من لاخبرة له بالعربية : الباء في مثل هذا للتبعيض : وليس بشيء يعرفه أهل النحو . ووجه دخولها أنها تدل على إصااق المسح بالرأس ( وَأَرْجُلَكُمْ ) يقرأ بالنصب وفيه وجهان : أحدهما هو معطوف على الوجه والأيدي : أى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم ، وذلك جائز في العربية بلا خلاف ؛ والسنة الدلالة على وجوب غسل الرجلين تقوى ذلك . والثاني أنه معطوف على موضع برءوسكم ، والأول أقوى لأن العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع :

ويشترط في الشكوك بالرفع على الابتداء : أي وأرجلكم مغسولة أو كذلك . ويشترط بالجور وهو مشهور أيضا كشبهة النصب . وفيها وجيهان . أحدهما أنها معطوفة على الرزمي في الإعراب والحكم مختلف ، فالرزمي مسوكة والأرجل معسولة ، وهو الإعراب الذي يقال هو على الجواز : وليس يمتنع أن يقع في القرآن لكثرتة ، فقد جاء في القرآن والشعر : فمن القرآن قوله تعالى « وحور عين » على قراءة من جر . وهو معطوف على قوله « بأكراب وأباريق » والمعنى مختلف : إذ ليس المعنى بطوف عليه ولدان مخلدون بنور عين . قال الشاعر هذه النافذة :

كَمْ يَسْقَى إِلَّا أَسِيرٌ خَيْرٌ مُنْفَعِيَةً أَوْ مُوَاتِيٍّ فِي حَبَالِ الْفَيْدَةِ يَجْتَنِبُ  
والقول في مجرورة والحوار مشهور عندهم في الإعراب ، وقلب الحروف ببعضها إلى بعض والتأنيث وتغير ذلك . فمن الإعراب ما ذكرنا في العطف . ومن الصلوات قوله « عذاب يوم عظيم » واليوم ليس بمحيط . وإنما اغيط العذاب : وكذلك قوله « في يوم عاصف » واليوم ليس بعاصف وإنما اعاصف الريح . ومن قلب الحروف قوله عليه الصلاة والسلام « أرجعن مأزورات غير مأجورات » والأصل « مؤزورات » ولكن أريد التأني . وكذلك قولهم « إنه لا يأتينا بالغدا والعشايا . ومن التأنيث قوله « فله عشر أمثالا » فحذفت الراء من عشر وهي متفقة إلى الأمثال وهي مذكرة ؛ ولكن لما تجاوزت الأمثلة التفسير المؤنث أجرى عليها حكمه ، وكذلك قول الشاعر :

كَمَا أَتَى خَيْرُ الزَّيْبَرِ تَصَدَّقَتْ سَوْرُ الْمَدِينَةِ وَالْجِيَاكُ الْخَشَعِ  
وقولهم : ذهبت بعض أصابعه . ومما راعت العرب فيه الجوار قولهم : قامت حنة . فلم يجزوا حذف التاء إذا لم يتصل بينهما ؛ فإن فصلوا بينهما أجازوا حذفها . ولا فرق بينهما إلا المجاورة وعدم المجاورة . ومن ذلك قولهم : قام زيد وعمر أخته استحسنا النصب بفعل مخلوف مجاورة الجملة اسما قد عمل فيه الفعل . ومن ذلك قولهم الواو المجاورة للطرف حمزة في قولهم أوائل . كما لو وقعت طرفا ، وكذلك إذا بعدت عن الطرف لا قلب نحو طواويس . وهذا موضع يختمل أن يكتب فيه أوراق من الشواهد . وقد جعل النحويون له بابا ورتبوا عليه مسائل ثم أصلوه بقولهم : تنحب نصب نحويب . حتى اختلفوا في جواز جر التثنية والجمع : فأجاز الإنباع فيهما جماعة من حذائهم قياما على المفرد المسموع ؛ ولو كان لا وجه له في التماس بحال لاقتصرنا فيه على المسموع فقط ، وبذلك ما ذكرناه أن الجر في الآية قد أجاز غيره . وهو

النصب والرفع ، والرفع والنصب غير قائمين ولا ظاهرين عل أن حكم الرجلين المبيع .  
وكذلك الجر يجب أن يكون كالنصب والرفع في الحكم دون الإعراب . والوجه الثاني  
أن يكون جر الأوجمل بجاء محذوف تقديره : « فاعملوا بأرجلكم غسلا وحذف الجار  
وابقاء الجر جائز ، قال الشاعر :

مَتَّانِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَصِيْبَةً وَلَا نَاعِبُ إِلَّا بَيْنَ غَرَابِهَا  
وقال زهير :

بَتَا إِلَى أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقُ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَانِبًا

فجر بتقدير الباء وليس بموضع ضرورة ، وقد أفردت هذه المسألة كتابا ( إلى  
الكتّابين ) مثل إلى المرافق . وفيه دليل على وجوب غسل الرجلين لأن المصحح ليس  
بمحدود : والتحديد في المفعول الذي أريد به حذف هو قوله « وأيديكم إلى المرافق »  
ولم يحدد الوجه لأن المراد جميعه ( وأيديكم منه ) منه في موضع نصب بامسحوا  
( لِيَسْجَلْ ) اللام غير زائدة . ومفعول يريد محذوف تقديره : ما يريد الله الرخصة  
في التيمم ليجعل عليكم حرجا : وقبل اللام زائدة وهنا ضعيف لأن أن غير مفعول  
بها ، وإنما يصح أن يكون الفعل مفعولا ليريد بأن . ومثله ( وَتَسْكُنُ يَسْرِيدُ  
لِيَسْطَرَّكُمْ ) أي يريد ذلك ليظهركم ( عَلَيْكُمْ ) يتعلق بهم ، ويجوز أن يتعلق  
بالنعمه . ويجوز أن يكون حالا من النعمه .

قوله تعالى ( إِذْ ) ظرف لإفْعَلْكم ، ويجوز أن يكون حالا من الماء المخروجة .  
وأن يكون حالا من الميثاق .

قوله تعالى ( شَهِدَآءُ بِالتَّيْسُطِ ) مثل قوله تعالى « شهداء لله » . وقد ذكرناه  
في البناء ( هُوَ أَقْرَبُ ) هو ضمير العدة ، وقد دل عليه اعداؤها : وأقرب للتقريب  
قد ذكر في النشرة .

قوله تعالى ( وَتَعَدَّ اللَّهُ ) وعد بتعدى إلى مفعولين يجوز الافتصار على أحدهم  
والمفعول الأول هذا « الذين آمنوا » والثاني محذوف استغنى عنه بالجملة التي هي قوله  
( تَلَسَّمْ مَنْفِيْرَةً ) ولا موضع لها من الإعراب ، لأن وعد لا يتعلق عن الفعل كما تعالى  
فلننت وأخواتها .

قوله تعالى ( رِعِمْتَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ) يتعلق بنعمه . ويجوز أن يكون حالا منها .

فيعلق بمحذوف . و ( إذ ) ظرف ثلثة أيضا ، وإذا جمعت عليكم حالا جاز أن يعمل في إذ ( أنْ يَبْسُطُوا ) أي بأن يسطروا : وقد ذكرنا الخلاف في موضعه . قوله تعالى ( مِنْهُمْ أُنْتَبَى عَسْرَ ) يجوز أن يتعلق منهم ببعثنا ، وأن يكون مبتدأ لآتي عشر تقدمت فصارت حالا ( وعزر نحوهم ) بقرأ بالتشديد والتخفيف والمعنى واحد ( فترضا ) يجوز أن يكون معبدا محذوف الزوائد . والعامل فيه أقرضتم ؛ أي إقرضا . ويجوز أن يكون القرض بمعنى المقرض فيكون مفعولا به ( لا تكفرون ؛ جواب الشرط ( فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ ) في موضع الحال من الضمير في لا تكفرون ، و ( مَرَاتِمَ السَّيْرِ ) قد ذكر في البقرة .

قوله تعالى ( قَبِيحًا مُفْتَنِيهِمْ ) الباء تعلق به ( لَمَعَنَاهُمْ ) ولو تقدم الفعل لمدخلت النهاء عليه . ومازادة أو بمعنى شيء . وقد ذكر في النساء ( وَتَجِدَانَا ) يتعدى إلى مفعولين بمعنى سبنا أو ( قَسِيَةً ) المفعول الثاني ويأخذ واو في الإفعال ، لأنه من القسوة . ويقرأ قسيمة على فاعلة . قلبت الزاوية وأدغمت فيها ياء فاعلي وفعلة في لغاتهم . وأن يكون حالا من الضمير في قاسية . ولا يجوز أن يكون حالا من هنا المبالغة تعني فاعلة ( يُخَرِّقُونَ ) مستأنف . ويجوز أن يكون حالا من المفعول في لغتهم ، أن يكون حالا من الضمير في قاسية ولا يجوز أن يكون حالا من القلوب . لأن الضمير في بحر فوه لا يرجع إلى القلوب . ويضعف أن يجعل حالا من الماء والميم في قلوبهم ( عَنِ قَوْمٍ مُّؤْصِرِينَ ) قد ذكر في النساء ( عَلَى خَائِنَةٍ ) أي على طائفة خائنة . ويجوز أن تكون فاعلة هنا مصدرا كالعاقبة والعافية . و ( مِنْهُمْ ) مبتدأ مبتدأ لحالة . ويقرأ خبيثة وهي مصدر والياء منطوية عن واو لقدم ياء . وفلان أخون من فلان . وهو خبران ( إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ) استثناء من خائنة . ولو قرئ بالجر على الياء لمكان مسبقا .

قوله تعالى ( وَتَسْتَخِفُّونَ الْآيَاتِ ) من تعلق بأخذنا تقديرة : أو أخذنا من الذين قالوا إنا نصارى . والكلام محذوف على قوله « ولقد أخذناهم بيثى إسرائيل » والتقدير : وأخذنا من الذين قالوا إنا نصارى ميثاقهم . ولا يجوز أن يكون التقديم : وأخذنا ميثاقهم ، من الذين قالوا إنا نصارى لأن فيه إخملا قبل الذكر لولا تقديمه . والياء في ( وَتَسْتَخِفُّونَ ) من واو . واشتقاقه من العراء : وهو الذي يلتصق به . يقال ممره ممر . و ( يَخْتَرِقُونَ ) ظرف لأخبرنا أحوال من ( الْعَدَاوَةِ ) ولا يكون ظرفا للعدوة . لأن المصدر لا يعمل فيما قبله ( إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ) يتعلق بأخبرنا أو بالعداء أو بالعدوة : أي تهاذلوا إلى يوم القيامة .

قوله تعالى (يُجِيبُ لَكُمْ) حال من رسولنا . و (مِنْ الْكِتَابِ) حال من الظاهر المخلوقة في يخفون (قَدْ جَاءَكُمْ) لا موضع له (مِنْ اللَّهِ) يتعلمون بجهلكم أو حال من نور .

قوله تعالى (يَهْدِي بِهِ اللَّهُ) يجوز أن يكون حالا من رسولنا يدلنا من بين . وأن يكون حالا من الضمير في بين : ويجوز أن يكون صفة لنور أو لكتاب . وإفاء في به تعود على من جعل يهدي حالا منه أو صفة له فلذلك أفرد : و (مَنْ) بمعنى الذي أو مذكورة موصوفة ، و (سُبُلَ السَّلَامِ) المفعول الثاني ليهدي . ويجوز أن يكون بدلا من رضوانه . والرضوان بكسر الراء وضمها لثان - وقد قرئ بهما . وصلى بضم الياء والتسكين لغة وقد قرئ به (بِإِذْنِهِ) أي بسببه أمره أنزل على رسولنا .

قوله تعالى (مَنْ يَمْلِكُ) أي قل لم : ومن استعظام تقرير . و (مِنْ اللَّهِ) يجوز أن يكون حالا متعلقا بملك ، وأن يكون حالا من و (شَيْئًا) و (جَمِيعًا) حال من المسيح وأمه ومن في الأرض . ويجوز أن يكون حالا من من وحدها . ومن هاهنا عام سبقة خاص من جنسه . وهو المسيح وأمه (يَخْلُقُ) مستأنف .

قوله تعالى (قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ) أي قل لم (بَلْ أَنْتُمْ) رد لقولهم « نحن أبناء الله » وهو عكس بقل .

قوله تعالى (عَلَى فِتْرَةٍ) في موضع الحال من الضمير في بين . ويجوز أن يكون حالا من الضمير المجرور في لكم ، و (مِنْ الرُّسُلِ) نعت لفطرة (أَلَمْ تَتَّقُوا) أي خافوا أن تغفلوا (وَلَا تَذَكَّرُوا) معطوف على لفظ بشير . ويجوز في الكلام الرفع على موضع من بشير .

قوله تعالى (نِعْمَتِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلْنَا) هو مثل قوله « نعمة الله عليكم إذ هم قوم » وقد ذكر .

قوله تعالى (عَلَى أَدْبَارِكُمْ) حال من الفاعل في ترتدوا (فَتَتَّقِلُوا) يجوز أن يكون مجزوما عطفا على ترتدوا : وأن يكون منصوبا على جواب النهي .

قوله تعالى (فَإِنَّا دَاخِلُونَ) أي داخلوها ، فحذف المفعول للدلالة الكلام عليه .

قوله تعالى (مِنْ الَّذِينَ يَخَافُونَ) في موضع رفع صفة لرجلين ، ويخافون صلة الذين والوارث العائد . وقرأ بضم الياء على ما لم يسم فاعله . وله معنيان : أحدهما



هو من قولك ، خيف الرجل : أى خوف ، والثانى أن يكون المعنى يخافهم غيرهم كقولك : فلان يخوف : أى يخافه الناس (أَنْعَمَ اللهُ) صفة أخرى لرجلين ، ويجوز أن يكون خطأ ، وقد معه مقدره ، وصاحب الحال رجلان أو الضمير في الذين .

قوله تعالى (مَادَّامُوا) هو بدل من أبدا ، لأن ما مصدرية تنوب عن الزمان ، وهوبدل بعض ، و (هاهنا) ظرف له (قَاعِدُونَ) والاسم هنا وها للتنبيه مثل التى في قولك هذا وهؤلاء .

قوله تعالى (وَأَخِي) في موضعه وجهان : أحدهما نصب عطفا على نفسى أو على اسم إن ، والثانى رفع عطفا على الضمير في أملك : أى ولايملك أخى إلا نفسه . ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف : أى وأخى كذلك (وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ) الأصل أن لا تكرر بين ، وقد تكرر تؤكد كقولك : المال بين زيد وبين عمرو ، وكررت هنا لئلا يعطى على الضمير من غير إعادة الجار .

قوله تعالى (أَرْبَعِينَ سَنَةً) ظرف لحرمة ، فالتحريم على هذا مقدر ، و (يَتَّبِعُونَ) حال من الضمير المتروك ، وقبل هى ظرف ليتبعون ، فالتحريم على هذا غير مؤقت (فَلَا تَأْسَى) ألف تأسا بدل من واو ، لأنه من الأسى الذى هو الحزن ، وتثنيته أسوان ، ولا حجة في أسيت عايه لانكسار السين ، ويقال : رجل أسوان بالواو ، وقبل هى من الباء يقال : رجل أسيان أيضا .

قوله تعالى (نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ) الهمزة في ابني همزة وصل كما هى في الواحد ، فأما همزة أبناء في الجمع فههمزة قطع لأنها حادثة للجمع (إِذْ قَرَّبَا) ظرف لنبا أو حال منه ، ولا يكون ظرفا لائل . وبالحق حال من الضمير في ائل : أى محقا أو صادقا (قُرْبَانَا) هو في الأصل مصدر ، وقد وقع هنا موضع المفعول به ، والأصل إذ قربا قربانين ، لكنه لم يثن لأن المصدر لا يثنى . وقال أبو على : تقديره إذ قرب كل واحد منهما قربانا كقوله « فاجلدوهم ثمانين جلدة » أى كل واحد منهم (قَالَ لَا تَأْتِيَنَّكَ) أى قال المردود عليه للمقبول منه ومفعول (يَسْتَقْبَلُ) محذوف : أى يتقبل من المتقين قرايبهم وأعمالهم .

قوله تعالى (يَا نَمِي وَلَمْ يَمَلِكْ) في موضع الحال : أى ترجع حاملا للإميين . قوله تعالى (فَطَمَرَتْ عَتَا) الجمهور على تشديد الواو ، ويقرأ « طاوعت » بالألف

والتخفيف وشما لغتان ؛ والمعنى : زينبت وقال قوم : طأوعت تتعدى بغير لام ، وهذا خطأ لأن التي تتعدى بغير اللام تتعدى إلى مفعول واحد وقد عناه هاهنا إلى ( قَتَلَ أَخِيهِ ) وقيل التقدير طأوعته نفسه على قتل أخيه فزاد اللام وحذف على .

قوله تعالى ( كَتَبْنَا بِرُؤْيَا رِي ) كيف في موضع الحال من الضمير في رؤى ، والجملة في موضع نصب يرى . والسوأة يجوز تخفيف همزتها بإلقاء حركتها على الواو فتبقى سوأة أخيه ، ولا تقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لأن حركتها عارضة والألف في ( رِي ) بدل من ياء المتكلم ، والمعنى : ياويله احضري فهذا وفك ( فَأُورِي ) معطوف على أكون ، وذكر بعضهم أنه يجوز أن ينتصب على جواب الاستفهام وليس بشيء ، إذ ليس المعنى أكون متى عجز فإزالة . ألا ترى أن قولك أين بيتك فأزورك . معناه : لو عرفت لزرت . وليس المعنى هنا لو عجزت لو أريت .

قوله تعالى ( مِن أَجْلِ ) من تعلق به ( كَتَبْنَا ) ولا تتعلق بالنادمين . لأنه لا يحسن الابتداء بكتبتنا هنا ، والهاء في ( إِنَّهُ ) للشان . و ( مَن ) شرطية . و ( بغير ) حال من الضمير في قتل : أي من قتل نفسا ظلما ( أَوْ فساد ) معطوف على نفس . وقرئ في الشاذ بالنصب : أي أو عمل فسادا . أو أفسادا : أي إفساد فوضعه موضع المصدر مثل العطاء ، و ( بَعَثْنَا ذَلِكَ ) ظرف لـ ( مَسْئُورِينَ ) ولا تنع لام لتوكيد ذلك .

قوله تعالى ( يُخَارِبُونَ اللَّهَ ) أي أولياء الله فحذف الله الف . و ( أَن يُسْتَلُوا ) خبر جزاء ، وكذلك المعطوف عليه : وقد قرئ فين بالتخفيف . و ( مِن خِلَافٍ ) حال من الأيدي والأرجل : أي مختلفة ( أَوْ يُسَفِّتُوا مِن الْأَرْضِ ) أي من الأرض التي يريدون الإقامة بها فحذف الصفة ، و ( ذَلِكَ ) مبتدأ . و ( قَسَمَ خَزْيٌ ) مبتدأ وخبر في موضع خبر ذلك ، و ( فِي الدُّنْيَا ) صفة خزي . ويجوز أن يكون ظرفا له ويجوز أن يكون خبر ذلك ولهم صفة مقدمة فتكون حالا . ويجوز أن يكون في الدنيا ظرفا للاستقرار .

قوله تعالى ( إِلَّا الَّذِينَ ) استثناء من الذين يخاربون في موضع نصب . وقيل يجوز أن يكون في موضع رفع بالابتداء ، والعائد عليه من الخبر محذوف : أي ( فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ ) ثم أو ( رَحِيمٌ ) .

قوله تعالى ( إِلَيْهِ الرُّسُلُ ) يجوز أن يتعلق إن بابتغوا . وأن يتعلق بالرسيلة

لأن الوسيلة بمعنى المتوصل به فيعمل فيما فيه . ويجوز أن يكون حالاً ، أى الوسيلة كانت إليه .

قوله تعالى ( مِمَّنْ عَذَابِ يَوْمِ النَّارِ ) العذاب اسم للعذاب . وله حكم في العمل . وأخرجت إصابته إلى يوم يومها عن الطرفية .

قوله تعالى ( والسارق والسارقة ) مبتدأ . وفي الخبر وجهان : أحدهما : هو مخلوق تقديره عند سيوفه : وفيما ينال عليكم . ولا يجوز أن يكون عنده ( فاقطعوا ) هو الخبر من أجل الفاء . وإنما يجوز ذلك فيما إذا كان المبتدأ الذي وصل به الفعل أو الظرف لأنه يشبه الشرط والسارق ليس كذلك . والثاني الخبر فاقطعوا أيديهم لأن الألف واللام في السارق بمنزلة الذي إذ لا يراد به سارق بمعنى ( وأيديهم ) بمعنى يديهما لأن المقطوع من السارق والسارقة يمتدح موضع الجمع موضع الاثنين . لأنه ليس في الإنسان سوى يمين واحدة . وما هذا سبيله يجعل الجمع فيه مكان الاثنين : ويجوز أن يخرج على الأصل ، وقد جاء في بيت واحد ، قال الشاعر :

وَمَهْمَسَهَيْجٍ قَدْ قَلَبْنِي ، وَتَنْبِيْزٍ ظَنَنْتُ رَأَيْتُ مِثْلُ ظُلْمٍ وَرُشْمٍ  
( جَزَاءً ) ، مفعول من أجله أو مصدر لفعل عذوبت : أي جازأهما جزاء . وكذلك ( فسكالا ) .

قوله تعالى ( لَا تَحْزَنْ نَّكَ ) نهي ، والجيد فتح الباء وضع الزاي ، ويقرأ بضم الياء وكسر الزاي من أحزني وهي لغة ( مِمَّنْ اللَّيِّنَ قَالُوا ) في موضع نصب على الحال من الضمير في يسارعون . أو من الذين يسارعون ( بِأَفْوَاهِهِمْ ) يتعلق بقولوا : أي قالوا بأفواههم آمنا ( وَلَمْ يَنْزُ مِمَّنْ قَالُوا آمَنَّا ) الجملة حال ( وَمِمَّنْ اللَّيِّنَ قَالُوا ) معطوف على قوله « من الذين قالوا آمنا » و ( سَمَاعُونَ ) خبر مبتدأ محذوف : أي هم سماعون : وقبل سماعون مبتدأ . ومن الذين هادوا غير ( لَكُذِّب ) فيه وجهان : أحدهما اللام زائدة تقديره سماعون الكذاب . والثاني ليست زائدة . والمفعول محذوف ، والتقدير : سماعون أخباركم بالكذب . أي ليكذبوا عليكم فيها ، و ( سَمَاعُونَ ) الثانية تكرير الأولى ، و ( لَيَقْنُ ) متعلق به : أي لأجل قوم ، ويجوز أن يتعلق اللام في لقوم بالكذب ، لأن سماعون الثانية مكررة ، والتقدير : ليكذبوا لقوم آخرين . و ( لَمْ يَأْتُواكَ ) في موضع جر صفة أخرى لقوم ( يُسْتَرْفُونَ ) فيه وجهان : أحدهما هو مستأنف لا موضع له ، أو في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف : أي هم مسترفون . والثاني ليست مستأنف بل هي صفة لسماعون : أي سماعون مسترفون . ويجوز أن يكون

حالا من الضمير في سماعون ، ويجوز أن يكون صفة أخرى لقوم : أى محرفين و ( مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ ) مذكور في النساء ( يَقُولُونَ ) مثل يحرفون ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير في يحرفون ( مِنْ اللَّهِ شَيْئًا ) في موضع الحال التقدير : شيئًا كائنا من أمر الله .

قوله تعالى ( سَمِعَ عِثُونَ لَيْسَ كَذِيبٍ ) أى هم سماعون ، ومثله ( أَكَّالُونَ لِلْسَّحْتِ ) والسحت والسحت لغتان وقد قرئ بهما ( فَلَنْ يَضُرَّوكَ شَيْئًا ) في موضع المصدر : أى ضررا .

قوله تعالى ( وَكَيْفَ يُحْكَمُوكَ ) كيف في موضع نصب على الحال من الضمير الفاعل في يحكمونك ( وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ ) جملة في موضع الحال ، والتوراة مبتدأ ، وعندهم الخبر ، ويجوز أن ترفع التوراة بالظرف ( فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ) في موضع الحال ، والعامل فيها ما في عند من معنى الفعل ، وحكم الله مبتدأ أو معمول الظرف .

قوله تعالى ( فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ) في موضع الحال من التوراة ( يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ ) جملة في الحال من الضمير المجرور في فيها ( لِلَّذِينَ هَادُوا ) اللام تتعلق بيحكم ( وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ ) عطف على النبيون ( بِمَا أُسْتُحْفِظُوا ) يجوز أن يكون بدلا من قوله بها في قوله « يحكم بها » وقد أعاد الجار لطول الكلام وهو جائز أيضا وإن لم يطل ، وقيل الربانيون مرفوع بفعل محذوف ، والتقدير : ويحكم الربانيون والأحبار بما استحفظوا ، وقيل هو مفعول به : أى يحكمون بالتوراة بسبب استحقاقهم ذلك ، و « ما » بمعنى الذى : أى بما استحفظوه ( مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ) حال من المحذوف أو من « ما » ، و ( عَلَيْهِ ) يتعلق به ( شُهِدَ آءٌ ) .

قوله تعالى ( النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ) بالنفس في موضع رفع خبر أن ، وفيه ضمير وأما ( الْعَيْنَ ) إلى قوله ( وَالسِّنَّ ) فيقرأ بالنصب عطفا على ما عملت فيه أن ، وبالرفع وفيه ثلاثة أوجه : أحدها هو مبتدأ وانجرور خبره ، وقد عطف جملا على جملة . والثاني أن المرفوع منها معطوف على الضمير في قوله بالنفس ، وانجرورات على هذا أحوال مبينة للمعنى ، لأن المرفوع على هذا فاعل للجار ، وجاز العطف من غير تأكيد كقوله تعالى « ما أشركنا ولا آباؤنا » . والثالث أنها معطوفة على المعنى ، لأن معنى كتبنا عليهم قلنا لهم النفس بالنفس ولا يجوز أن يكون معطوفا على أن وما عملت فيه لأنها وما عملت فيه في موضع نصب . وأما قوله ( وَالْجُرُوحَ ) فيقرأ بالنصب جملا على النفس ، وبالرفع وفيه الأوجه الثلاثة . ويجوز أن يكون مستأنفا : أى والجروح

قصاص في شريعة محمد ، وإفاء في ( بيه ) للقصاص ، و ( قهوت ) كناية عن التصديق والفاء في ( لته ) للمتصدق .

قوله تعالى ( مُصَدِّقًا ) الأولى حال من عيسى ، و ( مِن التَّوْرَةِ ) حال من « ما » أو من الضمير في الظرف ، و ( قبه هُدًى ) جملة في موضع الحال من الإنجيل ( وَمُصَدِّقًا ) الثاني حال أخرى من الإنجيل ، وقيل من عيسى أيضا ( وَهُدًى وَمَوْعِظَةً ) حال من الإنجيل أيضا ، ويجوز أن يكون من عيسى : أي هاديا وواعظا أو ذا هدى وذا موعظة ، ويجوز أن يكون مفعولا من أجهل : أي قفينا للهدى ، أو آياتنا الإنجيل للهدى . وقد قرئ في الشاذ بالرفع : أي وفي الإنجيل هدى وموعظة وكرر الغائي تركيها .

قوله تعالى ( وَلْيَتَحَكِّمُوا ) بقرأ بكون اللام والميم على الأمر ، ويقرأ بكسر اللام وقدح الميم على أنها لام كي : أي وقفينا ليؤمنوا وليحكم .

قوله تعالى ( بالحق ) حال من الكتاب ( مُصَدِّقًا ) حال من الضمير في قوله بالحق ، ولا يكون حالا من الكتاب إذ لا يكون حالان لعامل واحد ( وَمُهَيِّمًا ) حال أيضا ، ومن الكتاب حال من « ما » أو من الضمير في الظرف ، والكتاب الثاني جنس ، وأصل مهيم من يهيم لأنه مشتق من الأمانة لأن المهيم الشاهد . وليس في الكلام من حتى تكون الاء أصلا ( عَمَّا جَاءَكَ ) في موضع الحال : أي عادلا عما جاءك ، و ( مِّنَ الْحَقِّ ) حال من الضمير في « جاءك » أو من « ما » ( لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنكُم مِّنكُمْ ) لا يجوز أن يكون منكم صفة لكل لأن ذلك يوجب الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي الذي لا يشهد به فيه للكلام : ويوجب أيضا أن يفصل بين جعلنا وبين موصوفا ، وهو ( شُرْعَةً ) وإنما يتعلق بمحذوف تقديره : أعني ، وجعلنا هاهنا إن شئت جعلتها المتعدية إلى مفعول واحد ، وإن شئت جعلتها بمعنى صبرنا ( وَلَكِن لِّيَلْذُوكُمْ ) اللام تتعلق بمحذوف تقديره : ولكن فرقكم لياؤكم ( مَرَجِعُكُمْ ) جميعا حال من الضمير المجرور . وفي العامل وجهان : أحدهما المصدر المضاف لأنه في تقدير : إليه ترجعون جميعا ، والضمير المجرور فاعل في المعنى أو قائم مقام الفاعل ، والثاني أن يعمل فيه الاستفراء الذي ارتفع به مرجعكم أو الضمير الذي في الجار .

قوله تعالى ( وَأَن احْكُم بَيْنَهُم ) في أن وجهان : أحدهما هي مصدرية . والأمر صلة ظا . وفي موضعها ثلاثة أوجه : أحدها نصب عطفا على الكتاب

في قوله « وأنزلنا إليك الكتاب » أى وأنزلنا إليك الحكم . والثانى جر عطفا على الحق : أى أنزلنا إليك بالحق وبالحكم ، ويجوز على هذا الوجه أن يكون نصبا لما حذف الجار . والثالث أن يكون فى موضع رفع تقديره : وأن احكم بينهم بما نزل الله أمرنا أو قولنا ، وقيل أن بمعنى : أى ، وهو بعيد لأن الواو تمنع من ذلك والمعنى يفسد ذلك ، لأن أن التفسيرية ينبغى أن يسبقها قول يفسر بها ، ويمكن تصحيح هذا القول على أن يكون التقدير : وأمرناك ، ثم فسر هذا الأمر بالحكم ( أن يفتنوك ) فيه وجهان : أحدهما هو بدل من ضمير المفعول بدل الاشتغال : أى احذرهم فتنتهم . والثانى أن يكون مفعولا من أجله : أى مخافة أن يفتنوك .

قوله تعالى ( أفحسكم الجاهليّة ) يقرأ بضم الحاء وسكون الكاف وفتح الميم والناصب له ييغون ، ويقرأ بفتح الجميع ، وهو أيضا منصوب ببيغون : أى احكم حكم الجاهلية ، ويقرأ تبغون بالتاء على الخطاب لأن قبله خطابا ، ويقرأ بضم الحاء وسكون الكاف وضم الميم على أنه مبتدأ ، والخبر ييغون ، والعائد محذوف : أى ييغونه وهو ضعيف ، وإنما جاء فى الشعر إلا أنه ليس بضرورة فى الشعر ، والمستشهد به على ذلك قول أبى النجم :

قَدْ أَصْبَحْتَ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعَى عَلَى ذَنْبِ كُلِّهِ لَمْ أَصْنَعْ

فرفع كله ، ولو نصب لم يفسد الوزن ( وَمَنْ أَحْسَنُ ) مبتدأ وخبر ، وهو استفهام فى معنى النفي ، و ( حُسْكُمَا ) تمييز ، و ( لِقَوْمٍ ) هو فى المعنى عند قوم ( يُوقِنُونَ ) وليس المعنى أن الحكم لهم ، وإنما المعنى أن الموقف بتدبير حكم الله فيحسن عنده ، ومثله « إن فى ذلك لآية للمؤمنين - وللقوم يوقنون » ونحو ذلك ، وقيل هى على أصلها ، والمعنى : إن حكم الله للمؤمنين على الكافرين ، وكذلك الآية لهم : أى الحجة لهم .

قوله تعالى ( بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ) مبتدأ وخبر لاموضع له .

قوله تعالى ( أَفَرَأَى الَّذِينَ ) يجوز أن يكون من رؤية العين فيكون ( يُسَارِعُونَ ) فى مخرج الحال ، ويجوز أن يكون بمعنى تعرف فيكون يسارعون حالا أيضا ، ويجوز أن يكون من رؤية القلب المتعدية إلى متعولين فيكون يسارعون المفعول الثانى ، وقرئ فى الشاذ بالياء والتفاعل الله تعالى ، و ( يَقُولُونَ ) حال من ضمير التفاعل فى يسارعون . و ( دَائِرَةٌ ) صفة غالبية لا يذكر معها الموصوف ( أَنْ يَأْتِ ) فى موضع

حسب خبر يسمى : وقيل هو في موضع رفع بدلا من اسم الله ( قَبِّلُوا ) معطوف على يأتي .

قوله تعالى ( وَيَقُولُ ) يقرأ بالرفع من غير واو العطف وهو مستأنف . ويقرأ بالواو كذلك . ويقرأ بالواو والنصب . وفي النصب أربعة أوجه : أحدها أنه معطوف على يأتي حالا على المعنى . لأن معنى عسى الله أن يأتي وعسى أن يأتي الله واحد . ولا يجوز أن يكون معطوفا على للفظ أن يأتي . لأن أن يأتي خبر عسى ، والمعطوف عليه في حكمه . فيفتقر إلى ضمير يرجع إلى اسم عسى . ولا يجوز في قوله « ويقول » الذين آمنوا « فيصير كقولك : عسى الله أن يقول الذين آمنوا » . والثاني أنه معطوف على لفظ يأتي على الوجه الذي جعل فيه بدلا . فيكون دخلا في اسم عسى . واستغنى عن خبرها بما تضمنته اسمها من الملامت . وانوجد ثالثه أن يعطف على لفظ يأتي وهو خبر ، ويقدر مع المعطوف ضمير محذوف تقديره : ويقول الذين آمنوا به . والرابع أن يكون معطوفا على الفتح تقديره : عسى الله أن يأتي بالفتح . وبأن يقول الذين آمنوا ( جَهَنَّمَ أَعْمَارُهُمْ ) فيه وجهان : أحدهما أنه حال وهو هنا معرفة . والثاني : وأقسموا بالله يجرهون جهنم أعمارهم . فالحال في الحقيقة مجازي : ثم أقيم الفعل المضارع مقامه ، ثم أقيم المصدر مقام الفعل للدلالة عليه . والثاني أنه مصدر يعمل به أفسسوا ، وهو من معناه لا من لفظه .

قوله تعالى ( مَنْ يَرْثُكُمْ مِنْكُمْ ) يقرأ بفتح الهمزة وتشديد ياءها على الإدغام : وحرك الهمزة بالفتح لالتقاء الساكنين . ويقرأ « يورثكم » بتلك الإدغام الجزم على الأصل . ومنكم في موضع الحال من ضمير القائل ( يُجَاهِدُكُمْ ) في موضع جر صفة لقوم ( وَيُجَاهِدُكُمْ ) معطوف عليه . ويجوز أن يكون حالا من الضمير المنصوب تقديره : وهم مجاهدون ( أذلة ) و ( أعززة ) صفتان أيضا ( يُجَاهِدُونَ ) يجوز أن يكون صفة لقوم أيضا وجاء بغير واو كما جاء أذلة : وأعززة . ويجوز أن يكون حالا من الضمير في أعزة : أي يعززون مجاهدين ، ويجوز أن يكون مستأنفا .

قوله تعالى ( الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ) صفة للذين آمنوا ( وَهُمْ رَاكِعُونَ ) حال من الضمير في يؤتون .

قوله تعالى ( فَإِنْ حَزَبَهُ اللَّهُ هُمْ الْغَالِبُونَ ) قيل هو خبر المبتدأ الذي هو من ولم يعد منه ضمير إليه . لأن الحزب هو من في المعنى . فكأنه قال : فإنهم هم الغالبون .

قوله تعالى (مِنَ الَّذِينَ أَوتُوا الْكِتَابَ) في موضع الحال من الذين الأول ، أو من الفاعل في اتخذوا (والكُفَّارَ) يقرأ بالجر عطفا على الذين الجروزة ، وبالنصب عطفا على الذين المنصوبة ، والمعنيان صحيحان .

قوله تعالى (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ) ذلك مبتدأ وما بعده الخبر : أي ذلك بسبب جهلهم : أي واقع بسبب جهلهم .

قوله تعالى (هَلْ نَسْتَشْمُونَ) يقرأ بإظهار اللام على الأصل ، وبإدغامها في التاء اقربها منها في الخرج ، ويقرأ (نَسْتَشْمُونَ) بكسر القاف وفتحها وهو مبنى على الماضي . وفيه لغتان . نِسْمٌ يَنْسِمُ وَنَسْمٌ يَنْسِمُ : و (مَنَا) مفعول تنقمون الثاني : وما بعد إلا هو المفعول الأول ، ولا يجوز أن يكون منا حالا من أن والفعل لأمرين : أحدهما تقدم الحال على إلا ، والثاني تقدم الصلة على الموصول ، والتقدير : هل تسكروهن منا إلا إيماننا .

وأما قوله (وَأَنَّا أَكْثَرُكُمْ فَاسِقُونَ) ففي موضعه وجهان : أحدهما أنه معطوف على أن آمنا : والمعنى على هذا : إنكم كرهتم إيماننا وامتناعكم : أي كرهتم مخالفتنا لياكم : وهذا كقولك للرجل : ما كرهت مني إلا أنني محبب إلى الناس وأنت مبغض وإن كان قد لا يعترف بأنه مبغض : والوجه الثاني أنه معطوف على « ما » والتقدير : إلا أن آمنا بالله ، وبأن أكثركم فاسقون .

قوله تعالى (مَشْؤِبَةً) منصوب على التمييز والمميز بشر . ويقرأ « مشؤبة » بسكون التاء وفتح الواو ، وقد ذكر في البقرة ، و (عِندَ اللَّهِ) صفة لمثوبة (مَنْ لَعَنَهُ) في موضع من ثلاثة أوجه : أحدها هو في موضع جر بدلا من شر . والثاني هو في موضع نصب بفعل دل عليه أنبشكم : أي أعرفكم من لعنه الله . والثالث هو في موضع رفع : أي هو من لعنه الله (وَعِبَادَ الطَّاغُوتِ) يقرأ بفتح العين والياء : ونصب الطاغوت على أنه فعل معطوف على لعن ، ويقرأ بفتح العين وضم الياء جر الطاغوت وعبد هنا اسم مثل يفظ وحدث ، وهو في معنى الجمع : وما بعده شجور بإضافته إليه ، وهو منصوب بجعل : ويقرأ بضم العين والياء ونصب الدال وجر ما بعده ، وهو جمع عبد مثل سقف وسقف ، أو عبيد مثل قتيل وقتل ، أو عابد مثل نازل ونزل ، أو عباد مثل كتاب وكتب ، فيكون جمع جمع مثل ثمار وثمر ، ويقرأ « عِبَادَ الطَّاغُوتِ » بضم العين وفتح الياء وتشديد ها مثل ضارب وضرب ، ويقرأ « عِبَادَ الطَّاغُوتِ » مثل صائم وصوام : ويقرأ « عِبَادَ الطَّاغُوتِ » وهو ظاهر مثل صائم



وصياف . ويقرأ « وعابدة الطاغوت » و « عبدة الطاغوت » على أنه صفة مثل حطيم .  
ويقرأ « وعبيدة الطاغوت » على أنه فعل مالم يسم فاعله . و « عابدة مرفوع » ، ويقرأ  
« عباد » مثل ضرب : أى صبار ذلك للطاغوت كما في خبري : « ويقرأ » و « عبادوا » على أنه  
فعل بالواو فاعل . و « الطاغوت نصب » . ويقرأ « وعبيدة الطاغوت » وهو جمع عابدة  
مثل ذليل وقيلة .

قوله تعالى ( وَتَقَدْ دَخَلُوا ) في موضع الحال من الفاعل في قالوا . أو من الفاعل  
ن أما : و ( الْكُفْرُ ) في موضع الحال من الفاعل في دخلوا : أى دخلوا كفرا  
( هَهُمْ فَهُمْ حَرَجُوا ) حال أخرى : ويجوز أن يكون التقدير : وقد كانوا  
يخرجوا به .

قوله تعالى ( وَأَكْلَيْهِمْ ) المصدر مضاف إلى الفاعل . و ( السُّحْتِ ) مفعول به ،  
ومثله عن قولهم الإثم .

قوله تعالى ( يَنْتَقِ ) مستأنف : ولا يجوز أن يكون حالا من الماء الشينين :  
أحدهما أن الماء مضاف إليها . والثاني أن الخبر يفصل بينهما : ولا يجوز أن يكون  
حالا من اليمين إذ ليس فيها ضمير يعود إليهما ( لِّلْحَرْبِ ) يجوز أن يكون صفة لئلا  
يتعدى محذوف ، وأن يكون معلقا بأوقدوا . و ( فَكَادَا ) مفعول من أجله .

قوله تعالى ( لَا تَكُلُوا مِنْ قَوْفِهِمْ ) مفعول أكلوا محذوف ، ومن فوقهم  
نعت له تقديره : رزقا كانوا من قوفهم . أو مأخوذا من قوفهم ( مَاءَ مَا يَحْمِلُونَ )  
ماء هنا بمعنى بئس ، وقد ذكر فيما تقدم .

قوله تعالى ( كَفَا يَكْفُتْ رِسَالَتَهُ ) يقرأ على الإفراد ، وهو جنس في معنى  
الجمع وبالجمع ، لأن جنس الرسالة عطف .

قوله تعالى ( وَالصَّابِقُونَ ) يقرأ بتحقيق الهمزة على الأصل ، ويحذفها وضم الباء  
والأصل على هذا صيا بالآلف المبدلة من الهمزة ، ويقرأ بياء مضمومة ، ووجهه أن  
أبدل الهمزة بياء لانكسار ما قبلها ، ولم يحذفها لأنها على أن أصلها حرف يثبت ؛  
ويقرأ بالهمز والنصب عطفًا على الذين ، وهو شاذ في الرواية صحيح في القياس ، وهو  
مثل الذي في البقرة ، والمشهور في القراءة الرفع . وفيها أقوال : أحدها قول سيويه :  
وهو أن النية به التأخير بعد خبر إن ، وتقديره : « ولا علم يعززون » ، والصابئون  
كذلك . أو مبتدأ والخبر محذوف . ومثله : « كَذَّبُوا وَفَتَنَّا رَبَّهَا لَعْنٍ » .

أن فاني لغريب وقتئذ بها كذلك . والثاني أنه معطوف على موضع إن كقولك : إن زيدا وعمرو قائمان . وهذا خطأ لأن خبر إن لم يتم : وقائمان إن جعلته خبر إن لم يبق له خبر ، وإن جعلته خبر عمرو لم يبق لإن خبر : ثم هو ممتنع من جهة المعنى لأنك تخبر بالثاني عن المشرق . فلما قوله تعالى « إن الله ومالائكته يصلون على النبي » على قراءة من رفع ما لا شكته فخير إن مخلوف تقديره : إن الله يصل على النبي ، وأغنى عنه خبر الثاني : وكذلك أو قالت : إن عمرا وزيدا قائمان ، فرفعت زيدا مجازا على أن يكون مبتدأ وقائم خبره أو خبر إن . ونقول الثالث أن الصابنون معطوف على الفاعل في هاتين . وهذا فاسد أو جريح : أحدهما أنه يوجب كونا الصابنين هودا وليس كذلك . والثاني أن الضمير لم يمتد . والثالث الرابع أن يكون خبر الصابنين مخلوفا من غير أن ينوي به التأخير . هـ هو صعب أيضا لما فيه من لزوم الحذف والفصل . ونقول الخامس أن إن بمعنى نعم . كما بعده في موضع رفع . فالصابنون كذلك . والسادس أن الصابنون في موضع نصب . وأنه كنه جاء على لغة بلحرف الذين يصلون الثانية بالألف على كل حال ، والجمع جاء أو على كل حال وهو بعيد . ونقول السابع أن يجعل الذين يعرفون الإعراب . فإن قيل : فأنو على إنما أجاز ذلك مع الياء لا مع الألف . قيل : قد أجاز سيرة والقياس لا لغة . فاما (التنصير) فالجليل أن يكون في موضع نصب على التيامن المنزه ولا ضرورة تدعو إلى غير ذلك .

قوله تعالى ( فترى إذا ساء بقرا ) فترى الأول مفعول كذبوا . والثاني مفعول ( يتنقلون ) وكذبوا جواب كذا . ويتنقلون بمعنى فتلوا ، وإنما جاء كذلك لتوافق رءوس الآي .

قوله تعالى ( أن لا تسكنون ) يقرأ بالنصب على أن أن الناصبة بالفعل وحسبوا بمعنى الشك . يقرأ بالرفع على أن أن الخففة من الثقيلة وخبرها محذوف (١) رجاز ذلك لما فصلت لا يبدؤون بالفعل . وحسبوا على هذا بمعنى علموا . وقد جاء الوجهان فيها . ولا يجوز أن تسكنون الخففة من الثقيلة مع أفعال الشك والطبع . ولا الناصبة للفعل مع علمت وما كان في معناها . وكان هنا التامة ( فتنسوا وصمموا ) هذا هو المشهور . ويقرأ يسم العين والصاد وهو من باب زكم وأزكده الله . ولا يقال عنبه وصمته : وإنما جاء بغير حمزة فيما لم يسم فاعله وهو قائل . والمثمة ناقضية أعني وأصم ( كثير سبؤهم ) هو خبر متعلل محذوف : أي العبي والعجم كثير . وقيل هو بدل من ضمير الفاعل في سموا . وقيل هو مبتدأ والخمسة قبله خبر عنه : أي كثير منهم . (١) (قوله فترى إذا ساء بقرا) كذا النسخة التي بأيدينا وهو أن يقول : وأصم محذوف كالأخرى .

عوا وهو ضعيف ، لأن الفعل قد وقع في موضعه فلا ينوى به غيره ؛ وقيل الواو علامة جمع لا اسم ، وكثير فاعل صموا .

قوله تعالى (ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ) أى أحد ثلاثة ، ولا يجوز في مثل هذا إلا الإضافة (وَمَا مِنْ إِلَهٍ) من زائدة وإله في موضع مبتدأ ، والخبر محذوف : أى وما للخلق إله (إِلَّا اللَّهُ) بدل من إله ، ولو قرئ بالجر بدلا من لفظ إله كان جائزا في العربية (لَيَسْمَعَنَّ) جواب قسم محذوف وسد مسد جواب الشرط الذى هو وإن لم ينتهوا (مِنْهُمْ) في موضع الحال ، إما من الذين ، أو من ضمير الفاعل في كفروا .

قوله تعالى (قَدْ خَلَّاتْ مِنْ قِبَلِهِ الرُّسُلُ) في موضع رفع صفة لرسول (كَانَا يَا كِلَانِ الطَّلَعَامَ) لاموضع له من الإعراب (أَتَى) بمعنى كيف في موضع الحال ، والعامل فيها (يُؤْفَكُونَ) ولا يعمل فيها نظرا لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله .

قوله تعالى (مَا لَا يَمْلِكُ) يجوز أن تكون « ما » نكرة موصوفة ، وأن تكون بمعنى الذى .

قوله تعالى (تَغَابَرُوا) فعل لازم و (غَيْرَ الْحَقِّ) صفة لمصدر محذوف : أى غلبوا غير الحق ، ويجوز أن يكون حالا من ضمير الفاعل : أى لا تغلبوا مجاوزين الحق . قوله تعالى (مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ) في موضع الحال من الذين كفروا أو من ضمير الفاعل في كفروا (عَلَى إِيْسَانَ دَاوُدَ) متعلق بلعن كقولك : جاء زيد على الفرس (ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا) قد تقدم ذكره في غير موضع ، وكذلك و (لَيَبْئُسَ مَا كَانُوا) و (لَيَبْئُسَ مَا قَدْ مَتَّ كُنُفُ) .

قوله تعالى (أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ) أن والفعل في تقدير مصدر مرفوع خبر ابتداء محذوف : أى هو سخط الله ؛ وقيل في موضع نصب بدلا من « ما » أى بئس شيئا سخط الله عليهم ؛ وقيل هو في موضع جر بلام محذوفة . أى لأن سخط .

قوله تعالى (عَدَاوَةٌ) تمييز ، والعامل فيه أشد ، و (لِلَّذِينَ آمَنُوا) متعلق بالمصدر أو نعت له (الْيَهُودَ) المفعول الثانى لتجد (ذَلِكَ) مبتدأ ، و (بأن مِنْهُمْ) الخبر : أى ذلك كائن بهذه الصفة .

قوله تعالى (وَإِذَا تَسَمَعُوا) الواو هاهنا عطفت إذا على خبر أن ، وهو قوله « لا يستكبرون » فصار الكلام داخلا في صلة أن وإذا في موضع نصب (تَرَئى) وإذا

وجوابها في موضع رفع عطفا على خبر أن اثنائية ، ويجوز أن يكون مستأنفا في اللفظ : وإن كان له تعلق بما قبله في المعنى ، و ( تقيض ) في موضع نصب على الحال ، لأن تردى من رؤية العين ، و ( من الأشنع ) قبل وجهان : أحدهما أن من لا ابتداء الغاية : أى فيضها من كثرة الذم ، والثاني أن يكون حالا ، والتقدير : تقيض مملوءة من الذم ، وأما ( فما عترفوا ) فمن لا ابتداء الغاية ومعناها : من أجل الذى عرفوه ، و ( من الحق ) حال من العائد المحذوف ( يقولون ) حال من ضمير الفاعل في عرفوا .

قوله تعالى ( وما لنا ) ما في موضع رفع بالابتداء ، ولنا الخبر : و ( لا نؤمن ) حال من الضمير في الخبر ، والعامل فيه الجار : أى مالنا غير مؤمنين ، كما نقول : مالك قائما ( وما جاءنا ) يجوز أن يكون في موضع جر : أى وبما جاءنا ( من الحق ) حال من ضمير الفاعل ، ويجوز أن تكون لا ابتداء الغاية : أى ولما جاءنا من عند الله ، ويجوز أن يكون مبتدأ ومن الحق الخبر . والجملة في موضع الحال ( وسقطن ) يجوز أن يكون معترفا على تؤمن : أى وما لنا لا نطمع ، ويجوز أن يكون التثنية : ونحن نطمع ، فتكون الجملة حالا من ضمير الفاعل في تؤمن ، و ( أن يدخِلنا ) أى في أن يدخلنا ، فهو في موضع نصب أو جر على اختلاف بين الخليل وميويه .

قوله تعالى ( حلالا ) فيه ثلاثة أوجه : أحدها هو مفعول كلوا ، فعلى هذا يكون ما في موضع الحال لأنه صفة للكرة قدمت عليها ، ويجوز أن تكون « من » لا ابتداء غاية الأكل ، فتكون متعلقة بكلوا كقولك : أكلت من الخبز رغيفا إذا لم ترد الصفة . والوجه الثاني أن يكون حالا من « ما » لأنها بمعنى الذى ، ويجوز أن يكون حالا من العائد المحذوف فيكون العامل رزق . والثالث أن يكون صفة لمصدر محذوف : أى أكلا حلالا ، ولا يجوز أن ينصب حلالا برزق على أنه مفعوله ، لأن ذلك يمنع من أن يعود إلى « ما » ضمير .

قوله تعالى ( باللغو في أيمانكم ) فيه ثلاثة أوجه : أحدها أن تكون متعلقة بنفس اللغو لأنك تقول : لغا في يمينه ، وهذا مصدر بالالف واللام يعمل ولكن بمعنى يحرف الجر . والثاني أن تكون حالا من اللغو : أى باللغو كأننا أوفعنا في أيمانكم . والثالث أن يتعلق في يواخذكم ( عَقَدْتُمْ ) بقرأ بتخفيف القاف وهو الأصل ، وعقد اليمين هو قصد الالتزام بها ، ويقرأ بتشديد القاف وذلك لتوكيد اليمين

كقوليه : « والله الذي لا إله إلا هو » ونحوه : وقيل التشديد يدل على تأكيد العزم بالالتزام بها : وقيل إنما شدد لكثرة الخالفين وكثرة الأيمان : وقيل التشديد حوض من الألف في عاقله : ولا يجوز أن يكون التشديد لشكر الله تعالى لأن الكفارة نجب وإن لم تكرر : ويقرأ « عافلتم » بالألف : وهي بمعنى عقدتم كقولك : قاطعت وقطعته من الحجران ( فَكَفَّرْتُمْ ) إزاء ضمير العقد ، وقد تقدم الفعل الدال عليه ، وقيل يعود على التمين بالمعنى لأن الخالف والتمين بمعنى واحد ، و ( إِبْطَامٌ ) مصدر مضاف إلى المفعول به : والجيد أن يندرج بفعل قد سمي فاعله : لأن ما قبله وما بعده خطاب : ( فَمَشْرُوعٌ ) على هذا في موضع نصب ( مِينَ أَوْ سَطِلَ ) صفة لمفعول محذوف تقديره : إن تطعموا عشرة مساكين طعاماً أو قوتاً من أوسط : أى متوسطاً ( مَا تُطْعِمُونَ ) أى الذى تطعمون منه أو تطعمونه ( أَوْ كَسَوْتَهُمْ ) معطوف على إطعام : ويقرأ شاذاً « أَوْ كَسَوْتَهُمْ » فالكاف في موضع رفع : أى أو مثل أموة أهليكم في الكسوة ( أَوْ تَخْرُجَ ) معطوف على إطعام وهو مصدر مضاف إلى المفعول أيضاً ( إِذَا حَلَقْتُمْ ) العامل في إذا كفارة إيمانكم : لأن المعنى ذلك يكفر إيمانكم وقت حلقكم ( كَذَلِكَ ) الكاف صفة مصدر محذوف أى يبين لكم آياته تبييناً مثل ذلك .

قوله تعالى ( رَجَسَ ) إنما أفرد لأن التقدير إنما عمل هذه الأشياء رجساً وجوز أن يكون خبراً عن الخمر وإخبار المعطوفات محذوف لدلالة خبر الأول عليها . و ( مِينَ تَحَلَّى ) صفة لرجس أو خبر ثان ، وإشياء في ( الْجَسْبُودَ ) ترجع إلى الفعل أو إلى الرجس والتقدير رجس من جنس عمل الشيطان .

قوله تعالى ( فِي الْحَمْرِ وَالْمَيْمِرِ ) في متعلقة بيقوع . وهي بمعنى السبب : أى بسبب شرب الخمر وفعل الميسر . ويجوز أن تتعلق في بالعداوة ، أو بالبغيضاء : أى أن تتعادوا ، وأن يتباغضوا بسبب الشرب ، وهو على هذا مصدر بالألف واللام معتل ، واشتمزة في البغيضاء للتأنيث وليس مؤنث أفعل : إذ ليس مذكر البغيضاء أبغض وهو مثل البأساء والضراء ( فَهَلْ أَلْتَمَسْتُمْ ) لفظه استنهام ، ومعناه الأمر : أى اتها ، لمكن الاستنهام عقيب ذكر هذه المعاني أبلغ من الأمر .

قوله تعالى ( إِذَا مَا اتَّقَوْا ) العامل في إذا معنى : ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح : أى لا يأتون إذا ما اتقوا .

قوله تعالى ( مِينَ الصَّيْلِ ) في موضع جر صفة لشيء ، ومن لبيان الجنس .

وقيل للتبعيض إذ لا يحرم إلا الصيد في حال الإحرام ، وفي الحرم وفي البر والصيد في الأصل مصدر ، وهو هاهنا بمعنى المصيد ، وسمى مصيدا وصيدا لما آله إلى ذلك وتوفر الدواعي إلى صيده ، فكأنه لما أعد للصيد صار كأنه مصيد (تأله) صفة لشيء ، ويجوز أن يكون حالا من شيء لأنه قد وصف ، وأن يكون حالا من الصيد (لَيْسَ عَلَمٌ) اللام متعلقة بليبلونكم (بالغيب) يجوز أن يكون في موضع الحال من «من» أو من ضمير الفاعل في يخافه : أى يخافه غائبا عن الخلق ، ويجوز أن يكون بمعنى في : أى في الموضع الغائب عن الخلق ، والغيب مصدر في موضع فاعل .

قوله تعالى (وَأَنْتُمْ حُرُمٌ) في موضع الحال من ضمير الفاعل في تقتلوا ، و (مُسْتَعْمِدًا) حال من ضمير الفاعل في قتله (فَجَزَاءٌ) مبتدأ والخبر محذوف ، وقيل التقدير : فالواجب جزاء : ويقرأ بالثنوين . فعلى هذا يكون (مِثْلُ) صفة له أو بدلا ، ومثل هنا بمعنى مماثل ، ولا يجوز على هذه القراءة أن يعلق من النعم بجزاء . لأنه مصدر وما يتعلق به من صلته ، والفصل بين الصلة والموصول بالصفة أو البدل غير جائز ، لأن الموصول لم يتم فلا يوصف ولا يبدل منه ، ويقرأ شاذاً «جزاء» بالثنيين ، ومثل بالنصب ، وانتصابه بجزاء . ويجوز أن ينتصب بفعل دل عليه جزاء : أى يخرج أو يؤدي مثل ، وهذا أولى فإن الجزاء يتعدى بحرف الجر : ويقرأ في المشهور بإضافة جزاء إلى المثل ، وإعراب الجزاء على ما تقدم ، ومثل في هذه القراءة في حكم الزائدة ، وهو كقولهم : مثلى لا يقول ذلك : أى أنا لا أقول . وإنما دعا إلى هذا التقدير أن الذى يجب به الجزاء المقتول لا مثله ، وأما (مِنْ النِّعَمِ) ففيه أوجه : أحدها أن يجعله حالا من الضمير في قتل لأن المقتول يكون من النعم ، والثاني أن يكون صفة لجزاء إذا نوتته : أى جزاء كأن من النعم ، والثالث أن تعلقها بنفس الجزاء إذا أضفته ، لأن المضاف إليه داخل في المضاف فلا يعد فصلا بين الصلة والموصول . وكذلك إن نوت الجزاء ونصبت مثلاً لأنه عامل فيهما فهما من صلته . كما تقول : يعجبني ضربك زيدا بالسوط (يَحْكُمُ بِهِ) في موضع رفع صفة لجزاء إذا نوتته ، وأما على الإضافة فهو في موضع الحال ، والعامل فيه معنى الاستقرار المقدر في الخبر المحذوف (ذَوَا عَدْلٍ) الألف للثنوية ، ويقرأ شاذاً «ذو» على الأفراد . والمراد به الجنس ، كما تكون «من» محمولة على المعنى ، فتقديره : على هذا فريق ذو عدل أو حاكم ذو عدل . و (مِنْكُمْ) صفة للذو ، ولا يجوز أن يكون صفة العدل لأن عدلا هنا مصدر غير وصف (هَكَذَا) حال من المباءة في به وهو بمعنى

مهدى ، وقيل هو معصم : أى يهديه هديا ، وقيل على التمييز ، و ( بالبع الكعبة ) صفة ملهى ، والتثنية معصم : أى بالغ الكعبة ( أو كنفارة ) معطوف على جزء : أى أو عليه كفارة إذا لم يجد المثل ، و ( بطعام ) بدل من كفارة أو خير مبتدل محذوف أى هى طعام ، ويقرأ بالإضافة ، والإضافة هنا لتبيين المضاف : و ( صياما ) تمييز ( ليذوق ) اللام متعلقة بالاستقرار : أى عليه الجزاء ليدوق : ويجوز أن تعلق بصيام ويطعام ( فينتقم الله ) جواب الشرط ، وحسن ذلك لما كان فعل الشرط واضحا فى اللفظ .

قوله تعالى ( واطعام ) الماء ضمير البحر ، وقيل ضمير الصيد ، والتقدير : واطعام الصيد أنفسكم ، والمعنى أنه أباح فم صيد البحر وأكل صيده بخلاف صيده البر ( متاعا ) مفعول من أجله ، وقيل معصم : أى متعم بذلك تيمنا ( ما دُمتم ) يقرأ بضم الدال وهو الأصل . وبكسرها وهى لغة : يقال دمت ثديا ( حرما ) جمع حرام ككتاب وكتب . وقوى فى الشاذ حرما بفتح الحاء والراء : أى ذوى حرم : أى لإحرام ، وقيل جعلهم بمنزلة المسكان المنفوع منه .

قوله تعالى ( جعل الله ) أى بمعنى صير فيكون ( قياما ) مفعولا ثانيا . وقيل هى بمعنى خلق فيكون قياما حالا ، و ( البقيت ) بدل من الكعبة . ويقرأ « قياما » بالألف : أى سببا لقيام دينهم ومعاشهم . ويقرأ « قيا » بغير ألف ، وهو محذوف من قيام كخيم فى خيام ( ذلك ) فى موضع رفع خبر مبتدأ محذوف : أى الحكم الذى ذكرناه ذلك : أى لاغيره ، ويجوز أن يكون المحذوف هو الخبر . ويجوز أن يكون فى موضع نصب : أى فعلنا ذلك أو شرعنا ، واللام فى ( ليعلمنوا ) متعلقة بالمحذوف .

قوله تعالى ( عمن أشياء ) الأصل فيها عند الخليل وسبويه شيئا بهزتين بينهما ألف وهى فعلاء من لفظ شئ . وحمزتها الثانية للتأنيث . وهى مفردة فى اللفظ ومعناها الجمع . مثل فعلاء وطرفاء . ولأنهم حمزة التأنيث لم تنصرف ، ثم إن الحمزة الأولى التى هى لام الكلمة قد حذفت فجعلت قبل الشين كراهية الهزتين بينهما ألف خصوصا بعد الياء فصار وزنها لنعاء . وهذا قوله صحيح لا يرد عليه إشكال . وقال الأخفش والقراء : أصل الكلمة شئ . مثل عمن على فعل ، ثم خففت ياءه كما خففت ياء عمن فقبل شئ . كما قيل عمن . ثم جمع على أفعلاء وكان الأصل أشياء . كما قالوا هين وأهونا ثم حذفت الحمزة الأولى فصار وزنها أفعاء فلامها محذوفة . وقال آخرون الأصل فى شئ شئ . مثل صديق . ثم جمع على أفعلاء كالأعداء وأنبياء . ثم حذفت

الهمزة الأولى ؛ وقيل هو جمع شيء من غير تغيير كبيت وأبيات وهو غلط ، لأن مثل هذا الجمع ينصرف ، وعلى الأقوال الأول يمتنع صرفه لأجل همزة التانيث ؛ ولو كان أفعالا لانصرف ، ولم يسمع أشياء منصرفة اليثة ، وفي هذه المسألة كلام طويل فوضعه التصريف ( إن تَبَدَّلَ لَكُمْ تَسْوُكُمْ ) الشرط وجوابه في موضع جر صفة لأشياء ( عَفَا اللَّهُ عَنْهَا ) قيل هو مستأنف ؛ وقيل هو في موضع جر أيضا ، والنية به التقديم ؛ أى عن أشياء قد عفا الله لكم عنها .

قوله تعالى ( مِّنْ قَبْلِكُمْ ) هو متعلق بسألها ، ولا يجوز أن يكون صفة لقوم ولا حالا ، لأن ظرف الزمان لا يكون صفة للجنة ولا حالا منها ولا خبرا عنها .

قوله تعالى ( مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ ) « من » زائدة ؛ وجعل هاهنا بمعنى سمى فعلى هذا يكون بحيرة أحد المفعولين والآخر محذوف ؛ أى ما سمى الله حيوانا بحيرة ، ويجوز أن تكون جعل متعدية إلى مفعول واحد بمعنى ما شرع ، ولا وضع ؛ وبحيرة فعيلة بمعنى مفعولة . والسائبة فاعلة من ساب يسبب إذا جرى ، وهو مطاوع سبيه فساب ، وقيل هي فاعلة بمعنى مفعولة ؛ أى مسيبة . والوصيلة بمعنى الواصلة ، والحامى فاعل من حمى ظهره يحميه .

قوله تعالى ( حَسْبُنَا ) هو مبتدأ وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل ، و ( مَا وَجَدْنَا ) هو الخبر « وما » بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ، والتقدير : كافينا الذى وجدناه ؛ ووجدنا هنا يجوز أن تكون بمعنى علمنا ؛ فيكون ( عَلَيْنَا ) المفعول الثانى ، ويجوز أن تكون بمعنى صادفنا فتتعدى إلى مفعول واحد بنفسها . وفى عليه على هذا وجهان : أحدهما هى متعلقة بالفعل معدية له كما تتعدى ضربت زيدا بالسوط . والثانى أن تكون حالا من الآباء ، وجواب ( أَوْ لَوْ كَانَ ) محذوف ؛ تقديره : أو لو كانوا يتبعونهم .

قوله تعالى ( عَلَيْنَا أَنْفُسُكُمْ ) عليكم هو اسم للفعل هاهنا ؛ وبه انتصب أنفسكم ، والتقدير : احفظوا أنفسكم ، والكاف والميم فى عليكم فى موضع جر لأن اسم الفعل هو الجار والجرور ، وعلى وحدها لم تستعمل اسما للفعل ؛ بخلاف رويدكم فإن الكاف والميم هناك للخطاب فقط ولا موضع لهما لأن رويدا قد استعملت اسما للأمر للمواجه من غير كاف الخطاب ، وهكذا قوله : « مكانكم أنتم وشركاؤكم » ، الكاف والميم فى موضع جر أيضا ، ويذكر فى موضعه إن شاء الله تعالى ( لَا يَضُرُّكُمْ ) يقرأ بالتشديد والضم على أنه مستأنف ؛ وقيل حقه الجزم على جواب الأمر ولكه حرك بالضم إتباعا لضمه الضاد ؛ ويقرأ بفتح الراء على أن حقه الجزم وحرك بالفتح



ونقرأ بتخفيف الراء وسكونها وكسر الضاد وهو من ضاره يضيره ؛ ويقراً كذلك إلا أنه بضم الضاد وهو من ضاره يضوره ، وكل ذلك لغات فيه ، و ( إذا ) ظرف ليعصر ، ويبعد أن يكون ظرفاً لفضل لأن المعنى لا يصح معه .

قوله تعالى ( شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ ) يقرأ برفع الشهادة وإضافتها إلى بينكم ، والرفع على الابتداء ، والإضافة هنا إلى بين على أن تجعل بين مفعولاً به على السعة ، والخبر اثنان ، والتقدير : شهادة اثنين ، وقيل التقدير : ذوا شهادة بينكم اثنان ؛ فحذف المضاف الأول ، فعلى هذا يكون ( إِذَا حَضَرَ ) ظرفاً للشهادة ، وأما ( حِينَ الوَصِيَّةِ ) ففيه على هذا ثلاثة أوجه : أحدها هو ظرف للموت . والثاني ظرف للحضر ، وجاز ذلك إذ كان المعنى حضر أسباب الموت . والثالث أن يكون بدلاً من إذا ؛ وقيل شهادة بينكم مبتدأ وخبره إذا حضر ، وحين على الوجوه الثلاثة في الإعراب ؛ وقيل خبر الشهادة حين ، وإذا ظرف للشهادة ؛ ولا يجوز أن يكون إذا خبراً للشهادة وحين ظرفاً لها ، إذ في ذلك الفصل بين المصدر وصلته بخبره ، ولا يجوز أن تعمل الوصية في إذا لأن المصدر لا يعمل فيما قبله ؛ ولا المضاف إليه في الإعراب يعمل فيما قبله . وإذا جعلت الظرف خبراً عن الشهادة فإثنان خبر مبتدأ محذوف : أي الشاهدان اثنان ، وقيل الشهادة مبتدأ ، وإذا وحين غير خبرين ، بل هما على ما ذكرنا من الظرفية ، وإثنان فاعل شهادة ، وأغنى الفاعل عن خبر المبتدأ ؛ و ( ذَوَا عَدْلٍ ) صفة لاثنين ، وكذلك ( مِينَكُمْ ) أو ( آخِرَانِ ) محذوف على اثنان ، و ( مِينَ غَيْرِكُمْ ) صفة لآخران ، و ( إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ ) معترض بين آخران وبين صفتيه ، وهو ( تَحْبِسُونَهُمَا ) أي أو آخران من غيركم محبوسان ، و ( مِينَ بَعْدِ ) متعلق بتحسبون ، وأنتم مرفوع بأنه فاعل فعل محذوف لأنه واقع بعد إن الشرطية فلا يرتفع بالابتداء ، والتقدير : إن ضربتم ، فلما حذف الفعل وجب أن يفصل الضمير فيصير أنتم ليقوم بنفسه ، وضربتم تفسير للفعل المحذوف لا موضع له ( فَيَقْسِمَانِ ) جملة معطوفة على تحسبونهما ، و ( إِنْ ارْتَبْتُمْ ) معترض بين يقسمان وجوابه ، وهو ( لَا تَنْشَتَرِي ) وجواب الشرط محذوف في الموضعين أغنى عنه معنى الكلام ؛ والتقدير : إن ارتبتم فاحبسوهما أو فحلفوهما ، وإن ضربتم في الأرض فأشهدوا اثنين ، ولا نشترى جواب يقسمان لأنه يقوم مقام اثنين ، والهاء في ( به ) تعود إلى الله تعالى أو على القسم أو اليمين أو الحلف أو على تحريف الشهادة أو على الشهادة لأنها قول ، و ( تَمَنَّا ) مفعول نشترى ، ولا حذف فيه لأن

التمنّ يشترى كما يشترى به ، وقيل التقدير : ذا تمنّ ( ولو كانَ ذا قُرْبَى ) أى ولو كان المشهود له لم يشتر ( ولا تشكّتم ) معطوف على لا يشترى . وأضاف الشهادة إلى الله لأنه أمر بها فصارت له ؛ ويقرأ شهادة بالتنوين ، والله بقطع الهمزة من غير مد وبكسر الهاء على أنه جره بحرف القسم محذوفا ، وقطع الهمزة تنبيها على ذلك ، وقيل قطعها عوض من حرف القسم ؛ ويقرأ كذلك إلا أنه يوصل الهمزة والجر على القسم من غير تعويض ولا تنبيه ؛ ويقرأ كذلك إلا أنه بقطع الهمزة ومدّها ، والهمزة على هذا عوض من حرف القسم ؛ ويقرأ بتنوين الشهادة ووصل الهمزة ونصب اسم الله من غير مد على أنه منصوب بفعل القسم محذوفا .

قوله تعالى ( فإن عثرَ ) مصدره العثور ، ومعناه اطلع . فأما مصدر عثر في مشيه ومنطقه ورأيه فالعثار ، و ( على أنّهما ) في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل ( فآخراَن ) خبر مبتدأ محذوف : أى فالشاهدان آخراَن ؛ وقيل فاعل فعل محذوف : أى فلشهد آخراَن ؛ وقيل هو مبتدأ والخبر ( يَقُومَان ) وجزاز الابتداء هنا بالشكرة لحصول الفائدة به ؛ وقيل الخبر الأوليان ؛ وقيل المبتدأ الأوليان ، وآخراَن خبر مقدم ، ويقومان صفة آخراَن إذا لم يجعله خبرا ، و ( متّامهَما ) مصدر ، و ( مِنَ الَّذِينَ ) صفة أخرى لآخراَن ، ويجوز أن يكون حالا من ضمير الفاعل في يقومان ( استَتحَقَّ ) يقرأ بفتح التاء على تسمية الفاعل ، والفاعل الأوليان : والمفعول محذوف : أى وصيتهما ؛ ويقرأ بضمهما على ما لم يسم فاعله ، وفي الفاعل وجهان : أحدهما ضمير الإثم لتقدم ذكره في قوله « استحقا إثمًا » أى استحق عليهم الإثم . والثاني الأوليان : أى إثم الأوليين ، وفي ( عَلَيْهِم ) ثلاثة أوجه : أحدها هي على بابها كقولك : وجب عليه الإثم . والثاني هي بمعنى في : أى استحق فيهم الوصية ونحوها . والثالث هي بمعنى من : أى استحق منهم الأوليان ، ومثله « اكنالوا على الناس يستوفون » : أى من الناس ( الأوليان ) يقرأ بالألف على ثنية أولى . وفي رفعه خمسة أوجه : أحدها هو خبر مبتدأ محذوف : أى هما الأوليان ، والثاني هو مبتدأ وخبره آخراَن ، وقد ذكر ، والثالث هو فاعل استحق وقد ذكر أيضا ، والرابع هو بدل من الضمير في يقومان ؛ والخامس أن يكون صفة لآخراَن لأنه وإن كان نكرة فقد وصف الأوليان لم يقصد بهما قصدائين بأعيانهما وهذا محكى عن الأخفش . ويقرأ الأولين ، وهو جمع أول ، وهو صفة للذين استحق أو بدل من الضمير في عليهم ؛ ويقرأ الأولين وهو جمع أولى ؛ وإعرابه كإعراب الأولين ؛ ويقرأ الأولان ثنية الأول ؛ وإعرابه

كإعراب الأوليان (فَيُقْسِمَانِ) عطف على يقومان (لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ) مبتدأ وخبر ، وهو جواب يقسمان .

قوله تعالى ( ذَلِكَ أَدْمَنَى أَنْ يَأْتُوتَا ) : أى من أن يأتوا أو إلى أن يأتوا ، وقد ذكر نظراره ، و ( عَلَى وَجْهِهَا ) فى موضع الحال من الشهادة : أى محققة أو صحيحة (أَوْ يَخَافُوا) معطوف على يأتوا ، و ( بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ ) ظرف لترد أو صفة الإيمان .

قوله تعالى ( يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ ) العامل فى يوم يهدى : أى لا يهديهم فى ذلك اليوم إلى حجة أو إلى طريق الجنة ؛ وقيل هو مفعول به ، والتقدير : واسمعوا خبر يوم يجمع الله ، وحذف المضاف (ماذا) فى موضع نصب ؛ (أَجَبْتُمْ) وحرف الجر محذوف : أى بماذا أجبتهم ، وما وذا هنا بمنزلة اسم واحد ، ويضعف أن يجعل ذا بمعنى الذى هاهنا لأنه لا عائد هنا ، وحذف العائد مع حرف الجر ضعيف (إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ) و « إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ » مثل « إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ » وقد ذكر فى البقرة .

قوله تعالى ( إِذْ قَالَ اللَّهُ ) يجوز أن يكون بدلا من يوم ، والتقدير : إذ يقول ، ووقعت هنا إذ هى للماضى على حكاية الحال ، ويجوز أن يكون التقدير : اذكر إذ يقول (يا عيسى ابن ) يجوز أن يكون على الألف من عيسى فتحة ؛ لأنه قد وصف بابن وهو بين علمين ، وأن يكون عليها ضمة ، وهى مثل قولك : يا زيد بن عمرو بفتح الدال وضمها ، فإذا قدرت الضم جاز أن تجعل ابن مريم صفة وبيانا وبدلا (إِذْ أَيْدَتْكَ) العامل فى إذ « نعمتى » ، ويجوز أن يكون حالا من نعمتى ، وأن يكون مفعولا به على السعة ، وأيدتك وأيدتك قد قرئ بهما ؛ وقد ذكر فى البقرة (تُكَلِّمُ النَّاسَ) فى موضع الحال من الكاف فى أيدتك ، و (فى المهد) ظرف لتكلم أو حال من ضمير الفاعل فى تكلم (وَكَهَلَاءَ) حال منه أيضا ، ويجوز أن يكون من الكاف فى أيدتك ، وهى حال مقدرة . « وإذ علمتك » ، وإذ تخلق ، وإذ تخرج معطوفات على إذ أيدتك (مِنَ الطَّيْرِ) يجوز أن يتعلق بتخلق فتكون من لا ابتداء غاية الخلق وأن يكون حالا (مِنَ هَيْئَةِ الطَّيْرِ) على قول من أجاز تقديم حال الجبرور عليه ، والكاف مفعول تخلق ؛ وقد تكلمنا على قوله «هيئة الطير» فى آل عمران (فَتَسْكُونُ طَيْرًا) بقرأ بياء ساكنة من غير ألف . وفيه وجهان : أحدهما أنه مصدر فى معنى الفاعل . والثانى أن يكون أصله طيرا مثل سيد ، ثم خفف إلا أن ذلك يقل فيما عينه

ياء وهو جازر ، ويقرأ طائراً وهي صفة غالبية ؛ وقيل هو اسم للجمع مثل الحامل والباقر ، و ( تُبْرِئُ ) معطوف على تخلق ( إِذْ جَشْتَهُمْ ) ظرف لكففت ( سَجَرٌ مُبِينٌ ) يقرأ بغير ألف على أنه مصدر ، ويشار به إلى ما جاء به من الآيات ، ويقرأ ساحر بالألف والإشارة به إلى عيسى ؛ وقيل هو فاعل في معنى المصدر كما قالوا عائذا بالله منك : أى عوداً أو عياداً .

قوله تعالى ( وَإِذْ أَوْحَيْتُ ) معطوف على « إِذْ أَيْدَتْكَ » ( أَنْ آمِنُوا ) يجوز أن تكون أن مصدرية فتكون في موضع نصب بأوحيت ، وأن تكون بمعنى أى ، وقد ذكرت نظائره .

قوله تعالى ( إِذْ قَالَ الْخَوَارِثُونَ ) أى اذكر إذ قال ، ويجوز أن يكون ظرفاً لمسلمون ( هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ) يقرأ بالياء على أنه فعل وفاعل ، والمعنى : هل يقدر ربك أو يفعل ، وقيل التقدير : هل يطيع ربك ، وهما بمعنى واحد مثل استجاب وأجاب واستجب وأجب ، ويقرأ بالثاء ، وربك نصب ، والتقدير : هل يستطيع سؤال ربك فحذف المضاف ، فأما قوله ( أَنْ يُنْزَلَ ) فعلى القراءة الأولى هو مفعول يستطيع ، والتقدير : على أن ينزل ، أو في أن ينزل ، ويجوز أن لا يحتاج إلى حرف جر على أن يكون يستطيع بمعنى يطيق ؛ وعلى القراءة الأخرى يكون مفعولاً لسؤال المحذوف .

قوله تعالى ( أَنْ قَدْ صَدَّقْنَا ) أن مخففة من الثقيلة واسمها محذوف وقد عوض منه ، وقيل أن مصدرية وقد لا تمنع من ذلك ( نَسْكُونُ ) صفة لمائدة ، و ( لَنَا ) يجوز أن يكون خبر كان ، ويكون ( عِيداً ) حالاً من الضمير في الظرف أو حالاً من الضمير في كان على قول من ينصب عنها الحال ، ويجوز أن يكون عيداً الخبر ، وفي لنا على هذا وجهان : أحدهما أن يكون حالاً من الضمير في تكون . والثاني أن تكون حالاً من عيد لأنه صفة له قدمت عليه ، فأما ( لَأَوَّلُنا وَآخِرُنا ) فإذا جعلت لنا خبراً أو حالاً من فاعل نكون فهو صفة لعيد ، وإن جعلت لنا صفة لعيد كان لأولنا وآخرنا بدل من الضمير المحرور بإعادة الجار ؛ ويقرأ لأولنا وآخرنا على تأنيث الطائفة أو الفرقة . وأما من السماء فيجوز أن يكون صفة لمائدة ، وأن يتعلق ببزل ( وَآيَةٌ ) عطفت على عيد ، و ( مِنْكُمْ ) صفة لها .

قوله تعالى ( مِنْكُمْ ) في موضع الحال من ضمير الفاعل في يكفر ( عَذَاباً ) اسم للمصدر الذي هو التعذيب فيقع موقعه ، ويجوز أن يجعل مفعولاً به على السعة ،

وأما قوله (لَا أُعَذِّبُهُ) يجوز أن تكون الهاء للعذاب . وفيه على هذا وجهان : أحدهما أن يكون حذف حرف الجر : أى لا أعذب به أحدا : والثانى أن يكون مفعولا به على السعة ؛ ويجوز أن يكون ضمير المصدر المؤكد كقولك ظننته زيدا منطلقا ، ولا تكون هذه الهاء عائنة على العذاب الأول .

فإن قلت : لا أعذبه صفة لعذاب ، فعلى هذا التقدير لا يعود من الصفة إلى الموصوف . نىء . قيل إن الثانى لما كان واقعا موقع المصدر والمصدر جنس وعذابا نكرة كان الأول داخلا فى الثانى ، والثانى مشتمل على الأول ، وهو مثل : زيد نعم الرجل ، ويجوز أن تكون الهاء ضمير من ، وفى الكلام حذف : أى لا أعذب الكافر : أى مثل الكافر : أى مثل عذاب الكافر .

قوله تعالى (اتَّخِذُونِى) هذه تتعدى إلى مفعولين لأنهما بمعنى صيرونى ، و (مِنْ دُونِ اللَّهِ) فى موضع صفة لـهين ، ويجوز أن تكون متعلقة باتخذوا (أَنْ أَقُولَ) فى موضع رفع فاعل يكون ، ولى الخبر ، و (مَا لَيْسَ) بمعنى الذى أو نكرة موصوفة وهو مفعول أقول ، لأن التقدير : أن أدعى أو أذكر ، واسم ليس مضممر فيها ، وخبرها (لِى) و (بِحَقِّ) فى موضع الحال من الضمير فى الجار ، والعامل فيه الجار ، ويجوز أن يكون بحق مفعولا به تقديره : ما ليس يثبت لى بسبب حق ، فالباء تتعلق بالفعل المحذوف لا بنفس الجار ، لأن المعانى لاتعمل فى المفعول به ؛ ويجوز أن يجعل بحق خبر ليس ، ولى تبيين كما فى قولهم : سقيا له ورعيا ؛ ويجوز أن يكون بحق خبر ليس ، ولى صفة بحق قدم عليه فصار حالا ، وهذا يخرج على قول من أجاز تقديم حال المجرور عليه (إِنْ كُنْتُ قُلْتُ) كنت لفظها ماض ، والمراد المستقبل ، والتقدير : إن يصح دعواى لى ، وإنما دعا هذا لأن إن الشرطية لا معنى لها إلا فى المستقبل ، فآل حاصل المعنى إلى ما ذكرناه .

قوله تعالى (مَا قُلْتُ كَلِمًا إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ) «ما» فى موضع نصب بقلت أى ذكرت أو أدبت الذى أمرتنى به فيكون مفعولا به ، ويجوز أن تكون «ما» نكرة موصوفة . وهو مفعول به أيضا (أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ) يجوز أن تكون أن مصدرية والأمر صلة لها . وفى الموضع ثلاثة أوجه : الجر على البدل من الهاء ، والرفع على إضمار هو ، والنصب على إضمار أعنى أو بدلا من موضع به ، ولا يجوز أن تكون بمعنى أن المفسرة ، لأن القول قد صرح به ، وأى لا تكون مع التصريح بالقول (رَبِّى) صفة لله أو بدل منه ، و (عَلَيْهِمْ) يتعلق بـ (شَهِيدًا) . (مَا دُمْتُ) «ما» هنا مصدرية ، والزمان معها محذوف : أى مدة ما دمت ، ودمت هنا يجوز أن تكون

الناقصة ، و ( فِيهِمْ ) خبرها ، ويجوز أن تكون التامة : أى ما أقمت فيهم ، فيكون فيهم ظرفا للفعل ، و ( الرَّقِيبَ ) خبر كان ( وَأَنْتَ ) فصل أو توكيد للفاعل ويقرأ بالرفع على أن يكون مبتدأ وخبرا في موضع نصب .  
قوله تعالى ( إِنْ تَعِدُّهُمْ فَلَاَنْهُمْ عِبَادُكَ ) الفاء جواب الشرط ، وهو محمول على المعنى : أى إن تعدبهم تعدل وإن تغفر لهم تتفضل .

قوله تعالى ( هَذَا يَوْمُكُمْ ) هذا مبتدأ ويوم خبره ، وهو معرب لأنه مضاف إلى معرب فبقى على حقه من الإعراب ، ويقرأ «يوم» بالفتح وهو منصوب على الظرف . وهذا فيه وجهان : أحدهما هو مفعول قال : أى قال الله هذا القول في يوم . والثانى أن هذا مبتدأ ويوم ظرف للخبر المحذوف : أى هذا يقع أو يكون يوم ينفع . وقال الكوفيون : يوم في موضع رفع خبر هذا : وإكنته بنى على الفتح لإضافته إلى الفعل ، وعندهم يجوز بناؤه ، وإن أضيف إلى معرب ، وذلك عندنا لايجوز إلا إذا أضيف إلى مبنى ، و ( صِدْقُهُمْ ) فاعل ينفع ، وقد قرئ شاذًا صدقهم بالنصب على أن يكون الفاعل ضمير اسم الله ، وصدقهم بالنصب على أربعة أوجه : أحدها أن يكون مفعولا له : أى لصدقهم . والثانى أن يكون حذف حرف الجر : أى بصدقهم . والثالث أن يكون مصدرا مؤكدا : أى الذين يصدقون صدقهم . كما تقول : تصدق الصدق . والرابع أن يكون مفعولا به ، والفاعل مضمرة في الصادقين : أى يصدقون الصادق كقوله : صدقته القتال ، والمعنى : يحققون الصدق .

## سورة الأنعام

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ( رَبِّهِمْ ) الباء تتعلق بـ ( يَتَعَدُّونَ ) أى الذين كفروا يعدلون ربهم غيره ، والذين كفروا مبتدأ ، يعدلون الخبر ، والمفعول محذوف . ويجوز على هذا أن تكون الباء بمعنى عن ، فلا يكون في الكلام مفعول محذوف ، بل يكون يعدلون لازما : أى يعدلون عنه إلى غيره ، ويجوز أن تتعلق الباء بكفروا فيكون المعنى : الذين جعلوا ربهم ماثلون عن الهدى .

قوله تعالى ( خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ) في الكلام حذف مضاف : أى خلق أصلكم ومن طين متعلق بخلق ، ومن هنا لاابتداء الغاية ، ويجوز أن تكون حالا : أى خلق أصلكم كائنًا من طين ( وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ) مبتدأ موصوف ، و ( عِنْدَهُ ) الخبر .

قوله تعالى (وَهُوَ اللَّهُ) وهو مبتدأ والله الخبر . و(فِي السَّمَوَاتِ) فيه وجهان : أحدهما يتعلق بـ(يَعْلَمُ) أى يعلم سركم وجهركم في السموات والأرض ، فهما ظرفان للعلم فيعلم على هذا خبر ثان ، ويجوز أن يكون الله بدلا من هو ويعلم الخبر . والثاني أن يتعلق « في » باسم الله لأنه بمعنى المعبود : أى وهو المعبود في السموات والأرض . ويعلم على هذا خبر ثان أو حال من الضمير في المعبود أو مستأنف : وقال أبو علي : لا يجوز أن تتعلق « في » باسم الله لأنه صار بدخول الألف واللام والتغيير الذي دخله كالعلم ولهذا قال تعالى « هل تعلم له سميا » وقيل قد تم الكلام على قوله « في السموات وفي الأرض » يتعلق بـ يعلم ، وهذا ضعيف لأنه سبحانه معبود في السموات وفي الأرض ويعلم ما في السماء والأرض فلا اختصاص لإحدى الصفتين بأحد الطرفين ، و(مَسْرُكُمْ وَجَهْرُكُمْ) مصدران بمعنى المفعولين : أى مسركم ومجهوركم ، ودل على ذلك قوله « يعلم ما تسرون وما تعلنون » أى الذى ، ويجوز أن يكونا على باهما :

قوله تعالى (مِنْ آيَةٍ) موضعه رفع بتأتى ، ومن زائدة ، و (مِنْ آيَاتٍ) في موضع جر صفة لآية ، ويجوز أن تكون في موضع رفع على موضع آية : قوله تعالى (لَمَّا جَاءَهُمْ) لما ظرف لكذبوا ، وهذا قد عمل فيها وهو قبلها ، ومثله إذا ، و (بِهِ) متعلق بـ(يَسْتَهْزِئُونَ) .

قوله تعالى (كَمْ أَهْلَكْنَا) كم استفهام بمعنى التعظيم . فلذلك لا يعمل فيها يروا وهي في موضع نصب بأهلكنا ، فيجوز أن تكون كم مفعولا به ، ويكون (مِنْ قَرْنٍ) تبيين لكم ، ويجوز أن يكون ظرفا ، ومن قرن مفعول أهلكنا ، ومن زائدة أى كم أزمنة أهلكنا فيها من قبلهم قرونا ، ويجوز أن يكون كم مصدرا : أى كم مرة وكم إهلاكاً وهذا يتكرر في القرآن كثيرا (مَكَّنَاهُمْ) في موضع جر صفة القرن ، وجمع على المعنى (مَا لَمْ نَمَكِّنْ لَكُمْ) رجع من الغيبة في قوله « ألم يروا » إلى الخطاب في لكم ، ولو قال لهم لكان جائزا و « ما » نكرة موصوفة ، والعائد محذوف : أى شيئا لم نمكنه لكم ، ويجوز أن تكون « ما » مصدرية والزمان محذوف أى مدة ما لم نمكن لكم : أى مدة تمكنهم أطول من مدتكم ، ويجوز أن تكون « ما » مفعول نمكن على المعنى ، لأن المعنى أعطيناهم ما لم نعظكم ، و (مِدْرَارًا) حال من السماء ، و (تَجْرِي) المفعول الثاني لجعلنا أو حال من الأنهار إذا جعلت جعل متعدية إلى واحد ، و (مِنْ تَحْتِهِمْ) يتعلق بتجري ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير في تجري : أى وهي من تحتهم ، ويجوز أن يكون من تحتهم مفعولا ثانيا لجعل أو حالا

من الأنهار : وتجري في موضع الحال من الضمير في الجار : أى وجعلنا الأنهار من تحتهم جارية : أى استقرت جارية ، و ( مِنْ بَعْدِهِمْ ) يتعلق بأشأنا ، ولا يجوز أن يكون حالا من قرن لأنه ظرف زمان .

قوله تعالى ( في قرطاس ) نعت لكتاب ، ويجوز أن يتعلق بكتاب على أنه ظرف له ، والكتاب هنا المكتوب في الصحيفة لأنفس الصحيفة ، والقرطاس بكسر القاف وفتحها لغتان وقد قرئ بهما ، وإلغاء في (لَسُوهُ) يجوز أن ترجع على قرطاس ، وأن ترجع على كتاب .

قوله تعالى ( مَا يَكْتُبُشُونَ ) « ما » بمعنى الذى وهى مفعول « ليسنا » .  
قوله تعالى ( وَاتَّخَذُوا اسْتِهْزَاءً ) يقرأ بكسر الدال على أصل التقاء الساكنين ؛ وبضمها على أنه أتبع حركتها حركة التاء لضعف الحجاز بينهما ، و ( مَا ) بمعنى الذى ، وهو فاعل حاق ، و ( بِهِ ) يتعلق بـ ( يَسْتَهْزِءُونَ ) ومنهم الضمير للرسول فيكون منهم متعلقا بسخروا لقوله « فيسخرون منهم » ويجوز في الكلام سخرت به ، ويجوز أن يكون الضمير راجعا إلى المستهزين فيكون منهم حالا من ضمير الفاعل في سخروا .

قوله تعالى ( كَيْفَ كَانَ ) كيف خبر كان ، و ( عَاقِبَةُ ) اسمها ، ولم يؤنث الفعل لأن العاقبة بمعنى المعاد فهو في معنى المذكر ، ولأن التانيث غير حقيقى .

قوله تعالى ( لَمَنْ ) من استفهام ، و ( مَا ) بمعنى الذى في موضع مبتدأ ، ولما خبره ( قُلْ لِلَّهِ ) أى قل هو الله ( لِيَجْمَعَنَّكُمْ ) قيل موضعه نصب بدلا من للرحمة وقيل لاموضع له بل هو مستأنف واللام فيه جواب قسم محذوف وقع كتب موقعه ( لَارْتَبَ فِيهِ ) قد ذكر في آل عمران والنساء ( الَّذِينَ خَسِرُوا ) مبتدأ ( فَهُمْ ) مبتدأ ثان ، و ( لَا يُؤْمِنُونَ ) خبره ، والثاني وخبره خبر الأول ، ودخلت الفاء لما في الذين من معنى الشرط . وقال الأخفش : للذين خسروا : بدل من المنصوب في ليجمعنكم ، وهو بعيد لأن ضمير المتكلم والمخاطب لا يبدل منهما لوضوحهما غاية الوضوح ، وغيرهما دونهما في ذلك .

قوله تعالى ( أَغْيَرَ اللَّهُ ) مفعول أول ( اتَّخَذُوا ) و ( وَكَيْفَا ) الثانى ، ويجوز أن يكون اتَّخَذَ متعديا إلى واحد وهو ولى ، وغير الله صفة له قدمت عليه فصارت حالا ولا يجوز أن تكون غير هنا استثناء ( فَاطِيرِ السَّمَوَاتِ ) يقرأ بالجر وهو المشهور ، وجره على البدل من اسم الله ؛ وقرئ شاذا بالنصب وهو بدل من ولى ، والمعنى



على هذا : أجعل فاطر السموات والأرض غير الله ؛ ويجوز أن يكون صفة لولى ،  
والثوبين مراد ، وهو على الحكاية : أى فاطر السموات (وَهُوَ يُطْعِمُ) بضم الياء  
وكسر العين (وَلَا يُطْعِمُ) بضم الياء وفتح العين وهو المشهور ؛ ويقرأ « ولا يطعم »  
بفتح الياء والعين ، والمعنى على القراءتين يرجع على الله ؛ وقرئ « فى الشاذ » وهو يطعم  
بفتح الياء والعين ، ولا يطعم بضم الياء وكسر العين ، وهذا يرجع إلى الولي الذي هو  
غير الله (مَنْ أَسْلَمَ) أى أول فريق أسلم (وَلَا تَكُونَنَّ) أى وقيل لى لا تكونن ،  
ولو كان معطوفا على ما قبله لقال وأن لا أكون .

قوله تعالى (مَنْ يُضَرِّفْ عَنْهُ) بقرأ بضم الياء وفتح الراء على ما لم يسم فاعله ،  
وفى القائم مقام الفاعل وجهان : أحدهما (يَتَوَمَّئِدُ) أى من يصرف عنه عذاب  
يومئذ فمحذوف المضاف ، ويومئذ مبنى على الفتح . والثانى أن يكون مضمرا فى يصرف  
يرجع إلى العذاب فيكون يومئذ ظرفا ليصرف أو للعذاب أو حالا من الضمير ؛  
ويقرأ بفتح الياء وكسر الراء على تسمية الفاعل : أى من يصرف الله عنه العذاب ،  
فن على هذا مبتدأ ، والعائد عليه الهاء فى عنه ، وفى (رَحْمَتُهُ) والمفعول محذوف  
وهو العذاب ؛ ويجوز أن يكون المفعول يومئذ : أى عذاب يومئذ ، ويجوز أن تجعل  
« من » فى موضع نصب بفعل محذوف تقديره : من يكرم يصرف الله عنه العذاب ،  
فجعلت يصرف تفسيرا للمحذوف ، ومثله « فإياى فارهبون » ويجوز أن ينصب من  
يصرف ، وتجعل الهاء فى عنه للعذاب : أى أى إنسان يصرف الله عنه العذاب فقد  
رحمه ، فأما « من » على القراءة الأولى فليس فيها إلا الرفع على الابتداء ، والهاء فى عنه  
يجوز أن ترجع على « من » وأن ترجع على العذاب .

قوله تعالى (فَلَا كَاشِفَ لَهُ) له خبر كاشف (إِلَّا هُوَ) بدل من موضع  
لا كاشف ، أو من الضمير فى الظرف ، ولا يجوز أن يكون مرفوعا بكاشف ، ولا بدلا  
من الضمير فيه لأنك فى الحالين تعمل اسم « لا » ومتى أعملته ظاهرا نونته .

قوله تعالى (وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ) هو مبتدأ ، والقاهر خبره ، وفى فوق  
وجهان : أحدهما هو أنه فى موضع نصب على الحال من الضمير فى القاهر : أى وهو  
القاهر مستعليا أو غالبا . والثانى هو فى موضع رفع على أنه بدل من القاهر أو خبر ثان .  
قوله تعالى (أَيُّ شَيْءٍ) مبتدأ و (أكبر) خبره ، (شهادة) تمييز ، وأى بعض  
مانضاف إليه ، فإذا كانت استغهما اقتضى الظاهر أن يكون جوابها مسمى باسم  
ما أضيف إليه : أى وهذا يوجب أن يسمى الله شيئا ، فعلى هذا يكون قوله (قُلِ اللَّهُ)

جواباً والله مبتدأ والخبر محذوف : أى أكبر شهادة ، وقوله ( شَهِيدٌ ) خبر مبتدأ محذوف ، ويجوز أن يكون الله مبتدأ وشهيد خبره ، ودلت هذه الجملة على جواب أى من طريق المعنى ، و ( بَيِّنْتَكُمْ ) تكرير للتأكيد ، والأصل شهيد بيننا ، ولك أن تجعل بين ظرفاً يعمل فيه شهيد ، وأن تجعله صفة لشهيد فيتعاقب بمحذوف ( وَمَنْ يَلْغُ ) فى موضع نصب عطفاً على المفعول فى أنذركم وهو بمعنى الذى ، والعائد محذوف ، والفاعل ضمير القرآن : أى وأنذر من بلغه القرآن ( قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ ) فى ما وجهان : أحدهما هى كافة لأن عن العمل فعلى هذا هو مبتدأ وإله خبره ، وواحد صفة مبينة . وقد ذكر مشروحاً فى البقرة . والثانى أنها بمعنى الذى فى موضع نصب بأن وهو مبتدأ وإله خبره ، والجملة صلة الذى ، وواحد خبر إن وهذا أليق بما قبله .

قوله تعالى ( الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ ) فى موضع رفع بالابتداء ، و ( يَعْرِفُونَهُ ) الخبر وإخاء ضمير الكتاب ، وقبل ضمير النبي صلى الله عليه وسلم ( الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ) مثل الأولى :

قوله تعالى ( وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ ) هو مفعول به ، والتقدير : واذكر يوم نحشرهم و ( جميعاً ) حال من ضمير المفعول ومفعولاً ( تَزْعُمُونَ ) محذوفان : أى تزعمونهم شركاءكم ، ودل على المحذوف ما تقدم .

قوله تعالى ( ثُمَّ لَمْ يَكُنْ ) يقرأ بالبناء ، ورفع الفتنة على أنها اسم كان ، و ( أن قالوا ) الخبر ، ويقرأ كذلك إلا أنه بالياء لأن تأنيث الفتنة غير حقيقى ، ولأن الفتنة هنا بمعنى القول : ويقرأ بالياء ، ونصب الفتنة على أن اسم كان أن قالوا وفتنتهم الخبر ، ويقرأ كذلك إلا أنه بالبناء على معنى أن قالوا ، لأن أن قالوا بمعنى القول والمقالة والفتنة ( رَبَّنَا ) يقرأ بالجر صفة لاسم الله : وبالنصب على النداء أو على إضمار أعنى وهو معترض بين القسم والمقسم عليه ، والجواب ( مَا كُنَّا ) .

قوله تعالى ( مَنْ يَسْتَمِعْ ) وحده الضمير فى الفعل حلاً على لفظ « من » وما جاء منه على لفظ الجمع ، فعلى معنى « من » شعور : « من يستمعون » و « من يغيثون له » ( أن يَفْتَنَهُوهُ ) مفعول من أجله : أى كراهة أن يفقهوه ، و ( وَتَرَا ) معطوف على أكنة ، ولا يعد الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف فصلاً لأن الظرف أحد المفاعيل ، فيجوز تقديمه وتأخيرها ، ووحده الوقف هذا لأنه مصدر ، وقد استوفى القول فيه فى أول البقرة ( حتى إذا ) إذا فى موضع نصب بجوابها ، وهو يقول :

وليس لحنى هنا عمل وإنما أفادت معنى الغاية كما لا تعمل في الجمل ، و (يُجَادِرُ لُوتَكَ) حال من ضمير الفاعل في جاءوك . والأساطير جمع . واختلف في واحده ؛ فقيل هو أسطورة ، وقيل واحدها إسطار ، والأسطار جمع سطر بتحريك الطاء ، فيكون أساطير جمع الجمع ، فأما سطر بسكون الطاء فجمعه سطور وأسطر . قوله تعالى (وَبَشِّرِ نُوحًا) يقرأ بسكون النون لتحقيق الهمزة وبإلقاء حركة الهمزة على النون وحذفها فيصير اللفظ بها ينون بفتح النون وواو ساكنة بعدها ، و(أَنْفُسَهُمْ) مفعول يهلكون .

قوله تعالى (وَأَلَوْ تَرَىٰ) جواب «لو» محذوف تقديره : لشاهدت أمرا عظيما ووقف متعذرا ، وأوقف لغة ضعيفة ، والقرآن جاء بحذف الألف ، ومنه وقفوا فبنواؤه لما لم يسم فاعله ، ومنه وقفوهم (وَلَا تُكْذِبْ) يقرأ بالرفع . وفيه وجهان : أحدهما هو معطوف على نرد ، فيكون عدم التكذيب والكون من المؤمنين منمنين أيضا كالرد ؛ والثاني أن يكون خبر مبتدأ محذوف : أي ونحن لا نكذب ؛ وفي المعنى وجهان : أحدهما أنه متمنى أيضا ، فيكون في موضع نصب على الحال من الضمير في نرد . والثاني أن يكون المعنى أنهم ضمنوا أن لا يكذبوا بعد الرد ، فلا يكون للجملة موضع . ويقرأ بالنصب على أنه جواب التمتي ، فلا يكون داخلا في التمتي ، والواو في هذا كالفاء . ومن القراء من رفع الأول ونصب الثاني ، ومنهم من عكس ؛ ووجه كل واحدة منهما على ما تقدم .

قوله تعالى (إِنْ هِيَ إِلَّا) هي كناية عن الحياة ، ويجوز أن يكون ضمير القصص . قوله تعالى (وَقِفُّوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ) أي على سؤال ربهم ، أو على ملك ربهم . قوله تعالى (بَغْتَةً) مصدر في موضع الحال : أي باغته ؛ وقيل هو مصدر لفعل محذوف ؛ أي تبغتهم بغته وقيل هو مصدر بجماعتهم من غير لفظه (بِاحْسَرَاتِنَا) نداء الحسرة والويل على المجاز ، والتقدير : يا حسرة احضري فهذا أوانك ، والمعنى تنبيه أنفسهم لتذكر أسباب الحسرة ، و(عَلَى) متعلقة بالحسرة ، والضمير في (فِيهَا) يعود على الساعة ، والتقدير : في عمل الساعة ؛ وقيل يعود على الأعمال ، ولم يجر هنا صريح ذكر ، واسكن في الكلام دليل على أنها (أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُّنَّ) ساء بمعنى بأس ، وقد تقدم إعرابه في مواضع . ويجوز أن تكون ساء على بابها ويكون المفعول محذوفا ، وما مصدرية أو بمعنى الذي أو نكرة موصوفة ، وهي في كل ذلك فاعل ساء ، والتقدير : ألا ساءهم وزرهم .

قوله تعالى ( وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ) يقرأ بالألف واللام ، ورفع الآخرة على الصفة والخبر ( خَيْرٌ ) ويقرأ « ولدار الآخرة » على الإضافة : أى دار الساعة الآخرة ، وليست الدار مضافة إلى صفتها لأن الصفة هى الموصوف فى المعنى ، والشئ لا يضاف إلى نفسه ، وقد أجازوه الكوفيون .

قوله تعالى ( قَدْ نَعْلَمُ ) أى قد علمنا ، فالمستقبل بمعنى الماضى ( لَا يُكْذِبُونَا ) يقرأ بالتشديد على معنى لا ينسبونك إلى الكذب ، أى قبل دعواك النبوة ، بل كانوا يعرفونه بالأمانة والصدق ، ويقرأ بالتخفيف وفيه وجهان : أحدهما هو فى معنى المشدد ، يقال أكذبت وكذبت إذا نسبته إلى الكذب . والثانى لا يجدونك كذبا يقال : أكذبت إذا أصبته ، كذلك كقولك : أحدثه إذا أصبته محمودا ( بآيات الله ) الباء تتعلق بـ ( يَجْحَدُونَ ) وقبل تتعلق بالظالمين كقوله تعالى « وَأَتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا » .

قوله تعالى ( مِّنْ قَبْلِكَ ) لا يجوز أن يكون صفة لرسول لأنه زمان ، والجنة لا توصف بالزمان وإنما هى متعلقة بكذبت ( وَأُودُوا ) يجوز أن يكون معطوفا على كذبوا ، فتسكون ( حتى ) متعلقة بصبروا ، ويجوز أن يكون الوقف تم على كذبوا ، ثم استأنف فقال : وَأُودُوا ، فتتعلق حتى به ، والأولى أقوى ( وَكَقَدْ جَاءَكَ ) فاعل جاءك مضمر فيه ، قيل المضمر المحبى ، وقيل المضمر النبأ ، ودل عليه ذكر الرسل لأن من ضرورة الرسول الرسالة وهى نبأ ، وعلى كلا الوجهين يكون ( مِّنْ نَّبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ ) حالا من ضمير الفاعل ، والتقدير : من جنس نبي المرسلين ، وأجاز الأخفش أن تكون من زائدة والفاعل نبأ المرسلين وسيبويه لا يجيز زيادتها فى الواجب ولا يجوز عند الجميع أن تكون من صفة محذوف لأن الفاعل لا يحذف . وحرف الجر إذا لم يكن زائدا لم يصح أن يكون فاعلا لأن حرف الجر يعدى ، وكل فعل يعمل فى الفاعل بغير معد ، ونبا المرسلين بمعنى إنبائهم ، ويدل على ذلك قوله تعالى « نقص عليك من أنباء الرسل » .

قوله تعالى ( وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ ) جواب إن هذه ( فَإِنْ اسْتَطَعْتَ ) فالشرط الثانى جواب الأول . وجواب الشرط الثانى محذوف تقديره : فافعل ، وحذف لظهور معناه وطول الكلام ( فى الأرض ) صفة لنفق ، ويجوز أن يتعلق بتبغى ، ويجوز أن يكون حالا من ضمير الفاعل : أى وأنت فى الأرض ، ومثله ( فى السماء ) .

قوله تعالى (وَالْمَوْتَى يَسْمِعُهُمْ اللَّهُ) في الموتى وجهان : أحدهما هو في موضع نصب بفعل محذوف : أى ويحيى الله الموتى . وهذا أقوى لأنه اسم قد عطف على اسم عمل فيه الفعل . والثاني أن يكون مبتدأ وما بعده الخبر . ويستجيب بمعنى يجيب . قوله تعالى (مِنْ رَبِّهِ) يجوز أن يكون صفة لآية . وأن يهاتق بنزل .

قوله تعالى (في الأرض خبير) يجوز أن يكون في موضع جر صفة للآية ، وفي موضع رفع صفة لها أيضا على الموضع . لأن من زائدة (ولا طائر) معطوف على لفظ ذابة وقرئ بالرفع على الموضع (يحتاجونه) يجوز أن تتعلق الباء بيطير . وأن تكون حالا وهو تأكيد . وفيه رفع مجاز . لأن غير الطائر قد يقال فيه طار إذا أسرع (مِنْ شَيْءٍ) « من » زائدة « وشئ » هنا واقع موقع المصدر : أى تفرطا . وعلى هذا التأويل لا يثبت في الآية حجة لمن ظن أن الكتاب يحتوى على ذكر كل شئ صريحا . ونظير ذلك « لا يضركم كيدهم شيئا » : أى ضررا . وقد ذكرناه نظائره ، ولا يجوز أن يكون شيئا مفعولا به ؛ لأن فوطنا لا تعدى بنفسها بل بحرف الجر ، وقد عديت بنى إلى الكتاب فلا تعدى بحرف آخر . ولا يصح أن يكون المعنى ما تركنا في الكتاب من شئ ، لأن المعنى على خلافه . فبان أن التأويل ما ذكرناه .

قوله تعالى (وَالَّذِينَ كَفَرُوا) مبتدأ ، و (صمُّ بكم) الخبر ، مثل حلو حامض والنواو لا تمنع ذلك ، ويجوز أن يكون صم خبر مبتدأ : محذوف تقديره : بعضهم صم وبعضهم بكم (في الظلمات) يجوز أن يكون خبرا ثانيا ، وأن يكون حالا من الضمير المتقدر في الخبر . والتقدير : ضالون في الظلمات ، ويجوز أن يكون في الظلمات خبر مبتدأ محذوف : أى هم في الظلمات . ويجوز أن يكون صفة لبكم : أى كائنون في الظلمات . ويجوز أن يكون ظرفا لضم أو بكم أو لما بنوب عنهما من الفعل (من يشاء الله) من في موضع مبتدأ . والجواب الخبر : ويجوز أن يكون في موضع نصب بفعل محذوف . لأن التقدير : من يشاء الله إضلاله أو عذابه ، فانهصوب بيئا من سبب « من » فيكون التقدير : من يعذب أو من يضل . ومثله ما بعده .

قوله تعالى (قُلْ أَرَأَيْتُمْ) يقرأ بإلقاء حركة الهمزة على اللام فتفتح اللام وتحذف الهمزة ، وهو قياس مطرد في القرآن وغيره ، والغرض منه التخفيف . ويقرأ بالتحقيق وهو الأصل : وأما الهمزة التي بعد الراء فتحقق على الأصل : وتلين للتخفيف وتحذف . وطريق ذلك أن تقلب ياء وتسكن ثم تحذف لالتقاء الساكنين

قرب ذلك فيها حذفها في مستقبل هذا الفعل ، فأما التاء فضمير الفاعل فإذا اتصلت بها الكاف التي للخطاب كانت بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث ، وتختلف هذه المعاني على الكاف فتقول في الواحد أرأيتك ؛ ومنه قوله تعالى « أرأيتك هذا الذي كرمت على » وفي التثنية أرأيكما ، وفي الجمع المذكر أرأيكم ، وفي المؤنث أرأيكن والتاء في جميع ذلك مفتوحة ، والكاف حرف للخطاب وليست اسما ، والدليل على ذلك أنها لو كانت اسما لكانت إما مجرورة وهو باطل إذ لا جارا هنا ، أو مرفوعة ؛ وهو باطل أيضا لأمرين : أحدهما أن الكاف ليست من ضمائر المرفوع . والثاني أنه لا رافع لها ، إذ ليست فاعلا لأن التاء فاعل ، ولا يكون لفعل واحد فاعلان ، وإما أن تكون منصوبة ، وذلك باطل لثلاثة أوجه : أحدها أن هذا الفعل يتعدى إلى مفعولين كقولك ، أرأيت زيدا مافعل ، فلو جعلت الكاف مفعولا لكان ثالثا ؛ والثاني أنه لو كان مفعولا لكان هو الفاعل في المعنى ، وليس المعنى على ذلك إذ ليس الغرض أرأيت نفسك بل أرأيت غيرك ، ولذلك قلت أرأيتك زيدا ، وزيد غير المخاطب ، ولا هو بدل منه ؛ والثالث أنه لو كان منصوبا على أنه مفعول لظهرت علامة التثنية والجمع والتأنيث في التاء ، فكنت تقول : أرأيكما وأرأيتموكم وأرأيكن . وقد ذهب القراء إلى أن الكاف اسم مضمير منصوب في معنى المرفوع ، وفيما ذكرناه إبطال لمذهبه . فأما مفعول أرأيتم في هذه الآية ، فقال قوم هو محذوف دل الكلام عليه تقديره : أرأيتم عبادتكم الأصنام هل تنفعكم عند مجيء الساعة ، ودل عليه قوله « أغير الله تدعون » وقال آخرون : لا يحتاج هذا إلى مفعول لأن الشرط وجوابه قد حصل معنى المفعول ، وأما جواب الشرط الذي هو قوله ( إن أتاكم عذاب الله ) فما دل عليه الاستفهام في قوله ( أغير الله ) تقديره : إن أتكم الساعة دعونم الله ؛ وغير منصوب بـ ( تدعون ) .

قوله تعالى ( بل إيتاه ) هو مفعول ( تدعون ) الذي بعده ( إليه ) يجوز أن يتعلق بتدعون ، وأن يتعلق ببيكشاف : أي يرفعه إليه ، و « ما » بمعنى الذي ؛ أو نكرة موصوفة ، وليست مصدرية إلا أن تجعلها مصدرا بمعنى المفعول . قوله تعالى ( بالأساء والضراء ) فعلاء فيهما مؤنث لم يستعمل منه مذكر لم يقولوا بأس وبأساء وضر وضرأ كما قالوا أحمر وحمراء .

قوله تعالى ( فلدوا إلا إذ ) « إذ » في موضع نصب ظرف لـ ( تنصرون ) أي فلولا تنصرون إذ ( ولكن ) استدراك على المعنى : أي ما تنصرون ولكن .

قوله تعالى (بَفْتَنَةٍ) مصدرية في موضع الحال من الفاعل : أى مباغتين أو من المفعولين : أو مبغوتين ، ويجوز أن يكون مصدرا على المعنى لأن أخذناهم بمعنى بفتناهم (فإذا هم) إذا هنا للمفاجأة ، وهى ظرف مكان وهم مبتدأ ، و (مبليسون) خبره ، وهو العامل في إذا .

قوله تعالى (إن أخذ الله سمعكم) قد ذكرنا الوجه في إفراد السمع مع جمع الأبصار والقلوب في أول البقرة (من) استفهام في موضع رفع بالابتداء ، و (إله) خبره و (غير الله) صفة الخبر ، و (يأتيكم) في موضع الصفة أيضا ، والاستفهام هنا بمعنى الإنكار ، والهاء في (به) تعود على السمع لأنه المذكور أولا ، وقيل تعود على معنى المأخوذ والمحتوم عليه ، فلذلك أفرد (كيف) حال ، والعامل فيها (نصرف) .

قوله تعالى (هل يهلك) الاستفهام هنا بمعنى التقرير ، فلذلك تاب عن جواب الشرط : أى إن أناكم هلكتم .

قوله تعالى (مبشرين ومنذرين) حالان من المرسلين (فمن آمن) يجوز أن يكون شرطا وأن يكون بمعنى الذى وهى مبتدأ في الحالين ، وقد سبق القول على نظائره . قوله تعالى (بما كانوا يفسقون) ما مصدرية : أى بفسقهم ، وقد ذكر في أوائل البقرة : ويقرأ بضم السين وكسرها وهما لغتان .

قوله تعالى (بالغداة) أصلها غدوة ، فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهى نكرة . ويقرأ « بالغداة » بضم الغين وسكون الدال وواو بعدها ، وقد عرفها بالألف واللام وأكثر ما تستعمل معرفة علما ، وقد عرفها هنا بالألف واللام . وأما (العشي) فقيل هو مفرد ، وقيل هو جمع عشية و (يريدون) حال (من شئ) « من » زائدة وموضعها رفع بالابتداء ، وعليك الخبر . ومن حسابهم صفة لشيء قدم عليه فصار حالا ، وكذلك الذى بعده إلا أنه قدم من حسابك على عليهم ، ويجوز أن يكون الخبر من حسابهم ، وعليك صفة لشيء مقدمة عليه (فتضطردهم) جواب لما النافية فلذلك نصب (فتسكنون) جواب النهى وهى « لا تطرد » .

قوله تعالى (ليقولوا) اللام متعلقة بفتنا : أى اختبرناهم ليقولوا فتعاقبهم بقولهم ، ويجوز أن تكون لام العاقبة ، و (هؤلاء) مبتدأ ، و (من الله عليكم) الخبر ، والجملة في موضع نصب بالقول ، ويجوز أن يكون هؤلاء في موضع نصب بفعل محذوف فسرره ما بعده تقديره : أخص هؤلاء أو فضل ، و (من) متعلقة بمن :

أى ميزهم علينا ، ويجوز أن تكون حالا : أى من عليهم منفردين ، (بالشاكيرين) يتعلق بأعلم لأنه ظرف ، والظرف يعمل فيه معنى الفعل بخلاف المفعول ، فإن أفعال لا يعمل فيه .

قوله تعالى (وَإِذَا جَاءَكَ) العامل فى إذا معنى الجواب : أى إذا جاءك سلم عليهم ، و (سَلَامٌ) مبتدأ ، وجاز ذلك وإن كان نكرة لما فيه من معنى الفعل (كُتِبَ رَبُّكُمْ) الجملة محكية بعد القول أيضا (أَنَّهُ مَنَّ عَمِلٌ) يقرأ بكسر إن وفتحها . فى الكسر وجهان : أحدهما هى مستأنفة والكلام تام قبلها . والثانى أنه حمل « كتب » على قال فكسرت إن بعده : وأما الفتح ففیه وجهان : أحدهما هو بدل من الرحمة : أى كتب أنه من عمل . والثانى أنه مبتدأ وخبره محذوف : أى عليه أنه من عمل ، ودل على ذلك ما قبله ، والهاء ضمير الشأن ، ومن بمعنى الذى أو شرط ، وموضعها مبتدأ ، و (مِنْكُمْ) فى موضع الحال من ضمير الفاعل و (بِحُجَّتِهِ) حال أيضا : أى جاهلا ، ويجوز أن يكون مفعولا به : أى بسبب الجهل ؛ والهاء فى (بعده) تعود على العمل أو على السوء (فإنه) يقرأ بالكسر وهو معطوف على أن الأولى ، أو تكرير للأولى عند قوم ، وعلى هذا خبر من محذوف دل عليه الكلام ، ويجوز أن يكون العائد محذوفا : أى فإنه غفور له ، وإذا جعلت « من » شرطا فالأمر كذلك ؛ ويقرأ بالفتح وهو تكرير للأولى على قراءة من فتح الأولى أو بدل منها عند قوم . وكلاهما ضعيف لوجهين : أحدهما أن البدل لا يصحبه حرف معنى إلا أن يجعل الفاء زائدة وهو ضعيف : والثانى أن ذلك يؤدى إلى أن لا يبقى لمن خبر ولا جواب إن جعلتها شرطا . والوجه أن تكون أن خبر مبتدأ محذوف : أى فشأنه أنه غفور له ، أو يكون المحذوف ظرفا : أى فعليه أنه فتكون أن إما مبتدأ وإما فاعلا .

قوله تعالى (وَكَذَلِكَ) الكاف وصف لمصدر محذوف : أى نفصل الآيات تفصيلا مثل ذلك (وَلِيَسْتَتِبِينَ) يقرأ بالياء ، و (سَبِيلُ) فاعل : أى يتبين ، وذكر السبيل وهو لغة فيه . ومنه قوله تعالى « وإن يروا سبيل الغنى يتخذوه سبيلا » ويجوز أن تكون القراءة بالياء على أن تأنيث السبيل غير حقيقى ؛ ويقرأ بالتاء والسبيل فاعل مؤنث وهو لغة فيه ، ومنه « قل هذه سبيلي » ويقرأ بنصب السبيل ، والفاعل مخاطب ، واللام تتعلق بمحذوف : أى لتستبين فصلنا .

قوله تعالى (وَكَذَلِكَ) يجوز أن يكون مستأنفا وأن يكون حالا ، وقد معه مزادة ، والهاء فى (بِهِ) يعود على ربى ، ويجوز أن تعود على معنى البيت لأنها فى معنى



البرهان والدليل (يُفَضِّلُ الْخَلْقَ) يقرأ بالضماد من القضاء : وبالضاد من القصص .  
والأول أشبه بواجبة الآية .

قوله تعالى (مُتَنَبِّحٌ) هو جمع متنبه : والمفتح الخزانة ، فأما ما يفتح به فهو مفتاح  
وجمعه مفتاح ، وقوله قيل متنبه أيضا (لَا يَسْمَعُهَا) حال من متنبه . والعاقل فيها ما يتعلق  
به الظرف : أو نفس الظرف إن رفعت به متنبه ، و (مِنْ رَقَّةٍ) فاعل (وَلَا حَبِثَةٍ)  
معطوف على افظ ورقة : ولو رفع على الموضع جاز (وَلَا رَحِيلَةٍ وَلَا بَابِيَةٍ)  
مثله . وقد قرئ بالرفع على الموضع (إِلَّا فِي كِتَابٍ) أي إلا هو في كتاب ، ولا يجوز  
أن يكون استثناء يعادل فيه يعلمها «لأن المعنى يصير : وما نسقط من ورقة إلا يعلمها  
إلا في كتاب فيقلب معناه (١) إلى الإثبات : أي لا يعلمها في كتاب ، وإذا لم يكن إلا في كتاب  
وجب أنه يعلمها في الكتاب : فإذا يكون الاستثناء الثاني بدلا من الأول : أي  
وما نسقط من ورقة إلا هي في كتاب وما يعلمها .

قوله تعالى (بِالنَّبِيلِ) النام هذا بمعنى في . وجوز ذلك لأن الباء الإلهاق ، والملاحقة  
للزمان والمكان حاصل فيها (لِيُفَضِّلُ أَحْمَلُ) على ما لم يسم فاعله ، ويقرأ على تسمية  
الفاعل . وأجلا نصب .

قوله تعالى (وَيُرْسِلُ عَنِّي مَكْرُومًا) . يحمل أربعة أوجه : أحدها أن يكون مستأفذا  
والثاني أن يكون مستوفدا على قوله بنو فاكم . وما بعده من الأفعال المضارعة . الثالث أن  
يكون معطوفا على الظاهر : لأن اسم الفاعل في معنى يفعل . وهو نظير قوطم الظاهر  
فوق نصب ربه الباب . والرابع أنه يكون التثنية وهو يرسل . وتكون الجملة حالا  
إما من الضمير في الظاهر ، أو من الضمير في العطف . وعليكم فيه وجهان : أحدهما هو  
متعلق يرسل . والثاني أن يكون في نية التأخير . وفيه وجهان : أحدهما أن يتعلق  
بنفس (حَفِظْتَهُ) والفعول محذوف : أي يرسل من يحفظ عليكم أعمالكم . والثاني  
أن يكون صفة لحفظة قدمت فصار حالا (تَوَقَّعْتُ) يقرأ بالياء على تأنيث الجماعة .  
وبألف محالة على إرادة الجمع . ويقرأ شاذا «توقاه» على الاستثبات (يُسْرَطُونَ)  
بالشدائد : أي ينقصون ما أروا ، ويقرأ شاذا بالتخفيف : أي يزيدون على ما أروا .  
قوله تعالى (ثُمَّ رُدُّوا) الجمهور على ضم الراء وكسرة الدال الأولى عطوفا  
ليصلح الإدغام . ويقرأ بكسر الراء على نقل كسرة الدال الأولى إلى الراء (مَوْلَاهُمْ)  
الكتف . وقرئ الحق بالنصب على أنه صفة محذوف : أي الرد الحز  
أو على إخبار أعني .

(١) (قوله في كتاب معناه الخ) كذا في جميع النسخ التي بأيدينا ، ولا ينبغي ما فيه ، فليدللوا .

قوله تعالى (يُنَجِّيكُمْ) يقرأ بالتشديد والتخفيف، والماضي أنجا ونجى، والهمزة والتشديد للتعدية (تَدْعُوهُ) في موضع الحال من ضمير المفعول في ينجيكم (تَضَرَّعًا) مصدر، والعامل فيه تدعون من غير لفظه بل معناه، ويجوز أن يكون مصدرًا في موضع الحال، وكذلك (خُفِيَّةً) ويقرأ بضم الخاء وكسرها وهما لغتان، وقرئ «وخيفة» من الخوف وهو مثل قوله تعالى «واذكر ربك في نفسك تضرعا وخفية» (كَلِمًا أَنْجَيْنَا) على الخطاب: أى يقولون لئن أنجيتنا وقرأ لئن أنجانا على الغيبة وهو موافق لقوله يدعونه (مِنْ هَذِهِ) أى من هذه الظلمة والكربة.

قوله تعالى (مِنْ قَوْفِكُمْ) يجوز أن يكون وصفا للعذاب وأن يتعلق بيبعث وكذلك (مِنْ تَحْتِ) ، (أَوْ يُلْبِسْكُمْ) الجمهور على فتح الياء: أى يلبس عليكم أموركم. فحذف حرف الجر والمفعول. والجيد أن يكون التقدير: يلبس أموركم، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، ويقرأ بضم الياء: أى يعمم بالاختلاف. و (شَيْعًا) جمع شيعه وهو حال، وقيل هو مصدر والعامل فيه يلبسكم من غير لفظه، ويجوز على هذا أن يكون حالا أيضا: أى مختلفين.

قوله تعالى (كُنْتُ عَلَيْكُمْ) على متعلق؛ (وَكَيْلٍ) ويجوز على هذا أن يكون حالا من وكيل على قول من أجاز تقديم الحال على حرف الجر. قوله تعالى (مُسْتَقَرًّا) مبتدأ والخبر الظرف قبله أو فاعل، والعامل فيه الظرف وهو مصدر بمعنى الاستقرار، ويجوز أن يكون بمعنى المكان.

قوله تعالى (غَيْرِهِ) إنما ذكر الهاء لأنه أعادها على معنى الآيات لأنها حديث وقرآن (يُنْسِيَنَّكَ) يقرأ بالتخفيف والتشديد وماضيه نسى وأنسى والهمزة والتشديد لتعدية الفعل إلى المفعول الثانى وهو محذوف: أى ينسينك الذكر أو الحق.

قوله تعالى (مِنْ شَيْءٍ) من زائدة، ومن حسابهم حال، والتقدير: شىء من حسابهم (وَلَسَكُنْ ذِكْرَى) أى ولكن نذكرهم ذكرى فيكون في موضع نصب. ويجوز أن يكون في موضع رفع: أى هذا ذكرى، أو عليهم ذكرى.

قوله تعالى (أَنْ تُبْسَلَ) مفعول له: أى مخافة أن تبسل (لَيْسَ لَهَا) يجوز أن تكون الجملة في موضع رفع صفة لنفس، وأن تكون في موضع حال من الضمير في كسبت، وأن تكون مستأنفة (مِنْ دُونِ اللَّهِ) في موضع الحال: أى ليس لها ولى من دون الله؛ ويجوز أن يكون من دون الله خبر ليس ولها تبين. وقد ذكرنا

مثاله (كُلَّ عَدَلٍ) انتصاب كل على المصدر، لأنها في حكم ما تضاف إليه (أولئك الذين) جمع على المعنى، وأولئك مبتدأ. وفي الخبر وجهان: أحدهما الذين أيسلوا، فعلى هذا يكون قوله (لَهُمْ شَرَابٌ) فيه وجهان: أحدهما هو حال من الضمير في أيسلوا، والثاني هو مستأنف. والوجه الآخر أن يكون الخبر لهم شراب، والذين أيسلوا بدل من أولئك أو نعت، أو يكون خبرا أيضا، ولم شراب خبرا ثانيا.

قوله تعالى (أَنذَعُو) الاستفهام بمعنى التوبيخ «وما» بمعنى الذي أو نكرة موصوفة، و (مِنْ دُونِ اللَّهِ) متعلق بندعو، ولا يجوز أن يكون حالا من الضمير في (يَنفَعُنَا) ولا مفعولا لينفعنا لتقدمه على «ما» والصلة والصفة لا تعمل فيما قبل الموصول والموصوف (وَنَرَدُّ) معطوف على ندعو، ويجوز أن يكون جملة في موضع الحال: أي ونحن نرد، و (عَلَى أَعْقَابِنَا) حال من الضمير في رد: أي رد منقلين أو متأخرين (كَالَّذِي) في الكاف وجهان: أحدهما هي حال من الضمير في رد، أو بدل من على أعقابنا: أي مشبهين للذي (اسْتَهْوَتْهُ) والثاني أن تكون صفة لمصدر محذوف: أي ردا مثل رد الذي استهوته، يقرأ استهوته واستهواه مثل توفته وتوفاه وقد ذكر؛ والذي يجوز أن يكون هنا مفردا: أي كالرجل الذي أو كالفریق الذي، ويجوز أن يكون جنسا، والمراد الذين (فِي الْأَرْضِ) يجوز أن يكون متعلقا باستهوته، وأن يكون حالا من (حَبْرَانِ) أي حيران كائنا في الأرض ويجوز أن يكون حالا من الضمير في حيران، وأن يكون حالا من الماء في استهوته وحيران حال من الماء أو من الضمير في الظرف؛ ولم ينصرف لأن مؤنثه حيرى (لَهُ أَصْحَابٌ) يجوز أن تكون الجملة مستأنفة، وأن تكون حالا من الضمير في حيران، أو من الضمير في الظرف، أو بدلا من الحال التي قبلها (ائْتِنَا) أي يقولون ائتنا (لِنُسَلِّمَ) أي أمرنا بذلك لنسلم، وقيل اللام بمعنى الباء، وقيل هي زائدة: أي أن نسلم.

قوله تعالى (وَأَن أَقِيمُوا الصَّلَاةَ) أن مصدرية، وهي معطوفة على لنسلم، وقيل هو معطوف على قوله «إن الهدى هدى الله» والتقدير: وقل أن أقيموا، وقيل هو محمول على المعنى: أي قيل لنا أسلموا، وأن أقيموا.

قوله تعالى (وَيَوْمَ يَقُولُ) فيه جملة أوجه: أحدها هو معطوف على الماء في اتقوه: أي واتقوا عذاب يوم يقول. والثاني هو معطوف على السموات: أي خلق يوم يقول. والثالث هو خبر (قَوْلُهُ الْخَلْقُ) أي وقوله الحق يوم يقول، والواو

داخلة على الجملة المقدم فيها الخبر ، والحق صفة لقوله : والرابع هو ظرف لمعنى الجملة التى هى قوله الحق : أى يحق قوله فى يوم يقول كن . والخامس هو منصوب على تقدير واذكر . وأما فاعل « فيكون » ففيه أوجه : أحدها هو جميع ما يخلقه الله فى يوم القيامة . والثانى هو ضمير المنفوخ فيه من الصور دل عليه قوله « يوم ينفخ فى الصور » والثالث هو ضمير اليوم : والرابع هو قوله الحق : أى فيوجد قوله الحق ، وعلى هذا يكون قوله بمعنى مقوله : أى فيوجد ما قال له كن ، فخرج مما ذكرنا أن قوله يجوز أن يكون فاعلا ، والحق صفته أو مبتدأ ، واليوم خبره والحق صفته ، وأن يكون مبتدأ ، والحق صفته ، ويوم ينفخ خبره أو مبتدأ ، والحق خبره .

قوله تعالى ( يَوْمَ يَنْفُخُ ) يجوز أن يكون خبر قوله على ما ذكرنا ، وأن يكون ظرفا للملك أو حالا منه ، والعامل له أو ظرفا لتحشرون أو ليقول ، أو لقوله الحق أو لقوله عالم الغيب ( عالم الغيب ) الجمهور على الرفع ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وأن يكون فاعل يقول كن ، وأن يكون صفة للذى ، وقرئ بالجر بدلا من رب العالمين ، أو من الماء فى له .

قوله تعالى ( وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ ) إذ فى موضع نصب على فعل محذوف : أى واذكروا وهو معطوف على أقيموا ، و ( آذَرَ ) يقرأ بالمد ووزنه أفعَلَ ، ولم ينصرف للعجمة والتعريف على قول من لم يشتقه من الآزر أو الوزر ؛ ومن اشتقه من واحد منهما قال هو عربى ولم يصرفه للتعريف ووزن الفعل ؛ ويقرأ بفتح الراء على أنه بدل من أبيه ، وبالضم على النداء . وقرئ فى الشاذ بهمزيين مفتوحتين وتثوين الراء وسكون الزاى ، والآزر الخلق مثل الأسر ؛ ويقرأ بفتح الأولى وكسر الثانية ، وفيه وجهان : أحدهما أن الهمزة الثانية فاء الكلمة وليست بدلا ، ومعناها النقل ؛ والثانى هى بدل من الواو ، وأصلها وزر كما قالوا وعاء وإعاء ووسادة وإسادة والهمزة الأولى على هاتين القراءتين للاستفهام بمعنى الإنكار ، ولا همزة فى تتخذ . وفى انتصابه على هذا وجهان : أحدهما هو مفعول من أجله : أى لتحريك واعوجاج دينك تتخذ . والثانى هو صفة لأصنام قدمت عليها وعلى العامل فيها فصارت حالا : أى أنتخذ أصناما ملعونة أو معوجة ، و ( أصناماً ) مفعول أول ، و ( آلهة ) ثان ، وجاز أن يجعل المفعول الأول نكرة لحصول الفائدة من الجملة ، وذلك يسهل فى المفاعيل مالا يسهل من المبتدأ .

قوله تعالى ( وكذلك ) فى موضعه وجهان : أحدهما هو نصب على إضمار وأريناه .

تقديره : وكما رأى أباه وقومه في ضلال مبين أريناه ذلك : أى ما رآه صواباً باطلاً عتاً  
إياه عليه ، ويجوز أن يكون منصوباً به ( نرى ) التى بعده على أنه صفة المصدر  
محذوف تقديره : نرى ملكوت السموات والأرض رؤية كرويته ضلال أبيه ؛ وقيل  
الكاف بمعنى اللام : أى ولذلك نرى . والوجه الثانى أن تكون الكاف في موضع رفع  
خبر مبتدأ محذوف : أى والأمر كذلك : أى كما رآه من ضلالتهم .  
قوله تعالى ( وَلَيَكُونَ ) أى وليكون ( مِنْ الْمُوقِنِينَ ) أريناه . وقيل التقدير :  
ليستدل وليكون .

قوله تعالى ( رَأَى كَوْ كَبًا ) يقرأ بفتح الراء والهمزة والتفخيم على الأصل ،  
وبالإمالة لأن الألف متقلبة عن ياء كقولك : رأيت رؤية ؛ ويقرأ بجعل الهمزتين بين  
ين ، وهو نوع من الإمالة ؛ ويقرأ بجعل الراء كذلك إتباعاً للهمزة ؛ ويقرأ بكسرها  
وفيه وجهان : أحدهما أنه كسر الهمزة للإمالة ثم أتبعها الراء . والثانى أن أصل  
الهمزة الكسر بدليل قولك في المستقبل يرى : أى يرى ، وإنما فتحت من أجل  
حرف الخلق كما تقول وسع يسع ، ثم كسرت الحرف الأول في الماضى إتباعاً لكسرة  
الهمزة : فإن لقي الألف ساكن مثل رأى الشمس فقد قرئ بفتحهما على الأصل  
وبكسرها على ما تقدم ، وبكسر الراء وفتح الهمزة ، لأن الألف سقطت من اللفظ  
لأجل الساكن بعدها . والمحذوف هنا في تقدير الثابت ، وكان كسر الراء تنبيهاً  
على أن الأصل كسر الهمزة . وأن فتحها دليل على الألف المحذوفة ( هكذا ربي ) مبتدأ  
وخبر ، تقديره : أهدأ ربي : وقيل هو على الخبر : أى هو غير استفهام .  
قوله تعالى ( بِأَرْغَةٍ ) هو حال من الشمس ، وإنما قال للشمس هذا على التذكير ،  
لأنه أراد هذا الكوكب أو الطالع أو الشخص أو الضوء أو الشيء أو لأن التأنيث  
غير حقيقى .

قوله تعالى ( لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ ) أو لعبادته أو لرضاه .  
قوله تعالى ( أَنْتَ حَاجُّونِي ) يقرأ بتشديد النون على إدغام نون الرفع في نون الوقاية  
والأصل تحاجوننى ، ويقرأ بالتخفيف على حذف إحدى النونين . وفي المحذوفة وجهان :  
أحدهما هي نون الوقاية لأنها الزائدة التى حصل بها الاستئصال ، وقد جاء ذلك في الشعر .  
والثانى المحذوفة نون الرفع ، لأن الحاجة دعت إلى نون مكسورة من أجل الياء ونون  
الرفع لا تكسر ، وقد جاء ذلك في الشعر كثيراً قال الشاعر :  
كُلُّهُ نَبِيَّةٌ فِي بُغْضِ صَاحِبِيهِ      بِنِعْمَةِ اللَّهِ تَقْلِبُكُمْ وَتَقْلِبُونَا

أى تقلوننا ، والنون الثانية هنا ليست وقاية بل هى من الضمير ، وحذف بعض الضمير لا يجوز وهو ضعيف أيضا ، لأن علامة الرفع لا تحذف إلا بعامل (ما تُشْرِكُونَ بِهِ) « ما » بمعنى الذى : أى ولا أخاف الصنم الذى تشركونه به : أى بالله ، فالهاء فى به ضمير اسم الله تعالى ؛ ويجوز أن تكون الهاء عائدة على ما : أى ولا أخاف الذى تشركون بسببه ولا تعود على الله ؛ ويجوز أن تكون « ما » نكرة موصوفة ، وأن تكون مصدرية (إِلَّا أَنْ يَشَاءَ) يجوز أن يكون استثناء من جنس الأول تقديره : إلا فى حال مشيئة ربى : أى لا أخافها فى كل حال إلا فى هذه الحال ؛ ويجوز أن يكون من غير الأول : أى لكن أخاف أن يشاء ربى خوفا ما أشركتم ، و (شَيْئًا) نائب عن المصدر : أى مشيئة ؛ ويجوز أن يكون مفعولا به : أى إلا أن يشاء ربى أمرا غير ما قلت ، و (عِلْمًا) تمييز . وكل شيء مفعول وسع : أى علم كل شيء ؛ ويجوز أن يكون علما على هذا التقدير مصدرا لمعنى وسع ، لأن ما يسع الشيء فقد أحاط به ، والعالم بالشيء محيط بعلمه :

قوله تعالى (وَكَيْفَ أَخَافُ) كيف حال ، والعامل فيها أخاف وقد ذكر : و (ما أَشْرَكْتُمْ) يجوز أن تكون « ما » بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ، والعائد محذوف ، وأن تكون مصدرية (مَا لَمْ) « ما » بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ، وهى فى موضع نصب بأشركتم ، و (عَلَيْكُمْ) متعلق ينزل ؛ ويجوز أن يكون حالا من (سُلْطَانٌ) أى ما لم ينزل به حجة عليكم ، والسلطان مثل الرضوان والكفران ، وقد قرئ بضم اللام وهى لغة أتبع فيها الضم .

قوله تعالى (الَّذِينَ آمَنُوا) فيه وجهان : أحدهما هو خبر مبتدأ محذوف : أى هم الذين . والثانى هو مبتدأ ، و (أُولَئِكَ) بدل منه أو مبتدأ ثان ، (لَهُمُ الْإِيمَنُ) مبتدأ وخبر والجملة خبر لما قبلها ؛ ويجوز أن يكون الأيمن مرفوعا بالجار لأنه معتمد على ما قبله .

قوله تعالى (وَأُولَئِكَ) هو مبتدأ ، وفى (حُجَّتُنَا) وجهان : أحدهما هو بدل من تلك ؛ وفى (آتَيْنَاهَا) وجهان : أحدهما هو خبر عن المبتدأ ، و (على قَوْمِهِ) متعلق بمحذوف : أى آتيناها لإبراهيم حجة على قومه أو دليلا . والثانى أن تكون حجتنا خبر تلك ، وآتيناها فى موضع الحال من الحجة ، والعامل معنى الإشارة ؛ ولا يجوز أن يتعلق على بحجتنا لأنها مصدر وآتيناها خبر أو حال ، وكلاهما لا يفصل به بين الموصول والصلة (نَرَفَعُ) يجوز أن يكون فى موضع الحال من آتيناها ،

ويجوز أن يكون مستأنفاً ، ويقرأ بالنون والياء ، وكذلك في نشاء والمعنى ظاهر : ( دَرَجَاتٍ ) يقرأ بالإضافة وهو مفعول يُرفع ، ويرفع درجة الإنسان ورفع له ، ويقرأ بالنون : و ( مِّنْ ) على هذا مفعول يُرفع ، ودرجات ظُرف أو حرف الجر محذوف منها : أى إلى درجات .

قوله تعالى ( كَلَّا هَذَا بَشَرًا ) كلام منصوب بهدينا ، والتقدير : كلا منهما ( ونوحًا هَذَا بَشَرًا ) أى وهدينا نوحًا ، والماء في ( ذُرِّيَّتِهِ ) تعود على نوح والمذكورون بعده من الأنبياء ذرية نوح . والتقدير : وهدينا من ذريته هؤلاء ؛ وقيل تعود على إبراهيم ؛ وهذا ضعيف لأن من جملتهم لوطًا وإيس من ذرية إبراهيم ( وكذلك نَجْرِي ) الكاف في موضع نصب تعنا المصدر محذوف : أى ونجزي المحسنين جزاء مثل ذلك ؛ وأما ( عَيْسَى ) فقيل هو أعجى لا يعرف له اشتقاق ؛ وقيل هو مشتق من العيش وهو البياض ؛ وقيل من العيس وهو ماء الفحل ؛ وقيل هو من عاس يعوس إذا صلح ، فعلى هذا تكون الياء منقلبة عن واو : وأما ( الْيَسَعَ ) فيقرأ بلام ساكنة خفيفة وياء مفتوحة . وفيه وجهان : أحدهما هو اسم أعجى علم ، والألف واللام فيه زائدة كما زيدت في السر وهو الضم لأنه ضم بعينه ، وكذلك قالوا في عمر والعمر ؛ وكذلك اللات والعزى . والثاني أنه عربي . وهو فعل مضارع منى به ولا ضمير فيه . فأعرب ثم نكر ثم عرف بالألف واللام ؛ وقيل اللام على هذا زائدة أيضا . ويسع أصله يوسع بكسر السين ثم حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ثم فتحت السين من أجل حرف الحلق ولم ترد الواو لأن الفتحة عارضة ، ومثله يظا ويضع ويدع ( وكَلَّا ) منصوب بفضلنا .

قوله تعالى ( وَمِنْ آبَائِهِمْ ) هو محذوف على وكلا : أى وفضلنا كلامنا آبائهم ، أو وهدينا كلا من آبائهم .

قوله تعالى ( ذَلِكَ ) مبتدأ ، و ( هُدًى اللَّهُ ) خبره ، و ( يَهْدِي بِهِ ) حال من الهدى . والعامل فيه الإشارة ؛ ويجوز أن يكون حالا من اسم الله تعالى ، ويجوز أن يكون هدى الله بدلا من ذلك ، ويهدى به الخبر ؛ و ( مِّنْ عِبَادِهِ ) حال من ( مِّنْ ) أو من العائد المحذوف ، والباء في ( لَهَا ) الأخيرة تعلق ؛ ( كَافِرِينَ ) والباء في بكافرين زائدة ؛ أى ليسوا كافرين بها .

قوله تعالى ( أَفَتَتَذَكَّرُ ) يقرأ بسكون الميم وإلحاقها في الوقف دون الوصل ، وهى على هذا هاء السكت . ومنهم من يثبتها في الوصل أيضا لشبهها بهاء الإقصار ، ومنهم

من يكسرها : وفيه وجهان : أحدهما هي هاء السكت أيضا شبهت بهاء الضمير وليس بشئ\* ؛ والثاني هي هاء الضمير والمضمير المصدر : أي اقتد الاقتداء ، ومثله : هَذَا سُرَّاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ والمرءُ عندَ الرِّشَاءِ إِن يَلْمِزْهُمَا ذَيْبٌ فالهاء ضمير الدرس لا مفعول ، لأن يدرس قد تعدى إلى القرآن ، وقيل من سكن الهاء جعلها هاء الضمير وأجرى الوصل مجرى الوقف : والهاء في ( عَلَيَّهِ ) ضمير القرآن والتبليغ :

قوله تعالى ( حَقَّقَ قَدْرَهُ ) حتى منصوب نصب المصدر وهو في الأصل وصف : أي قدره الحق ، ووصف المصدر إذا أضيف إليه ينصب نصب المصدر ، ويقرأ « قدره » يسكون الدال وفتحها ، و ( إِذْ ) ظرف لقدروا ، و ( مِنْ شَيْءٍ ) مفعول أنزل ، ومن زائدة ( نُورًا ) حال من الهاء في به أو من الكتاب . وبه يجوز أن تكون مفعولا به ، وأن تكون حالا ، و ( تَجْمَعُونَ ) مستأنف لا موضع له ، ( قَرَأَ طَائِفٌ ) أي في قرايطيس ، وقيل ذا قرايطيس ، وقيل ليس فيه تقدير محذوف والمعنى : أنزاه منزلة القرايطيس التي لا شيء فيها في ترك العمل به ، و ( تُبَدُّ وَنَهَا ) وصف للقرايطيس ( وَتُخَفُّونَ ) كذلك ، والتقدير : وتخفون كثيرا منها ؛ ويقرأ في المواضع الثلاثة بالياء على الغيبة حملا على ما قبلها في أول الآية ، وبالياء على الخطاب وهو مناسب لقوله ( وَعُلِّمْتُمْ ) أي وقد علمتم . والجملة في موضع الحال من ضمير الفاعل في تجعلونه على قراءة التاء ، وعلى قراءة الياء يجوز أن يكون وعلمتم مستأنفا ، وأن يكون رجع من الغيبة إلى الخطاب ، و ( قُلِ اللَّهُ ) جواب « قل من أنزل الكتاب وارتفاعه بفعل محذوف : أي أنزله الله ، ويجوز أن يكون التقدير : هو الله ، أو المنزل الله ، أو الله أنزله ( فِي خَوْضِهِمْ ) يجوز أن يتعلق بذرهم على أنه ظرف له ، وأن يكون حالا من ضمير المفعول : أي ذرهم خائضين ، وأن يكون متعلقا ( يَلْعَبُونَ ) ويلعبون في موضع الحال ، وصاحب الحال ضمير المفعول في ذرهم إذا لم يجعل في خوضهم حالا منه ، وإن جعلته حالا منه كان الحال الثانية من ضمير الاستقرار في الحال الأولى ؛ ويجوز أن يكون حالا من الضمير المحرور في حوضهم ، ويكون العامل المصدر ، والمحرور فاعل في المعنى .

قوله تعالى ( أَنْزَلْنَاهُ ) في موضع رفع صفة لكتاب ، و ( مُبَارَكٌ ) صفة أخرى ، وقد قدم الوصف بالجملة على الوصف بالمفرد ؛ ويجوز النصب في غير القرآن على الحال من ضمير المفعول أو على الحال من التكررة الموصوفة ، و ( مُصَدِّقُ الَّذِي ) التنوين



في تقدير الثبوت لأن الإضافة غير محضة (ولتقدير) بالناء على خطاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وبالياء على أن الفاعل الكتاب : وفي الكلام حذف تقديره : ليؤمنوا ولتندر أو نحو ذلك : أو ولتندر (أم القرى) أنزلناه (وَمَنْ) في موضع نصب عطفاً على أم ، والتقدير ولتندر أهل أم (والذين يؤمنون) مبتدأ ، و (يؤمنون) خبر (يؤمنون) ، ويجوز أن يكون الذين في موضع نصب عطفاً على أم القرى ، فيكون يؤمنون به حالا ، و (على) متعلقة بـ (يُحَافِظُونَ) :

قوله تعالى (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا) ويجوز أن يكون كذباً مفعول افتري : وأن يكون مصدرًا على المعنى : أي افتراء ، وأن يكون مفعولاً من أجله . وأن يكون مصدرًا في موضع الحال (أو قال) عطف على افتري (وإلى) في موضع رفع على أنه قائم مقام الفاعل ، ويجوز أن يكون في موضع نصب ، والتقدير : أوحى الوحي أو الإلهاء (وَلَمْ يَكُنْ لَآيَةٍ مِّنْهُ) في موضع الحال من ضمير الفاعل في قال أو الياء في إلى (وَمَنْ قَالَ) في موضع جر عطفاً على من افتري : أي ومن قال ، و (مِثْلَ مَا) يجوز أن يكون مفعول مأزول ، و « ما » بمعنى الذي أو انكرة موصوفة ، ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف ، وتكون « ما » مصلية و (إذ) ظرف ترى والمفعول محذوف : أي ولو ترى الكفار أو نحو ذلك و (الظَّالِمُونَ) مبتدأ ، والظرف بعده خبر عنه (وَالْمَلَائِكَةُ) مبتدأ وما بعده الخبر ، والجملة حال من الضمير في الخبر قبله ، و (بِاسْطِطُوا أَيْدِيَهُمْ) في تقدير التثنية : أي باسطون أيديهم (أَخْرِجُوا) أي يقولون أخرجوا ، والمحذوف حال من الضمير في باسطوا . و (الْيَوْمَ) ظرف لأخرجوا فيم الوقف عليه ، ويجوز أن يكون ظرفاً (تُجْزَوْنَ) فيم الوقف على أنفسكم (غَيْرَ الْحَقِّ) مفعول تقولون : ويجوز أن يكون وصفاً لمصدر محذوف : أي قولاً غير الحق (وَكُنْتُمْ) يجوز أن يكون معطوفاً على كنتم الأولى : أي وبما كنتم ، وأن يكون مستأنفاً .

قوله تعالى (فَرَادَى) هو جمع فرد ، والآف للتأنيث مثل كسالى ، وقرى في الشاذ بالتثنية على أنه اسم صحيح . ويقال في الرفع فراد مثل نوام ورجال وهو جمع قليل ، ومنهم من لا يصرفه يجعله معدولاً مثل ثلاث ورباع : وهو حال من ضمير الفاعل (كَمَا خَلَقْنَاكُمْ) السكاف في موضع الحال : وهو بدل من فرادى ، وقيل مع صفة مصدر محذوف : أي مجيئناكم جيشكم يوم خلقناكم : ويجوز أن يكون حالا من الضمير في فرادى : أي مشبهين ابتداء مخلقكم ، و (أَوَّلَ) ظرف لخلقناكم .

والمرة في الأصل مصدر مرَّ يمر ؛ ثم استعمل ظرفاً اتساعاً ، وهذا يدل على قوة شبه الزمان بالفعل ( وَتَرَكْتُمْ ) يجوز أن يكون حالاً ، أى وقد تركتم ، وأن يكون مستأنفاً ( وما نَرَى ) لفظه لفظ المستقبل ، وهى حكاية حال ، و ( مَعَكُمْ ) معمول نرى ، وهى من رؤية العين ؛ ولا يجوز أن يكون حالاً من الشفعاء إذ المعنى يصير أن شفعاءهم معهم ولا نراهم : وإن جعلتها بمعنى نعلم المتعدية إلى اثنين جاز أن يكون معكم مفعولاً ثانياً ، وهو ضعيف فى المعنى ( بَيْنَكُمْ ) يقرأ بالنصب وفيه ثلاثة أوجه : أحدها هو ظرف لتقطع والفاعل مضمَر : أى تقطع الوصل بينكم ، ودل عليه شركاء ؛ والثانى هو وصف محذوف : أى لقد تقطع شئ بينكم أو وصل ؛ والثالث أن هذا المنصوب فى موضع رفع وهو معرب ، وبجاز ذلك حملا على أكثر أحوال الظرف ، وهو قول الأخفش ، ومثله : منا الصالحون ومنا دون ذلك ، ويقرأ بالرفع على أنه فاعل ، والبين هنا : الوصل وهو من الأضداد .

قوله تعالى ( فَالِقُ الْبَرِّ ) يجوز أن يكون معرفة لأنه ماض ، وأن يكون نكرة على أنه حكاية حال ؛ وقرئ فى الشاذ « فلق » و ( الإصباح ) مصدر أصبح ، ويقرأ بفتح الهمزة على أنه جمع صبح كقفل وأقفال ( وَجَاعِلُ اللَّيْلِ ) مثل فالق الإصباح فى الوجهين ، و ( سَكَنَّا ) مفعول جاعل إذا لم تعرفه ، وإن عرفته كان منصوباً بفعل محذوف : أى جعله سكنا ، والسكن ماسكت إليه من أهل ونحوهم ، فجعل الليل بمنزلة الأهل ، وقيل التقدير : مسكونا فيه ، أو ذا سكن ، و ( التَّشْمِسُ ) منصوب بفعل محذوف أو بجاعل إذا لم تعرفه ؛ وقرئ فى الشاذ بالجر عطفاً على الإصباح أو على الليل ، و ( حُسْبَانَا ) فيه وجهان : أحدهما هو جمع حسبانة ؛ والثانى هو مصدر مثل الحسب والحساب ، وانتصابه كانتصاب سَكَنَّا .

قوله تعالى ( فُتِّتَقَرَّ ) يقرأ بفتح القاف . وفيه وجهان : أحدهما هو مصدر ورفعه بالابتداء : أى فلنكم استقرار . والثانى أنه اسم مفعول ويراد به المسكان : أى فلنكم مكان تستقرون فيه إما فى البطون ، وإما فى القبور ، ويقرأ بكسر القاف فيكون مكانا يستقر لکم ؛ وقيل تقديره ، فنكم مستقر ، وأما ( مُسْتَوْدَعٌ ) بفتح الدال لا غير ؛ ويجوز أن يكون مكانا يودعون فيه ، وهو إما الصلب أو القبر ؛ ويجوز أن يكون مصدرا بمعنى الاستيداع .

قوله تعالى ( فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا ) أى بسية ، والخضر بمعنى الأخضر ؛ ويجوز أن تكون الماء فى منه راجعة على النبات وهو الأشبه ، وعلى الأول يكون

فأخرجنا بدلا من أخرجنا الأولى (نُخْرِجُ) في موضع نصب صفة للخصرا ، ويجوز أن يكون مستأنفا ؛ والهاء في (مِنْهُ) تعود على الخصر ، و (قِنْوَانٌ) بكسر القاف وضمها وهما لغتان ، وقد قرئ بهما والواحد قنومثل صنو وصنوان . وفي رفعه وجهان : أحدهما هو مبتدأ . وفي خبره وجهان : أحدهما هو ، ومن النخل ومن طلوعها بدل بإعادة الخافض . والثاني أن الخبر من طلوعها ، وفي من النخل ضمير تقديره : وتبت من النخل شيء أو ثمر فيكون من طلوعها بدلا منه ؛ والوجه الآخر أن يرتفع قنوان على أنه فاعل من طلوعها ، فيكون في من النخل ضمير تفسيره قنوان ، وإن رفعت قنوان بقوله « ومن النخل » على قول من أعمل أول الفعلين جاز ، وكان في من طلوعها ضمير مرفوع ، وقرئ في الشاذ « قنوان » بفتح القاف ، وليس بجمع قنولأن فعلانا لا يكون جمعا ، وإنما هو اسم للجمع كالباقر (وَجَنَاتٌ) بالنصب عطفا على قوله « نبات كل شيء » : أي وأخرجنا به جنات ، ومثله (وَالزَّيْتُونُ وَالرُّمَانُ) ويقرأ بضم التاء على أنه مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : من الكرم جنات ؛ ولا يجوز أن يكون معطوفا على قنوان لأن العنب لا يخرج من النخل . ومن أعتاب صفة لجنات و (مُسْتَنْبَاهَا) حال من الرمان ، أو من الجميع ، و (إِذَا) ظرف لانظروا ، و (ثَمَرِهِ) يقرأ بفتح التاء والميم جمع ثمرة مثل ثمرة وتمر ، وهو جنس التحقيق لا جمع ، ويقرأ بضم التاء والميم وهو جمع ثمرة مثل خشبة وخشب ؛ وقيل هو جمع ثمار مثل كتاب وكتب فهو جمع جمع ، فأما الثمار فواحدتها ثمرة مثل خيمة وخيام ؛ وقيل هو جمع ثمر ؛ ويقرأ بضم التاء وسكون الميم وهو مخفف من المضموم (وَيَنْعِيهِ) يقرأ بفتح الياء وضمها وهما لغتان ، وكلاهما مصدر ينعت الثمرة ؛ وقيل هو اسم للمصدر والفعل أينعت إيناعا ؛ ويقرأ في الشاذ « يانعه » على أنه سم فاعل .

قوله تعالى (وَجَعَلُوا) هي بمعنى صبروا ومفعولها الأول (الْجِنُّ) والثاني شركاء . والله يتعلق بشركاء ، ويجوز أن يكون نعتا لشركاء قدم عليه فصار حالا ؛ ويجوز أن يكون المفعول الأول شركاء ، والجن بدلا منه ، والله المفعول الثاني (وَخَلَقَهُمْ) أي وقد خلقهم ، فتكون الجملة حالا ، وقيل هو مستأنف ، وقرئ في الشاذ و « خلقهم » بإسكان اللام وفتح القاف ، والتقدير : وجعلوا لله وخلقهم شركاء (وَاخْرَجُوا) بالتخفيف والتشديد للتكثير (بِغَيْرِ عِلْمٍ) في موضع الحال من الفاعل في خرقوا ؛ ويجوز أن يكون نعتا لمصدر محذوف : أي خرقا بغير علم .

قوله تعالى (بَدِيعُ السَّمَوَاتِ) في رفعه ثلاثة أوجه : أحدها هو فاعل تعالى ، والثاني هو خبر مبتدأ محذوف : أي هو بديع ؛ والثالث هو مبتدأ وخبره (أَنِّي يَكُونُ لَهُ) وما يتصل به ، وأني بمعنى كيف أو من أين ، وموضعه حال ، وصاحب الحال (وَلَدُهُ) والعامل يكون ، ويجوز أن تكون تامة ، وأن تكون ناقصة (وَلَمْ تَكُنْ) يقرأ بالتاء على تأنيث صاحبة ؛ ويقرأ بالياء وفيه ثلاثة أوجه : أحدها أنه للصاحبة ولكن جاز التذكير لما فصل بينهما . والثاني أن اسم كان ضمير اسم الله ، والجملة خبر عنه : أي ولم يكن الله له صاحبة . والثالث أن اسم كان ضمير الشأن والجملة منسرة له .

قوله تعالى (ذَلِكُمْ) مبتدأ ، وفي الخبر أوجه : أحدها هو (الله) و (رَبُّكُمْ) خبر ثان ، و (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) ثالث ، و (خَالِقُ كُلِّ) رابع . والثاني أن الخبر الله ، وما بعده إبدال منه . والثالث أن الله بدل من ذلكم ، والخبر ما بعده . قوله تعالى (قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرٌ) لم يلحق الفعل تاء التأنيث للفصل بين المفعول ، ولأن تأنيث الفاعل غير حقيقي ، و (مَنْ) متعلقة بجاء . ويجوز أن تكون صفة للبصائر فتتعلق بمحذوف (فَمَنْ أَبْصَرَ) من مبتدأ فيجوز أن تكون شرطاً ، فيكون الخبر أبصر والجواب من كلاهما ؛ ويجوز أن تكون بمعنى الذي ، وما بعده الفاء الخبر ، والمبتدأ فيه محذوف تقديره : فأبصاره لنفسه ، وكذلك قوله (وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا) .

قوله تعالى (وكذلك) الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف : أي (نُصِرْتُ الْآيَاتِ) تصريحاً مثل ما تلونها عليك (وَلْيَقُولُوا) أي وليقولوا درست صرفنا ، واللام لام العاقبة : أي أن أمرهم يصير إلى هذا ؛ وقيل إنه قصد بالتصريف أن يقولوا درست عقوبة لهم (دَارَسْتُ) يقرأ بالألف وفتح التاء : أي دارست أهل الكتاب ؛ ويقرأ كذلك إلا أنه بغير ألف : أي درست الكتب المتقدمة ؛ ويقرأ كذلك إلا أنه بالتشديد ، والمعنى كالمعنى الأول ؛ ويقرأ بضم الدال مشدداً على ما لم يسم فاعله ؛ ويقرأ «دورست» بالتخفيف والواو على ما لم يسم فاعله ، والواو مبدلة من الألف في دارست ؛ ويقرأ بفتح الدال والراء والسين وسكون التاء : أي انقطعت الآيات وانمحت ؛ ويقرأ كذلك إلا أنه على ما لم يسم فاعله ؛ ويقرأ درس من غير تاء ، والفاعل النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وقيل الكتاب لقوله (وَلْيُبَيِّنْهُ) .

قوله تعالى (مِنْ رَبِّكَ) يجوز أن تكون متعلقة بأوحى ، وأن تكون حالا من الضمير المفعول المرفوع في أوحى ، وأن تكون حالا من ما (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) يجوز أن يكون مستأنفا ، وأن يكون حالا من ربك : أى من ربك منفردا ، وهى حال مؤكدة .

قوله تعالى (وَكُلُوا شَاءَ اللَّهِ) المفعول محذوف : أى ولو شاء الله إيمانهم ، و (جَعَلْنَاهُ) متعدية إلى مفعولين ، و (حَقَّقِيظًا) الثانى . وعليهم يتعلق بحفيظا ، ومفعوله محذوف : أى وما صيرناك تحفظ عليهم أعمالهم ، وهذا يؤيد قول سيدييه فى إعمال فاعيل .

قوله تعالى (مِنْ دُونِ اللَّهِ) حال من « ما » أو من العائد عليها (فَيَسْئُرُوا) منصوب على جواب النهى ، وقيل هو مجزوم على العطف كقولهم لا تعددها فتثقفها ، و (عَدُّوا) بفتح العين وتخفيف الدال ، وهو مصدر . وفى انتصابه ثلاثة أوجه : أحدها هو مفعول له . والثانى مصدر من غير لفظ الفعل لأن السبب عدوان فى المعنى . والثالث هو مصدر فى موضع الحال ، وهى حال مؤكدة ؛ ويقرأ بضم العين والدال وتشديد الواو وهو مصدر على فعول كالجُلوس والفعود ؛ ويقرأ بفتح العين والتشديد وهو واحد فى معنى الجمع : أى أعداء ، وهو حال (بَغْيِرَ عِلْمٍ) حال أيضا مؤكدة (كَذَلِكَ) فى موضع نصب صفة لمصدر محذوف : أى كما (زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ) زينا هؤلاء عملهم .

قوله تعالى (جَهْدَ آيْمَانِهِمْ) قد ذكر فى المائدة (وَمَا يُشْعِرُكُمْ) « ما » استفهام فى موضع رفع بالابتداء ، ويشعركم الخبر ، وهو يتعدى إلى مفعولين (أَنْهَى) يقرأ بالكسر على الاستئناف ، والمفعول الثانى محذوف تقديره : وما يشعركم إيمانهم ويقرأ بالفتح . وفيه ثلاثة أوجه : أحدها أن « أن » بمعنى لعل ، حكاه الخليل عن العرب ، وعلى هذا يكون المفعول الثانى أيضا محذوفا ، والثانى أن « لا » زائدة ، فتكون « أن » وما عملت فيه فى موضع المفعول الثانى ؛ والثالث أن « أن » على بابها ولا غير زائدة ، والمعنى : وما يدريككم عدم إيمانهم ، وهذا جواب لمن حكم عليهم بالكفر أبدا ويئس من إيمانهم ، والتقدير : لا يؤمنون بها فحذف المفعول .

قوله تعالى (كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا) « ما » مصدرية والكاف نعت لمصدر محذوف أى تقريبا ككفرهم : أى عقوبة مساوية لعصيتهم ، و (أَوَّلَ مَرَّةٍ) ظرف زمان ؛ (١٧ - إملاء - أول )

وقد ذكر ( وَتَذَرُهُمْ ) يقرأ بالنون وضم الراء وبالياء كذلك ، والمعنى مفهوم ، ويقرأ بسكون الراء . وفيه وجهان : أحدهما أنه سكن لثقل توالي الحركات ؛ والثاني أنه مجزوم عطفا على يؤمنوا ، والمعنى : جزاء على كفرهم وأنه لم يذرهم في طغيانهم يعمهون بل بين لهم .

قوله تعالى ( قَبْلًا ) يقرأ بضم القاف وبالياء وفيه وجهان : أحدهما هو جمع قبيل مثل قليب وقلب . والثاني أنه مفرد كقبل الإنسان ودبره ، وعلى كلا الوجهين هو حال من كل ، وجاز ذلك وإن كان نكرة لما فيه من العلوم ؛ ويقرأ بالضم وسكون الياء على تخفيف الضمة ، ويقرأ بكسر القاف وفتح الياء . وفيه وجهان أيضا : أحدهما هو ظرف كقولك : لي قبله حق ؛ والثاني مصدر في موضع الحال : أى عيانا أو معاينة ( إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ) في موضع نصب على الاستثناء المنقطع ؛ وقيل هو متصل ؛ والمعنى : ما كانوا ليؤمنوا في كل حال إلا في حال مشيئة الله تعالى .

قوله تعالى ( وَكَذَلِكَ ) هو نعت لمصدر محذوف كما ذكرنا في غير موضع ، و ( جَعَلْنَاهَا ) متعدية إلى مفعولين . وفي المفعول الأول وجهان : أحدهما هو عدوا والثاني ( لِكُلِّ نَبِيٍّ ) ، و ( شَيَاطِينَ ) بدل من عدو . والثاني المفعول الأول شياطين . وعدوا المفعول الثاني مقدم ، ولكل نبي صفة لعدو قدمت فصارت حالا ( يُوحَى ) يجوز أن يكون حالا من شياطين وأن يكون صلة لعدو ، وعدو في موضع أعداء ( غُرُورًا ) مفعول له ، وقيل مصدر في موضع الحال ، والهاء في ( فَتَعْلَوْهُ ) يجوز أن تكون ضمير الإيحاء ، وقد دل عليه يوحى ، وأن تكون ضمير الزخرف أو القول أو الغرور ( وَمَا يَنْتَفِرُونَ ) « ما » بمعنى الذى ، أو نكرة موصوفة ، أو مصدرية ، وهى في موضع نصب عطفا على المفعول قبلها ، ويجوز أن تكون الواو بمعنى مع .

قوله تعالى ( وَلَيَنْصَغِي ) الجمهور على كسر اللام وهو معطوف على غرور : أى ليغروا وانشغى ؛ وقيل هى لام القسم كسرت لما لم يؤكد الفعل بالنون ؛ وقضى بإسكان اللام وهى مخففة لتوالى الحركات ، وليست لام الأمر لأنه لم يحزم الفعل ، وكذلك القول في ( وَلَيَسْـَٔرْضُوهُ ) وليفتروا ، و « ما » بمعنى الذى ، والعائد محذوف : أى وليفتروا الذى هم مقترفوه ، وأثبت النون لما حذف الهاء .

قوله تعالى ( أَفَتَعْبِرُونَ اللَّهَ ) فيه وجهان : أحدهما هو مفعول أبتنى ، و ( حَكَمًا )

حال منه : والثاني أن حكما مفعول أبتغى ، وغير حال من حكما مقدم عليه ؛ وقيل حكما تمييز ، و ( مفعلاً ) حال من الكتاب ، و ( بالحق ) حال من الضمير المرفوع في منزل .

قوله تعالى ( صِدْقًا وَعَدْلًا ) منصوبان على التمييز ، ويجوز أن يكون مفعولا من أجله ، وأن يكون مصدران في موضع الحال ( لا مبدل ) مستأنف ، ولا يجوز أن يكون حالا من ربك لثلا يفصل بين الحال وصاحبها بالأجنبي وهو قوله « صدقا وعدلا » إلا أن يجعل صدقا وعدلا حالين من ربك لامن الكلمات .

قوله تعالى ( أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ ) في « من » وجهان : أحدهما هي بمعنى الذي ، أو نسكرة موصوفة بمعنى فريق ، فعلى هذا يكون في موضع نصب بفعل دل عليه أعلم لا بنفس أعلم ، لأن أفعلا لا يعمل في الاسم الظاهر النصب ، والتقدير : يعلم من يضل . ولا يجوز أن يكون « من » في موضع جر بالإضافة على قراءة من فتح الباء لثلا يصير التقدير : هو أعلم الضالين ؛ فيلزم أن يكون سبحانه ضالا ، تعالى عن ذلك ؛ ومن قرأ بضم الباء فن في موضع نصب أيضا على ما بينا : أى يعلم المضلين ؛ ويجوز أن يكون في موضع جر ، إما على معنى هو أعلم المضلين : أى من يجد الضلال وهو من أضلته أى وجده ضالا مثل أمته وجدته محمودا ، أو بمعنى أنه يضل عن الهدى . والوجه الثاني أن « من » استفهام في موضع مبتدأ ، ويضل الخبر ، وموضع الجملة نصب يعلم المقدرة . ومثله « لنعلم أى الحزبين أحصى » .

قوله تعالى ( وَمَا لَكُمْ ) « ما » استفهام في موضع رفع بالابتداء ، ولكم الخبر . و ( أن لا تأكلوا ) فيه وجهان : أحدهما حرف الجر مراد معه : أى في أن لا تأكلوا ولما حذف حرف الجر كان في موضع نصب ؛ أو في موضع جر على اختلافهم في ذلك ، وقد ذكر في غير موضع . والثاني أنه في موضع الحال : أى وأى شيء لكم تاركين الأكل ، وهو ضعيف لأن « أن » تمحض الفعل للاستقبال وتجعله مصدرا فيمتنع الحال ؛ إلا أن تقدّر حذف مضاف تقديره : وما لكم ذوى أن لا تأكلوا ، والمفعول محذوف : أى شيئا مما ذكر اسم الله عليه ( وَقَدْ فَصَّلَ ) الجملة حال ؛ ويقرأ بالضم على ما لم يسم فاعله . وبالفتح على تسمية الفاعل ، وبتشديد الصاد وتحقيفها . وكل ذلك ظاهر ( إلا ما اضطررتم ) « ما » في موضع نصب على الاستثناء من الجنس من طريق المعنى ، لأنه ويجههم بترك الأكل مما سمى عابه ، وذلك يتضمن

إباحة الأكل مطلقا ، وقوله « وقد فصل لكم ما حرم عليكم » أى فى حال الاختيار ، وذلك حلال فى حال الاضطرار .

قوله تعالى ( إِنَّا نَكُفِّرُ كُفُونَ ) حذف الفاء من جواب الشرط وهو حسن إذا كان الشرط بلفظ الماضى ، وهو هنا كذلك وهو قوله « وإن أطعتموهم » .

قوله تعالى ( أَوْ مَن كَانَ ) « من » بمعنى الذى فى موضع رفع بالابتداء ، و ( يَمْشِي بِهِ ) فى موضع نصب صفة لنور ، و ( كَمَن ) خبر الابتداء ، و ( مَسَّاهُ ) مبتدأ ، و ( فِي الظُّلُمَاتِ ) خبره ، و ( لَيْسَ بِخَارِجٍ ) فى موضع الحال من الضمير الجار ، ولا يجوز أن يكون حالا من الهاء فى مثله للفصل بينه وبين الحال بالخبر ( كَذَلِكَ زُيِّنَ ) وكذلك جعلنا قد سبق إعرابهما ؛ وجعلنا بمعنى صيرنا ، و ( أَكْبَرِ ) المفعول الأول ، وفى كل قرية الثانى ، و ( مُجْتَرِمِيهَا ) بدل من أَكْبَرِ ؛ ويجوز أن يكون أَكْبَرِ مضافا إلى مجرميها ، وفى كل المفعول الثانى ، والمعنى على هذا مكنا ونحو ذلك ( لِيَمْنَكُرُوا ) اللام لام كي أو لام الصيرورة .

قوله تعالى ( حَيْثُ يَجْعَلُ ) حيث هنا مفعول به ، والعامل محذوف ، والتقدير : يعلم موضع رسالاته ، وليس ظرفا لأنه يصير التقدير يعلم فى هذا المكان كذا وكذا ، وليس المعنى عليه ، وقد روى « حيث » بفتح الراء ، وهو بناء عند الأكثرين ، وقبله هى فتحة لإعراب ( عِنْدَ اللَّهِ ) ظرف ليصيب أو صفة لصغار .

قوله تعالى ( فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ ) هو مثل « من يشاء الله يضلله » ، وقد ذكر ( ضَيَّقًا ) مفعول ثان ليجعل ، فمن شدد الياء جعله وصفا ، ومن خففها جاز أن يكون وصفا كميته وميت ، وأن يكون مصدرا : أى إذا ضيق ( حَرَجًا ) بكسر الراء صفة لضيق ، أو مفعول ثالث كما جاز فى المبتدأ أن تخبر عنه بعده أخبارا ، ويكون الجميع فى موضع خبر واحد : كحلوه حامض ، وعلى كل تقدير هو مؤكد للمعنى ؛ ويقرأ بفتح الراء على أنه مصدر : أى إذا خرج ؛ وقبل هو جمع حرجة مثل قصبة وقصب ، والهاء فيه للمبالغة ( كَأَنَّمَا ) فى موضع نصب خبر آخر ، أو حال من الضمير فى حرج أو ضيق ( يَصْعَدُ ) ويصاعد بتشديد الصاد فيهما أى يتصعد ؛ ويقرأ « يصعد » بالتخفيف .

قوله تعالى ( مُسْتَقِيمًا ) حال من صراط ربك ، والعامل فيها التنبيه أو الإشارة .

قوله تعالى ( لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ ) يجوز أن يكون مستأنفا ، وأن يكون فى موضع



جر صفة لقوم، وأن يكون نصبا على الحال من الضمير في يدكرون ، (عِندَ رَبِّهِمْ) حال من دار السلام ، أو ظرف للاستقرار في لهم .

قوله تعالى (وَيَوْمَ نَخْشِرُ هُمُ) أى واذكر يوم ، أو ونقول يوم نخشروهم (باعتشرا الجن) ، و (من الإنس) حال من (أولياؤهم) وقرئ (آجالنا) على الجمع (الذين) على التذكير والإفراد . وقال أبو علي : هو جنس أوقع الذى موقع التى (خالدين فيها) حال ، وفى العامل فيها وجهان : أحدهما المثنوى على أنه مصدر بمعنى الثواء ، والتقدير : النار ذات ثوائكم . والثانى العامل فيه معنى الإضافة ومنواكم مكان والمكان لا يعمل (إلا ما شاء الله) هو استثناء من غير الجنس ؛ ويجوز أن يكون من الجنس على وجهين : أحدهما أن يكون استثناء من الزمان ، والمعنى يدل عليه لأن الخلود يدل على الأبد ، فكأنه قال : خالدين فيها فى كل زمان إلا ما شاء الله إلا زمن مشيئة الله . والثانى أن تكون « من » بمعنى « ما » (١) .

قوله تعالى (يَقْصُصُونَ) فى موضع رفع صفة لرسول ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير فى منكم .

قوله تعالى (ذَلِكَ) هو خبر مبتدأ محذوف : أى الأمر ذلك (أَنْ تَلْمِ) أن مصدرية أو مخففة من الثقيلة ، واللام محذوفة : أى لأن لم (يَكُنْ رَبُّكَ) وموضعه نصب أو جر على الخلاف (بِظُلْمٍ) فى موضع الحال أو مفعول به يتعلق بمهلك . قوله تعالى (وَلِكُلِّ) أى ولكل أحد (مِمَّا) فى موضع رفع صفة لدرجات . قوله تعالى (كَمَا أَنْشَأْنَاهُمْ) الكاف فى موضع نصب صفة لمصدر محذوف : أى استخلافا كما ، و (من ذُرِّيَّةٍ) لابتداء الغاية ، وقبل هى بمعنى البدل : أى كما أنشأكم بدلا من ذرية (قَوْمٍ) .

قوله تعالى (لِنَمَّا تُوعِدُونَ) ما بمعنى الذى ، و (لآتٍ) خبر إن ولا يجوز أن تكون « ما » هاهنا كافة ، لأن قوله لآتٍ يمنع ذلك .

قوله تعالى (مَنْ تَكُونُ) يجوز أن تكون « من » بمعنى الذى ، وأن تكون استفهاما مثل قوله : أعلم من يضل .

قوله تعالى (مِمَّا ذَرَأُ) يجوز أن يتعلق بجعل ، وأن يكون حالا من نصيب ، و (من الحرث) يجوز أن يكون متعلقا بذرا ، وأن يكون حالا من « ما » أو من العائد المحذوف .

(١) قوله « أن تكون من معنى ما » كذا بالنسخ التى بأيدينا ، وصوابه : أن يقول « أن تكون ما معنى من » كما لا يخفى أبىكون استثناء من الجنس تأمل اه .

قوله تعالى ( وَكَذَلِكَ زُيِّنَ ) يقرأ بفتح الزاي ، والياء على تسمية الفاعل ، وهو ( شُرَكَاءُهُمْ ) والمفعول قتل ، وهو مصدر مضاف إلى المفعول ، ويقرأ بضم الزاي وكسر الياء على ما لم يسم فاعله ، وقتل بالرفع على أنه القائم مقام الفاعل ، وأولادهم بالنصب على أنه مفعول القتل ، شركائهم بالجر على الإضافة ، وقد فصل بينهما بالمفعول وهو بعيد ، وإنما يجيء في ضرورة الشعر ، ويقرأ كذلك إلا أنه بجر أولادهم على الإضافة وشركائهم بالجر أيضا على البدل من الأولاد ، لأن أولادهم شركاؤهم في دينهم وعيشتهم وغيرهما ، ويقرأ كذلك إلا أنه برفع الشركاء . وفيه وجهان : أحدهما أنه مرفوع بفعل محذوف كأنه قال : من زينته ؟ فقال شركاؤهم : أي زينته شركاؤهم ، والقتل في هذا كله مضاف إلى المفعول . والثاني أن يرتفع شركاؤهم بالقتل ، لأن الشركاء تثير بينهم القتل قبله ، ويمكن أن يكون القتل يقع منهم حقيقة ( وَلَيْسَ لَيْسُوا ) بكسر الباء من لبست الأمر بفتح الباء في الماضي إذا شبهته ؛ ويقرأ في الشاذ بفتح الباء ، قبل إنها لغة ، وقيل جعل الدين لهم كاللباس عليهم .

قوله تعالى ( لَا يَطْعَمُهَا ) في موضع رفع كالذي قبله ، والجمهور على كسر الخاء في « حجر » وسكون الجيم ويقرأ بضمهما ، وضم الخاء وسكون الجيم ، ومعناه محرم ، والقراءات لغات فيها ، ويقرأ « حرج » بكسر الخاء وتقدير الراء على الجيم وأصله حرج بفتح الخاء وكسر الراء ولكنه خفف ونقل مثل فخذ وفخذ ؛ وقيل هو من المقلوب مثل عميق ومعيق ( بِرَءِئِهِمْ ) متعلق بقالوا ، ويجوز فتح الزاي وكسرها وضمها وهي لغات ( اقترأء ) منصوب على المصدر ، لأن قولهم المحكي بمعنى اقترأء ؛ وقيل هو مفعول من أجله ، فإن نصبته على المصدر كان قوله ( عَكَئِهِ ) متعلقا بقالوا لا بنفس المصدر ، وإن جعلته مفعولا من أجله علقت بنفس المصدر ؛ ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أن يكون صفة لاقتراء .

قوله تعالى ( مَا فِي بُطُونٍ ) « ما » بمعنى الذي في موضع رفع بالابتداء ، و ( خَالِصَةٌ ) خبره وأنت على المعنى لأن ما في البطون أنعام ؛ وقيل التأنيث على المبالغة كعلامة ونسابة ، و ( لَذْكُورِنَا ) متعلق بخالصة أو بمحذوف على أن يكون صفة لخالصة ( وَتُحَرَّمُ ) جاء على التذكير حملا على لفظ « ما » ويقرأ « خالص » بغير تاء على الأصل ؛ ويقرأ « خالصة » بالتأنيث والنصب على الحال ، والعامل فيها ما في بطونها من معنى الاستقرار ، والخبر لذكورنا ، ولا يعمل في الحال لأنه لا يتصرف ، وأجازه الأخفش ؛ ويقرأ « خالصة » بالرفع والإضافة إلى هاء الضمير وهو مبتدأ ،

ولذلك خبره ، والجملة خبر « ما » ( تَكُنْ مَيْتَةً ) يقرأ بالتاء ونصب ميتة : أى إن تكن الأنعام ميتة : ويقرأ بالياء حملا على لفظ « ما » ويقرأ بالتاء ورفع ميتة على أن كان هى التامة ( فَهُمْ فِيهِ ) ذكر الضمير حملا على « ما » .

قوله تعالى ( قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ ) يقرأ بالتخفيف والتشديد على التكثير . و ( سَقَمَ ) مفعول له أو على المصدر لفعل محذوف دل عليه الكلام ( بِغَيْرِ عِلْمٍ ) فى موضع الحال ، و ( افْتَرَاءً ) مثل الأول :

قوله تعالى ( مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ) مختلفا حال مقدرة ، لأن النخل والزرع وقت خروجه لا أكل فيه حتى يكون مختلفا أو متفقا ، وهو مثل قولهم : مررت برجل معه صقر صائدا به غدا ، ويجوز أن يكون فى الكلام حذف مضاف تقديره : ثمر النخل وحب الزرع فعلى هذا تكون الحال مقارنة ، و ( مُتَشَابِهًا ) حال أيضا ، و ( حَصَادِهِ ) يقرأ بالفتح والكسر وهما لغتان :

قوله تعالى ( حَمُولَةً وَفَرْشًا ) هو معطوف على جنات : أى وأنشأ من الأنعام حولة .

قوله تعالى ( ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ) فى نصبه خمسة أوجه : أحدها هو معطوف على جنات : أى وأنشأ ثمانية أزواج ، وحذف الفعل وحرف العطف وهو ضعيف . والثانى أن تقديره : كلوا ثمانية أزواج . والثالث هو منصوب بكلوا تقديره : كلوا مما رزقكم ثمانية أزواج ، ولا تسرفوا معترض بينهما والرابع هو بدل من حولة وفرشا . والخامس أنه حال تقديره : مختلفة أو متعددة ( مِنَ الضَّأْنِ ) يقرأ بسكون الهمزة وفتحها وهما لغتان ، و ( اثْنَيْنِ ) بدل من ثمانية ، وقد عطف عليه بقية الثمانية ، و ( الْمَعَزِ ) بفتح العين وسكونها لغتان قد قرئ بهما ( أَلَذَّ كَرِيمِينَ ) هو منصوب بـ ( حَرَّمَ ) وكذلك ( أَلْأُنثَيْنِ ) أى أم حرم الأنثيين ( أَمْ مَا اسْتَمَلْتِ ) أى أم حرم ما استملت .

قوله تعالى ( أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ ) أم منقطعة : أى بل أنتم ، و ( إِذْ ) معمول شهداء : قوله تعالى ( يَطْعَمُهُ ) فى موضع جر صفة لطاعم ، ويقرأ « يطعمه » بالتشديد وكسر العين ، والأصل يطعمه ، فأبدلت التاء طاء وأدغمت فيها الأولى ( إِلَّا أَنْ تَكُونَنَّ ) استثناء من الجنس وموضعه نصب : أى لا أجد محرما إلا الميتة ؛ ويقرأ يكون بالياء و ( مَيْتَةً ) بالنصب : أى إلا أن يكون المأكول ميتة أو ذلك ؛ ويقرأ

يالتاء إلا أن تكون المأكولة ميتة ؛ ويقرأ برفع الميتة على أن تكون تامة ، إلا أنه ضعيف لأن المعطوف منصوب (أو فسقا) عطف على لحم الخنزير ، وقيل هو معطوف على موضع إلا أن يكون ، وقد فصل بينهما بقوله « فإنه رجس » .

قوله تعالى ( كُلِّ ذِي ظُفْرٍ ) الجمهور على ضم الظاء والفاء ؛ ويقرأ بإسكان الفاء ؛ ويقرأ بكسر الظاء والإسكان ( وَمِنَ الْبَقَرِ ) معطوف على كل ، وجعل ( حَرَّمَنا عَلَيْهِمُ شُحُومَهُمَا ) تبييناً للمحرم من البقر ، ويجوز أن يكون من البقر ، متعلقاً بجرنا الثانية ( إِلَّا مَا أَتَمَّتْ ) في موضع نصب استثناء من الشحوم ( أَوْ الْحَوَايَا ) في موضع نصب عطفاً على « ما » وقيل هو معطوف على الشحوم فتكون محرمة أيضاً ، وواحدة الحوايا حوية أو حاوية أو حاويا ، وأوهنا بمعنى الواو أول لفصيل مذاهيم لاختلاف أماكنها ؛ وقد ذكرناه في قوله « كونوا هودا أو نصارى » ( ذَلِكَ ) في موضع نصب ؛ ( حِزْزَيْنَاهُمُ ) وقيل مبتدأ ، والتقدير : جزيناهموه ؛ وقيل هو خبر المخبوف : أي الأمر ذلك .

قوله تعالى ( فَلَمَّا كَذَبُوكَ ) شرط وجوابه ( فَتَقَلُّ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ ) والتقدير : فقل يصفح عنكم بتأخير العقوبة . قوله تعالى ( وَلَا آبَاؤُنَا ) عطف على الضمير في أشركنا ، وأغنت زيادة « لا » عن تأكيد الضمير ، وقيل ذلك لا يغني لأن المؤكد يجب أن يكون قبل حرف العطف ولا بعد حرف العطف ( مِنْ شَيْءٍ ) من زائدة .

قوله تعالى ( قُلْ هَلْ كُنتُمْ ) للعرب فيها لغتان : إحداهما تكون بالخط واحد في الواحد والثنية والجمع والمذكر والمؤنث ، فعل هذا هي اسم للفعل ، وبنيث لوقوعها موقع الأمر المبني ، ومعناها أحضروا شهداءكم . واللغة الثانية تختلف فتقول : هلموا وهلموا وهلمى وهلممن ؛ فعلى هذا هي فعل . واختلفوا في أصلها فقال البصريون : أصلها ها ألم : أي اقصد ، فأدغمت الميم في الميم وتحركت اللام فاستغنى عن همزة الوصل فبقى لم ثم حذفت ألف ها التي هي للتنبيه لأن اللام في لم في تقدير الساكنة إذ كانت حركتها عارضة ، ولحق حرف التنبيه مثال الأمر كما يلحق غيره من المثل . فأما فتحة الميم ففيها وجهان : أحدهما أنها حركت بها لالتقاء الساكنين ولم يحز الضم ولا الكسر كما جاز في رد ورد ورد لطول الكلمة بوصل « ها » بها ، وأنها لا تستعمل إلا معها ؛ والثاني أنها فتحت من أجل التركيب كما فتحت خمسة عشر وبابها . وقال الفراء : أصلها هل أم ، فألغيت حركة الهمزة على اللام وحذفت ، وهذا بعيد لأن لفظه أمر ،

وهل إن كانت استفهاما فلا معنى لدخوله على الأمر ، وإن كانت بمعنى قد فلا تدخل على الأمر ؛ وإن كانت هل اسما للزجر فتلك مبنية على الفتح ، ثم لا معنى لها هاهنا . قوله تعالى ( ما حرّم ) في « ما » وجهان : أحدهما هي بمعنى الذي والعائد محذوف : أي حرّمه ؛ والثاني هي مصدرية ( أن لا تشركوا ) في أن وجهان : أحدهما هي بمعنى أي ، فتكون لا على هذا نهيا ، والثاني هي مصدرية وفي موضعها وجهان : أحدهما هي بدل ( ١ ) من الهاء المحذوفة أو من « ما » ولا زائدة : أي حرّم ربكم أن تشركوا ؛ والثاني أنها منصوبة على الإغراء ، والعامل فيها عليكم ، والوقف على ما قبل على : أي الزموا ترك الشرك . والوجه الثاني أنها مرفوعة . والتقدير المتلو : أن لا تشركوا أو المحرم أن تشركوا ، ولا زائدة على هذا التقدير ؛ و ( شَيْئًا ) مفعول تشركوا ، وقد ذكرناه في موضع آخر . ويجوز أن يكون شيئا في موضع المصدر : أي إشراكا و ( وبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ) قد ذكر في البقرة ( مِّنْ إِمْلَاقٍ ) أي من أجل الفقر ( ما ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ ) بدلان من الفواحش ، بدل الاشتمال ، ومنها في موضع الحال من ضمير الفاعل ، و ( بِالْحَقِّ ) في موضع الحال ( ذَلِكُمْ ) مبتدأ ، و ( وصاكم به ) الخبر ، ويجوز أن يكون في موضع نصب على تقدير : ألزمكم ذلكم ، ووصاكم أنفسكم له .

قوله تعالى ( إلاّ بالتى هي أحسن ) أي إلا بالخلصلة ، و ( بالقسط ) في موضع الحال : أي مقسطين ، ويجوز أن يكون حالا من المفعول : أي أوفوا الكيل تاما . والكيل هاهنا مصدر في معنى المكيل والميزان كذلك ، ويجوز أن يكون فيه حذف مضاف تقديره : مكيل الكيل وموزون الميزان ( لا نُكَلِّفُ ) مستأنف ( وآتوا ) كان ذا قرّبي ( أي ولو كان المقول له أوفيه .

قوله تعالى ( وأنّ هَذَا ) يقرأ بفتح الهمزة والتشديد ، وفيه ثلاثة أوجه : أحدها تقديره : ولأن هذا ؛ واللام متعلقة بقوله ( فاتَّبِعُوهُ ) أي ولأجل استقامته اتبعوه ، وقد ذكرنا نحو هذا في قوله « كما أرسلنا » والثاني أنه معطوف على ما حرّم : أي وأتله عليكم أن هذا صراطى . والثالث هو معطوف على الهاء في وصاكم به ، وهذا فاسد لوجهين : أحدهما أنه عطف على الضمير من غير إعادة الجار ؛ والثاني أنه يصير المعنى وصاكم باستقامة الصراط ، وهو فاسد ؛ ويقرأ بفتح الهمزة وتخفيف النون وهي كالمشددة ؛ ويقرأ بكسر الهمزة على الاستئناف ومستقيما حال ، والعامل فيه هذا ( ١ ) قوله « أحدهما هي بدل الخ » كذا بالنسخ ، وكان المناسب أن يقول أحدهما أنها منصوبة وفيه وجهان : أحدهما . . الخ لتستقيم بقية الأقسام بعداه .

(فَتَفَرَّقَ) جواب النهي ، والأصل فتتفرق ، و (يَكُمُ) في موضع المفعول : أى فتفرقكم ، ويجوز أن يكون حالا : أى فتتفرق وأنتم معها .

قوله تعالى (تَمَامًا) مفعول له أو مصدر : أى أتممناه إتمامًا ، ويجوز أن يكون في موضع الحال من الكتاب (عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) يقرأ بفتح النون على أنه فعل ماض ، وفي فاعله وجهان : أحدهما ضمير اسم الله والهاء محذوفة : أى على الذى أحسنه الله : أى أحسن إليه وهو موسى ، والثانى هو ضمير موسى لأنه أحسن في فعله ويقرأ بضم النون على أنه اسم ، والمبتدأ محذوف ، وهو العائد على الذى . أى على الذى هو أحسن ، وهو ضعيف . وقال قوم : أحسن بفتح النون في موضع جر صفة للذى ، وليس بشيء لأن الموصول لا بد له من صلة ؛ وقيل تقديره : على الذين أحسنوا .

قوله تعالى (وَهَذَا) مبتدأ ، و (كِتَابٌ) خبره ، و (أَنْزَلْنَاهُ) صفة أو خبر ثان . و (مُبَارَكٌ) صفة ثانية أو خبر ثالث ، ولو كان قرئ مباركاً بالنصب على الحال جاز .

قوله تعالى (أَنْ تَقُولُوا) أى أنزلناه كرامة أن تقولوا (أَوْ تَقُولُوا) معطوف عليه ، وإن كنا إن مخففة من الثقيلة ، واللام في لغافلين عوض أو فارقة بين إن وما .

قوله تعالى (مَنْ كَذَبَ) الجمهور على التشديد ، وقرئ بالتخفيف وهو في معنى المشدد ، فيكون (بآيات الله) مفعولا ، ويجوز أن يكون حالا ؛ أى كذب ومعه آيات الله (يَصْدُقُونَ) يقرأ بالصاد الخالصة على الأصل ، وبإشمام الصاد زايًا وبإخلاصها زايًا لتقرب من الدال ، وسوغ ذلك فيها سكونها .

قوله تعالى (يَوْمَ يَأْتِي) الجمهور على النصب ، والعامل في الظرف (لَا يَنْفَعُ) وقرئ بالرفع ، والخبر لا ينفع ، والعائد محذوف : أى لا ينفع (نَفْسًا إِيْمَانُهَا) فيه والجمهور على الباء في ينفع ؛ وقرئ بالتاء وفيه وجهان : أحدهما أنه أنت المصدر على المعنى ، لأن الإيمان والعقيدة بمعنى ، فهو مثل قولهم : جاءته كتابي فاحتقرها : أى صحيفتي أو رسالتي ، والثاني أنه حسن التأنيث لأجل الإضافة إلى المؤنث (كَمْ تَسْكُنُ) فيه وجهان : أحدهما هي مستأنفة ؛ والثاني هي في موضع الحال من الضمير المحرور ، أو على الصفة لنفس وهو ضعيف .

قوله تعالى ( فَارْقُوا دِينَهُمْ ) يقرأ بالتشديد من غير ألف ، وبالتخفيف وهو في معنى المشدد ؛ ويجوز أن يكون المعنى : فصلوه عن الدين الحق ؛ ويقرأ فارقوا أى تركوا ( لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ) أى لست في شيء كأن منه .

قوله تعالى ( عَشْرُ أَمْثَالِهَا ) يقرأ بالإضافة : أى فله عشر حسنات أمثالها ؛ فاكتفى بالصفة ؛ ويقرأ بالرفع والتنوين على تقدير : فله حسنات عشر أمثالها ، وحذف القاء من عشر لأن الأمثال في المعنى مؤنثة ، لأن مثل الحسنة حسنة ؛ وقيل أنت لأنه أضافه إلى المؤنث ؛

قوله تعالى ( دِينًا ) في نصبه ثلاثة أوجه : هو بدل من الصراط على الموضع ، لأن معنى هداى وعرفى واحد ؛ وقيل منصوب بفعل مضمر : أى عرفنى ديناً ؛ والثالث أنه مفعول هداى ، وهدى يتعدى إلى مفعولين ، و ( قَتِيْمًا ) بالتشديد صفة للدين ، ويقرأ بالتخفيف ، وقد ذكر في النساء والمائدة ، و ( مِلَّةً ) بدل من دين ، أو على إضمار أعنى ، و ( حَنِيفًا ) حال ، أو على إضمار أعنى .

قوله تعالى ( وَنَحْيَا ) الجمهور على فتح الياء ، وأصلها الفتح لأنها حرف مضمر فهي كالكاف في رأيتك والياء في قلت وقرى بإسكانها كما تسكن في أنى ونحوه ، وجاز ذلك وإن كان قبلها ساكن لأن المدة تفصل بينهما ، وقد قرى في الشاذ بكسر الياء على أنه اسم مضمر كسر لالتقاء الساكنين ( إِلَهٍ ) أى ذلك كله لله .

قوله تعالى ( قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ ) هو مثل قوله « ومن يتبع غير الإسلام » وقد ذكر : قوله تعالى ( دَرَجَاتٍ ) قد ذكر في قوله تعالى « نرفع درجات من نشاء » .

## سورة الأعراف

بسم الله الرحمن الرحيم

( المص ) قد ذكرنا في أول البقرة ما يصلح أن يكون هاهنا ويجوز أن تكون هذه الحروف في موضع مبتدأ ؛ و ( كِتَابٌ ) خبره ، وأن تكون خبر مبتدأ محذوف : أى المدعو به المص . وكتاب خبر مبتدأ محذوف : أى هذا أو هو ، و ( أُنزِلَ ) صفة له ( فَلَا يَسْكُنُ ) النهى في اللفظ للخرج ، وفي المعنى للمخاطب : أى لا تخرج به ، و ( مِنْهُ ) نعت للخرج ، وهى لا ابتداء الغاية ، أى لا تخرج من أجله و ( لِيَسْأَلُوا ) يجوز أن يتعلق اللام بأنزل ، وأن يتعلق بقوله « فلا يكن » أى لا تخرج به لتتمكن من

الإزال، فالهاء في منه للكتاب أو للإزال، والهاء في ( به ) للكتاب ( و ذكرى )  
فيه ثلاثة أوجه : أحدها منصوب، وفيه وجهان : أحدهما هو حال من الضمير في أنزل  
وما بينهما معترض ؛ والثاني أن يكون معطوفا على موضع لتندر : أى لتندر وتذكر :  
أى ولذكرى . والثاني أن يكون في موضع رفع ، وفيه وجهان : أحدهما هو معطوف  
على كتاب ؛ والثاني خبر ابتداء محذوف : أى وهو ذكرى . والوجه الثالث أن يكون  
في موضع جر عطفا على موضع تندر . وأجاز قوم أن يعطف على الهاء به ، وهذا  
ضعيف لأن الجار لم يعد .

قوله تعالى ( مِنْ رَبِّكُمْ ) يجوز أن يتعلق بأنزل ، ويكون لابتداء الغاية ، وأن  
يتعلق بمحذوف ، ويكون حالا : أى أنزل إليكم كائنا من ربكم ، و ( مِنْ دُونِهِ )  
حال من أولياء ، و ( قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ ) مثل « قليلا ما يؤمنون » وقد ذكر  
في البقرة ، وتذكرون بالتخفيف على حذف إحدى التاءين ، وبالتشديد على الإدغام .

قوله تعالى ( وَمِنْ قَرْيَةٍ ) في كم وجهان : أحدهما هي مبتدأ : ومن قرية  
تبيين ، ومن زائدة ، والخبر ( أَهْلَكْنَاهَا ) وجاز تأنيث الضمير العائد على « كم » لأن  
كم في المعنى قرى ، وذكر بعضهم أن أهلكناها صفة لقرية ، والخبر ( فَجَاءَهَا بِأَسْنًا )  
وهو سهو ، لأن الفاء تمنع ذلك ، والثاني أن « كم » في موضع نصب بفعل محذوف دل  
عليه أهلكناها ، والتقدير : كثيرا من القرى أهلكنا ، ولا يجوز تقديم الفعل على  
« كم » وإن كانت خبرا ، لأن لها صدر الكلام إذ أشبهت رب ، والمعنى : وكم من قرية  
أردنا إهلاكها ، كقوله « فإذا قرأت القرآن » أى أردت قراءته ؛ وقال قوم : هو على  
القلب : أى وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها ، والقلب هنا لاجابة إليه فيبقى محض  
ضرورة ، والتقدير : أهلكنا أهلها فجاء أهلها ( بَيِّنَاتٍ ) البينات اسم للمصدر وهو  
في موضع الحال ، ويجوز أن يكون مفعولا له ويجوز أن يكون في حكم الظرف ( أَوْ هُمْ  
قَاتِلُونَ ) الجملة حال ، وأو لتفصيل الجمل : أى جاء بعضهم بأسنا ليلا وبعضهم  
نهارا ، والواو هنا واو أو ، وليست حرف العطف سكنت تخفيفا : وقد ذكرنا ذلك  
في قوله « أَوْ كَلِمَاتٍ عَاهَدُوا عَهْدًا » .

قوله تعالى ( دَعَوْاَهُمْ ) يجوز أن يكون اسم كان ، و ( إِلَّا أَنْ قَالُوا ) الخبر ،  
ويجوز العكس .

قوله تعالى ( بَعِثْنَا ) هو في موضع الحال : أى عالمين :



قوله تعالى ( وَالْوِزْنَ ) فيه وجهان : أحدهما هو مبتدأ ، و ( يَوْمَئِذٍ ) خبره ، ولعامل في الظرف محذوف : أى والوزن كائن يومئذ ، و ( الْحَقُّ ) صفة للوزن أو خبر مبتدأ محذوف ؛ والثانى أن يكون الوزن خبر مبتدأ محذوف : أى هذا الوزن ، ويومئذ ظرف ، ولا يجوز على هذا أن يكون الحق صفة لثلاثا يفصل بين الموصول وصلته (١) .

قوله تعالى ( يَمَّا كَانُوا ) « ما » مصدرية : أى بظلمهم ، والباء متعلقة بخسروا . قوله تعالى ( مَعَايِشَ ) الصحيح أن الباء لا تهمز هنا لأنها أصلية ، وحركت لأنها في الأصل محركة ، ووزنها معيشة كمحبة ؛ وأجاز قوم أن يكون أصلها الفتح ، وأعلت بالتسكين في الواحد كما أعلت في يعيش ، وهزها قوم وهو بعيد جدا . ووجهه أنه شبه الأصلية بالزائدة نحو سفينة وسفائن ( قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ ) مثل الذى تقدم .

قوله تعالى ( وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ) أى إياكم ، وقيل الكاف للجنس المخاطب ، وهنا مواضع كثيرة قد تقدمت ( لَمْ يَكُنْ ) في موضع الحال . قوله تعالى ( أَنْ لَا ) في موضع الحال ، و ( إِذْ ) ظرف لتسجد . قوله تعالى ( خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ ) الجار في موضع الحال : أى خلقتنى كائنا من نار ، ويجوز أن يكون لا ابتداء الغاية فيتعلق بخلقتنى ، ولا زائدة . أى وما منعك أن تسجد .

قوله تعالى ( فِيهَا ) يجوز أن يكون حالا ، ويجوز أن يكون ظرفا . قوله تعالى ( فَبِمَا ) الباء تتعلق بـ ( لَأَقْعُدَنَّ ) وقيل الباء بمعنى اللام ( صِرَاطَكَ ) ظرف ، وقيل التقدير : على صراطك .

قوله تعالى ( وَعَنْ شِمَائِلِهِمْ ) هو جمع شمال ، ولو جمع أشملة وشملاء جاز . قوله تعالى ( مَذْمُومًا ) يقرأ بالهمز ، وهو من ذأمته إذاعته ، ويقرأ « مذموما » بالواو من غير همز فيه وجهان : أحدهما أنه ألقي حركة الهمزة على الذال وحذفها ؛ والثانى أن يكون أصله مذمما لأن الفعل منه ذامه بذيمه ذيمًا ، فأبدلت الياء واوا كما قالوا في مكيل مكول وفي مشيب مشوب ، وهو وما بعده حالان . ويجوز أن يكون ( مَذْمُورًا ) جالا من الضمير في مذموما ( كَلِمَةٍ ) في موضع رفع بالابتداء ، وسد القسم المقدر وجوابه مسد الخبر ، وهو قوله ( لَأَمْلَأَنَّ ) ، و ( مِنْكُمْ ) خطاب

(١) قوله ( إلا يفصل بين الموصول وصلته ) قال السقايسى : قلت : ولا أدري أين الصلة والموصول هنا ، لعله بين الصفة والموصوف وصحفه الناسخ ، وهو على هذا غير مستقيم .

لجماعة ، ولم يتقدم إلا خطاب واحد ، ولكن نزل منزلة الجماعة لأنه رئيسهم ، أو لأنه رجع من الغيبة إلى الخطاب ، والمعنى واحد .

قوله تعالى ( هَذِهِ الشَّجَرَةُ ) يقرأ هذى بغير هاء ، والأصل في « ذا » أذى لقولهم في التصغير « ذيا » فحذفت الياء الثانية تخفيفا وقلبت الياء الأولى ألفا لثلاث تبقى مثل كي ، فإذا خاطبت المؤنث رددت الياء وكسرت الذال لثلاث يجتمع عليه التأنيث والتغيير ، وأما الهاء فجعلت عوضا من المحذوف حين رد إلى الأصل ، ووصلت ياء لأنها مثل هاء الضمير في اللفظ .

قوله تعالى ( مَنْ سَوَّاهُنَّ ) الجمهور على تحقيق الهمزة ؛ ويقرأ بواو مفتوحة وحذف الهمزة ، ووجهه أنه ألقى حركة الهمزة على الواو ؛ ويقرأ بتشديد الواو من غير همز ، وذلك على إبدال الهمزة واوا ؛ ويقرأ « سرائهن » على التوحيد وهـ و جنس ( إلا أنْ تَكُونَا ) أى إلا مخافة أن تكونا فهو مفعول من أجله ( مَلَكَيْنِ ) بفتح اللام وكسرها ، والمعنى مفهوم .

قوله تعالى ( لَسَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ) هو مثل قوله « وإنه في الآخرة لمن الصالحين » وقد ذكر في البقرة ( فَتَدْلَاهُمَا بِغُرُورٍ ) الألف بدل من ياء مبدلة من لام ، والأصل دللهم من الدلالة لا من الدلال ، وجاز إبدال اللام لما صار في الكلمة ثلاث لامات . بغرور يجوز أن تتعلق الياء بهذا الفعل ، ويجوز أن تكون في موضع الحال من الضمير المنصوب : أى وهما مغترين .

قوله تعالى ( وَطَفَّحَا ) في حكم كاد ، ومعناها الأخذ في الفعل : و ( يَخْصِفَانِ ) ماضيه خصف : وهو متعد إلى مفعول واحد ، والتقدير : شينا ( مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ) وقرئ بضم الياء وكسر الصاد مخففا ، وماضيه أخصف ، وبالهمزة يتعدى إلى اثنين ، والتقدير : يَخْصِفَانِ أَنْفُسَهُمَا ؛ ويقرأ بفتح الياء وتشديد الصاد وكسرها مع فتح الخاء . وكسرها مع فتح الياء وكسرها ، وقد ذكر تعليل ذلك في قوله « يَخْطِفُ أَبْصَارَهُمْ » ( عَنْ تَبَسُّكُمَا ) وقد ذكرنا أصل تلك ؛ والإشارة إلى الشجرة : وهى واحدة والمخاطب اثنان ، فلذلك ثنى حرف الخطاب .

قوله تعالى ( وَمِنْهَا تُخْرِجُونَ ) الواو في الأصل تعطف هذه الأفعال بعضها على بعض ، ولكن فصل بينهما بالظرف لأنه عطف جملة على جملة ، وتخرجون بضم الناء وفتحها ، والمعنى فيها مفهوم .

قوله تعالى ( وَرِيْشًا ) هو جمع ريشة ؛ ويقرأ « ريشا » وفيه وجهان : أحدهما هو جمع واحده ريش مثل ريع ورياح ؛ والثاني أنه اسم للجمع مثل اللباس ( ولباسُ التقوى ) يقرأ بالنصب عطفا على ريشا ؛ فإن قيل : كيف ينزل اللباس والريش ؟ قيل : لما كان الريش واللباس يفتان بالمطر والمطر ينزل ، جعل ما هو المسبب بمنزلة السبب ، ويقرأ بالرفع على الابتداء ، و ( ذَلِكَ ) مبتدأ ، و ( خَيْرٌ ) خبره ، والجملة خبر لباس ؛ ويجوز أن يكون ذلك نعتا للباس : أى المذكور والمشار إليه ، وأن يكون بدلا منه أو عطف بيان ، وخير الخبر ؛ وقيل لباس التقوى خبر مبتدأ محذوف تقديره : وسائر عوراتكم لباس التقوى ، أو على العكس : أى ولباس التقوى سائر عوراتكم ، وفي الكلام حذف مضاف : أى ولباس أهل التقوى ؛ وقيل المعنى : ولباس الاتقاء الذى يلقى به النظر ، فلا حذف إذا .

قوله تعالى ( لَا يَفْتَنَنَّكُمْ ) النهى فى اللفظ للشيطان ، والمعنى : لا تتبعوا الشيطان فيفتنكم ( كَمَا أَخْرَجَ ) أى فتنة كفتنة أبويكم بالإخراج ( يَنْزِعُ عَنْهُمَا ) الجملة فى موضع الحال إن شئت من ضمير الفاعل فى أخرج ، وإن شئت من الأبوين لأن فيه ضميرين لهما ، وينزع حكاية أمر قد وقع ، لأن نزاع اللباس عنهما كان قبل الإخراج . فإن قيل الشيطان لم ينزع عنهما اللباس . قيل : لكنه تسبب فنسب الإخراج والنزع إليه ( هُوَ وَتَبِيلُهُ ) هو توكيد لضمير الفاعل ليحسن العطف عليه .

قوله تعالى ( وَأَقِيمُوا ) فى تقدير الكلام وجهان : أحدهما هو معطوف على موضع القسط على المعنى : أى أمر ربى فقال اقسطوا وأقيموا ؛ والثانى فى الكلام حذف تقديره : فأقبلوا وأقيموا ، و ( الدِّينَ ) منصوب بمخلصين ، ولا يجوز هنا فتح اللام فى مخلصين لأن ذكر المفعول يمنع من أن لا يسمى الفاعل ( كَمَا ) الكاف نعت لمصدر محذوف : أى ( تَعُودُونَ ) عودا كبدهم ( فَرِيقًا هَدَى ) فيه وجهان : أحدهما هو منصوب بهدى ( وَفَرِيقًا ) الثانى منصوب بفعل محذوف تقديره : وأضل فريقا ، وما بعده تفسير للمحذوف ، والكلام كله حال من الضمير فى تعودون ، وقد مع الفعل مرادة تقديره : تعودون قد هدى فريقا وأضل فريقا . والوجه الثانى أن فريقا فى الموضعين حال وهدى وصف للأول ، و ( حَقَّ عَلَيْهِمُ ) وصف للثانى ، والتقدير : تعودون فريقين ؛ وقرأ به أبى ، ولم تلحق تاء التأنيث لحق للفصل ، أولان التأنيث غير حقيقى .

قوله تعالى (عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ) ظرف لخذوا ، وليس بحال للزينة لأن أحدها يكون قبل ذلك ، وفي الكلام حذف تقديره : عند قصد كل مسجد .

قوله تعالى (قُلْ هِيَ) هي مبتدأ ، وفي الخبر ستة أوجه : أحدها (خالصة) على قراءة من رفع ، فعلى هذا تكون اللام متعلقة بخالصة : أى هي خالصة لمن آمن في الدنيا ، و (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ظرف لخالصة ، ولم يمتنع تعلق الظرفين بها لأن اللام للتبيين ، والثاني ظرف محض ، وفي متعلقة بآمنوا ؛ والثاني أن يكون الخبر للذين ، وخالصة خبر ثان ، وفي متعلقة بآمنوا ؛ والثالث أن يكون الخبر للذين ، وفي الحياة الدنيا معمول الظرف الذى هو اللام : أى يستقر للذين آمنوا في الحياة الدنيا وخالصة خبر ثان ؛ والرابع أن يكون الخبر في الحياة الدنيا ، وللذين متعلقة بخالصة ؛ والخامس أن تكون اللام حالا من الظرف الذى بعدها على قول الأخفش : والسادس أن تكون خالصة نصبا على الحال على قراءة من نصب ، والعامل فيها للذين ، أو في الحياة الدنيا إذا جعلته خبرا ، أو حالا ، والتقدير : هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا في حال خلوصها له يوم القيامة : أى إن الزينة يشاركون فيها في الدنيا وتخلص لهم في الآخرة ، ولا يجوز أن تعمل في خالصة زينة الله لأنه قد وصفها بقوله التى ، والمصدر إذا وصف لا يعمل ، ولا قوله أخرج لأجل الفصل الذى بينهما وهو قوله قل ، وأجاز أبو على أن يعمل فيها حرم وهو بعيد لأجل الفصل أيضا (كَذَلِكَ نَقْصِلُ) قد ذكرنا إعراب نظيره في البقرة والأنعام .

قوله تعالى (مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ) بدلان من الفواحش و (بِغَيْرِ الْحَقِّ) متعلق بالبعث ، وقيل هو من الضمير الذى في المصدر إذا التقدير : وإن تبغوا بغير الحق ، وعند هؤلاء يكون في المصدر ضمير .

قوله تعالى (جاءَ أَجَلُهُمْ) هو مفرد في موضع الجمع ؛ وقرأ ابن سيرين آجالهم على الأصل لأن لكل واحد منهم أجلا .

قوله تعالى (يَقْضُصُونَ صَلَاتَكُمْ) يجوز أن يكون في موضع رفع صفة لرسول ، وأن يكون حالا من رسل أو من الضمير في الظرف .

قوله تعالى (مِنَ الْكِتَابِ) حال من نصيبهم .

قوله تعالى (مَنْ قَبْلَكُمْ) يجوز أن يكون ظرفا لخلت ، وأن يكون صفة لأمم ؛ و (مِنَ الْجِنَّةِ) حال من الضمير في خلعت ، أو صفة أخرى لأمم (في النار) متعلق بادخلوا ، ويجوز أن يكون صفة لأمم أو ظرفا لخلت (ادَّارَكُوا) يقرأ بتشديد

الدال وألف بعدها ، وأصلها تداركوا فأبدلت التاء ذالا وأسكنت ليصبح إدغامها . ثم أجلبت لها همزة الوصل ليصبح النطق بالساكن ؛ ويقرأ كذلك إلا أنه يغير ألف بعد الدال ، ووزنه على هذا افتعلوا ، فالتاء هنا بعد الدال مثل اقتتلوا ؛ وقرئ في الشاذ « تداركوا » على الأصل : أى أدرك بعضهم بعضا ؛ وقرئ « إذا إدركوا » بقطع الهمزة عما قبلها وكسرها على نية الوقف على ما قبلها والابتداء بها ؛ وقرئ « إذا داركوا » بألف واحدة ساكنة والدال بعدها مشددة ، وهو جمع بين ساكنين ، وجاز ذلك لما كان الثانى مدغما كما قالوا دابة وشابة ، وجاز فى المنفصل كما جاز فى المتصل . وقد قال بعضهم اننا عشر إثبات الألف وسكون العين ، ومترى فى موضعه إن شاء الله تعالى ، و ( جيعا ) حال ( ضيعفا ) صفة لعذاب ، وهو بمعنى مضعف أو مضاعف ؛ و ( من النار ) صفة أخرى ، ويجوز أن يكون حالا .

قوله تعالى ( لكل ضعيف ) أى لكل عذاب ضعف من النار ، فحذف للدلالة الأول عليه ( وكنن لا تعلمون ) بالتاء على الخطاب ، وبالياء على الغيبة .

قوله تعالى ( لا تفتح ) يقرأ بالتاء ؛ ويجوز فى التاء الثانية التخفيف والتشديد التكنير ؛ ويقرأ بالياء لأن تأنيث الأبواب غير حقيقى ، وللفصل أيضا ( الجمعل ) يقرأ بفتح الجيم وهو الجمل المعروف ، ويقرأ فى الشاذ بسكون الميم ، والأحسن أن يكون لغة لأن تخفيف المفتوح ضعيف ، ويقرأ بضم الجيم وفتح الميم وتشديدها ، وهو الحبل الغليظ ، وهو جمع مثل صوتم وقوتم ، ويقرأ بضم الجيم والميم مع التخفيف وهو جمع مثل أسد وأسد ؛ ويقرأ كذلك إلا أن الميم ساكنة وذلك على تخفيف المضموم ( سم الحيات ) بفتح السين وضمها لغتان ( وكذلك ) فى موضع نصب ( تجزى ) على أنه وصف لمصدر محذوف .

قوله تعالى ( غواش ) هو جمع غاشية ، وفى التنوين هنا ثلاثة أوجه : أحدها أنه تنوين الصرف ، وذلك أنهم حذفوا الياء من غواشى فنقص بناؤها عن بناء مساجد وصارت مثل سلام ، فلذلك صرفت . والثانى أنه عوض من الياء المحذوفة . والثالث أنه عوض من حركة الياء المستحقة ، ولما حذفت الحركة وعوض عنها التنوين حذفت الياء لالتقاء الساكنين . وفى هذه المسألة كلام طويل يضيق هذا الكتاب عنه .

قوله تعالى ( والذين آمنوا ) مبتدأ ، وفى الخبر وجهان : أحدهما ( لا نسكتف أنفسنا إلا وسعها ) والتقدير : منهم ، فحذف العائد كما حذف فى قوله « ولمن صبر

وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور » والثاني أن الخبر (أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ) ولا مكلف معترض بينهما .

قوله تعالى (مِنْ غِيلٍ) هو حال من « ما » (تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ) الجملة في موضع الحال من الضمير المحرور بالإضافة ، والعامل فيها معنى الإضافة .

قوله تعالى (هَذَا أَنَا لَهَذَا) قد ذكرناه في الفاتحة (وَمَا كُنَّا) الواو للحال ، ويجوز أن تكون مستأنفة ؛ ويقرأ بحذف الواو على الاستئناف ، و (لَنَهْتَدِيَ) قد ذكرنا إعراب مثله في قوله تعالى « مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ » (أَنْ هَذَا تَا) هما في تأويل المصدر ، وموضعه رفع بالابتداء لأن الاسم الواقع بعد « لولا » هذه كذلك وجواب « لولا » محذوف دل عليه ما قبله تقديره : لولا أن هدانا الله ما كنا لنهتدي ؛ وبهذا حسنت القراءة بحذف الواو (أَنْ تِلْكَمُ) إلى أن وجهان : أحدهما هي بمعنى أى ولا موضع لها ، وهي تفسير للداء ، والثاني أنها مخففة من الثقيلة واسمها محذوف والجملة بعدها خبرها : أى ونودوا أنه تلکم الجنة ، والهاء ضمير الشأن ، وموضع الكلام كله نصب بنودوا ، وجر على تقديره بأنه (أَوْرِثْنُمُوهَا) يقرأ بالإظهار على الأصل ، وبالإدغام لمشاركة التاء في الهمس وقربها منها في الخرج وموضع الجملة نصب على الحال من الجنة ، والعامل فيها ما في تلك من معنى الإشارة ؛ ولا يجوز أن يكون حالا من تلك لوجهين : أحدهما أنه فصل بينهما بالخبر . والثاني أن تلك مبتدأ والابتداء لا يعمل في الحال ؛ ويجوز أن تكون الجنة نعنا لتلكم أو بدلا ، وأورثتموها الخبر ؛ ولا يجوز أن تكون الجملة حالا من الكاف والميم ، لأن الكاف حرف للخطاب ، وصاحب الحال لا يكون حرفا ، ولأن الحال تكون بعد تمام الكلام ، والكلام لا يتم بتلكم .

قوله تعالى (أَنْ قَدْ وَجَدْنَا) أن يجوز أن تكون بمعنى أى ، وأن تكون مخففة (حَقًّا) يجوز أن تكون حالا ، وأن تكون مفعولا ثانيا ، ويكون وجدنا بمعنى علمنا (مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ) حذف المفعول من وعد الثانية ، فيجوز أن يكون التقدير : وعدمكم ، وحذفه للدلالة الأول عليه ، ويجوز أن يكون التقدير : ما وعد الفريقين ، بمعنى نعيمنا وعذابكم ؛ ويجوز أن يكون التقدير : ما وعدنا ، ويقوى ذلك أن ما عليه أصحاب النار شر ، والمستعمل فيه أوعد ، ووعد يستعمل في الخير أكثر (تَعَمَّ) حرف يجاب به عن الاستفهام في إثبات المستفهم عنه ، ونونها وعينها مفتوحتان ؛ ويقرأ بكسر العين وهي لغة ، ويجوز كسرها جميعا على الإتيان (يَبْسُتْهُمْ) يجوز

أن يكون ظرفاً لأذن ، وأن يكون صفة لمؤذن ( أنْ لَعْنَةُ اللَّهِ ) يقرأ بفتح الهمزة وتخفيف النون وهي مخففة: أى بأنه لعنة الله؛ ويجوز أن تكون بمعنى أى ، لأن الأذان قول ؛ ويقرأ بتشديد النون ونصب اللعنة وهو ظاهر؛ وقرئ في الشاذ بكسر الهمزة: أى فقال أن لعنة الله .

قوله تعالى ( الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ ) يجوز أن يكون جراً ونصباً ورفعاً .

قوله تعالى ( وَنَادَوْا ) الفصير يعود على رجال ( أنْ سَلَامٌ ) أى أنه سلام ، ويجوز أن تكون بمعنى أى ( لَمْ يَدْخُلُوهَا ) أى لم يدخل أصحاب الجنة الجنة بعد ( وَهُمْ يَطْمَعُونَ ) في دخولها : أى نادوهم في هذه الحال ، ولا موضع لقوله : وهم يطمعون على هذا ، وقيل المعنى : إنهم نادوهم بعد أن دخلوا ، ولكنهم دخلوها وهم لا يطمعون فيها ، فتكون الجملة على هذا حالاً .

قوله تعالى ( تِلْكَآءَ ) هو في الأصل مصدر ، وليس في المصادر تفعال بكسر التاء إلا تلقاء وتبيان ، وإنما يجيء ذلك في الأسماء نحو التمثال والتساح والتقصار ، وانتصاب تلقاء هاهنا على الظرف : أى ناحية أصحاب النار .

قوله تعالى ( مَا أَغْنَى ) ويجوز أن تكون « ما » نافية ، وأن تكون استفهاماً .

قوله تعالى ( لَا يَنَالُهُمْ ) تقديره : أفسم عليهم بأن لا ينالهم ؛ فلا ينالهم هو المحلوف عليه ( ادْخُلُوا ) تقديره : فالتفتوا إلى أصحاب الجنة فقالوا ادخلوا ؛ ويقرأ في الشاذ « وادخلوا » على الاستثناف ، وذلك يقال بعد دخولهم ( لَاخَوْفٌ عَلَيْكُمْ ) إذا قرئ « ادخلوا » على الأمر كانت الجملة حالاً : أى ادخلوا آمين ، وإذا قرئ « على الخبير كان رجوعاً من الغيبة إلى الخطاب .

قوله تعالى ( أنْ أبيضوا ) يجوز أن تكون أن مصدرية وتفسيرية ، و ( مِّنَ الْمَاءِ ) تقديره شيئاً من الماء ( أَوْ مِمَّا ) قيل أو بمعنى الواو ، واحتج لذلك بقوله ( حَرَّمَاهُمَا ) وقيل هي على بابها ؛ وحرمهما على المعنى فيكون فيه حذف : أى كلا منهما أو كليهما .

قوله تعالى ( الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ ) يجوز أن يكون جراً ونصباً ، ورفعاً ، و ( لَهْوَ ) مفعول ثان ، والتفسير ملهوا به وملعوباً به ، ويجوز أن يكون صبروا عاداتهم ، لأن الدين قد جاء بمعنى العادة .

قوله تعالى ( عَلَى عِلْمٍ ) يجوز أن يكون فصلناه مشتملاً على علم ، فيكون حالاً

من الهاء ، ويجوز أن يكون حالا من الفاعل : أى فصلناه عالمين : أى على علم منا (هُدًى وَرَحْمَةً) حالان : أى ذا هدى وذا رحمة ، وقرئ بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف .

قوله تعالى (يَوْمَ يَأْتِي) هو ظرف لـ (يَقُولُ) : (فَيَسْتَفْعُوا لَنَا) هو منصوب على جواب الاستفهام (أَوْ نُرَدُّ) المشهور الرفع ، وهو معطوف على موضع من شفعاء تقديره : أو هل نرد (فَنَعْمَلْ) على جواب الاستفهام أيضا : ويقرأ برفعهما : أى فهل نعمل ، وهو داخل فى الاستفهام ، ويقرأ بالنصب على جواب الاستفهام .

قوله تعالى (يُغْشَى اللَّيْلُ) فى موضعه وجهان : أحدهما هو حال من الضمير فى خلق ، وخبر إن على هذا « الله الذى خلق » . والثانى أنه مستأنف ويغشى بالتخفيف وضم الياء ، وهو من أغشى ويتعدى إلى مفعولين : أى يغشى الله الليل النهار ، ويقرأ « يغشى » بالتشديد ، والمعنى واحد ، ويقرأ « يغشى » بفتح الياء والتخفيف ، والليل فاعله (يَطْلُبُهُ) حال من الليل أو من النهار ، و (حَثِيثًا) حال من الليل لأنه الفاعل ، ويجوز أن يكون من النهار فيكون التقدير : يطلب الليل النهار عثوثا ، وأن يكون صفة لمصدر محذوف : أى طلبا حثيثا (وَالشَّمْسُ) يقرأ بالنصب ، والتقدير وخلق الشمس ، ومن رفع استأنف .

قوله تعالى (وُخْفِيَّةً) يقرأ بضم الحاء وكسرها وهما لغتان ، والمصدران حالان : ويجوز أن يكون مفعولا له ، ومثله خوفا وطمعا .

قوله تعالى (قَرِيبٌ) إنما لم تؤنث لأنه أراد المطر ، وقيل إن الرحمة والرحم بمعنى ، وقيل هو على النسب : أى ذات قرب كما يقال امرأة طالق : وقيل هو فعيل بمعنى مفعول كما قالوا لحيه دمين وكف خضيب ، وقيل أرادوا المسكان : أى أن مكان رحمة الله قريب ، وقيل فرق بالحذف بين القريب من النسب وبين القريب من غيره .

قوله تعالى (نُشْرًا) يقرأ بالنون والشين مضمومتين وهو جمع . وفى واحده وجهان : أحدهما نشور مثل صبور وصبر ، فعلى هذا يجوز أن يكون فعول بمعنى فاعل : أى ينشر الأرض ، ويجوز أن يكون بمعنى مفعول كركوب بمعنى مركوب أى منشورة بعد الطي ، أو منشرة : أى محياة من قولك : أنشر الله الميت فهو منشور ويجوز أن يكون جمع ناشر مثل نازل ونزل ، ويقرأ بضم النون وإسكان الشين على



تخفيف المضموم ، ويقرأ « نشرأ » بفتح النون وإسكان الشين ، وهو مصدر نشر بعد الطي ، أو من قرأك : أنشر الله الميت فنشر : أى عاش ، ونصبه على الحال : أى ناشرة أو ذات نشر ، كما تقول جاء ركضاً : أى راكضاً ، ويقرأ « بُشُراً » بالباء وضمين وهو جمع بشير مثل قليب وقلب ، ويقرأ كذلك إلا أنه بسكون الشين على التخفيف ، ومثله فى المعنى « أرسل الرياح مبشرات » ، ويقرأ « بشرى » مثل حبلى أى ذات بشارة ، ويقرأ « بشُراً » بفتح الباء وسكون الشين وهو مصدر بشرته إذا بشرته (تخاباً) جمع سخابة ، وكذلك وصفها بالجمع (لِبَشَرَةٍ) أى لإحياء بلد (بِهِ الْمَاءَ) الماء ضمير الباء أو ضمير السحاب أو ضمير الريح ، وكذلك الماء فى (بِهِ) الثانية .

قوله تعالى (يَخْرِجُ نَبَاتَهُ) يقرأ بفتح الياء وضم الراء ورفع النبات ، ويقرأ كذلك إلا أنه يضم الياء على ما لم يسم فاعله ، ويقرأ بضم الياء وكسر الراء ونصب النبات : أى فيخرج الله أو الماء (بِإِذْنِ رَبِّهِ) متعلق بيخرج (إِلَّا تَكِيدَ) بفتح النون وكسر الكاف وهو حال ، ويقرأ بفتحهما على أنه مصدر : أى ذاكك ، ويقرأ بفتح النون وسكون الكاف ، وهو مصدر أيضاً وهو لغة ، ويقرأ « يخرج » بضم الياء وكسر الراء ، ونكداً مفعوله .

قوله تعالى (مِنْ إِلَهِ غَيْرُهُ) من زائدة، وإله مبتدأ، ولكم الخبر ، وقيل الخبر محذوف : أى مالكم من إله فى الوجود ، ولكم تخصيص ، وتبيين . وغيره بالرفع فيه وجهان : أحدهما هو صفة « لإله » على الموضع ، والثانى هو بدل من الموضع مثل : لا إله إلا الله ، ويقرأ بالنصب على الاستثناء ، وبالجر صفة على اللفظ (عَدَّابٌ يَوْمَ عَظِيمٍ) وصف اليوم بالعظيم ، والمراد عظم ما فيه .

قوله تعالى (مِنْ قَوْمِهِ) حال من الملا ، و (نَرَاكَ) من رؤية العين ، فيكون (فى ضلالٍ) حالاً ، ويجوز أن تكون من رؤية القلب فيكون مفعولاً ثانياً .

قوله تعالى (أُبَلِّغُكُمْ) يجوز أن يكون مستأنفاً ، وأن يكون صفة لرسول على المعنى ، لأن الرسول هو الضمير فى « لكنى » ولو كان يبلغكم لجاز لأنه يعود على لفظ رسول ، ويجوز أن يكون حالاً ، والعامل فيه الجار من قوله من رب (وَأَعْلَمُ مِنْ آلَهِ) بمعنى أعرف ، فيتعدى إلى مفعول واحد ، وهو « ما » وهى بمعنى الذى أو نكرة موصوفة : ومن الله فيه وجهان : أحدهما هو متعلق بأعلم : أى ابتداء علمى من عند الله . والثانى أن يكون حالاً من « ما » أو من العائد المحذوف .

قوله تعالى ( من رَبِّكُمْ ) يجوز أن يكون صفة للذكر ، وأن تتعلق بجماعكم ﴿ عَمَلٍ رَجُلٍ ﴾ يجوز أن يكون حالا من : أى نازلا على رجل ، وأن يكون متعلقا بجماعكم على المعنى لأنه فى معنى نزل إليكم ، وفى الكلام حذف مضاف : أى على قلب رجل أو لسان رجل .

قوله تعالى ( فى القُلُوبِ ) هو حال من « من » أو من الضمير المرفوع فى معه ، والأصل فى ( سَمِعِينَ ) سَمِعِينَ فسكنت الأولى وحذفت .

قوله تعالى ( هُودًا ) بدل من أخاهم ، وأخاهم منصوب بفعل محذوف : أى وأرسلنا إلى عاد ، وكذلك أوائل القصص التى بعدها .

قوله تعالى ( ناصيحين آمين ) هو فاعيل بمعنى مفعول .

قوله تعالى ( فى الخَلْقِ ) يجوز أن يكون حالا من ( بَسْطَةِ ) وأن يكون متعلقا بزيادة . والآلاء جمع ، وفى واحدتها ثلاث لغات : إلى بكسر الهمزة وألف واحد بعد اللام ، وبفتح الهمزة كذلك ، وبكسر الهمزة وسكون اللام وياء بعدها .

قوله تعالى ( وَاحِدَةً ) هو مصدر محذوف الزوائد . وفى موضعه وجهان : أحدهما هو مصدر فى موضع الحال من الله : أى لتعبد الله مفردا وموحدا ؛ وقال بعضهم : هو حال من القاعلين : أى موحدين له . والثانى أنه ظرف : أى لتعبد الله على حياله قاله يونس ، وأصل هذا المصدر الإيجاد من قولك أوحده ، فحذفت الهمزة والألف وهما الزائدان .

قوله تعالى ( مِن رَبِّكُمْ ) يجوز أن يكون حالا من ( رَجِسَ ) وأن يتعلق بوقع ( فى أسماء ) أى ذوى أسماء أو مسميات .

قوله تعالى ( آيَةً ) حال من الناقة ، والعامل فيها معنى ما فى هذه من التنبيه والإشارة ؛ ويجوز أن يعمل فى آية لكم ، ويجوز أن يكون لكم حالا من آية ؛ ويجوز أن يكون ناقة الله بدلا من هذه أو عطف بيان ولكم الخير ، وجاز أن يكون آية حالا لأنها بمعنى علامة ودليلا ( تَأْكُلُ ) جواب الأمر ( فَيَأْخُذْكُمْ ) جواب النهى ، وقرئ بالرفع وموضعه حال .

قوله تعالى ( مِن سُهُورِهَا ) يجوز أن يكون حالا من ( قُصُورًا ) ومفعولا ثانيا لتتخذون ، وأن تتعلق بتتخذون لا على أن تتخذون يتعدى إلى مفعولين بل إلى واحد ، و « من » لا ابتداء غاية الاتخاذ ( وَتَنْشِئُونَ الْجِبَالَ ) فيه وجهان : أحدهما أنه بمعنى

تتخلبون فيكون (بَيُّوتًا) مفعولا ثانيا . والثاني أن يكون التقدير من الجبال على ما جاء في الآية الأخرى ، فيكون بيوتنا المفعول ، ومن الجبال على ما ذكرنا في قوله من سهوطا .

قوله تعالى (يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا) هو بدل من قوله «الذين استضعفوا» بإعادة الجار كقولك : مررت بزيد بأخيك .

قوله تعالى (فَاَصْبَحُوْا) يجوز أن تكون التامة ، ويكون (جاءتمين) حالا ، وأن تكون الناقصة ، وجاءتمين الخبر ، وفي دارهم متعلق بجاءتمين .

قوله تعالى (وَلَوْطًا) أى وأرسلنا لوطا ، أو وأذكر لوطا : و(إِذْ) على التقدير الأول ظرف . وعلى الثاني يكون ظرفا لحذف تقديره : وأذكر رسالة لوط إذ (مَسَّبَقْتُمْ بِهَا) في موضع الحال من الفاعلة أو من الفاعل في أتأتون تقديره مبتدئين (أَيْتَكُمْ) يقرأ بهمزتين على الاستفهام ، ويجوز تخفيف الثانية وتليينها ، وهو جعلها بين الياء والألف ، ويقرأ بهمزة واحدة على الخبر (شَهْوَةً) مفعول من أنجله ، أو مصدر في موضع الحال (مِنْ ذُرِّيِّاتِ النَّسَاءِ) صفة لرجال : أى منفردين عن النساء (بَلْ أَنْتُمْ) بل هنا للخروج من قصة إلى قصة : وقيل هو لإضراب عن محذوف تقديره : ما عدلتم بل أنتم مسرفون .

قوله تعالى (وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ) يقرأ بالنصب والرفع ، وقد ذكر في آل عمران وفي الأنعام .

قوله تعالى (مَطَرًا) هو مفعول أمطرنا ، والمطر هنا الحجارة كما جاء في الآية الأخرى «وأمطرنا عليهم حجارة» .

قوله تعالى (وَلَا تَبْخَسُوْا) هو متعد إلى مفعولين وهما (النَّاسُ) و(أشْيَاءُهُمْ) ونقول : بختت زيدا حقه : أى نقصته إياه .

قوله تعالى (تَوَعَّدُوْا) حال من الضمير في تفعلوا (مَنْ آمَنَ) مفعول تصيدون لا مفعول توعدون ، إذ لو كان مفعول الأول لسكان تصيدونهم (وَتَبَخَّسُوْهَا) حالا ، وقد ذكرناها في قوله تعالى «يا أهل الكتاب لم تصيدون عن سبيل الله» في آل عمران .

قوله تعالى (أَوْ لَوْ كُنَّا كَارِهِيْنَ) أى ولو كرهنا تعيدوننا «ولو» هنا بمعنى إن لأنه المستقبل ، ويجوز أن تكون على أصلها ، ويكون المعنى إن كنا كارهين في هذه الحال .

قوله تعالى ( قَدْ افْتَرَيْنَا ) هو بمعنى المستقبل لأنه لم يقع ، وإنما سد مسد جواب ( إِنْ عُدْنَا ) وساغ دخول قَدْ هاهنا لأنهم قد نزلوا الافتراء عند العود منزلة الواقع فقرنوه بقَدْ ، وكأنَّ المعنى قد افترينا الآن إن هممنا بالعود ( إِلَّا أَنْ يَشَاءَ ) المصدر في موضع نصب على الاستثناء ، والتقدير : إلا وقت أن يشاء الله ، وقيل هو استثناء منقطع ، وقيل إلا في حال مشيئة الله ، و ( عَلِمَا ) قد ذكر في الأنعام .

قوله تعالى ( إِذَا الْخَاسِرُونَ ) إذا هنا متوسطة بين اسم إن وخبرها ، وهي حرف معناه الجواب ، ويعمل في الفعل بشروط مخصوصة وليس « ذا » موضعها .

قوله تعالى ( الَّذِينَ كَذَبُوا شُعَيْبًا ) لك فيه ثلاثة أوجه : أحدها هو مبتدأ . وفي الخبر وجهان : أحدهما ( كَانُوا ) كَمْ يَغْتَوُوا فِيهَا ) وما بعده جملة أخرى ، أو بدل من الضمير في يغنوا ، أو نصب بإضمار أعنى . والثاني أن الخبر ( الَّذِينَ كَذَبُوا شُعَيْبًا كَانُوا ) و « كَانُوا لَمْ يَغْنُوا » على هذا حال من الضمير في كذبوا ، والوجه الثاني أن يكون صفة لقوله « الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ » ، والثالث أن يكون بدلا منه ، وعلى الوجهين يكون كَانُوا لم حالا .

قوله تعالى ( حَتَّى عَقَبُوا ) أى إلى أن عفوا : أى كثروا ( فَأَخَذْنَاهُمْ ) هو معطوف على عفوا .

قوله تعالى ( أَوْ آمِنَ أَهْلُ الْقُرَى ) يقرأ بفتح الواو على أنها واو العطف دخلت عليه همزة الاستفهام . ويقرأ بسكونها وهي لأحد الشينين ، والمعنى : أفأمنوا إتيان العذاب ضحى ، أو أمتوا أن يأتيتهم ليلا ؟ وبيانا الحال من بأسنا : أى مستخفيا باغتيالهم ليلا .

قوله تعالى ( فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ ) الفاء هنا للتنبيه على تعقيب العذاب آمن مكر الله .

قوله تعالى ( أَوْ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ ) يقرأ بالياء ، وفاعله ( أَنْ لَوْ نَشَاءُ ) وأن مخففة من الثقيلة : أى أو لم يبين لهم علمهم بمشيتنا ، ويقرأ بالنون وأن لو نشاء مفعوله وقيل فاعل يهدى ضمير اسم الله تعالى ( فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ) الفاء لتعقيب عدم السمع بعد الطبع على القلب من غير فصل .

قوله تعالى ( نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِهَا ) هو مثل قوله « ذلك من أنباء الغيب نوحيه » وقد ذكر في آل عمران ، ومثل قوله تعالى « تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَنْتَلُوها » وقد ذكر في البقرة .

قوله تعالى (لَا كُفْرَ بِهِمْ) هو حال من (عَهْد) ومن زائدة : أى ما وجدنا عهداً لأكثرهم (وَأَنُ وَجَدْنَا) مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف : أى وإنا وجدنا واللام في (لَتَمَاسِقِينَ) لازمة لها لتفصل بين أن المخففة وبين إن بمعنى « ما » وقال الكوفيون : من الثقيلة « إن » بمعنى « ما » وقد ذكر في البقرة عند قوله « وإن كانت لكبيرة »

قوله تعالى (كَيْفَ كَانَ) كيف في موضع نصب خبر كان ، (عاقبة) اسمها ، والجملة في موضع نصب بفانظر .

قوله تعالى (حَقِيقٌ) هو مبتدأ ، وخبره (أَنُ لَا أَقُولُ) على قراءة من شدد الياء في على ، وعلى متعلق بحقيق ، والجيد أن يكون « أن لا » فاعل حقيق لأنه ناب عن بحق على ، ويقرأ على ألا ، والمعنى واجب بأن لا أقول ، وحقيق هاهنا على الصحيح صفة لرسول ، أو خبر ثان ، كما نقول : أنا حقيق بكذا : أى أحق ، وقيل المعنى على قراءة من شدد الياء أن يكون حقيق صفة لرسول ، وما بعده مبتدأ وخبر : أى على قول الحق .

قوله تعالى (فَإِذَا هِيَ) « إذا » للمفاجأة ، وهى مكان ، وما بعدها مبتدأ . و (تُعْبَانُ) خبره ، وقيل هى ظرف زمان ، وقد أشبعنا القول فيها فيما تقدم .

قوله تعالى (فَإِذَا تَأَمَّرُونَ) هو مثل قوله « ماذا يتفقون » وقد ذكر في البقرة . وفى المعنى وجهان : أحدهما أنه من تمام الحكاية عن قول الملا . والثانى أنه مستأنف من قول فرعون ، تقديره : فقال ماذا تأمرون ، ويدل عليه ما بعده ، وهو قوله (قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ) وأرجئه يقرأ بالهمزة وضم الهاء من غير إشباع وهو الجيد ، وبالإشباع وهو ضعيف لأن الهاء خفية ، فكأن الواو التى بعدها تتلو الهمزة ، وهو قريب من الجمع بين ساكنين ، ومن هنا ضعف قولهم عليه مال بالإشباع ، ويقرأ بكسر الهاء مع الهمز وهو ضعيف ، لأن الهمز حرف صحيح ساكن ، فليس قبل الهاء ما يقتضى الكسر . ووجهه أنه أتبع الهاء كسرة الجيم ، والحاجز غير حصين ، ويقرأ من غير همز من أرجيت بالياء ، ثم منهم من بكسر الهاء ويشبعها ، ومنهم من لا يشبعها ، ومنهم من يسكنها ، وقد بينا ذلك في « يؤده إليك » .

قوله تعالى (بِكُلِّ سَاحِرٍ) يقرأ بالالف بعد السين وألف بعد الخاء مع التشديد وهو الكثير .

قوله تعالى ( أَيْنَ لَنَا ) يقرأ بهمزتين على الاستفهام والتحقيق والتلين على ما تقدم وبهمزة واحدة على الخبر .

قوله تعالى ( إِمَّا أَنْ تُلْقَى ) في موضع أن والفعل وجهان : أحدهما رفع : أي أمرنا إما الإلقاء ، والثاني نصب : أي إما أن تفعل الإلقاء .

قوله تعالى ( وَاسْتَرْهَبُوهُمْ ) أي طلبوا لإرهابهم ، وقيل هو بمعنى أرهبهم مثل قرءواستقر .

قوله تعالى ( أَنْ أَلْقَى ) يجوز أن تكون أن المصدرية ، وأن تكون بمعنى : أي ( فإذ آ هي تَلْقَفُ ) يقرأ بفتح اللام وتشديد القاف مع تخفيف التاء مثل تكلم ، ويقرأ « أتلقف » بتشديد التاء أيضا ، والأصل تتلقف فأدغمت الأولى في الثانية ووصلت بما قبلها فأغنى عن همزة الوصل ، ويقرأ بسكون اللام وفتح القاف ، وماضيه لقف مثل علم .

قوله تعالى ( قَالُوا آمَنَّا ) يجوز أن يكون حالا : أي فأنقلبوا صاغرين قد قالوا ؛ ويجوز أن يكون مستأنفا ( رَبِّ مُوسَى ) بدل مما قبله .

قوله تعالى ( قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنْتُمْ ) يقرأ بهمزتين على الاستفهام ، ومنهم من يحقق الثانية ، ومنهم من يخففها ، والفصل بينهما بألف بعيد لأنه يصير في التقدير كأربع ألفات ، ويقرأ بهمزة واحدة على لفظ الخبر ، فيجوز أن يكون خبرا في المعنى وأن يكون حذف همزة الاستفهام ، وقرئ « فرعون وآمنتم » بجعل الهمزة الأولى واوا لانضمام ما قبلها .

قوله تعالى ( وَمَا تَنْقِمُ ) يقرأ بكسر القاف وفتحها ، وقد ذكر في المائدة .

قوله تعالى ( وَيَذَرَكْ ) الجمهور على فتح الراء عطفا على ليفسدوا ، وسكنها بعضهم على التخفيف ، وضمها بعضهم : أي وهو يترك ؛ ويقرأ ( وَآلِهَتَكْ ) مثل العبادة والزيادة ، وهي العبادة .

قوله تعالى ( يُؤْرِثُهَا ) يجوز أن يكون مستأنفا ، وأن يكون حالا من الله .

قوله تعالى ( بِالسِّنِينَ ) الأصل في سنة سنة ، فلامها هاء لقولهم : عاملته مسانئة وقيل لامها واو لقولهم سنوات ، وأكثر العرب تجعلها كالزبدون ، ومنهم من يجعل النون حرف الإعراب ، وكسرت سنيها إيدانا بأنها جمعت على غير القياس ( مِنْ لَشِمَرَاتٍ ) متعلق بنقص ، والمعنى وبتنقص الثمرات .

قوله تعالى (يَطْيِرُوا) أى يتطيروا ، وقرئ شاذاً « تطيروا » على لفظ الماضى (طَائِرُهُمْ) على لفظ الواحد ، ويقرأ طيرهم ، وقد ذكر مثله فى آل عمران .  
قوله تعالى (مَهْمَا) فيها ثلاثة أقوال : أحدها أن « مه » بمعنى اكفف ، و « ما » اسم للشرط كقوله « ما يفتح الله للناس من رحمة » والثانى أن أصل « مه » ما الشرطية زيدت عليها ما كما زيدت فى قوله « إما يأتينكم » ثم أبدلت الألف الأولى هاء لئلا تتوالى كلمتان بلفظ واحد . والثالث أنها بأسرها كلمة واحدة غير مركبة ، وموضع الاسم على الأقوال كلها نصب ؛ (تَأْتِينَا) والهاء فى (بِهِ) تعود على ذلك الاسم ، قوله تعالى (الطُّوفَانُ) قيل هو مصدر ، وقيل هو جمع طوفانة ، وهو الماء المغرق الكثير (وَالْجُرَادَ) جمع جرادة الذكر والأنثى . سواء (وَالْقُمَّلَ) يقرأ بالتشديد والتخفيف مع فتح القاف وسكون الميم ، قيل هما لغتان ، وقيل هما القمل المعروف فى الثياب ونحوها ، والمشدد يكون فى الطعام (آيَاتٍ) حال من الأشياء المذكورة .

قوله تعالى (يَمَّا عَاهِدَ) عَشْدَكَ (يجوز أن تتعلق الباء بادع : أى بالشئ الذى علمك الله الدعاء به . ويجوز أن تكون الباء للقسم (إِذَا هُمْ يَنْشُكُّونَ) هم مبتدأ وينشكثون الخبر ، وإذا للمفاجأة وقد تقدم ذكرها .  
قوله تعالى (وَأَوْرَثْنَا) يتعدى إلى مفعولين ، فالأول (الْقَوْمَ) . و (التَّابِينَ) كانوا) نعت . وفى المفعول الثانى ثلاثة أوجه : أحدها (مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا) والمراد أرض الشام أو مصر ، و (التي باركنا) على هذا فيه وجهان : أحدهما هو صفة المشارق والمغارب . والثانى صفة الأرض ، وفيه ضعف لأن فيه العطف على الموصوف قبل الصفة . والقول الثانى أن المفعول الثانى لأورثنا التى باركنا : أى الأرض التى باركنا ، فعلى هذا فى المشارق والمغارب وجهان : أحدهما هو ظرف ليستضعفون . والثانى أن تقديره : يستضعفون فى مشارق الأرض ومغاربها ، فلما حذف الحرف وصل الفعل بنفسه فنصب ، والقول الثالث أن التى باركنا صفة على ما تقدم ، والمفعول الثانى محذوف تقديره : الأرض أو الملك (مَا كَانَ يَصْنَعُ) « ما » بمعنى الذى . وفى اسم كان وجهان : أحدهما هو ضمير « ما » وخبرها يصنع فرعون ، والعائد محذوف ، أى يصنعه . والثانى أن اسم كان فرعون . وفى يصنع ضمير فاعل ، وهذا ضعيف لأن يصنع يصلح أن يعمل فى فرعون فلا يقدر تأخيرها كما لا يقدر تأخير الفعل فى قولك : قام زيد ، وقيل « ما » مصدرية وكان زائدة ، وقيل ليست

زائدة . ولكن كان الناقصة لانفصل بين « ما » وبين صلتها . وقد ذكرنا ذلك في قوله « بما كانوا يكذبون » وعلى هذا القول تحتاج كان إلى اسم : ويضعف أن يكون اسمها ضمير الشأن لأن الجملة التي بعدها صلة « ما » فلا تصحح للتفسير فلا يحصل بها الإيضاح : ونعام الاسم لأن المفسر يجب أن يكون مستقبلا فتسعر الحاجة إلى أن نجعل فرعون اسم كان وفي يصنع ضمير يعود عليه ، و ( يَعْزِزُ شُؤْنَهُ ) يضم الراء وكسرها لغتان ، وكذلك يعكفون ، وقد قرئ بهما فيهما .

قوله تعالى ( وَجَاءُوا زَانِثِينَ ) (سُرَّائِيلَ الْبَحْرَ) الباء ههنا معدية كالمعزة والتشديد : أى أجزنا بينى إسرائيل البحر وجوزنا .

قوله تعالى ( كَلَّا كَلِمَةُ آيَاتِهِ ) في « ما » ثلاثة أوجه : أحدها هي مصدرية ، والجملة بعدها صلة لها ، وحسن ذلك أن الظرف مقدر بالفعل . والثاني أن « ما » بمعنى الذى ، والعائد محذوف . وآلة بدل منه تقديره : كالذى هو لهم ، والكاف وما عملت فيه صفة لإله : أى إلهامائلا للذى لم . والوجه الثالث أن تكون « ما » كافة للكاف ، إذ من حكم الكاف أن تدخل على المفرد : فلما أريد دخولها على الجملة كفت بما .

قوله تعالى ( مَا هُمْ فِيهِ ) يجوز أن تكون « ما » مرفوعة بمنبر ، لأنه قوى بوقوعه خبرا : وأن تكون « ما » مبتدأ ومنبر خبر مقدم .

قوله تعالى ( أَعْبُدُوا اللَّهَ ) فيه وجهان : أحدهما هو مفعول أطيعكم ، والتقدير : أطيعوا لكم فحذف اللام . و ( إِيَّا ) تمييز . والثاني أن إيا مفعول أطيعكم غير الله صفة له قدمت عليه فصار حالاً ( وَهُوَ قَضَاكُمْ ) يجوز أن يكون حالاً . وأن يكون مستأنفا .

قوله تعالى ( ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ) هو مفعول ثانٍ لواعظنا ، وفيه حذف مضاف تقديره : إتيان ثلاثين أو تمام ثلاثين ، و ( أُرْبَعِينَ لَيْلَةً ) حال تقديرها : فتم ميفات ربه كاملاً : وقيل هو مفعول تم ، لأن محتاه بلغ : فهو كقولهم : بلغت أرضك جريبين . و ( هَارُونَ ) بدل أو عطف بيان ، ولو قرئ بالرفع لكان نداء أو خبر مبتدأ محذوف .

قوله تعالى ( جَعَلْنَاهُ ذِكْرًا ) أى صيره . فهو متعد إلى اثنين . فن قرأ « ذكراً » جعله مصدراً بمعنى المذكور : وقيل تقديره : ذا ذك : ومن قرأ بالله جعله مثل أرض من ذكاء أو ناقة ذكاء : وهى التى لا سنام لها . و ( صِدْقًا ) حال مقارئة .



قوله تعالى (سَأُوزِيَكُمْ) قرئ في الشاذ يواز بعد المعزة ، وهي ناشئة عن الإشباع وفيها بعد .

قوله تعالى (سَبِيلَ الرُّشْدِ) يقرأ بضم الراء وسكون الشين ويفتحهما : وسبيل الرشاد بالالف والمعنى واحد .

قوله تعالى (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا) مبتدأ وخبره (حَبِطَتْ) ويجوز أن يكون الخبر (هَلْ يُجْزَوْنَ) وحبطت حال من ضمير الفاعل في كذبوا ، وقد مرادة

قوله تعالى (مِنْ حُلِيِّهِمْ) يقرأ بفتح الحاء وسكون اللام وتخفيف الياء وهو واحد ، ويقرأ بضم الحاء وكسر اللام وتشديد الياء وهو جمع أصله حلوى ، فقايت الزاوية وأدغمت في الياء الأخرى ثم كسرت اللام إنباعا لها ويقرأ بكسر الحاء واللام والتشديد على أن يكون أتبع الكسر الكسر (عَجَلًا) مفعول اتخذوه و (يَجْتَدُوا) ثمت أو بدل أو بيان من حلبيهم ، ويجوز أن يكون صفة لعجل قدم فصار حالا : وأن يكون متعلقا باتخذ ، والمفعول الثاني محذوف أى إله .

قوله تعالى (مُقِطٌ فِي أَيْدِيهِمْ) الجار والمجرور قائم مقام الفاعل ، والتقدير : سقط الخدم في أيديهم .

قوله تعالى (غَضَبَانِ) حال من موسى ، و (أَسِيفًا) حال آخر يدل من التي قبلها ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير الذي في غضبان .

قوله تعالى (يَجْرُهُ إِتْيَهُ) يجوز أن يكون حالا من موسى ، وأن يكون حالا من الرأس ، ويضعف أن يكون حالا من أخيه (قال ابن أمية) 'يقرأ بكسر الميم ، والكسرة نك على الياء المحذوفة ، ويفتحها . وفيه وجهان : أحدهما أن الألف محذوفة ، وأصل الألف الياء ، وفتحت الميم قبلها فانتقلت ألفا وبقيت الفتحة نك عليها . كما قالوا : يا بنت عما . والوجه الثاني أن يكون جعل ابن والأم بمنزلة خمسة عشر ، وبناء على الفتح (فَلَا تُشْمِتْ) الجمهور على ضم التاء وكسر الميم ، و (الأعداء) مفعوله ، وقرئ 'يفتح التاء والميم ، والأعداء فاعله ، والنهي في اللفظ الأعداء وفي المعنى لغيرهم وهو موسى ، كما تقول : لا أرينك هاهنا ، وقرئ 'يفتح التاء والميم ونصب الأعداء والتقدير : لا تشمت أنت في تقشمت في الأعداء ، فمحذوف الفعل .

قوله تعالى (وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ) مبتدأ والخبر (إِنْ رَبَّنَا بِمَنْ يَعْدِلُهَا لَعَنُورٌ رَحِيمٌ) والعاء محذوف : أى عفرو لهم أو رحيم بهم .

قوله تعالى ( وَفِي نُسْخَتِهَا ) الجملة حال من الألواح ( لِرَبِّهِمْ ) يرهبون ( في اللام ثلاثة أوجه : أحدها هي بمعنى من أجل ربهم ؛ ففعل يرهبون على هذا محذوف : أي يرهبون عقابه ؛ والثاني هي متعلقة بفعل محذوف تقديره : والذين هم (١) يحشعون لربهم : والثالث هي زائدة ، وحسن ذلك لما تأخر الفعل .

قوله تعالى ( وَآخِثَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ) اختار يتعدى إلى مفعولين : أحدهما بحرف الجر وقد حذف هاهنا ، والتقدير : من قومه ، ولا يجوز أن يكون ( سَبْعِينَ ) بدلا عند الأكثرين ، لأن المبدل منه في نية الطرح ، والاختيار لا بد له من مختار ومختار منه ، والمبدل يسقط المختار منه ، وأرى أن المبدل جائز على ضعف ، ويكون التقدير سبعين رجلا منهم ( أَتَمَّلِكُنَا ) قبل هو استفهام : أي أتعنا بالإهلاك ؛ وقيل معناه النبي : أي ما نهلك من لم يذنب ، و ( مِثْنَا ) حال من السفهاء ( تُضِلُّ بِهَا ) يجوز أن يكون مستأنفا ، ويجوز أن يكون حالا من الكاف في فتنك إذ ليس هنا ما تصلح أن يعمل في الحال .

قوله تعالى ( هُدُنَا ) المشهور ضم الماء ، وهو من هاد يهود إذا تاب ؛ وقرئ بكسر ها ، وهو من هاد يهد إذا تحرك أو سرك : أي حركنا إليك نفوسنا ( مَنُ أَشَاءُ ) المشهور في القراءة الشين ، وقرئ بالسين والفتح ، وهو فعل ماض : أي أعاقب المسيء .

قوله تعالى ( الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ) في الذين ثلاثة أوجه : أحدها هو جر على أنه صفة للذين يتقون أو بدل منه . والثاني نصب على إضمار أعنى . والثالث رفع : أي هم الذين يتبعون ، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر « بأمهم » ، وأولئك هم المفلحون ، ( الْأُمِّيَّ ) المشهور ضم الهمزة ، وهو منسوب إلى الأم ، وقد ذكر في البقرة ؛ وقرئ بفتحها . وفيه وجهان : أحدهما أنه من تغيير النسبة كما قالوا أموى . والثاني هو منسوب إلى الأم وهو القصد : أي الذي هو على القصد والسداد ( يَجِدُونَهُ ) أي يجدون اسمه و ( مَكْتُوبًا ) حال و ( عِنْدَهُمْ ) ظرف لمكتوب أو ليجدون ( بَأْمُرِهِمْ ) يجوز أن يكون خبرا للذين . وقد ذكر ؛ ويجوز أن يكون مستأنفا ، أو أن يكون حالا من النبي أو من الضمير في مكتوب ( لِأَمْرِهِمْ ) الجمهور على الأفراد وهو جنس ؛ ويقرأ

(١) ( قوله تقديره والذين هم ) كذا بالنسخ التي بأيدينا ، والمناسب أن يقول الذين هم ليوافق نظم التلاوة كما لا يخفى اه .

آصارهم على الجمع لاختلاف أنواع الثقل الذي كان عليهم ، ولذلك جمع الأغلال .  
(وَعَزَّزُوهُ) بالتشديد والتخفيف وقد ذكر في المائدة .

قوله تعالى (الَّذِي أَنَّهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ) موضع نصب بإضمار أعنى ،  
أى فى موضع رفع على إضمار هو ، ويبعد أن يكون صفة لله أو بدلا منه لما فيه من الفصل  
بينهما بإليكم وحاله وهو متعلق برسول .

قوله تعالى (وَقَطَعْنَا هُمُ اثْنَتَى) فيه وجهان : أحدهما أن قطعنا بمعنى صبرنا  
فيكون اثنتى عشرة مفعولا ثانيا . والثانى أن يكون حالا : أى فرقناهم فرقا ، و (عَشْرَةَ)  
بسكون الشين وكسرها وفتحها لغات قد قرئ بها ، و (أَسْبَاطًا) بدل من اثنتى عشرة  
لا تمييز لأنه جمع ، و (أُمَمًا) نعت لأسباط ، أو بدل بعد بدل ، وأنت اثنتى عشرة ،  
لأن التقدير : اثنتى عشرة أمة (أَنْ اِضْرِبْ) يجوز أن تكون مصدرية ، وأن تكون  
بمعنى أى .

قوله تعالى (حِطَّةً) هو مثل الذى فى البقرة ، و (نَغْفِرْ لَكُمْ) قد ذكر  
فى البقرة ما يدل على ما هاهنا .

قوله تعالى (عَنِ الْقَرْيَةِ) أى عن خبر القرية ، وهذا المحذوف هو الناصب  
للظرف الذى هو قوله (إِذْ يَبْعُدُونَ) وقيل هو ظرف لحاضرة ، وجوز ذلك أنها  
كانت موجودة فى ذلك الوقت ثم خربت ، ويعنون ؛ خفيف ؛ ويقرأ بالتشديد والفتح  
والأصل يعنون ، وقد ذكر نظيره فى يخطف (إِذْ تَأْتِيهِمْ) ظرف ليصعدون  
و (حِينَئِذِهِمْ) جمع حوت أبدلت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، (شُرْعًا)  
حال من الحيتان (وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ) ظرف لقوله (لَا تَأْتِيهِمْ) .

قوله تعالى (مَعْدِرَةً) يقرأ بالرفع : أى موعظتنا معذرة ، وبالنصب على  
المفعول له : أى وعظنا للمعذرة ، وقيل هو مصدر : أى نعتلر معذرة .

قوله تعالى (يَعَذَابُ بَشِيرٍ) يقرأ بفتح الباء وكسر الهمزة وياء ساكنة بعدها .  
وفيه وجهان : أحدهما هو نعت للعذاب مثل شديد . والثانى هو مصدر مثل النذير ،  
والتقدير : بعذاب ذى بأس : أى ذى شدة ، ويقرأ كذلك إلا أنه بتخفيف الهمزة  
وتقريبها من الياء ؛ ويقرأ بفتح الباء وهمزة مكسورة لاياء بعدها . وفيه وجهان : أحدهما  
هو صفة مثل ألقى وحق . والثانى هو منقول من ينس الموضوع للذم إلى الوصف ؛  
ويقرأ كذلك إلا أنه بكسر الباء إتباعا ؛ ويقرأ بكسر الباء وسكون الهمزة ، وأصلها

فتح الباء وكسر الهمزة ، فنكسر الباء إتباعاً ، وسكن الهمزة تخفيفاً ، ويقرأ كذلك إلا أن مكان الهمزة ياء ساكنة ، وذلك تخفيف كما تقول في ذنب ذيب ، ويقرأ بفتح الباء وكسر الياء وأصلها همزة مكسورة أبدلت ياء ؛ ويقرأ بياءين على فعال ، ويقرأ « بيس » بفتح الباء والياء من غير همز وأصله باء ساكنة وهمزة مفتوحة ؛ إلا أن حركة الهمزة ألقيت على الياء ولم تقلب الياء ألفاً لأن حركتها عارضة ، ويقرأ « بيأس » مثل ضيغم ، ويقرأ بفتح الباء وكسر الياء وتشديدها مثل سيد وميت وهو ضعيف ، إذ ليس في الكلام مثله من الهمز ، ويقرأ « بأيس » بفتح الباء وسكون الهمزة وفتح الياء ، وهو بعيد إذ ليس في الكلام فعيل ؛ ويقرأ كذلك إلا أنه بكسر الباء مثل عشر وحديم .

قوله تعالى ( تَأْذَنَ ) هو بمعنى أذن : أى أعلم ( إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ) يتعلق بتأذن أو بيعت وهو الأوجه ؛ ولا يتعلق بـ ( يَسْرُومُهُمْ ) لأن الصلة أو الصفة لا تعمل فيما قبلها .

قوله تعالى ( وَقَطَعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا ) مفعول ثان أو حال ( مِنْهُمْ ) الصَّالِحُونَ ) صفة لأمم أو بدل منه ، و ( دُونَ ذَلِكَ ) ظرف أو خبر على ما ذكرنا في قوله « لقد تقطع بينكم » .

قوله تعالى ( وَارْثُوا الْكُتَابَ ) نعت لخلف ( يَا خُذُّونَ ) حال من الضمير في وراثوا ( وَادْرَسُوا ) معطوف على وراثوا ، وقوله « ألم يؤخذ » معترض بينهما ؛ ويقرأ ادارسوا وهو مثل اداركوا فيها وقد ذكر :

قوله تعالى ( وَالَّذِينَ يُبَسِّسُونَ ) مبتدأ ، والخبر ( إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ) والتقدير منهم ، وإن شئت قلت إنه وضع الظاهر موضع المضمرة : أى لا نضيع أجرهم ، وإن شئت قلت لما كان الصالحون جنساً والمبتدأ واحداً منه استغنى عن ضمير ، ويمسكون بالتشديد والماضى منه مسك ؛ ويقرأ بالتخفيف من أمسك ؛ ومعنى القراءتين تمسك بالكتاب : أى عمل به ، والكتاب جنس .

قوله تعالى ( وَإِذْ نَتَقْنَا ) أى اذكر إذ ، و ( فَتَرَقَّهُمْ ) ظرف لنتقنا أو حال من الجبل غير مؤكدة ، لأن رفع الجبل فوقهم تخصيص له ببعض جهات العلو ( كَأَنَّهُ ) الجملة حال من الجبل أيضاً ( وَظَلَّوْا ) مستأنف ، ويجوز أن يكون معطوفاً على نتقنا فيكون موضعه جراً ، ويجوز أن يكون حالاً ، وقد معه مرادة ( خُذُّوا مَا آتَيْنَاكُمْ ) قد ذكر في البقرة .

قوله تعالى (وَأَذِّنْ لَهُمْ أَهْلَهُمْ) أى واذا ذكر (مِنْ ظُهُورِهِمْ) يدل من بين آدم : أى من ظهور بنى آدم ، وأعاد حرف الجر مع البدل وهو بدل الاشتغال (أَنْ تَقُولُوا) بالياء والتاء وهو مفعول له : أى مخافة أن تقولوا ، وكذلك (أَوْ تَقُولُوا) .

قوله تعالى (إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتَرُكْهُ يَلْهَثْ) الكلام كله حال من الكلب تقديره يشبه الكلب لاهثا فى كل حال :

قوله تعالى (سَاءَ) هو بمعنى بئس ، وفاعله مضمّر : أى ساء المثل ، و (مَثَلًا) مفسر (الْقَوْمُ) أى مثل القوم ، لا بد من هذا التقدير لأن المخصوص بالذم من جنس فاعل بئس ، والفاعل المثل ، والقوم ليس من جنس المثل : فلزم أن يكون التقدير مثل القوم فحذفه وأقام القوم مقامه .

قوله تعالى (الْجَهَنَّمَ) يجوز أن يتعلق بذرائعنا ، وأن يتعلق بمحذوف على أن يكون جالا من (كثيْرًا) أى كثيرا للجهنم ، و (مِنْ الْجِنَّ) نعت لكثير (لَهُمْ قُلُوبٌ) نعت لكثير أيضا :

قوله تعالى (الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) الحسنى صفة مفردة لموصوف مجموع ؛ وأنت لتأنيث الجمع (يُلْحِدُونَ) يقرأ بضم الياء وكسر الحاء ، وماضيه ألحد ، وبفتح الياء والحاء وماضيه لحد ، وهما لغتان .

قوله تعالى (وَيَمْنَنُ خَلْقَنَا) نكرة موصوفة أو بمعنى الذى :

قوله تعالى (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا) مبتدأ ، و (سَنَسْتَدْرِجُهُمْ) الخبر ، ويجوز أن يكون فى موضع نصب بفعل محذوف فسرّه المذكور : أى سنستدرج الذين :

قوله تعالى (وَأُمْلِي) خبر مبتدأ محذوف : أى وأنا أملئ ، ويجوز أن يكون معطوفا على نستدرج وأن يكون مستأنفا .

قوله تعالى (مَا بِصَاحِبِهِمْ) فى «ما» وجهان : أحدهما نافية ، وفى الكلام حذف تقديره : أولم يتفكروا فى قولهم به جنة . والثانى أنها استفهام : أى أولم يتفكروا أى شئ بصاحبهم من الجنون مع انتظام أقواله وأفعاله ؛ وقيل هى بمعنى الذى ، وعلى هذا يكون الكلام خرج عن زعمهم :

قوله تعالى (وَأَنْ عَسَى) يجوز أن تكون المخففة من الثقيلة ، وأن تكون مصدرية وعلى كلا الوجهين هى فى موضع جر عطفا على ملكوت ، و (أَنْ يَسْكُونُ) فاعل عسى

وأما اسم يكون فمضمرة فيها وهو ضمير الشأن ، و ( قَدْ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ) في موضع نصب خبر كان ، والهاء في ( بَعْدَهُ ) ضمير القرآن .  
قوله تعالى ( فَلَا هَادِيَ ) في موضع جزم على جواب الشرط ( وَيَنْذَرُهُمْ ) بالرفع على الاستثنا ، وبالجزم عطفا على موضع « فلا هادي » وقيل سكنت لتوالي الحركات :

قوله تعالى ( أَيَّانَ ) اسم مبنى لتضمنه حرف الاستفهام بمعنى متى ، وهو خبر لـ ( مَرْسَاها ) والجملة في موضع جر بدلا من الساعة تقديره : يسألونك عن زمان حلول الساعة ، ومرساها مفعول من أرسى ، وهو مصدر مثل المدخل والمخرج بمعنى الإدخال والإخراج : أى متى أرساها ( إِنَّمَا عَلِمُهَا ) المصدر مضاف إلى المفعول وهو مبتدأ ؛ و ( عِنْدَ ) الخبر ( ثَقُلْتُ فِي السَّمَوَاتِ ) أى ثقلت على أهل السموات والأرض : أى ثقلت عند وجودها ، وقيل التقدير : ثقل علمها على أهل السموات ( حَتَّى عَشَّهَا ) فيه وجهان ، أحدهما تقديره : يسألونك عنها كأنك حتى أى معنى بطلها فقدم وأخر . والثاني أن عن بمعنى الباء : أى حتى بها ، وكأنك حال من المفعول ، وحتى بمعنى محفو ، ويجوز أن يكون فعلا بمعنى فاعل ،

قوله تعالى ( لِيَنْفَسِي ) يتعلق بأملك ، أو حال من نفع ( إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ) استثناء من الجلس ( لِيَقْتَرِبَ بِهِ ) يقرأ بتشديد الراء من المرور ، ومارت بالألف وتخفيف الراء من المور ، وهو الذهاب والرجوع .

قوله تعالى ( جَعَلْنَا لَهُ شُرَكَاءَ ) يقرأ بالمد على الجمع ؛ وشركا بكسر الشين ومكون الراء والنون ، وفيه وجهان : أحدهما تقديره : جعلنا لغيره شركا أى نصيبا . والثاني جعلنا له ذا شرك ، فحذف في الموضعين المضاف .

قوله تعالى ( أَدْعَوْهُمْهُمْ ) قد ذكر في قوله « سواء عليهم أأنذرتهم » ، و ( أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ) جملة اسمية في موضع الفعلية ، والتقدير : أَدْعَوْهُمْ أَمْ صَمْتُمْ .

قوله تعالى ( إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ ) الجمهور على تشديد النون ، و ( عِبَادٌ ) خبر إن ، و ( أَمْثَالُكُمْ ) نعت له والعائد محذوف : أى تدعو بهم ، ويقرأ عبادا ، وهو حال من العائد المحذوف ، وأمثالكم الخبر ؛ ويقرأ إن بالتخفيف وهى بمعنى « ما »

وعبادا خبرها ، وأمثالكم يقرأ بالتصبي نعتا لعبادا ، وقد قرئ أيضا « أمثالكم » بالرفع على أن يكون عبادا حالا من العائد المحذوف ، وأمثالكم الخبر ، وإن بمعنى « ما » لا تعمل عند سيبويه وتعمل عند المبرد .

قوله تعالى ( قُلْ ادْعُوا ) يقرأ بضم اللام وكسرها ، وقد ذكرنا ذلك في قوله « فن اضطر » .

قوله تعالى ( إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ ) الجمهور على تشديد الياء الأولى وفتح الثانية وهو الأصل ، ويقرأ بحذف الثانية في اللفظ لسكونها وسكون ما بعدها ، ويقرأ بفتح الياء الأولى ولا ياء بعدها ، وحذف الثانية من اللفظ تخفيفا .

قوله تعالى ( طَيِّفٌ ) يقرأ بتخفيف الياء . وفيه وجهان : أحدهما أصله طيف مثل ميت فخفف . والثاني أنه مصدر طاف يطيف إذا أحاط بالشئ ؛ وقيل هو مصدر يطوف قلبت الواو ياء وإن كانت ساكنة كما قلبت في أيد وهو بعيد ؛ ويقرأ طائف على فاعل .

قوله تعالى ( يَمْدُ وَنَهُم ) بفتح الياء وضم الميم من مد يمد مثل قوله « ويمدهم في طغيانهم » ويقرأ بضم الياء وكسر الميم من أمده إمدادا ( في الغنى ) يجوز أن يتعلق بالفعل المذكور ، ويجوز أن يكون حالا من ضمير المفعول أو من ضمير الفاعل : قوله تعالى ( فَاسْتَمِعُوا لَهُ ) يجوز أن تكون اللام بمعنى لله ؛ أى لأجله ، ويجوز أن تكون زائدة : أى فاستمعوه ، ويجوز أن تكون بمعنى إلى .

قوله تعالى ( تَضَرَّعُوا وَخَفِيَّةٌ ) مصدران في موضع الحال ، وقيل هو مصدر لفعل من غير المذكور بل من معناه ( وَدُونَ الْجَهْرِ ) معطوف على تضرع ، والتقدير : مقتصدین ( بالغدو ) متعلق بادعوا ( والآصال ) جمع الجمع ، لأن الواحد أصيل ، وفعل لا يجمع على أفعال بل على فعل ثم فعل على أفعال ، والأصل أصيل وأصل ثم آصال ؛ ويقرأ شاذاً ، والإيصال بكسر الهمزة وياء بعدها ، وهو مصدر أصلنا إذا دخلنا في الأصيل .

تم الجزء الأول ، ويليه الجزء الثاني  
وأوله : سورة الأنفال وبتمامه يتم الكتاب

# فهرس

## الجزء الأول

صفحة	
٢	خطبة الكتاب .
٤	إعراب الاستعانة .
٤	إعراب البسمة .
٥	سورة الفاتحة .
٨	فصل فيها يتعلق بآمين
٩	فصل في هاء الضمير نحو عليهم وعليه وفيه وفيهم .
١٠	سورة البقرة .
١٢٢	سورة آل عمران .
١٦٥	سورة النساء .
٢٠٥	سورة المائدة .
٢٢٤	سورة الأنعام .
٢٦٧	سورة الأعراف .

---